محور العدد
القدس
المشكلة والحل "٤"

صامد الاقتصادي

السنة التاسعة عشرة، العدد ١١٠، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٧

القدس .. بين حقائق التاريخ وادعاءات الميثولوجيا

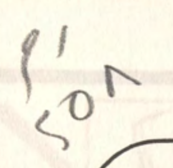
المعالم التاريخية والحضارية في مدينة القدس

الحقوق العربية في غربي القدس وشرقها

المقاومة الوطنية في القدس

الرؤية الأوروبية لقضية القدس

دراسة : المهجرون . اللاجئون في وطنهم









صامد الاقتصادي
فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن موسسة
"صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
أحمد قريع
أبو علاء

مدير التحرير
فاروق وادي

المراسلات
صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ - عمّان ١١١٩٦ - الأردن

التوزيع
دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ - فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمّان ١١١٩٥ الأردن

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

ثمن النسخة : 3 $ أو ما يعادلها

المحتويات

السنة التاسعة عشرة، العدد ١١٠، تشرين الأول – تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٩٧



الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

الافتتاحية

لم تعد القدس بحاجة إلى مزيد من الخطابة المنبرية المتهالكة، بنزوعها إلى التطرف اللفظي وفخامته المفرغة من أي مضمون، وإصرارها على تضخيم النبرة القادرة على تحريك الهواء الساكن لحظة سرعان ما تذوب في الفضاء الرحب، دون أن تكون قادرة على إحداث أي أثر أو تأثير.

لم تعد القدس بحاجة إلىمزيد من الخطابة، والمؤتمرات واللقاءات التي تعقد باسمها، وتكون هي، بعمقها الروحي والتاريخي ومأساتها الراهنة، الغائب الأكبر عن تلك اللقاءات.

لم تعد القدس بحاجة إلى مزيد من الخطابة، مهما كانت مفعمة بالبلاغة اللفظية، وإنما إلى إعادة النظر في شكل الخطاب السياسي الموجّه لأجلها وأجل قضيتها المقدسة التي لا انفصال فيها عن قضية فلسطين برمتها، ولا انفصال لقضية فلسطين عنها.

أولى ملامح الخطاب الجديد، ارتكازه على قاعدة اتساع الرؤية وضيق العبارة. تلك القاعدة الذهبية التي صاغها قديماً عقل عربي اتسعت رؤيته، والتي علينا أن نستذكرها دائماً أمام كل هذا الفيض الدافق من الكلام المنمّق والفضفاض الذي يغرق المدينة المقدسة، فلا يُسمن.. ولا يُسهم قيد أنمله في تحرير القدس أو تحريك قضيتها!

ولا يتأتى اتساع الرؤية من فراغ، بل إنه يتشكل بالجهد الذهني والعلمي الدؤوب، وبالربط المحكم بين الفاعلية العقلية والمعرفية، والفاعلية العملية الموجّهة بدقة نحو أهدافها.

إن أولى مهمات الخطاب المطلوب تتمثل في أن يترك هذا الخطاب حيزاً واسعاً

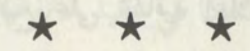


للحفريات المعرفية المعنية بتاريخ القدس ومكوّناتها الثقافية والحضارية الأصيلة، مع رصد التغيرات التي أصابت المدينة المقدسة بعد احتلال قسمها الغربي عام ١٩٤٨ وقسمها الشرقي عام ١٩٦٧، وإعادة التأكيد على أصالة هويتها.

أما الحيزُ الثاني في هذا الخطاب، فهو للعقل الذي يتعامل بذكاء مع المادة المعرفية التي يتيحها البحث الدائب والتقصي العلمي، من أجل تأكيد حقيقة الإنتماء التاريخي لمدينة القدس إلى عمق التاريخ العربي القديم، وإلى الجذور الكنعانية الفلسطينية، بغض النظر عن بضع لحظات مختلسة من التاريخ، استطاع فيها الغزاة أن يهيمنوا قليلاً على المدينة المقدسة.. وعلى أرض فلسطين!

وإذا كان لا بد من رفد هذا الخطاب بعمق روحي ووجداني، فليستمد هذا الجانب من الخطاب نسغه من قلب الشارع ونبضه، ومن عمق قيمه ومشاعره الروحية من أجل تعزيز تأصيلها، لا أن تنطلق من هدف دغدغتها وتضخيمها، ناهيك عن ضرورة احتلالها حيزاً محدداً من الخطاب دون أن تطغى عليه، خاصة في توجهه الكوني إلى الآخر.

وإذ يتضافر كل ذلك برؤية واسعة وشديدة الوضوح، فإن صياغة الخطاب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة اختزال فائض اللغة وفائض البلاغة، أي فائض الخطابة، لتتوجه إلى العالم بالعبارة الضيقة المحددة وشديدة الدلالة، والمنطوية على قيم معرفية تضيء للدنيا حقيقة المدينة المقدّسة وواقعها وآفاقها المستقبلية، استناداً إلى مباديء الحق والعدالة.





وإذا كانت الفاعلية العلمية والنظرية هامة في صياغة الخطاب المقدسي، فإن تلك الفاعلية سوف تغدو ضئيلة التأثير ما لم تقترن بجهد عملي كبير صامت ومؤثر موجّه من أجل القدس، يستنفر في البدء كل الطاقات والإمكانيات الذاتية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، بدءاً من تحريك الطاقات المادية المؤمنة بالقدس روح الأمة كلها والطاقات السياسية والدبلوماسية والتفاوضية، وانتهاء بتحريك الشارع، بكل ما ينطوي عليه من إمكانيات ضخمة ولا محدودة، لممارسة كل أشكال النضال الممكنة، من أجل القدس وقضية فلسطين برمتها.

وفي عصر ثورة الاتصالات والمعلومات، ينبغي على الخطاب المقدسي الجديد أن يتسرب بثقة، وبقدرة إقناعية عالية، إلى وسائل الاتصال الجماهيري العالمية وشبكات المعلومات الدولية، مقدماً نفسه بشكل يليق بجلال المدينة المقدسة وأهميتها السياسية والروحية والثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية والإسلامية.

ولا شك أن الربط المعرفي بشبكات المعلومات العالمية يتطلب في البدء أعداد بنك المعلومات العربي والإسلامي المتعلق بالمدينة المقدسة، ضمن مشروع كبير يطمح إلى إعداد موسوعة شاملة للقدس بعدد من اللغات العالمية، بحيث يتم تداولها بكل الوسائل المتاحة: مجلدات الكتب، والسلاسل المبسطة، وكافة أشكال المنشورات، مع استثمار إمكانيات الكمبيوتر وشبكة الانترنت، وغيرها من الوسائل الإعلامية والمعرفية التي غدت تشكل الملمح الأساسي لهذا العصر.

★ ★ ★

بعد أربع سنوات من التوقيع على اتفاقية إعلان المبادىء، ما زال الخطاب السياسي التقليدي نفسه، المدمن على الجملة الاتهامية، يرى في الاتفاقيات الموقعة



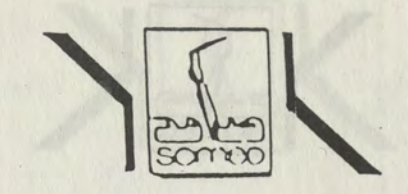
تفريطاً بالحق الفلسطيني في القدس، متعامياً عن حقيقة أن القدس كانت محتلة قبل الاتفاقيات، وان المباحثات بشأنها لم تبدأ بعد. فكيف تمكنت الرؤى السياسية الثاقبة من رؤية التفريط لمجرد أن الاتفاقيات الموقعة قبلت بمبدأ تأجيل البحث في قضية القدس إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ورضيت بمبدأ الاستعداد الجاد للبحث فيها.

بعد أربع سنوات، نقول أن الخلل لم يكن كامناً في فلسفة اتفاقيات أوسلو القائمة على مبدأي التمرحل والتدرج، الذين تم الاستناد عليهما في تحقيق الخطوات الأولى الصعبة لمسيرة السلام، وإنما في اصطدام العملية نفسها بذهنية اليمين الإسرائيلي التي تحركها هواجس التفوق والقوة المناهضة لمفهوم السلام.

فمما لا شك فيه أن «شبح السلام»، كان وما يزال يقلق حكومة اليمين الإسرائيلي، التي أوغلت منذ اليوم الأول لوصولها إلى السلطة في التعامي عن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وقد شرعت في وضع العقبات والعثرات في طريقها، وقفزت عن الاستحقاقات المرحلية، وعن البدء في مفاوضات الوضع النهائي.. التي كان من المؤمل أن تتوّج بتوقيع معاهدة سلام تاريخية، تنهي الاحتلال الاسرائيلي وتنهي إلى الأبد حالة النزاع الدموي في المنطقة.

إن التاريخ لن يرحم، وهو يسجل في هذه اللحظة القاتمة من مساره، لأعداء السلام، جريمتهم بمحاولة الإجهاز على الحلم بحياة تنتفي فيها كل أسباب ومبررات القتل والموت والدمار.. وكل أشكال الاستلاب والاحتلال واضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان.

وإذا كانت حكومة إسرائيل تتلكأ في تنفيذ الاتفاقيات والشروع في بحث قضايا



القدس والمستوطنات واللاجئين تحت ذريعة «الإرهاب»، فإننا نؤكد أن موقفنا من الارهاب واضح وضوح شمس الظهيرة، فشعبنا الفلسطيني كان من أكثر شعوب الأرض قاطبة عرضة للإرهاب على امتداد النصف الثاني من هذا القرن. وها هي خيوط دمه، التي تمتد من دير ياسين في القدس وحتى صبرا وشاتيلا في بيروت.. ومن المسجد الأقصى إلى الحرم الإبراهيمي، تظل شاهدة على القاتل الذي يواري وجهه الآن تحت قناع محاربة الإرهاب.

★ ★ ★

لقد خاضت شعوب العالم، الباحثة عن حريتها، والساعية إلى تحرير أوطانهامن الاحتلال والهيمنة الأجنبية، معارك استقلالها الوطني ضد مغتصب أرضها وحقوقها، ومارست كل أشكال النضال الوطني التحرري من أجل أن يرفرف علم بلادها فوق ثرى أرضها المحرّرة، وكان لشعبنا شرف النضال بكافة الوسائل من أجل انجاز تحرره واستقلاله الوطني.

ومنذ أن اختار شعبنا طريق السلام أسلوباً لإنهاء الصراع، التزمت قيادته الوطنية بهذا الخيار، واختارت التفاوض سبيلاً لحل المشكلات، والوصول إلى السلام الشامل والعادل.

غير أن حكومة اليمين الحاكم في إسرائيل، حرصت، ومنذ اليوم الأول لاعتلائها سدّة الحكم، على وضع العصي في دواليب المسيرة السلمية، فعملت جاهدة على تعطيلها، والتملص من الإلتزام بالاتفاقيات المعقودة، وتزييف جوهرها، وقتلها تحت ذريعة الأمن!



فأي أمن يمكنه أن يتحقق بمنأى عن تحقق السلام؟ وهل ثمة معنى لسلام لا ينطوي على الأمن؟

وأي أمن هو الذي يتشدق به السجّان مطالباً به السجين؟ أي أمن هو الذي يطلبه المدجج بالسلاح من الأعزل؟ والمحاصِر من المحاصَر؟ أي أمن؟

أي أمن تطلبه المستوطنات التي تعتلي بحجارتها الاستفزازية قمة جبالنا وتضج جدرانها بالأسلحة النارية.. أي أمن تطلبه من طفل يقف في قاع الوادي متأملاً غزو الحجارة لأرضه وحاملاً بيده قطعة من الحجر.. أي أمن؟

وأي إرهاب هو الذي تتشدق به حكومة السيد نتنياهو وهي لا تني تمارس كل أشكال الإرهاب؟

★ ★ ★

وإذا كنا نقر بأن تفجير المدنيين في الساحات العامة والشوارع والأسواق والحافلات هو فعل ينتمي إلى مفهوم الإرهاب، فإلى أية قيم «إنسانية» تحيل حكومة السيد نتنياهو ممارساتها ضد أبناء شعبنا الفلسطيني؟

ألا تنتمي عملية التجويع والحصار والعقوبات الجامعية إلى فعل الإرهاب؟

ألا تنتمي المداهمات الليلية لمنازل المواطنين واعتقالهم وترويع أطفالهم إلى فعل الإرهاب؟

ألا تنتمي عملية هدم البيوت ومصادرة الأرض لبناء المستوطنات وشق الطرق الإلتفافية إلى فعل الإرهاب؟

الا تنتمي الممارسات الفظة لجنود الاحتلال في القرى وعلى مداخل المدن وعلى



الحواجز وفي المعابر إلى فعل الإرهاب؟

ألا ينتمي السلوك الأخرق للمستوطنين المدججين بالسلاح والأيدولوجيا الشوفينية العنصرية إلى فعل الإرهاب؟

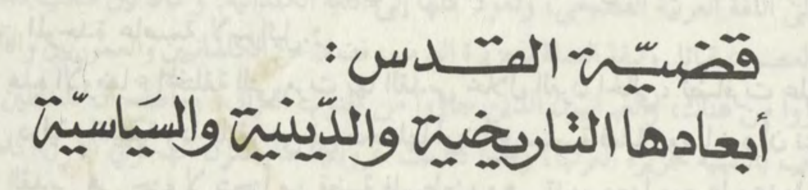
ألا تنتمي الاختراقات والانتهاكات التي تقترفها حكومة اليمين الحاكم في إسرائيل بحق السلام، إلى مفهوم الإرهاب الذي يهدد أمن المنطقة التي نعيش فيها برمتها، ويضعها على حافة بركان قابل للإنفجار؟

وأخيراً: ألا تنتمي الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، التي تمس مكاناً روحياً وثقافياً وحضارياً، فتستولي عليه وتعمل على تغيير ملامحه، واضطهاد شعبه..

ألا تنتمي كلها إلى مفهوم الإرهاب؟!

أحمـــد قـــريـــع

(أبو علاء)



قضية القدس: أبعادها التاريخية والدينية والسياسية

أمين عطايا

المقدمة:

تحتل القدس مكانة خاصة في وعي اتباع الديانات السماوية (الإسلامية والمسيحية واليهودية)، وكانت المدينة، على مدى تاريخها، محط أنظار العالم إذ شهدت مواكب الأمجاد والكوارث الشداد، وتعاقبت عليها أمم مختلفة، ومن هنا لاقت أيضاً اهتماماً خاصاً من الباحثين والدارسين. وفي السنوات المائة الأخيرة وضعت عن القدس آلاف الكتب والأبحاث التي تغطي جميع نواحي حياتها: التاريخ والجغرافيا والآثار وأهمية المدينة الدينية والثقافية، وكذلك قضيتها السياسية وتطورها الاقتصادي والعمراني، غير أن كثيراً مما كتب عن المدينة، خاصة بعد عام ١٩٤٨، كان جزءاً من حملة سياسية تطمح إلى تحقيق هدف واضح، ألا وهو تغيير طابع المدينة التاريخي وتبرير هذا التغيير، وكان من نتيجة هذا الطوفان من الكتابات التي صدرت في الغرب واسرائيل، أن ضلّل الكثيرون من الكتاب شعوبهم عن الحقائق الرئيسية في تاريخ القدس، وخصوصاً فيما يتعلق بهوية المدينة. حيث دأبت الحركة الصهيونية وأنصارها في الغرب على كتابة تاريخ فلسطين، والقدس، على هواها، وصياغة مفاهيم خاصة عما تسميه «أرض الميعاد» ورسم صورة لمستقبل القدس وفلسطين من وحي أطماعها، وطرح مقولات مغلوطة عن علاقة خاصة تربط اليهود بفلسطين، والأمثلة كثيرة جداً.

إن وضع مدينة القدس في بحر النصف الأخير من هذا القرن قد تراوح بين احتلال وانتداب وتقسيم وتدويل ثم احتلال مرة أخرى فضم.

فلقد وضعت المدينة تحت الاحتلال البريطاني في ١٩١٧/١١/٩م، وفرض عليها الانتداب البريطاني بقرار صادر عن مجلس الحلفاء التابع لمؤتمر الصلح «سان ريمو» في ٤/٢٤/

١٩٢٠، وباركته عصبة الأمم المتحدة ووافقت عليه في ١٩٤٧/٤/٢٤، واحتلت اسرائيل الجزء الثاني من القدس في ١٩٦٧/٦/٧، وفي ١٩٨٠/٧/٣٠ أعلن الكنيست الاسرائيلي اعتبار القدس الموحدة عاصمة لاسرائيل.

هذه الأوضاع المختلفة التي مرت بها القدس خلال القرن الحالي، تضافرت على ايجادها عوامل دولية واقليمية وداخلية، هي في مجملها أوضاع سياسية فعلية. وهنا نود أن نشير إلى أن قضية القدس هي جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين، وهي تدور معها وجوداً وعدماً. ونحن لا نشك أن قضية القدس هي أساس المشكلة الفلسطينية ولبابها، أو على الأقل فقد اتخذ التطلع إلى القدس في كثير من الحالات ذريعة قام على أساسها الصراع في أرض فلسطين، فالغزو الصليبي والهجرة اليهودية كلاهما تذرع بالقدس ومن أجلها.(١)

وفي هذه الظروف، كان لا بد لنا من أن نسهم في معالجة هذه القضية، من وعي ادراكنا العميق لما نتج عن العدوان الاسرائيلي على القدس من أخطار تهدد أمن عالمنا العربي وسلامته، ولما للقدس من مكانة في نفوس جميع المؤمنين في العالم.

إن اسهامنا يمكن أن يتحقق من خلال طرح فهم صحيح لقضية القدس، يحيط بأبعادها المختلفة التاريخية والدينية والسياسية، وهو الهدف من دراستنا هذه.

أولاً: البعد التاريخي:

أ - القدس في التاريخ القديم:

تكون فلسطين القسم الجنوبي من بلاد الشام، وهي في موقع القلب من الوطن العربي، وقد تفاعلت في هذه الرقعة عوامل عديدة منها، موقعها الجغرافي، وموقعها الاستراتيجي الذي يجعل منها معبراً بين القارات الثلاث، آسيا وافريقيا وأوروبا، وملتقى لها. وتقع القدس في المنطقة الداخلية في أواسط فلسطين، تحيط بها كتلة حجرية، أهم مرتفعاتها جبل الزيتون.

كانت فلسطين عبر التاريخ مسرحاً لجميع أحداث الكتب المقدسة في العهدين القديم والجديد. بدءاً بموسى في القرن الرابع عشر قبل الميلاد لى القديس يوسف في القرن الأول للميلاد. وفي بيت لحم، أي في فلسطين، كان مولد السيد المسيح الحدث الأعظم الذي أصبح منطلقاً للتاريخ، تُحدد بالنسبة إليه الأحداث السابقة واللاحقة.

وتاريخ شعب فلسطين كان تاريخاً متصلاً منذ أقدم العصور، وهو جزء من تاريخ سورية والمنطقة بصورة عامة، وقد ظهرت ملامح شعب فلسطين بوضوح في العصور التاريخية شعباً

كنعانياً الطابع عربي الأصل يعيش على أرض فلسطين التي عرفت آنذاك باسم أرض كنعان. وقد تكلم هذا الشعب في غالبيته اللغة الكنعانية والآرامية والعبرية، وهي لغات سامية أقرب ما تكون إلى اللغة العربية الفصحى، وتعود كلها إلى اللغة الكلدانية. وكان بين شعب فلسطين، منذ أقدم العصور، قبائل وثيقة الصلة بجزيرة العرب، فضلاً عن الكلدانيين والعموريين والآراميين الذين جاؤوا من هناك، والعبرانيون الذين جاؤوا من جنوب العراق. وواضح أن فلسطين مثلت مركز جذب بالنسبة لجزيرة العرب، وقد اكتلمت عروبتها منذ القرن الهجري الأول كاستمرار لكنعانيتها.

ولقد تبنى العبرانيون الحضارة الكنعانية وتعلموا لغة الكنعانيين واقتبسوا طقوسهم وعاداتهم وأساليب حياتهم، وكذلك اندمج أفراد من الفرس بشعب فلسطين أبان الحكم الفارسي، وأفراد من اليونان والرومان أبان الحكم اليوناني والروماني، وبقيت اللغة الآرامية هي لغة الشعب الدارجة الذي ظل محافظاً على كنعانيته في طرق معيشته(٢).

والقدس من أقدم المدن في العالم، وقد كانت آهلة منذ نحو ٤٠٠٠ سنة وربما أكثر وهي مذكورة في مجموعة الوثائق المصرية «تل العمارنة» باسم «أوراسليم» وبعد ذلك في التوراة باسم «ساليم» وكانت في تلك الأيام احدى أهم المدن الكنعانية. كما عرفت القدس باسم «يبوس» نسبة إلى العرب اليبوسيين (الكنعانيين) الذين بنوها مع مجموعة مدن أقاموها على طريق المياه بين الشمال والجنوب، وبنوا فيها هيكلاً لمعبودهم الأعلى «سالم». وكان ملك القدس هو كاهن الآلهة الأعلى. وقد عرفت القدس باسم (أورسالم) وكونت مملكة كغيرها من المدن الكنعانية وقام ملكها «ملكي صادق» بدور كاهن. وقد قدست المدينة واعتبرت حرماً آمناً ودار سلام وسميت «بيت المقدس»(٣).

وعلى مدى ألفي عام، ومنذ أن كون الكنعانيون مملكتهم وموجات الغزو تتوالى، فالهكسوس لم يتعدوا دمشق، والحثيون مثلهم.

أما بنو اسرائيل فقد خرجوا من مصر في عهد فرعونها (رمسيس الثاني) متوجهين إلى فلسطين عام ١٣٥٠ق.م مع النبي موسى عليه السلام، وتاهوا في أرجاء سيناء اربعين عاماً، ثم دخلوا فلسطين جنوبي مدينة الخليل وتقدموا نحو الشمال حتى استولوا على أريحا والقدس بقيادة (يوشع بن نون) الذي بدأ بإقامة الهيكل، وجاء بعده سليمان عليه السلام فأكمل بناء الهيكل. ولم يمض على مملكتها أكثر من سبعين عاماً حتى أخذت الوثنية تتسلل إلى قلوب الاسرائيليين. غزا «سنحاريب» الأشوري الاسرائيليين عام ٧٠١ ق.م، وفرض عليهم الجزية، ثم تعرضوا للابادة على يد «نبوخذ نصر» البابلي عام ٥٨٧ق.م، الذي انقض على المدينة المقدسة، وساق من

بقي منهم أسيراً بعد أن هدم الهيكل.

وفي عام ٣٣٢ ق.م احتل الاسكندر المقدوني فلسطين، واصبحت القدس تحت حكم المملكة اليونانية السورية، وبعد وفاته حكم خلفاؤه فلسطين. وهم بطليموس حاكم مصر، وسلوقس، وذلك من سنة (١٦٨ إلى ١٤١) قبل الميلاد. وقد عادت سيطرة اليهود على المدينة عام ١٦٥ ق.م الذين أعادوا بناء هيكل سليمان.

وفي عام ٦٣ ق.م غزا الرومان مدينة القدس بقيادة الملك بوميوس، واستولوا عليها، وهدم الرومان الكثير من عمرانها بما فيها الهيكل.

توالت غزوات الفرس والروم، ودمرت المدينة المقدسة عدة مرات وأعيد تعميرها، حتى ولد المسيح عليه السلام عهد (هيرودوس) الحاكم الروماني على القدس آنذاك، ولما بعثه الله تعالى مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله، ومحذراً من تحريفات اليهود للتوراة.[٤]

ولم تمضِ فترة من الزمن حتى قام اليهود بالثورة ضد الرومان، فقمعها الملك «تيطس» بالقوة وهدم المدينة عام ٧٠ ميلادي، بما في ذلك الهيكل، وأخمد الثورة بالقضاء على القائمين بها وأسر الكثير منهم. ثم جاء بعده الامبراطور «هيدريان» الذي أعاد بناء المدينة عام ١٣٥ ميلادي ودعاها «إيليا كابيتو لينا» وجعلها مركزاً لتنظيم الجنود العائدين للخدمة، إلا أنه قام بإزالة آثار الهيكل كلها. وقد حرم الامبراطور الروماني المذكور اليهود من دخول مدينة القدس.

كانت فلسطين إذن مقر النبتة الأولى للديانة المسيحية، وكانت نواة الجماعات المسيحية الأولى في فلسطين من اليهود على الأكثر. وقد بدأ اتباع المسيح وعظهم في المعابد اليهودية، وكانت اللغة السريانية تستعمل في الكنائس منذ القرن الثاني الميلادي، وبانتشار المسيحية في القرن الثالث الميلادي فرضت السريانية نفسها تجاه اللغة اليونانية التي كانت سائدة آنذاك.

ويكشف تاريخ فلسطين وتاريخ القدس حقيقة أن الدين اليهودي انتشر في فلسطين أبان الحكم اليوناني، ثم لم يلبث أن انحسر أبان الحكم البيزنطي حيث تحولت غالبية اليهود إلى الدين المسيحي، وقد تحولت غالبية المسيحيين وغالبية من بقي يدين باليهودية إلى الإسلام، بعد الفتح الاسلامي. وهذا يعني أن قطاعاً من المسلمين ومن شعب فلسطين جاءوا من نسل أجدادهم الذين دانت غالبيتهم بالمسيحية وقبل ذلك باليهودية. وواضح اذن أن يهود فلسطين وتاريخهم يقع في دائرة التاريخ الفلسطيني، والتراث اليهودي هو جزء من تراث شعب فلسطين تماماً، كالتراث المسيحي والتراث الإسلامي فيها، وايضاً كالتراث الكنعاني قبل ذلك.[٥]

وعندما انشقت الامبراطورية الرومانية سنة ٣٩٥م، أصبحت فلسطين جزءاً من الامبراطورية الرومانية الشرقية، أي الامبراطورية البيزنطية. وفي عام ٣١٢م اعتنق الامبراطور

البيزنطي «قسطنطين» المسيحية، وحذا رجال الدولة حذو الامبراطور في اعتناق المسيحية، واشتهرت أمه القديسة «هيلانة» بتقواها، وقامت بزيارة القدس حيث أمر قسطنطين ببناء كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم، وتصف المصادر اليهودية عن «قسطنطين» بأنه كان معادياً لليهودية.

وفي عام ٦١١م، بعد فترة طويلة من السلام غزا الفرس فلسطين في عهد الامبراطور «هرقل»، حيث هجمت جيوش كسرى ابرديز «الظافر» على سورية عام ٦١٣م، ثم احتلت قيسارية، فالقدس عام ٦١٤م، فهدموا كنيسة القيامة في القدس لأول مرة، ولم يطل حكم الفرس أكثر من أربعة عشر عاماً، إذ استطاع «هرقل» أن يجمع قواته ويطردهم منها ومن سورية عموماً وينتصر عليهم في معركة فاصلة عند «نينوى» عام ٦٢٧م.

وتشير المصادر اليهودية إلى انتقام «هرقل» من اليهود، والعقاب الذي أنزل بهم، لتعاملهم مع الفرس في بداية الغزو الفارسي، وإلى أن عدداً منهم دخل المسيحية، بينما اعتزل آخرون، وانضموا بعد ذلك لجيوش الفتح الاسلامي، ولم يطل حكم هرقل لفلسطين بعد أن تمكن من طرد الفرس منها، إذ سرعان ما وصلت طلائع الفتح الاسلامي أطراف فلسطين عام ٦٣٤م، واستكمل المسلمون تحريرها وتحرير بقية سورية عام ٦٤٠ وطردوا البيزنطيين الرومان منها.[٦]

ب - القدس في العصر العربي الاسلامي:

احتلت القدس منذ فجر الاسلام مكاناً مرموقاً في الدين الجديد، فقد توجه النبي (صلى الله عليه وسلم) ومن معه من المؤمنين أول الأمر إلى القدس في صلاتهم، وبذلك كانت قبلتهم الأولى، واعتبر الحرم القدسي فيها بنفس مستوى قدسية الكعبة المشرفة، ليبرهن على العلاقة الوطيدة التي يراد ترسيخها، وهي أن العقيدة الاسلامية التي يبشر بها هي عقيدة توحيدية كعقيدة ابراهيم عليه السلام، وتؤكد ذلك الوقائع التاريخية:

عندما أقام الرسول (صلى الله عليه وسلم) جامعه الأول في المدينة المنورة، جعل القدس قبلته، وهكذا كان المؤمنون الأولون يتوجهون بأبصارهم إليها، واستمرت كذلك لفترة سبعة عشر شهراً على الأرجح، ثم حولت القبلة إلى الكعبة بعد نزول الآية الكريمة: «قد نرى تقلب وجهك في السماء» (صدق الله العظيم)

ورغم ذلك لم تفقد القدس مكانتها عند المسلمين، فقد ارتبطت بالمعراج، وهو صعود الرسول إلى السماء، حين قاده الملاك (جبريل عليه السلام) وهو راكب فوق البراق (حصان مجنح). فقد غادر الرسول مكة المكرمة نحو القدس (الاسراء)، وعندما وصل إليها أقام الصلاة

فيها ثم صعد إلى السماء (المعراج) تاركاً آثار قدمه على الصخرة. وهناك آية قرآنية تشير إلى ذلك «سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله».(٧)

وتتباين الروايات في تاريخ فتح القدس، وكانت في فلسطين قبائل عربية قبل الفتح، وخاصة لخم وجذام المسيحية، وتذكر بعض الروايات وجود عرب في المدينة، اضافة إلى السكان الأصليين القادمين من الجزيرة العربية في عصور خلت.(٨)

وتتفق الروايات على أن فتح القدس قد تم في عام ١٦ هـ، إذ كانت القدس حصناً من الحصون المنيعة التي صمدت خلال أربع سنوات، وفي النهاية اضطرت إلى التسليم دون قتال عام ٦٣٨م (١٦ هـ)، بموجب صلح اتفق عليه الطرفان المتحاربان. ويبدو أن تسليم القدس كان باشراف أبي عبيدة، ثم زارها الخليفة عمر بن الخطاب، الذي أمر بتظيف الصخرة ثم البقايا التي فوقها، ثم أمر أن يبنى الحرم الشريف، وتركت الصخرة أمامه.

وبالنسبة لسكان القدس والتي كانت تسمى «ايليا»، فقد أعطاهم عمراً: «أماناً» لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم، على أن يعطوا الجزية، كما يعطى «أهل المدائن»، وهو النص المعروف «بالعهدة العمرية».

وهكذا، تم فتح القدس دون اراقة الدماء، ودون تدمير المنازل، ودون عدوان على السكان، وضرب الخليفة عمر أعدل الأمثلة وأعظمها في المحافظة على حقوق الديانات فيها. وفي عهد الأمويين قام الوليد بن عبد الملك بن مروان ببناء البناء العظيم الذي يعرف بقبة الصخرة المشرفة، كما بنى جامعاً كبيراً جنوب الحرم وهو المسجد الأقصى. وعندما انتقلت الخلافة من الأمويين في دمشق إلى العباسيين في بغداد قام العباسيون بتكلمة الأعمال التي تمت في عهد الأمويين عام ٨٣١م.

وفي عام ١٠٩٩م، أجبر المسلمون الفاطميون على التخلي عن مدينة القدس، ولكن هذه المرة لغازٍ جديد غريب هو (الافرنج الصليبيون). وبعد أن احتل الصليبيون القدس قاموا بارتكاب مذبحة رهيبة في ساحة المسجد الأقصى، قتل فيها سبعون ألفاً كما قاموا بأعمال السلب والنهب، وجعلوا القدس عاصمة لمملكتهم اللاتينية، ونصبوا بطريركاً لاتينياً بدلاً من البطريك الأرثوذكسي.(٩)

وبقيت القدس على ما هي عليه لمدة قرن من الزمن. وفي حوالي نهاية القرن الثاني عشر الميلادي، دقت ساعة التحرير على يد صلاح الدين الأيوبي، ولقد عاشت القدس ملحمة ثانية منذ اعادة تحريرها من قبل الجيوش الاسلامية عام ١١٨٦م.

ويجمع مؤرخو الافرنج الصليبيون على مسلكية القائد صلاح الدين الأيوبي وأخلاقياته

فعندما دخلت جيوشه القدس أمر رجاله بعدم الاعتداء على أحد، ومنع أي اعتداء على الافرنج في المدينة، وسهر على حماية المقدسات المسيحية.

بدأت بعد التحرير أعمال لاصلاح لما أفسده القتال، وقد أعيد إصلاح الأبنية الاسلامية التي بقيت مهملة قرناً من الزمن، كما شيدت مبانٍ جديدة، خاصة المدارسة، لتعليم أصول الدين الاسلامي، وترتيب خزانات المياه حول الحرم الشريف. وجاء المماليك بعد الأيوبيين، فاعتنوا بالمدينة وبنوا عدة منشآت معمارية، كالمدارس والجوامع والأضرحة والخانقات والقنوات وغيرها.(١٠)

وفي عام ١٥١٧ جاء الأتراك العثمانيون إلى القدس فأعادوا بناء أسوارها وتشييد السبل المائية الرائعة. وقد ظلت المنشآت المقدسة الاسلامية في مدينة القدس موضع عناية السلاطين العثمانيين الذي حكموا فلسطين حتى الربع الأول من القرن الحالي، حينما دخلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي فلسطين في ١٩١٧/١١/٩ وفرض الانتداب البريطاني.

وفي ١٩٦٧/٦/٧ احتلت اسرائيل الجزء الثاني من القدس «القدس الشرقية»، وبذلك أصبحت فلسطين بما فيها القدس بكاملها تحت الاحتلال الاسرائيل.

ج - القدس في ظل الاحتلال الاسرائيلي:

لقد كان احتلال اسرائيل للقسم الثاني من القدس حلم الأجيال اليهودية ولم يكد يتم ذلك صباح ١٩٦٧/٦/٧ حتى بدأ عرب القدس يفاجأون بما أعد لهم ولمدينتهم من مؤامرات ومآسٍ استهدفت ولا تزال، قضيتهم تدريجياً، ومصادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم، وإذابة اقتصادهم وتغيير معالم البناء التي اشتهرت بها مدينتهم، وبالاختصار «تهويد القدس» في أقصى ما يمكن من السرعة، متحدّين بذلك جميع العوائق الانسانية، غير عابئين بالقرارات الدولية، ولسان وقلب كل منهم يردد كلمات «هرتسل» التي قال فيها، «إذا حصلنا في يوم من الايام على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بكل شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون».(١١)

وكان أبرز ما نفذه الصهاينة من هذه المؤامرات خلال الـ ٣٠ سنة على الاحتلال الاسرائيلي للقدس ما يلي:(١٢)

استعمال الارهاب كوسيلة لطرد السكان - استعمال النسف والهدم كوسيلة ثانية لطرد أعداد من السكان - ضم القدس الشرقية إدارياً وسياسياً لاسرائيل - تهويد الاقتصاد العربي -

مصادرة أملاك الغائبين - نهب ومصادرة أملاك المقيمين - اجراء الحفريات كوسيلة لتصديع وهدم العقارات العربية فوقها أو المجاورة لها داخل سور المدينة - إجلاء السكان العرب عن الأراضي والعقارات المصادرة بالقوة - الاستيطان الاسرائيلي على الأراضي والأحياء العربية في القدس وما حولها - تهويد القضاء والمحاكم النظامية في المدينة - تهويد الانسان العربي - إحراق المسجد الأقصى واستمرار الاعتداءات على الأماكن الدينية والاسلامية في القدس (حريق المسجد الأقصى الذي حصل في ١٩٦٩/٨/٢١) - مذبحة المسجد الأقصى في ١٠/٨/١٩٩١ - الاعتداءات على الأماكن المسيحية المقدسة - نقل مراكز الخدمات الصحية العربية من القدس إلى رام الله - إغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية العربية بالقدس - عملية ابعاد المواطنين العرب - تغيير أسماء الشوارع والطرقات والساحات - تنفيذ قانون اسرائيلي للتعويض عن أملاك الغائبين في القدس - اقرار مشروع جديد للقدس وضواحيها - فك ونقل محركات ومضخات محطات مياه القدس الشرقية - اعتداء سلطات الاحتلال على شركة محافظة القدس وعلى حقوق أمانة القدس فيها - تنفيذ مشروع القدس الكبرى الذي تم فيه توسيع القدس، بحيث يضم اضافة إلى القدس ثلاث مدن و ٢٧ قرية عربية مجاورة والمدن هي (بيت لحم - بيت جالا - بيت ساحور).

والمشروع المذكور هو بمثابة التوسع النهائي لحدود مدينة القدس الكبرى وهو بحد ذاته، التوسع الذي يتم تنفيذه بإقامة ١٥ مستوطنة تشكل الحزام الثالث من الأحزمة الاستيطانية حول القدس، وذلك من خلال الزحف التدريجي لحدود بلدية القدس على حساب الأراضي العربية المجاورة.

إن حاضر القدس يطرح علينا بالحاح أن نعالج قضيتها من خلال تعرفنا على البعد الديني والسياسي لهذه القضية، بعد أن تعرفنا على تاريخ المدينة المقدسة.

ثانياً: البعد الديني:

ظاهرياً، ليس هناك سبب يستدعي أن تحتاج الأماكن الدينية التي تقع تحت سيادة الدولة الوطنية إلى نظام دولي خاص من أي نوع. ومن هنا، فإن المطالبة بوضع دولي خاص للأماكن المقدسة في القدس ليست نتاج مواثيق أو أعراف دولية. إنها في الواقع ناجمة عن وضع القدس الفريد، كمدينة مقدسة لعدة ديانات رئيسية. وتنتج من الأثر التراكمي لقرون من الصراع، بدءاً بالحملات الصليبية وانتهاء بقيام الدولة اليهودية، ولقد أنشأ ذلك الارث علاقة مباشرة بين السيطرة السياسية وحرية الوصول إلى الأماكن الدينية.

ولا تتطلب مسألة القدس التعرف إلى كيفية تاثير السيطرة السياسية في حق الوصول إلى الأماكن الدينية فحسب، بل أيضاً كيف تنظر كل ديانة إلى القدس من ناحية دينية.

أ - بالنسبة إلى الديانة اليهودية:

بالنسبة إلى الديانة اليهودية: تشكل القدس مركزاً دينياً - سياسياً لليهود، ولا عجب أنها أصبحت جزءاً من التعريف الخاص بالصهيونية: فالكتاب الثاني من صموئيل (الاصحاح ٥/ الآية ٧) يروي كيف أن الملك داود جعل من (حصن صهيون) عاصمته نحو عام ١٠٠٠ ق.م. لقد أصبحت القدس مركزاً للتطلعات الدينية والصهيونية بإعادة بناء هيكل سليمان. وفي فترة وجود الهيكل كان يطلب من اليهود أن يقوموا برحلة إلى القدس ثلاث مرات في السنة لأداء الـ «حج» (وهو مشابه لكلمة الحج العربية). وحتى بعد دمار الهيكل، بقيت القدس قبلة الصلاة اليهودية، كما اتبع التقويم اليهودي للصوم، حتى العصر الحديث، مراحل حصار وتدمير القدس على يد الامبراطورية الرومانية[١٣].

وبحسب التعاليم اليهودية، فإن قدسية منطقة جبل الهيكل تظل قائمة على الرغم من تدمير الهيكل. فقد أكد الحاخامات اليهود القدامى أن قدسية جبل الهيكل الأبدية لا تزال قائمة. وواصل حاخامو اسرائيل الكبار اللاحقون بعد عام ١٩٦٧ التأكيد على ذلك.

لقد ظلت القدس على مر العصور إحدى البؤر المركزية للوعي الديني اليهودي. وتظهر الاشارة إلى استعادة القدس في الصلاة الأساسية في الديانة اليهودية «شمونا إسراي»، التي تتلى ثلاث مرات يومياً. وأخيراً، فإن العبارة الشهيرة من المزمور ١٣٧ «إن نسيتك يا أورشليم تنسى يميني»، هي جزء من تلاوة الشكر، بعد تناول الوجبات خلال أيام الأسبوع. قد يكون جبل الهيكل المكان الأكثر قداسة في القدس، إلا أن الارتباط اليهودي بالقدس هو بالمدينة ككل - لا بأماكنها المقدسة فقط. فقد اعتبر اليهود دائماً أن القدس هي عاصمتهم[١٤].

لقد تضمنت كل المحاولات اليهودية القديمة جهداً لإعادة القدس عاصمة دينية لليهود. ومن هذا المنطلق دأب آباء الحركة الصهيونية ومنظروها منذ القرن الماضي على ترسيخ ما يسمونه «الهدف الأعظم» في أذهان يهود العالم، وهو احتلال القدس وجعلها عاصمة لدولتهم المنتظرة «اسرائيل».

ولقد كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتكثيف الاقامة في القدس بالذات واحدة من أهم ركائز الدعوة لتحقيق هذا الهدف، إذ كانوا يروون أمام عموم اليهود وعلى مسامعهم احدى المزاعم اليهودية التي تقول «إن أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت

موحدة.(١٥)

وقد تحقق نصف ذلك الحلم بانتهاء الحرب العربية – الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، حين تمكنت القوات الاسرائيلية من احتلال ٦٦,٢٪ من المساحة الكلية لمدينة القدس، بينما ظلت البلدة القديمة بيد الجيش الأردني. وفي ١٩٦٧/٦/٧ احتلت القوات الاسرائيلية القدس القديمة وأحكمت قبضتها على المدينة برمتها فتقدم شلومو غورون «حاخام الجيش الاسرائيلي»، في اليوم التالي، لكي يقف على رأس ثلة من الجيش الاسرائيلي بالقرب من الحائط الغربي للحرم المقدس الشريف «حائط المبكى»، ويقيم الشعائر اليهودية معلناً في ختامها «أن حلم الأجيال اليهودية قد تحقق، فالقدس لليهود، ولن يتراجعوا عنها، وهي عاصمتهم الأبدية».(١٦)

وبالفعل، فقد جاء هنا الكلام مصداقاً لذلك الهدف وتحقيقاً للحلم اليهودي في جعل القدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني. ففي ١٩٦٧/٦/١١ أصدرت حكومة اسرائيل ما يسمى بأمر القانون والنظام رقم (١) لعام ١٩٦٧ وأخضعت بموجبه الجزء الشرقي من القدس للقوانين والنظم الادارية الاسرائيلية.

وفي ١٩٨٠/٧/٣٠ أقر الكنيست «القانون الأساسي للقدس»، الذي يعتبر القدس بشطريها عاصمة موحدة لاسرائيل ومقراً لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا، ويدعو القانون إلى اتخاذ الاجراءات التي من شأنها تنفيذ مضمون هذا القانون(١٧).

ب – بالنسبة إلى المسلمين:

للقدس دور مختلف في الاسلام، فذكرها يرد في القرآن (سورة الاسراء) في الاشارة إلى المسجد الأقصى الذي أسرى بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم إليه من المدينة ليلاً. ويتفق المسلمون على أن المسجد الأقصى يقع في القدس. وبحسب التراث الاسلامي، فإن القدس هي المكان الذي صعد منه النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء، ومن هنا، فإن المسلمين يعزون إلى القدس أهمية فائقة. ويعزو التراث الاسلامي أهمية لمنطقة جبل الهيكل بأسرها، الحرم الشريف، لا لمنطقة المساجد وحدها.

لقد اصبحت منطقة الحائط الغربي وقفاً اسلامياً دينياً زمن صلاح الدين لخدمة المسلمين، الذين هم من أصل مغربي، والمعروفين بالمغاربة. وفي الحقيقة أن لهذه المنطقة أهمية عند المسلمين، فهي في التراث الاسلامي المنطقة التي ربط فيها النبي محمد صلى الله عليه وسلم فرسه المجنح – البراق قبل أن يصعد إلى السماء. وهكذا، فإن منطقة حائط المبكى معروفة باسم البراق الشريف، وكانت حملات الدفاع عنه ضد التعديات اليهودية جزءاً من الصراع العربي – اليهودي في

العشرينات من هذا القرن. ويزعم الاسرائيليون، أنه في التراث اليهودي كانت القدس دائماً عاصمة سياسية وروحية، أما في التراث الاسلامي، فكانت القدس مركزاً روحياً لا مركزاً سياسياً(١٨). ويزعم اليهود أن الرملة لا القدس كان المركز الاداري لفلسطين بعد الفتح الاسلامي. ولاحقاً أصبحت القدس تابعة للامبراطوريات الاسلامية التي كان مركزها دمشق أو بغداد أو القاهرة، أو استنبول وفي الوقت الحاضر، فإن الدولة العربية لم تجعل المدن المقدسة عواصم سياسية لها. فعاصمة المملكة العربية السعودية هي الرياض لا مكة.(١٩)

ج – بالنسبة للمسيحيين:

في الأصل، كان الموقف المسيحي، أكثر قسوة تجاه اليهود في القدس من التعامل الاسلامي معهم، فتحت الحكم البيزنطي، حُظر على اليهود صراحة العيش في القدس، وفقاً لميثاق الامبراطور الروماني «هادريان» في القرن الثاني الميلادي. وقد سمح البيزنطيون لليهود بالتجمع عند الحائط الغربي، مرة واحدة في التاسع من آب / أغسطس من كل عام للندب على تدمير الهيكل. وبعد أن تمّ فتح العرب لفلسطين والقدس في القرن السابع الميلادي، سُمح بعودة اليهود إلى الاستيطان في القدس، لكن بعد الغزو الصليبي للقدس على يد «الافرنج» عام ١٠٩٩، حُظر على اليهود دخول القدس مرة أخرى. ولم تنتعش الجالية اليهودية إلا بعد أن استرد صلاح الدين مدينة القدس من أيدي الصليبيين. وبينما كانت القدس المكان الذي بشر المسيح فيه بتعاليمه وجرى صلبه فيه، كانت المسيحية (خلافاً للاسلام واليهودية) قد خضعت لعملية «تسام عن المكان» بمرور الوقت.

من نواح كثيرة تثير الصلة المسيحية بالقدس مصاعب أقل كثيراً من الصراع اليهودي مع العالم الاسلامي خلال العقود الماضية. ففي القرن العشرين طرأ على موقف الفاتيكان تطور هائل، إذا أنه عارض خلال الأربعينات السيطرة اليهودية على الأماكن المقدسة، وأيد فكرة تدويل المدينة في عام ١٩٤٨، ولكنه تخلى بعد عام ١٩٦٧ عن موقفه هذا وأيد تدويل البلدة القديمة فقط. ومع حلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، عدل الفايكان موقفه الأصلي المطالب بالتدويل ورفض السيادة الاسرائيلية، واصبح يطالب بالضمانات الدولية.(٢٠)

ثالثاً: البعد السياسي

أ – موقف الأمم المتحدة من قضية القدس:

لم تكن عروبة القدس في يوم من الأيام محل شك، شأنها في ذلك شأن بغداد أو دمشق أو

صنعاء، حتى منحت الأمم المتحدة «اسرائيل» شهادة ميلادها بموجب توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١د – ٢) في ١٩٤٧/١١/٢٩، والقاضية بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وجعل القدس منطقة مدوّلة لها كيان منفصل وتخضع لنظام دولي خاص بها[٢١]. متميز عن سائر فلسطين بقسميها (العربي واليهودي) وتكون اداراتها موكلة إلى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لفترة مبدئية أمدها عشر سنوات. وأوصى القرار مجلس الوصاية بأن يقع ويقرر دستوراً للمدينة خلال خمسة شهور من تاريخ الموافقة على المشروع الحاضر، والذي يتضمن تعيين حاكم القدس ومسؤولياته أمام مجلس الوصاية بوصفه ممثلاً للأمم المتحدة. كما أوصى القرار بتجريد مدينة القدس من السلاح واعلانها كياناً محايداً يجب المحافظة عليه، وأن لا يسمح بأية تشكيلات عسكرية أو نشاطات مشابهة كجزء من التدابير الأمنية[٢٢].

وهكذا جاء قرار تدويل القدس – ضمن قرار التقسيم – متمماً له ومنسجماً مع منطق المجتمع الدولي – انذاك – والذي كان مهيئاً ذهنياً لقبوله كنتيجة للسابقة التي اقترحها الفاتيكان.

وبالمقابل، فقد كان طبيعياً أن يقابل بالرفض من قبل العرب والفلسطينيين، لأن القرار يسلب جزءاً من أرض فلسطين، ويمثل انتزاعاً لسيادة أهلها الشرعيين عليه.

أما بالنسبة إلى اليهود، فقد قوبل موضوع التدويل بالرفض والمعارضة، وان كانت الوكالة اليهودية قد تظاهرت أول الأمر بقبوله، فهي إنما فعلت ذلك لأنه كان ثمناً لصدور قرار التقسيم الذي حقق بالفعل أغلى أحلام الصهيونية في تحقيق الدولة الصهيونية المنشودة.

وبدلاً من أن تصغي اسرائيل إلى توصية الجمعية العامة وتستعد لتطبيق نظام التدويل الذي يعكف مجلس الوصاية على اتمامه ولم يمض على هذه التوصية بضعة أيام، حتى أعلنت عن نقل عاصمتها إلى القدس، وذلك في ١٩٤٩/١١/١٤، حيث عقد الكنيست الاسرائيلي أولى جلساته يوم ١٩٤٩/١٢/١٣، كما تم نقل الدوائر والوزارات إلى القدس.

وازاء هذه الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، عقد مجلس الوصاية اجتماعاً طارئاً لمواجهة الموقف، وأصدر قراره رقم «١١٤د – ٢» في ١٩٤٩/١٢/٢٠ والذي أعلن فيه عدم مشروعية تلك الاجراءات ودعا اسرائيل إلى ابطال نقل الدوائر والوزارات إلى القدس، وأن تقدم إلى المجلس بياناً بشأن المسائل التي تتناول القرار.[٢٣]

وكما هو شأن اسرائيل في موقفها من قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها، خاصة تلك التي تتعارض مع سياساتها وأهدافها، أعلن الكنيست الاسرائيلي يوم ١٩٥٠/١/٢٣ أن القدس عاصمة اسرائيل الأبدية.

وبصفة عامة، يمكن اجمال موقف الأمم المتحدة من قضية القدس على اختلاف مراحلها

وتطوراتها في نقطتين أساسيتين[٢٤].

١ – التوصية بتدويل القدس ووضع نظام دولي خاص بها.

٢ – عدم الاعتراف بأي وضع فعلي انشأته اسرائيل بعد تلك التوصية واعتباره باطلاً، سواء ما تعلق باحتلال القدس الجديدة في ١٩٤٨/٤/٢٣، أو باحتلالها الشطر الثاني منها، وهي القدس القديمة في ١٩٦٧/٦/٧ أو بصدور القانون الأساسي عن الكنيست الاسرائيلي والقاضي باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل.

ان الدراسة المتأنية والدقيقة لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبين بشكل واضح، أنها مجرد «تسوية سياسية مفروضة» وليس بوصفها حكماً قضائياً أو قراراً ذا طابع قانوني.

ب – السياسة الاسرائيلية تجاه مدينة القدس:

منذ احتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس في حزيران / يونيو ١٩٦٧ تبنّت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، العمالية منها والليكودية، سياسة منهجية ثابتة ازاء القدس، تمثلت في توطيد السيطرة على المدينة ومحيطها، وتعزيز وحدتها المادية[٢٧]. وكان الهدف الواضح لهذه السياسة، ولا يزال، الحؤول دون اعادة تقسيم القدس لاحقاً[٢٦]. الأمر الذي شكل ركناً راسخاً في السياسة الاسرائيلية تجاه القدس، تجسد في جملة القرارات والاجراءات التي تستهدف تهويد المدينة، وقد بلغ التهويد في الآونة الأخيرة، وتعدى المدينة نفسها ليشمل منطقة واسعة حولها، تعرف باسم «القدس الكبرى». وكانت الحكومة الاسرائيلية اتخذت، فيما اتخذت في ١٨ آب / أغسطس ١٩٦٧، قراراً يفوض رئيس الحكومة تسريع عمليات البناء والاسكان في «القدس الكبرى»[٢٧].

توافقت مثل هذه الاجراءات، باستمرار، ومنذ الأيام الأولى للاحتلال، مع خطط ومشاريع استيطانية ضخمة تهدف إلى ايجاد أكثرية يهودية، حتى في القدس الشرقية نفسها، وصولاً إلى «خطة تطوير القدس الكبرى حتى سنة ٢٠١٠»، كما رافق ذلك عمليات استيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، واقامة ضواحي استيطانية يهودية عليها. وفي المقابل تم فرض مختلف أنواع القيود على البناء العربي في القدس... وقد بلغ مجموع الوحدات السكنية التي بنيت لليهود في القدس، منذ احتلالها وحتى أوائل التسعينات، ٧٢ ألف وحدة كان ٤٠٪ منها فقط (أي نحو ٢٩ ألف وحدة سكنية) في الضواحي الاستيطانية التي استحدثت بعد عام ١٩٦٧، أما ما بناه الفلسطينيون، فلم يتجاوز الـ ٧ آلاف وحدة سكنية[٢٨]. ان لدى الاسرائيليين مفهومين بالنسبة للقدس، يختلف كل منهما عن الآخر، حسب الوضع السياسي: الأول، القدس

التي وسعّت بعد عام ١٩٦٧ ومساحتها ٧٠,٥ كلم مربع. الثاني / القدس الكبرى وتبلغ مساحتها ٨٤٥ كيلو متر مربعاً، أي ما يعادل ١٥٪ من مساحة الضفة الغربية.

لقد طرح المفهوم الأول «اسحق راين» والثاني طرحه وزير الاسكان «بنيامين اليعزر» وبناء على هذين المفهومين قامت حكومة العمل السابقة بعملية التهويد في القدس. وفي داخل حدود القدس الموسعة تمت مصادرة ٣٤٪ من مساحتها أي ٢٤ كلم مربع من الـ ٧٠,٥ كلم مربع لإقامة مستوطنات اسرائيلية مازالت تنمو باستمرار داخل هذه الحدود. وفيما يتعلق بالمفهوم الثاني – القدس الكبرى – فهناك مخططات لبناء أكثر من عشرة آلاف وحدة سكنية جديدة لفرض الواقع السياسي بتوسيع الحدود السياسية الاسرائيلية. ويوجد داخل حدود القدس الكبرى مشروعات تمت الموافقة عليها في عهد حزب العمل، حيث أن المخططات الاسرائيلية التي بدأت في عهد حزب العمل عام ١٩٦٧، تم تنفيذها في فترة «تيدي كوليك» عندما كان رئيساً لبلدية القدس الكبرى. أما آخر المشاريع الاستيطانية في مدينة القدس الموسّعة (الكبرى) فهناك مشروع أعلن عنه في شهر أيار (مايو) الماضي (١٩٩٦) لبناء وحدات سكنية في قلب حي الشيخ جراح. وهذه المنطقة كان قد تمّ استملاكها عام ١٩٦٤ للمصلحة العامة لإقامة محطة حافلات عليها، وتم الاستيلاء الاسرائيلي عليها عام ١٩٦٧، واليوم يتم تحويلها إلى مناطق استيطانية. وتسيطر اسرائيل الآن على ٧٤٪ من مساحة القدس الموسعة، ولم يبق للفلسطينيين سوى ٣١٪ من القدس الشرقية. و ٤٪ فقط من القدس الموسعة.

وتكمن أهداف التمدد الاستيطاني شمال شرق وشمال غرب مدينة القدس في اجهاض أية محاولة لإقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القسم الشرقي من مدينة القدس، وايجاد أغلبية يهودية في المنطقة، وتوسيع حدود بلدية القدس الشرقية، ومنع التوسع العمراني الفلسطيني من الناحية الشرقية والشمالية الشرقية.

ويهدف التوسع الاستيطاني اليهودي في القدس إلى خنق القرى الفلسطينية من الناحية الشمالية الغربية. كما يعمل الاسرائيليون على شق شوارع التفافية تهدف إلى ربط المستوطنات في غرب القدس بشقيها الشمالي والجنوبي، الأمر الذي سوف يؤدي إلى خلق واقع لمفهوم ما يسمى بـ «القدس الكبرى».[٢٩]

وتجري الآن عمليات الاستيطان على عدة محاور، تهدف إلى ترسيم «خط أخضر» جديد. ويلاحظ في توزيع هذه الضواحي والمستوطنات أنها تنتظم في طوقين مُتحدي المركز، ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية، بهدف ايجاد أكثرية يهودية فيها نفسها، من خلال توفيرها السكن للمستوطنين اليهود، وتقييد البناء العربي ومنع زيادة السكان

العرب في آن واحد، وهي تشكل أيضاً، حاجزاً مادياً متواصلاً يفصل القدس عن الضفة الغربية (الفلسطينية). أما الطوق الثاني، الخارجي، فيحوط بالقدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتكون من سلسلة مستوطنات تبعد أقصاها ١٧ كلم عن مركز القدس، وهذه المستوطنات هي بيتار، معليه أدوميم، مخماس، أدام، أبير، نفيه يعقوب، غفعات زئيف، هارآدار، اضافة إلى كتلة مستوطنات عتسيون (المكونة من ١٦ مستوطنة) ويسكن هذه المستوطنات نحو ٣٣ ألف مستوطن[٣٠]. والذي يشكل ربع عدد المستوطنين في الضفة الغربية.

لقد قام الموقف الاسرائيلي تجاه القدس ولا يزال، على أساس فرض الأمر الواقع: مفهوم القدس الكبرى. والتي تعني بالنسبة للاسرائيليين، الحدود البلدية الحالية التي رسمت عام ١٩٦٧، وهذه تشمل القدس الغربية لما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية التي كانت تحت سيطرة الأردن. إضافة إلى أجزاء من الضفة الغربية ضمت إلى القدس، ولم يكن ضمن الحدود البلدية للقدس يوم كانت تحت السيطرة الأردنية.

أما الموقف الاسرائيلي من الأماكن المقدسة في القدس، وعلى الرغم من ضم اسرائيل للقدس الشرقية في حزيران / يونيو ١٩٦٧، فيتلخص في أن الحكومة الاسرائيلية أبقت مهمة ادارة الشؤون الدينية في القدس الشرقية بيد موظفي الوقف الاسلامي التابعين للادارة الأردنية. وهكذا، فإن وزارة الأوقاف الأردنية لا وزارة الشؤون الدينية الاسرائيلية هي التي أدارت شؤون وقف القدس الشرقية، وأدير الوقف وفقاً للقانون الأردني.

إن قرار الأردن الصادر في ٣١ تموز / يوليو ١٩٨٨، والقاضي بفك الارتباط الاداري الأردني بالضفة الغربية، لم يؤثر في روابط وزارة الأوقاف الأردنية. وقد ظلت هذه الروابط قائمة حتى عام ١٩٩٤. ومؤخراً خصص الملك حسين نحو ٨ ملايين دولار لترميم الحرم الشريف. وفي منطقة الحرم الشريف نفسها، يتولى الوقف عملية دخول الزوار والمصلين، وقد أقامت اسرائيل نقطة للشرطة في ساحة الحرم الشريف بعد أن قام أصولي مسيحي أسترالي باضرام النار في المسجد الأقصى عام ١٩٦٩. وقد اعتبر الفلسطينيون أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي لا تستطيع أن تتهرب من مسؤولياتها الأمنية تجاه الحرم الشريف، فانفجرت صدامات بين المتظاهرين الفلسطينيين والشرطة الاسرائيلية في ساحة الحرم في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٠، أوقعت في صفوف الفلسطينيين ٢٠ قتيلاً و ٥٣ جريحاً.[٣١]

وبعد توقيع اتفاق «أوسلو» بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضعت قضية القدس في مفاوضات الحل الدائم، إلا أن الاسرائيليين يقولون أن موقفهم مازال على حاله، وهو يقضي بأن تبقى القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية، لكن فيما يتعلق بالفلسطينيين فإن اسرائيل

جعلت من منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مفاوضاً فيما يتصل بمختلف القضايا التي تتعلق في السكان الفلسطينيين. أما في يختص بالأردن، فهو طرف مفاوض بشأن القدس فيما يتعلق بأماكن العبادة الاسلامية فقط. ومن الواضح أن ذلك يحول دون طرح فكرة جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من اسرائيل وكيان فلسطيني مستقبلي.

مما سبق يتبين أن هناك تناقضاً بين الالتزامات التي قدمتها اسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية في «أوسلو» وبين «اعلان واشنطن»، فقد سعت الأولى للتأكيد لمنظمة التحرير الفلسطينية ان اسرائيل ستشجع استمرار نمو المصالح الفلسطينية في «الأماكن الاسلامية المقدسة». بينما قدم «اعلان واشنطن» إلى الأردن تأكيدات بشأن دوره في الأماكن المقدسة ذاتها. ومن الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية فتحت الباب الذي أوجده اتفاق «أوسلو» عندما أنشأت في ١٩ أيلول / ستمبر ١٩٩٤ وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية في القدس برئاسة حسن طهبوب. وقد نشأ عن هذا الوضع توتراً في العلاقات الأردنية - الفلسطينية بهذا الخصوص، إلا أن اسرائيل لم تتدخل في الجدل الدائر، مع أنها كانت تفضل الأردن على منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاً بشأن القدس.(٣٢)

ج - السياسة الفلسطينية تجاه القدس:

موضوع القدس من أهم المواضيع التي تشغل الفكر السياسي الفلسطيني، وبصريح العبارة، فإن السياسة الفلسطينية تجاه القدس تقضي بإنشاء عاصمة سياسية تابعة لدولة فلسطينية مستقبلية في الجزء الشرقي من المدينة. وهكذا فإن منظمة التحرير الفلسطينية لديها مطلبان أساسيان: أولاً، استعادة أراضي القدس، ثانياً: انشاء عاصمة وطنية على الأرض التي ستستعيدها.

إن القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوفر شروطاً للشرعية الدولية لضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني. وقد أعلن الفلسطينيون انشاء دولة فلسطينية على التراب الفلسطيني عاصمتها القدس. ولم يحدد الاعلان المطالبة فقط، بالقدس الشرقية، أم انها تمتد لتشمل أجزاء من القدس الغربية، وخصوصاً أن القرار رقم ١٨١ لم يجعل النصف الغربي من المدينة من حصة اسرائيل، بل أنه سعى لاقامة كيان دولي منفصل للمدينة ككل. علاوة على ذلك، فإن الدبلوماسية الفلسطينية الدولية لم تسع دائماً لتمييز الجزء الشرقي عن الجزء الغربي من المدينة. ومشاريع القرارات التي تقترحها منظمة التحرير الفلسطينية، سواء في مجلس الأمن، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشير بجلاء إلى القدس كلها. وقد صرح فيصل الحسيني بأن للفلسطينيين مطالب في الارض والممتلكات في القدس الغربية،

ولا سيما في أحياء القطمون والطالبية. وقد قدر أن ١٧٪ من الأراضي في القدس الغربية هي ملك للفلسطينيين.(٣٣)

وفي الفكر السياسي الفلسطيني، ليس هناك أي حل وسط فيما يتعلق بالأراضي المقدسة، إلا على أساس العودة إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧.

باختصار، من المشكوك فيه أن الفلسطينيين يعتقدون فعلاً أنهم سيتمكنون من الحصول على تنازلات جغرافية في النصف الغربي من القدس، ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتقدم مفاوضوهم بمطالب، حتى لو كانت للاستخدام كأوراق تفاوضية، تتعلق بالمنازل العربية الفلسطينية والأحياء التي خسروها في حرب ١٩٤٨. وقد يقنع الفلسطينيون بالتعويض عليهم في النهاية. هذا يعني أنه حتى لو وافقت حكومة اسرائيلية مستقبلاً على تقسيم القدس، فإن مثل هذه التسوية لن تلبي المطالب الفلسطينية البارزة المتعلقة بالمدينة.(٣٤)

الخاتمة:

النتيجة التي يقودنا إليها هذا البحث هي، أن التعريفات المتباينة، لمفهوم القدس الكبرى، هي مثلا على سياسة التضليل المتعمدة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في شأن كل ما يتعلق باستيطان الأراضي المحتلة عموماً وتهويدها، في الوقت نفسه فإنها جزء من سياسة هذه السلطات في ابقاء الاحتمالات المستقبلية بشأن القدس مفتوحة أمامها، إلى حدها الأقصى، وهذا ما يؤكده وجود لجان وخطط متعددة لدراسة «توسيع» حدود صلاحية بلدية القدس.(٣٥)

وفي هذا ما يذكرنا بمرونة المفهوم الاساسي للمشروع الصهيوني وضبابيته الذي قام، ولا يزال، على أساس فرض الأمر الواقع: مفهوم اسرائيل الكبرى.

إن الهوة بين الموقف الاسرائيلي والموقف الفلسطيني فيما يتعلق بالقدس غير قابلة للردم، على ما يبدو، في اطار تسوية جغرافية. وعلاوة على ذلك، فحتى لو عبرت قيادة اسرائيلية أو فلسطينية مستقبلية عن استعدادها للقبول بحل وسط جغرافي للقدس، فإن سلطتها نفسها وشرعيتها ستتقوضان إلى حد كبير، لأن مثل هذه الحلول قد تؤدي إلى فتح صراعات الماضي، بدلاً من أن تضع حداً للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي.

إن قدرة الفلسطينيين على تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي والدولي في مصلحة مطالبها ستعتمد على الدول العربية والاسلامية وبعض الدول الأخرى عندما تبدأ محادثات الوضع النهائي. لقد أظهر هذا التحليل أنه من المستبعد جداً ايجاد حل لمسألة القدس مقبول من جميع الأطراف، في الشرق الأوسط، من بينها اسرائيل والفلسطينيون. إن النتائج المترتبة على عدم حل

قضية القدس بصورة ترضي جميع الأطراف المعنية، لن يكون في صالح تحقيق تسوية شاملة في المنطقة، وبالتالي، يمكن أن تدمر مسألة القدس باقي العملية السلمية التي بدأت في «كامب ديفيد» و «أوسلو».

والأهم من هذا وذاك، يبقى للعرب الدور الأبرز لتحقيق مصير مدينة القدس، ولا شك أن التمسك بالقرارات الدولية ذات الصلة، وتحقيق الفاعلية بموضوع القدس عبر إجماع عربي وإسلامي ودولي سيجبر اسرائيل على تغيير مواقفها، ويجعل من القرارات الاسرائيلية السابقة بخصوص القدس عديمة الأهمية.

الهوامش:

١ - خليل اسماعيل الحديثي «قضية القدس: البداية والجذور» **مجلة شؤون عربية العدد ٥٢**،كانون الأول ١٩٨٧، ص ٥٤.

٢ - د. أحمد صدقي الدجاني، «القدس تاريخاً وفكراً»، **مجلة القدس**، العدد ١٩، بيروت: ١٩٨١/٦/١ ص ١٦-١٧.

٣ - اللجنة الثقافية لتجمع العلماء المسلمين (محررين)، **«القدس بين الاصالة والتهويد»**. بيروت نيسان ١٩٨٨، ص ٤٦.

٤ - المصدر السابق، ص ٤٧.

٥ - د. أحمد صدقي الدجاني، «القدس تاريخاً وفكراً» مصدر سابق، ص ١٨-١٩.

٦ - مجلة **الأمة**، العدد العاشر، بيروت: كانون الأول ١٩٩٢.

٧ - السورة ١٧، الآية ١.

٨ - عبد العزيز الدوري، «فكرة القدس في الاسلام»، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٢٤، شباط ١٩٨٣، ص ١٣٤-١٣٥.

٩ - «القدس بين الأصالة والتهويد»، مصدر سابق، ص ٥١.

١٠ - مجلة **الأمة**، العدد العاشر، مصدر سابق.

١١ - روحي الخطيب، «الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ - ٤٢، بيروت: كانون الثاني / شباط ١٩٧٥، ص ٩٧.

١٢ - المصدر السابق، ص ٩٧-١١٨.

١٣ - دوري غولد، القدس: الحل الدائم، مركز يافا، مركز الدراسات الاسرائيلية، تل أبيب ١٩٩٥. مترجمة في: **(مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦، بيروت: ربيع ١٩٩٦. ص ١١٨).

١٤ - المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩.

١٥ - خليل السواحري، «الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية»، مجلة **شؤون عربية**، العددان (١٩-٢٠): ١٩٨٢، في: خليل اسماعيل الحديثي: **قضية القدس: البداية والجذور** مصدر سابق، ص ٦٩.

١٦ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٧ - المصدر نفسه، ص ٧٠.

١٨ - Martin Kramer, islam Assembled: The Advant of Muslim Congresses (new York: Columbia University, 1986, p. 34).

١٩ - موشيه ساسون، «صحيفة **معاريف الاسرائيلية**، ١٩٩٤/٧/٧.

٢٠ - دوري غولد، «القدس: الحل الدائم»، مصدر سابق، ص ١٢٢.

٢١ - خليل اسماعيل الحديثي. «قضية القدس: البداية والجذور»، مصدر سابق، ص ٥٥.

٢٢ - المصدر السابق، ص ٥٨-٦٠.

٢٣ - المصدر السابق، ص ٦٨.

٢٤ - المصدر السابق، ص ٧٠.

٢٥ - انظر: يسرائيل كيمجي. «خطوط لتطوير القدس في الأعوام الخمسة الأخيرة» مجلة **«سكيراحودشيت»** الاسرائيلية، العدد ٦، أيلول ١٩٩٢، ص ٢٩-٣٦.

٢٦ - مايكل دمبر، «الاستيطان اليهودي في القدس القديمة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨، بيروت: خريف ١٩٩١، ص ٣١.

٢٧ - سمير جريس **«القدس: المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد»** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: ١٩٨١. ص ١١٧.

٢٨ - انظر المصادر التالية:

١ - يسرائيل كيمحي، «خطوط لتطوير القدس في الأعوام الأخيرة»، مصدر سابق.

٢ - خالد عايد، «القدس الكبرى في اطار الأمر الواقع الصهيونية» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٥، بيروت: ١٩٩٣، ص ١٠٢.

٢٩ - عادل تكنجي، «خطة لابتلاع القدس الشرقية» مجلة **الحرية**، بيروت: ١٩٩٧/٢/٨، ص ٣.

٣٠ - خالد عايد «القدس الكبرى...»، مصدر سابق ص ١٠٤.

٣١ - دوري غولد، «القدس: الحل الدائم»، مصدر سابق، ص ١٢٣-١٢٤.

٣٢ - المصدر السابق، ص ١٢٦ - ١٢٧.

٣٣ - صحيفة **هآرتس الاسرائيلية**، ١٩٩٥/٥/٢٩.

٣٤ - دوري غولد «القدس: الحل الدائم»، مصدر سابق ص ١٢٩ - ١٣١.

٣٥ - **هآرتس**، ١٩٩٢/٧/٢٢.

القدس القديمة: نظرة تاريخية

خليل السواحري

الماضي لا يصنع المستقبل، فالقوة وحدها هي القادرة على صياغة الحاضر والمستقبل معاً، والقوة في هذا العصر لم تعد تعني فقط القوة المادية المحضة، ولكنها تعني كذلك قوة العقيدة والإيمان، القوة بأبعادها جميعاً، العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والروحية، وإذا كان البعض قد أمعن في تقديس قوة الحق فإن مزاج هذا العصر أصبح يميل إلى تمجيد حق القوة، وهو المثال الصارخ لما حدث في فلسطين، ولما مارسته وتمارسه الدول الإستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن ثمة حقيقة أخرى يجب ألا تغيب عن بال أحد، وهي أن التاريخ/ الماضي يظل ممتداً في الحاضر يملأ الذاكرة البشرية ويلّون الوجدان الجمعي للشعوب.

فالتاريخ/ الماضي هو أحد القوى الرئيسة التي توجه حركة الشعوب وتضبط ايقاعاتها وتحدد مساقاتها، وترسم تخوم الوطن وملامحه المميزة في الذاكرة.

الماضي قد لا يصنع المستقبل، ولكنه يحفر دونما شك، تضاريس الوطن في الوجدان، ويعطي النسغ لشعلة التوق والإنتماء الدائم إليه، وإلا فكيف يكون الوطن في داخل المهاجرين والمغتربين يعيش معهم في المنافي البعيدة، يتسلق جدران الذاكرة ويسيّجها كي لا يتسلل إليها النسيان؟

ومن هنا فإن الشعوب التي لا تاريخ لها، لا تكتفي فقط بمحاولة اصطناع مثل هذا التاريخ، ولكنها غالباً ما تلجأ مدفوعة بعقدة ضحالة ماضيها وفقرها الحضاري، إلى تدمير الشعوب الأخرى ذات التاريخ العريق والحضارة الممتدة، مثل هذا الإحساس بالنقص دفع القبائل الهمجية من البدو العبرانيين إلى تدمير أو حرق أو استباحة معظم المدن الكنعانية التي تمكنوا من احتلالها

منذ أواسط القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

وهذه العقدة نفسها هي التي دفعت الغزوات الهمجية على الوطن العربي: الغزو الصليبي والغزو المغولي والغزو التتري إلى تدمير مدن بأكملها وإبادة كل مظاهر الحضارة فيها.

وهذه العقدة نفسها، ومعها بالطبع أسباب أخرى، هي التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى شن حربها الهمجية غير المسبوقة على العراق في مطلع التسعينات، في عملية اقتصاص سافرة من حضارة ما بين النهرين الضاربة في أعماق التاريخ.

أسوق هذه المقدمة، عن أهمية التاريخ في تشكيل الوجدان والسلوك الإنساني في معرض الحديث عن مدينة القدس الخالدة، سرّة الأرض[1] ومستقر الأنبياء، وموضع إجلال الديانات السماوية ومهوى قلوب المؤمنين من كل أنحاء العالم.

والحديث عن القدس يعني الحديث عن الحضارة التي أنجبت القدس، وعن الإنسان الذي شيّدها، وعن عمليات الهدم وإعادة البناء الكثيرة التي تعرضت لها[2]، وعن ملايين الأرواح التي أزهقت فيها ومن أجلها، وعن الأمم العديدة التي درجت فوق ترابها وعن الحقب التاريخية الحافلة التي مرت بها ابتداء من القرن الثلاثين قبل الميلاد وحتى هذه اللحظة.

الكنعانيون هم الأصل:

في عام ١٩٩٥م قامت إسرائيل بأكبر عملية تزوير في التاريخ المعاصر، حين دعت (بلدية أورشليم) نخبة من رجال الفكر والسياسة والمؤرخين للمشاركة في الاحتفالات التي أقيمت في مدينة القدس بشطريها، بمناسبة مرور ثلاثة آلاف عام على تأسيس مدينة القدس (إستناداً إلى المزاعم اليهودية)، ولكن المؤرخين المنصفين ورجال السياسة والفكر قاطعوا هذا الإحتفال إدراكاً منهم لما ينطوي عليه من تزوير للتاريخ وافتراءات عليه، فالمؤرخون القدامى والجدد يجمعون على أن عمر مدينة القدس هو خمسة آلاف عام وليس ثلاثة آلاف كما زعم مزيفو التاريخ في (بلدية أورشليم). والحقيقة التي تعترف بها كتب التاريخ جميعاً أن الكنعانيين أو ما تفرع عنهم أو تفرعوا عنه، كالعموريين واليبوسيين، هم الذين سكنوا فلسطين «جنوب بلاد الشام» منذ حوالي ٣٠٠٠ ق. م. أي منذ فجر التاريخ[3].

وفي وصف هؤلاء الكنعانيين يقول المؤرخ الفلسطيني عارف العارف[4] أنهم إحدى القبائل العربية التي خرجت إلى بلاد الشام من شبه الجزيرة خلال الألف الثالث قبل الميلاد، وقد سميت فلسطين بأرض كنعان نسبة إليهم. ومن الكنعانيين تحدر اليبوسيون الذين بنوا مدينة القدس.

ويضيف عارف العارف: إن الكنعانيين استوطنوا معظم أنحاء فلسطين وبنوا فيها مدناً كثيرة محصنة، منها القدس وشكيم وبيت شان ومجدو واشكلون وغزة وغيرها، وكانوا يجيدون الزراعة وصناعة الفخار والنسيج وصناعة البناء، وقد عرفوا المعادن والتعدين، وشرّعوا القوانين، كما عرفوا حروف الهجاء والكتابة والتأليف، وكانوا يعبدون الأصنام، ومن آلهتهم المعروفة «بعل» اله الشمس.

أما الدكتور كامل العسلي [٥] فيذهب إلى أن العموريين هم أول من أنشأ مدينة القدس ويستند في ذلك إلى ما يلي:

١ – أول اسم عرف لمدينة القدس «اورسالم» هو اسم عموري.

٢ – أول اسمين عرفا لأول أميرين لمدينة القدس وهما: باقر – عمو وسز – عمو، هما اسمان عموريان.

٣ – أن تلة موريا وهي إحدى التلال الأربعة التي تقوم عليها مدينة القدس إعتبرها العلماء أرض العموريين. (التوراة. سفر التكوين ٢٢:٢) وسواء كان المؤسسون هم العموريون أو الكنعانيون، فالمسألة واحدة لأن الكنعانيين من العموريين كما أن اليبوسيين من الكنعانيين.

«اورسالم» أول الأسماء:

أول اسم ثابت لمدينة القدس هو أورسالم أو أورشالم، وقد ورد هذا الإسم في النصوص المصرية القديمة المعروفة بإسم «نصوص اللعنة» التي ترجع إلى القرن ١٩ ق.م. ويتألف الإسم من مقطعين هما سالم أو شالم وهو اسم إله سامي قديم وأور وهي كلمة تعني «أسس» فيكون معناها إذن «أسسها سالم».

ويذهب علماء الآثار إلى أن القدس الأولى «أورسالم» بُنيت أول مرة في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد [٦]، وقد أقيمت على تل الضهور (تل أوفل)★ وفي سفوحه، وهذا التل هو أحد التلال الأربعة التي قامت عليها مدينة القدس فيما بعد.

ويقع تل الضهور هذا إلى الجنوب الشرقي من البلدة القديمة الحالية (جنوب السور الجنوبي للمسجد الأقصى) ويطل على قرية سلوان التاريخية، ويتصل هذا التل من الشمال بتل موريا الذي يقوم عليه الآن المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وتحيط به من الجهات الثلاث الأخرى ثلاثة

★ يذهب المؤرخ الفلسطيني محمود العابدي إلى أن كلمة «اوفل» محرفة عن الكلمة الكنعانية القديمة «عوف ايل».

أودية: من الشرق وادي قدرون، ومن الجنوب وادي الربابة (هنوم) ومن الغرب وادي «صناع الجبن» (الواد).

وقد أقيمت المدينة في هذا الموقع نظراً لوجود عين ماء في السفح الشرقي لتل الضهور هي عين سلوان أو عين أم الدرج، وكانت تدعى قديماً عين جيجون، وقد حفر اليبوسيون فيما بعد نفقاً تحت الأرض يوصلهم إلى هذه العين في حالات الحصار★ يضاف إلى ذلك أن هذه الأدوية (قدرون والربابة والواد) التي تحيط بالمدينة من جهاتها الثلاث كانت تؤلف خطوطاً دفاعية طبيعية تجعل اقتحامها أمراً صعباً جداً في الأيام القديمة، وأما جهتها الشمالية والشمالية الغربية فقد كانت مكشوفة وليس ثمة ما يعيق الجيوش من اقتحامها، ولهذا فقد كانت معظم الحملات تنتهي بدخول المدينة من هذا الجانب [٧].

تلك هي تخوم القدس الأولى «أورسالم» التي أسسها العموريون/ الكنعانيون في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد.

وقد ظلت حدودها، تتغير تبعاً لهدمها وإعادة بنائها حتى استقرت على ما هي عليه الآن حيث تمتد أسوار البلدة القديمة فوق أربعة تلال هي: صهيون★★ ويقع إلى الغرب من تل الضهور، ويقوم عليه الآن حي النبي داود، وموريا إلى الشمال من تل الضهور، ويقوم عليه الآن المسجد الأقصى وساحاته، وتل بزيتا إلى الشمال الغربي لتل موريا حيث تقوم الآن إحياء باب حطه والسعدية وباب الساهرة وما بينها. وتمتد أسوار البلدة القديمة إلى الغرب والشمال الغربي لهذه التلال الأربعة [٨].

يقول محمود العابدي:

على سفوح تل الضهور (أوفل) كانت تكثر الكهوف التي سكنها قدماء الكنعانيين في مطلع الألف الثالث قبل الميلاد. ثم بدأ الكنعانيون (أو العموريون) ببناء بيوتهم فوق المغر وحولها إلى أن قامت المدينة وأطلقوا عليها اسم الههم «ساليم» [٩] وكانت أورساليم.

وعلى هذا الأساس تكون «أورسالم» من أقدم مدن الأرض فهي أقدم من بابل ونينوى، ولا يسبقها في القدم – كما يقول مصطفى مراد الدباغ – [١٠] إلا «أون» وهي أولى عواصم مصر

★ يقول مصطفى الدباغ أن هذا النفق أقيم في حوالي ٢٠٠ ق. م.

★★ صهيون كلمة كنعانية، تعني المرتفع، وكان الكنعانيون يطلقون هذه الكلمة على كل المرتفعات المقدسة لديهم، وقد سمي تل صهيون بهذا الإسم لأنه أكثر التلال التي قامت عليها مدينة القدس ارتفاعاً.

الفرعونية، وتقع شمال القاهرة وتعرف اليوم باسم هليوبوليس، وممفيس وهي ثانية العواصم الفرعونية ونشأت في حوالي ٣٤٠٠ ق. م.

ملكي صادق وإبراهيم الخليل:

يذهب بعض المؤرخين إلى أن أول سور أقيم حول المدينة كان السور الذي أقيم (فوق تل أوفل) في عهد «ملكي صادق» أحد ملوك اليبوسيين ورئيسهم الديني في الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ١٦٠٠ ق. م.[١١] يقول «صاحب الأنس الجليل»:

و«مما حكي في تواريخ الأمم السالفة أن ملكي صادق اليبوسي نزل بأرض بيت المقدس، وقطن بكهف من جبالها يتعبد فيه، واشتهر أمره حتى بلغ ملوك الأرض الذين هم بالقرب من أرض بيت المقدس بالشام وسدوم وغيرهما، وعدتهم اثنا عشر ملكاً فحضورا إليه وسمعوا لكلامه وأحبوه حباً شديداً ودفعوا له مالاً ليعمر به مدينة القدس».

وقد اتخذ ملكي صادق من تل موريا معبداً له وكان يقدم ذبائحه على الموضع الحالي للصخرة المشرفة، وبذلك يكون العرب الكنعانيون هم أقدم من قدّس هذا الموقع وتعبد فيه وذلك قبل ثمانية قرون على الأقل من مجيء «سليمان بن داود» وبنائه للهيكل[١٢].

وقد اعترفت بذلك التوراة في أكثر من موقع جاء في سفر التكوين ١٤: ٨ ما يلي: «وملكي صادق ملك شاليم أخرج خبزاً وخمراً وكان كاهناً لله العلي وباركه وقال: مبارك إبرام من الله العلي مالك السموات والأرض، ومبارك الله العلي الذي أسلم أعداءك في يدك فأعطاه عُشراً من كل شيء»★.

وفي موقع آخر من التوراة (المزامير ١١٠: ٤) نجد العبارة التالية الموجهة إلى داود «أقسم الرب ولن يندم، أنت كاهن إلى الأبد على رتبة ملكي صادق»★★ وذلك يعني استناداً إلى فقرتي التوراة الانفتي الذكر أن ديانة ملكي صادق ملك اورشاليم الكنعاني كانت ديانة مقدسة، يقول

★ يعارض الدكتور كمال صليبي في كتابه «التوراة جاءت من جزيرة العرب» هذه القراءة للتوراة، ويقدم قراءة أخرى على هذا النحو «وملك شلم أخرج أولك صدق (أي طعاماً) خبزاً وخمراً، وكان كاهناً لـ «عل عليون»، وهو يحاول بذلك أن ينفي مجيء إبراهيم إلى ارض كنعان كما ينفي وجود ملك لاورسالم اسمه ملكي صادق. انظر: كتاب «التوراة جاءت من جزيرة العرب». ترجمة عفيف الرزاز. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩١م، الطبعة الرابعة ص ٢٢١.

★★ عارض الدكتور الصليبي هذه القراءة أيضاً، وقدمها على النحو التالي: «أنت كاهن لله الأزلي على تابعتي ملوك صدق» الكتاب ص ٢٢٦.

هنري كتن[١٣] في هذا الصدد:

لقد كان ملكي صادق (الملك الصالح) أول كاهن للرب في المدينة، وهو أول من بنى فيها معبداً، وأطلق عليها اسم القدس بدلاً من اسمها السابق «سالم» وكان ذلك في حدود عام ١٨٠٠ ق. م. وذلك يعني أن القداسة بالنسبة للمدينة كانت صفة ملازمة لها منذ نشوئها وتطورها على يد الكنعانيين (العموريين أولاً واليبوسيين فيما بعد).

أورسالم والخابيرو:

وإذا كان اسم أورسالم قد ظهر لأول مرة في «نصوص اللعنة»[١٤] التي اكتشفت في مصر، وترجع غالباً إلى عهد الملك الفرعوني سنوسرت الثالث (١٨٧٩-١٨٤٢ق.م)، فقد عاد الاسم نفسه (أورسالم) إلى الظهور مرة أخرى في ألواح تل العمارنة[١٥]، وهي عبارة عن لوحات مسمارية يعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وقد اكتشف أولها في مصر عام ١٨٨٧، وهذه اللوحات كتبت باللغة الأكادية المحرّفة وأحياناً «بالكنعانية» وتتحدث الرسائل عن مشاكل كان يواجهها الولاة المصريون على عدد من المدن الكنعانية مثل أورسالم وعكا ويافا ومجدو والمجدل وغيرها.

والرسالة المتعلقة بالقدس بعث بها ملك أورسالم في القرن الرابع عشر (عبد خيبا) إلى فرعون مصر اخناتون يشكو له فيها من الهجمات الخطيرة التي تتعرض لها مدينة أورسالم من أقوام يقال لهم الخابيرو.

ويذهب الدكتور كمال الصليبي إلى أن هذه الرسائل ليست دلالة على وجود قبائل عبرية في أرض كنعان في ذلك العصر، لأن كلمة الخابيرو لا يمكن أن تعني العبرانيين، ذلك لأن حرف العين في اللغات السامية لا يمكن أن يتحول إلى خاء كما أن الباء لا تتحول إلى فاء فالعبيرو لا يمكن أن تصبح خابيرو.

وحتى لو كانت الخابيرو هي العبيرو أو العبريم من عبر أو العفرم من عفر فهي لا تدل على العبرانيين قطعاً، لأن هذه الكلمة في اللغات السامية لم تكن تطلق على شعب معين أو على جماعة أثنية معينة، ولكنها كانت تطلق على طبقة اجتماعية منبوذة من قطاع الطرق والمرتزقة والباعة المتجولين الذين يعيشون خارج إطار القانون ولا يخضعون لأية سلطة[١٦].

ويذهب المؤرخ الفلسطيني عارف العارف إلى أن كلمة يابيشي التي وردت في ألواح تل العمارنة، كانت تشير هي الأخرى إلى يبوس أي القدس، إلا أن دارسين آخرين ذهبوا إلى أن يابيشي هي يابش جلعاد في وادي اليابس أو خرائب مريامين[١٧]. أما الدكتور كمال الصليبي

فيذهب إلى أنها إشارة لموقع يحمل نفس الاسم في غرب الجزيرة العربية.

وتشير التوراة (سفر القضاه ١٩: ١١، ١٢) إلى مدينة يبوس باعتبارها عاصمة لليبوسيين حين تروي قصة أحد الإسرائيليين (اللاويين) وكان مسافراً هو وأسرته وغلامه من بيت لحم إلى الشمال تقول التوراة:

«وفيما هم عند يبوس، والنهار قد انحدر جداً، قال الغلام لسيده: تعال إلى مدينة اليبوسيين هذه نبيت فيها، فقال له سيده: لا نميل إلى مدينة غريبة حيث ليس أحد من بني إسرائيل هنا» والفترة الزمنية التي تتحدث عنها التوراة هي قبيل القرن العاشر ق. م. إبان المحاولات اليهودية لاحتلال مدينة يبوس التي ظلت مستعصية عليهم حوالي ٢٥٠ عاماً حتى سقطت أخيراً بيد الملك داود في القرن العاشر ق. م.

القدس والفراعنة:

يذهب العديد من المؤرخين إلى أن مدينة القدس ومعظم المدن الكنعانية الأخرى كانت خاضعة بطريقة أو بأخرى لحكم الفراعنة، ربما ابتداءاً من منتصف القرن الثلاثين قبل الميلاد، حين فتح فرعون مصر (مرن رع) بلاد الشام، وكان ذلك عام ٣٢٣٥ق.م، وظل اتصال بلاد الشام بالفراعنة قائماً. وبلغ خضوع المدن الكنعانية للفراعنة ذروته في عهد تحتمس الأول ١٥٥٠ ق.م. الذي اكتسح البلاد وكانت آخر انتصاراته في مجدو.

كما يفهم من ألواح تل العمارنة أن تحتمس الثالث (١٤٧٩ - ١٤٤٧ ق. م.) وطد السيادة الفرعونية على معظم بلاد الشام، وقد استمرت هذه السيادة قرابة المائتي عام وخاصة في عهد توت عنخ أمون ١٣٥١ ق. م. ورعمسيس الثاني (١٢٩٢ - ١٢٢٥ ق. م)، ويقول عارف العارف أن المصريين اتخذوا من يبوس مخفراً أمامياً لقربها من البادية، وكان لهم فيها قشلاق كبير وجند كثيرون وموظفون وجباة، وكان هدفهم حماية طرق التجارة. ويضيف أن المصريين كانوا يكتفون بالجزية ولم يكونوا يكترثون بعبادات أهل البلاد أو دياناتهم أو يتدخلون في شؤونهم الاجتماعية، ولم يسعوا لتمصير البلاد[١٨].

القدس والغزو اليهودي:

تعرضت أرض كنعان للغزو العبري في أوائل القرن الثاني عشر قبل الميلاد، ففي هذه الفترة وصلت القبائل العبرية التي خرجت من مصر بقيادة موسى النبي إلى جبال أدوم وموآب في شرقي الأردن، وكان خروجها من مصر وفقاً لمعظم الروايات في عهد الفرعون «مرن بتاح ١٢٢١ ق.

م»، وهو خليفة «رعمسيس الثاني ١٢٩٢ - ١٢٢٥ق.م».

وقد توفي موسى قبل أن يعبر بهم إلى أرض كنعان، فتولى قيادتهم يشوع بن نون الذي عبر نهر الأردن، وبدأ بمهاجمة المدن الكنعانية، وكانت أريحا أول مدينة تسقط في يده بعد حصار دام ستة أيام وخيانة قامت بها راحاب الزانية التي خبأت جاسوسي يشوع بن نون[١٩].

ويرى المؤرخون المعاصرون أن القبائل العبرية بدأت بالإنتشار التدريجي في أنحاء البلاد، دون أن يتمكنوا من احتلال كل المدن الكنعانية أو كل الأراضي الكنعانية، وذلك خلافاً لما يستفاد من التوراة، وقد ظلت مدينة يبوس مستعصية عليهم أكثر قرنين من الزمان، حتى تم فتحها على يد الملك داود عام ٩٩٧ أو ١٠٠٠ ق.م وذلك يعني أن الحرب بين اليبوسيين والعبريين استمرت ما يتراوح بين ٢٠٠ - ٢٥٠ عاماً دون أن يتمكن اليهود من إحكام قبضتهم على الأرض الفلسطينية أو عاصمتها يبوس.

وقبل أن نستكمل الحديث عن كيفية سقوط يبوس في يد داود الملك، لا بد لنا من الإشارة إلى وجهة نظر مغايرة لكل آراء المؤرخين وشراح التوراة حول هذه المسألة وحول الغزو العبري برمته لأرض كنعان واحتلالهم لمدينة القدس، يذهب المؤرخ كمال صليبي إلى أن أورشليم أو يبوس وكل المواقع الفلسطينية التي قالت التوراة أن العبريين قد احتلوها ليست هي المواقع الحالية في أرض فلسطين، ولكنها مواقع أخرى في منطقة السراة بين الطائف ومشارف اليمن، على امتداد غرب الجزيرة العربية، وهذه المواقع ما تزال تحمل الأسماء نفسها التي وردت في التوراة.

ويقول الدكتور صليبي في كتابه «التوراة جاءت من جزيرة العرب» إن بني إسرائيل الذين تتحدث عنهم التوراة هم من شعوب العرب البادئة في الجاهلية الأولى، أي أن قوم موسى وداود وسليمان... إلخ الأنبياء في التوراة ليسوا هم اليهود الذين جاسوا خلال الديار الفلسطينية في أواخر الألف الثاني قبل الميلاد.

ويضيف د. صليبي أن مملكتي إسرائيل ويهودا اللتين تتحدث عنهما التوراة وكتب التاريخ الأخرى، لم تقوما على أرض فلسطين، وإنما قامتا على امتداد ساحل البحر الأحمر من الجزيرة العربية، ويورد في دراسته للجغرافيا التاريخية للتوراة، مئات المواقع والمدن والقرى والجبال والأنهار في غرب الجزيرة التي ما تزال تحمل الأسماء نفسها التي تتحدث عنها التوراة، كأورشليم ويريحو ونهر الأردن واشكلون وشخيم وحبرون وبيت ايل وعي وسائر المدن والقرى والمواقع الفلسطينية التي وردت في التوراة.

ووجهة النظر هذه بناها المؤلف على دراسة لغوية للنص الأصلي غير المصوّت للتوراة، وتحتاج لكي يتم اعتمادها علمياً إلى القيام بدراسات أثرية وحفريات في المواقع التي تحدث عنها،

وفي حالة ثبوت صحة هذه النظرية فإن التاريخ اليهودي في فلسطين المستند أساساً إلى التوراة يتحول إلى أكذوبة تاريخية كبرى.

وإلى أن يتم ذلك فسوف نستكمل الحديث عن سقوط يبوس في يد الملك داود.

يقول المؤرخون ومعظمهم يستند إلى التوراة، أن القبائل الإسرائيلية لاقت عنتاً شديداً في حروبها المستمرة مع الفلسطينيين الذين ظلوا يسيطرون على أجزاء واسعة من أرض كنعان، وخاصة على امتداد الساحل، وقد تولى قيادتهم، بعد موت يوشع بن نون، القائد يهوذا وأخوه شمعون، ودارت حول يبوس معارك طاحنة في زمن ملكها ادوني صادق حيث تمكن الإسرائيليون من قتله واقتحام المدينة واشعال النيران فيها، وقتل ما يزيد عن عشرة آلاف يبوسي من سكانها، إلا أن اليبوسيين أعادوا الكرة على بني إسرائيل وأخرجوهم من المدينة. ثم تولى شاؤول قيادة الإسرائيليين عام ١٠٣٠ ق. م ولكن الفلسطينيين تمكنوا من هزيمتهم وقتله هو وأولاده الثلاثة في معركة الجلبوع عام ١٠١٠ ق. م.

في هذه الأثناء كان داود النبي يتخذ من مدينة حبرون مستقراً له، وكان اليبوسيون قد منحوه هذه المدينة تقديراً لعلاقاته الطيبة معهم ومحالفته لهم في بعض معاركهم ضد شاؤول. بعد موت شاؤول مُسح داود ملكاً على الإسرائيليين، فتحلل من تحالفاته مع اليبوسيين، وقام بتوحيد القبائل الإسرائيلية، ثم زحف بجيشه نحو يبوس وأحكم الحصار حولها بقصد احتلالها.

وقد واجه داود وقواده مقاومة عنيفة، ولكنهم تمكنوا أخيراً من احتلال المدينة بعد أن اهتدوا إلى موقع النفق السري الذي يربط يبوس بعين سلوان وكان ذلك عام ١٠٠٠ ق. م، فاتخذ داود منها عاصمة لدولته، وبنى الحصن الذي أسماه «مدينة داود» على تلة صهيون، ثم بنى لنفسه مقراً في الجانب الشرقي من تل أوفل (الضهور).

وباستيلاء داود على مدينة القدس قامت المملكة اليهودية المتحدة في فلسطين وبدأ العصر الذهبي لليهود، وقد استمر حكمه ثلاثة وثلاثين عاماً، وتولى الأمر من بعده ابنه سليمان الذين بنى أول معبد لليهود في المدينة، وقيل أن بناءه بدأ عام ٩٦٩ق.م وتم انجازه عام ٩٢٦ ق.م. استمر حكم سليمان أربعين عاماً، وبعد موته بفترة وجيزة دبت المنازعات بين ورثته (ولديه يربعام ورحبعام) وانقسمت المملكة اليهودية إلى قسمين: مملكة إسرائيل في الشمال وعاصمتها شكيم، وتضم عشر قبائل يهودية، ومملكة يهودا في الجنوب وعاصمتها القدس وتضم قبيلتي يهودا وبنيامين.

وهكذا فقد انهارت المملكة اليهودية المتحدة بعد ثلاثة وسبعين عاماً، حيث دبت المنازعات والحروب الطاحنة بين يهودا وإسرائيل، وظلت المملكتان اللدودتان مشغولتان بحروب متواصلة

بينهما أو مع اليبوسيين والغزاة الآخرين. إلى أن انهارت مملكة إسرائيل على يد الآشوريين الذي اجتاحوها عام ٧٣٣ ق. م.

أما مملكة يهودا فقد انهارت هي الأخرى حين سقطت مدينة القدس في يد القائد البابلي «نبوخذ نصر» الذي دمرها تماماً وأزال معبد سليمان وسبى يهودها جميعاً إلى بابل عام ٥٨٧ ق.م[٢٠].

وهكذا يتضح أن الحكم اليهودي لمدينة القدس استمر قرابة أربعة قرون من ١٠٠٠ ق. م إلى ٥٨٧ ق. م. ولم تكن القدس خلالها مدينة يهودية صرفه، فقد ظل اليبوسيون فيها، وبالطبع في كل أنحاء فلسطين وفقاً لاجماع المؤرخين وحتى للتوراة نفسها، فقد سمح داود لليبوسيين بالبقاء في مدينتهم، ليس في القلعة، ولكن في المناطق الأخرى وخاصة تلة موريا، وهو الموقع الذي كان فيه معبد اليبوسيين، وهو الموقع نفسه الذي تقوم عليه قبة الصخرة المشرفة الآن، تقول التوراة (الملوك الأول ٩:٢٠، ٢١).

«جميع الشعب الباقين من العموريين والحثيين والفرزيين والحويين واليبوسيين الذين ليسوا من بني إسرائيل، أبناؤهم الذين بقوا بعدهم في الأرض، الذين لم يقدر بنو إسرائيل أن يُحرّموهم، جعل عليهم سليمان تسخير عبيد إلى هذا اليوم» وإذا كان سليمان قد سخرهم لبناء هيكله فها هم أحفاد سليمان وداود يسخرونهم اليوم لبناء المنازل والمستوطنات للقادمين الجدد من يهود العالم!!

ولكن التوراة تقول أيضاً (حزقيال ١٦ : ٣): «يا ابن ادم عرّف اورشليم برجاساتها وقل: هكذا قال السيد الرب لاورشليم: مخرجك ومولدك من أرض كنعان أبوك عموري وأمك حثية».

ونحن نقول استناداً إلى ما قالته التوراة: كيف تكون إذن أورشليم يهودية؟

الهوامش:

(١) يقول العالم س. تيرين أن اليهود أخذوا عن الكنعانيين أن صهيون كانت سرّة الأرض وأن هيكل سليمان بني على صخرة هي مركز الأرض، وأنها تشكل نهاية لحبل الخلاص الذي يصل الأرض بالسماء، وإنها لذلك مرتبطة بشجرة العالم وبجنة عدن (كامل العسلي **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس، ص ٧٩٨).

(٢) يقول هنري كتن في كتابه **القدس الشريف**: تعرضت القدس لأكثر من عشرين حصاراً، وحكمها أكثر من خمسة وعشرين نظاماً، ودمرت أكثر من سبع عشرة مرة، وتعرض سكانها للمذابح في مناسبات عديدة (الترجمة العربية، مكتبة الأقصى، عمان ١٩٨٩م، الطبعة الأولى، ص ٢٥).

(٣) خالد عبد الرحمن العك، **تاريخ القدس العربي القديم**، مؤسسة النوري، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٦م، ص ٣٦.

(٤) عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، الطبعة الأولى ١٩٦١م، ص ١ وما بعدها.

(٥) كامل العسلي، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس ص ٧٩٨ وما بعدها. وكذلك كتابه «**مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين**»، منشورات وزارة الشباب، عمان. ١٩٨٨م. الطبعة الأولى، ص ١٣.

(٦) المصدر السابق، ص ١٣.

(٧) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين** القسم الثاني، الجزء التاسع. الطبعة الأولى، عمان ١٩٧٥م. ص ١٨.

(٨) عبد الحميد السائح، **القدس تاريخاً وحضارة ومستقبلاً**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، الجامعة الأردنية عمان ١٩ - ٢٤ نيسان ١٩٨٠، ص ١٠.

(٩) محمود العابدي، **قدسنا**، معهد البحوث والدراسات العربية/ جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٢م، ص ١٢.

(١٠) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، القسم الثاني، الجزء التاسع، الطبعة الأولى، عمان ١٩٧٥م ص ٢٤.

(١١) كامل العسلي، **مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمين**، منشورات وزارة الشباب، عمان ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، ص ١٣.

(١٢) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، القسم الثاني، الجزء التاسع، الطبعة الأولى، عمان ١٩٧٥م، ص ٢٤.

(١٣) هنري كتن، **القدس الشريف**، ترجمة نور الدين كتانة، مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

(١٤) كامل العسلي، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد السادس ص ٧٩٧.

(١٥) كمال صليبي، **التوراة جاءت من جزيرة العرب**. ترجمة عفيفَ الرزاز، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩١م، الطبعة الرابعة ص ١١٧.

(١٦) المصدر السابق ص ٩ و٧.

(١٧) عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، الطبعة الأولى ١٩٦١م، ص ٥.

(١٩) المصدر السابق ص ٦.

(٢٠) هنري كتن، **القدس الشريف**، ترجمة نور الدين كتانة، مكتبة الأقصى، عمان، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ٤٢ و٤٣.

القـــدس بـين حقائق التاريخ وادّعاءات الميثولوجيا

فيصل الخيري

هل آمن اليبوسيون (الكنعانيون)، بناة القدس الأوائل بالتوحيد؟ وهل أخذ اليهود عنهم عقيدتهم؟ وإلى أي مدى تأثروا بهذه العقيدة؟ وأيهما أسبق: حرمنا أم هيكلهم؟ وهل حافظوا على قدسية هيكلهم؟ وهل بقي منه شيء غير الادعاءات التوراتية المبثوثة في أسفارهم؟

التوراة الكنعانية:

إنه عنوان طريف، مثير للاستغراب، ولعل القارئ، إثر اطلاعه على هذا العنوان، يقول في نفسه: وما علاقة التوراة الكنعانية بهذا الاسم؟ وهل كان للكنعانيين كتاب اسمه «التوراة»؟ إنه استغراب في محله... ولا بد، إذن، للقارئ من أن يطلع على ما كتب عن مكتشفات أوغاريت، ليجلو سر هذا العنوان.

والاستغراب لا يزول أثناء قراءة ما كتب، بل يزداد، إلى حد يدعو إلى الدهشة فقد كانت للكنعانيين توراة خاصة بهم، دون أن يدري أحد بذلك، إلى أن أماطت مكتشفات رأس الشمرا - أوغاريت - اللثام عن ذلك، وهذه التوراة الكنعانية، التي نسميها على سبيل الاستعارة - توراة - إن هي إلا التراث الكنعاني الفلسفي والديني، والاجتماعي، الذي دوّنه كتاب «التوراة»، بدءاً من عام ٥٠٠ ق.م، وكأنه حصيلة تراث الشعب اليهودي، منذ فجر التاريخ[١].

وهذه التوراة اليهودية، المعروفة تحت اسم العهد القديم، شغلت المفكرين، والعلماء، واللاهوتيين، زمناً طويلاً جداً، أي ما لا يقل عن ١٥٠٠ سنة، وقد ظلوا حيارى، أمام ما جاء فيها من تسجيلات، ومعتقدات، ووحدانية، وقصص دينية وزمنية.. الخ. وما كان لهم إلا أن يضعوا علامة استفهام، دون جواب، أمام هذه التي تبدو كالمعجزات؛ وأما عامة الناس والمؤمنون، فلم

يضعوا حولها علامة استفهام، بل تقبلوها على لسان الإكليروس المسيحي، في العهود المتأخرة، وكأنها منزّلة، لا قبلها ولا بعدها، ما يمكن أن يعلو عليها، وهكذا أراد القدر لهذا الكتاب المقدس أن ينشر في غمرة ظلام الشرق الأوسط، إلى أن انبجست الدفائن الأثرية، كالينابيع الحية، بعد رقاد آلاف السنين؛ فانجلت الحقائق في كثير منها، ولا تزال، ومن جملتها ما تضمنه كتاب - التوراة اليهودي - من تراث اختلس اليهود معظمه، لا بل قاعدته الفكرية الأساسية، عن التراث الكنعاني، وتبنوه وكأنه تراثهم الأصيل، إن كل ذلك يبدو واضحاً في الدراسات التي دارت حول مكتشفات «أوغاريت»، كما سينجلي للقاريء[٢].

يقول العالم ج. جراي، أستاذ العبرية والنقد التوراتي عن وثائق أوغاريت الأثرية: «إن الدراسة التفصيلية لهذه الوثائق، تكشف عن نقاط اتصال غزيرة بينها وبين التوراة، وفوائدها في دراسة التوراة جمة؛ فهي تسجل، بصورة وثائقية، عبادة الخصب عند الكنعانيين، التي تأثر بها العبرانيون؛ كما تسجل العادات الاجتماعية، والعلاقات العائلية، والفضائل المتبعة عند الإسرائيليين، المقتبسة من الكنعانيين»[٣].

وفي السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين، اتجه العلماء، ومنهم سودربلوم، والأب شميدت... الخ، إلى الرأي القائل «بأن وجود إله خالق قديم، كان من العقائد السائدة، ولم يكن يتعارض في ذهن المؤمنين بوجود آلهة آخرين؛ وإن أحد هؤلاء الالهة الأقدمين (يهوه) أصبح، بفعل موسى، إلهاً للقبائل العبرية»[٤].

وهناك جماعة من العلماء السكندنافيين بينهم انجنيل، تقول بأن: «الاعتقاد باله أعلى موجود بين سحرة وشياطين، كان أصل المعتقدات، ثم اتخذت القبائل صفات هذه الاله الأعلى، وقواته، وتعبدت لها، أو لواحدة منها، وكان ايل؛ اله الكنعانيين الاعلى، معبود القبائل السامية الغربية، بأسماء منها: ايل شداي، إيل عليون؛ شالم؛ صادق؛ هدب؛ يهوه. وكانت هذه الصفات تبعد فكرة «ايل» عن عقول الشعوب، وتقترب إلى أذهان الناس، إلى أن أخذ موسى باسم «يهوه»؛ وعلى ذلك فالدين العبري طراز خاص من الدين الكنعاني»[٥].

وفي مقال نشره «ايسفلدت»، في نشرة مركز الدراسات السامية التابعة لجامعة روما، اتفق هذا العالم مع «لوكجارد» ومع «دوسو» في أن «ايل» من معطيات كنعان البشرية، وأن يهوه الذي حل محله، أضاف روح القساوة إلى مؤدى الرحمة[٦].

وقال دوسو، بعنوان «يهوه بن ايل» في مجلة سيريا، سنة ١٩٥٧م «منذ سنة ١٩٣٧، ثبت للعلماء بأن ايل الأوغاريتيين، هو بالذات ايل الإسرائيليين، في عهد الأباء الأول، إبراهيم؛ واسحق؛ ويعقوب، وذلك على أساس ما ورد في الأسماء المتضمنة اسم ايل في التوراة، وعلى ما

جاء في سفر التكوين (٣٥: ١٠ - ١١ و٤٩: ٢٥) حيث نقرأ: أنا ايل شداي»[٧].

ويعتبر العالم لودز، في كتابه: إسرائيل: «أن يهوه كان معبوداً في كنعان، وأن الأنبياء جمعوا صفات ايل وبعل، في يهوه»[٨].

ويقول العلامة روبير دي لانغ، في كتابه «نصوص رأس شمرة وعلاقتها بالوسط التوراتي»، ما ملخصه بأن الوثائق الجديدة، التي أبرزتها حفريات رأس شمرة تبين بطريقة جدية حال الحضارة الكنعانية؛ وبالرغم من أنها وجدت في أقصى شمال سورية، إلا أنها ترسم لنا لوحة حقيقية عن العالم الكنعاني، قبيل الفتح الإسرائيلي ويستطرد قائلاً: «إن العبريين اغترفوا من حضارة الكنعانيين؛ إذ كانوا، قبل الغزو، في نصف بداوة؛ ثم احتكوا بسكان بلاد متقدمة في الثقافة. إن نصوص رأس شمرة، قبل نصوص تل العمارنة التي اكتشفت في مصر قبل ذلك، توضح لنا وتفسر نصوصاً توراتية، أولاً من حيث اللغة التوراتية والاصطلاحات العبرية؛ وثانياً أساليب التوراة وآدابها؛ وثالثاً التقاليد الدينية، والمعتقدات، والطقوس الدينية؛ ورابعاً التقاليد التاريخية والجغرافية المبعثرة في التوراة، ولقد أورد الأب دى لانغ عشرات النماذج من نصوص رأس الشجرة، ونصوص التوراة»[٩].

ثم إن عشرات المقارنات بين ملاحم أوغاريت الكنعانية، والتوراة، وردت في المؤلفات والمقالات، التي لا يتسع المجال لذكرها، إذ يحتاج ذلك إلى عشرات الدراسات، ومن أراد المزيد في هذا الشأن، فليرجع إلى كتاب «أوغاريت» الذي وضعه العلامة العربي الدكتور نسيب وهبة الخازن، وقد ذكر فيه موضوع الاقتباس العبري عن التراث الكنعاني، بشيء من التفصيل؛ وهو كتاب يقوم تأليفه على نتائج الحفريات الأثرية. وفي هذا يقول الخازن: «ومن النصوص الدينية، التي تشكل جزءاً مما احتوته مكتبة أوغاريت، اتضح أن الأدب الكنعاني، الذي كان مزدهراً، لما دخل العبريون أرض كنعان، وقد أثر لا على الأمثال والحكم الموجودة في سفر الأمثال وسفري المزامير ونشيد الإنشاد فحسب، بل أيضاً في سفر التكوين وأخبار الأنبياء... وليس هذا فحسب، بل إن نصوص أوغاريت، قد ألقت ضوءاً على شيء من مصادر الأدب اليوناني». وفي ذلك يقول الدكتور الخازن، نقلاً عن الأب دى لانغ: «إن كثيراً من كبار العلماء يرون، الآن، أن آداب اليونان وآداب إسرائيل، تعود إلى مصدر واحد، هو الأدب الكنعاني»[١٠].

أنبياؤنا قبل أنبيائهم:

وقد عالج هذا الموضوع الأستاذ عباس محمود العقاد، في كتابه «الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين»، حيث يقول: «وقد تحول إبراهيم من أرض ما بين النهرين إلى أرض

كنعان، فروى لنا سفر التكوين، في إصحاحه الرابع عشر، أنه تلقى البركة من ملكي صادق، ملك القدس، وكان كاهناً لله العلي، وباركه وقال: مبارك إبرام من الله العلي، مالك السموات والأرض، ومبارك الله العلي، الذي أسلم أعداءك في يدك. وقد أعطاه إبراهيم العشر من كل شيء، قرباناً إلى الله، ويقول الإنجيل، في رسالة العبرانيين: إن السيد المسيح صار على رتبة ملكى صادق، رئيس كهنة، إلى الأبد. ويصف بعد ذلك، في الاصحاح السابع، عن ملكى صادق: أنه لا بداءة أيام له ولا نهاية حياة، بل هو مشبه بابن الله، وهذا يبقى كاهناً إلى الأبد، ثم انظروا ما أعظم هذا الذي أعطاه إبراهيم رئيس الكهنة.

فالتوراة والإنجيل، معاً، يصفان الكاهن الكنعاني بصفة الرئاسة الدينية، وصفة الخلود، الذي لا يحده الزمان، ويرفعانه إلى المنزلة التي يتلقى فيها إبراهيم بركة الله العلي، إله السموات والأرض، ولا يكون ذلك الإنسان تعلم من إبراهيم دينا لم يكن يعرفه، إنما يكون لأستاذ متقدم في العلم بدينه، يتعلم منه إبراهيم»[11].

أضف إلى ذلك أن السيد المسيح اعترف، هو نفسه، بكهنوت ملكي صادق، ولم يعترف بكهنوت هارون، أخي موسى. ومن نحو آخر، رأت هاجر، زوجة إبراهيم الخليل الثانية، الاله «ايل» في الحلم، يبشرها بإسماعيل، فقالت: «ايل رئي»، أي رأت ايل، وهذا يدل على أن إبراهيم الخليل كان راضياً عن عبادة ايل، ولولا ذلك لما أتت هاجر تلك الرؤية، دون أن يعترض عليها زوجها إبراهيم[12].

قدم العرب في القدس واستمرارهم فيها:

وكما تعتبر مدينة القدس أشهر مدن العالم، في التاريخ الحديث، فقد كانت أشهرها في التاريخ القديم، أيضاً، واعتبرها بعضهم مركزاً للعالم كله.

وقد اكتشفت في أراضي القدس وما حولها مواقع أثرية تدل على حياة بشرية، وتعود موجودات هذه المواقع إلى العصور الحجرية كلها، قديمة ومتوسطة وحديثة، أي منذ أكثر بكثير من عشرة آلاف سنة[13].

في أوائل تلك الأزمنة المغرقة في القدم، وقبلها، بدأ الناس يسكنون في موقع القدس الحالي؛ يدل على ذلك ما وجد هناك من رؤوس السهام والمقاشط الصوانية، وأواني الطبخ، في كهف يقع في اتجاه الجنوب الغربي من المدينة القديمة.

وفي أثناء الألف الرابع، هاجرت من قلب الجزيرة العربية قبائل من العموريين، والكنعانيين، ومعهم اليبوسيون، الذين تفرعوا عنهم، من جهات الخليج العربي، شرقي الجزيرة. ويقول العالم

آب طوماس، المختص بدراسة القدس في جامعة ويلز الشمالية: «إنه وجدت آثار لهذه القبائل، التي هاجرت إلى نواحي القدس، تدل على أن موقع المدينة كان مسكوناً، في ذلك التاريخ، أي منذ ثلاثة آلاف سنة قبل قدوم العبرانيين إلى القدس»[14].

ومع أنه ذكر بأن عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس، مما جعل المدينة عمورية، فإن أمر المدينة استقر، فيما بعد، على أنها مدينة يبوسية (كنعانية)، ولا يجب أن يهمنا ذلك، إذا اعتبرنا أن بعض المؤرخين يرون أن «الكنعانيين انبثقوا من العموريين، انبثاق اليبوسيين من الكنعانيين»[15].

ومع أن أول حجر أول بيت في المدينة على مرتفع «أوفل» غير معروف، ولا أمل في معرفته، فإن التاريخ ٤٠٠٠ ق.م.، تقدير معقول، لأننا نعلم بان إبراهيم مر بالمدينة، عام ١٩٠٠ ق.م.، تقريباً؛ وكانت، آنئذ، مدينة متكاملة، ذات قاعدة ملكية، وهياكل دينية، ومركز مقدس؛ وكانت المدن العمورية، والكنعانية، واليبوسية، آنذاك، قد بلغت، شأناً عالياً من الحضارة، ولا بد، بطبيعة الحال، من زمن لهذا التكامل، والأرجح أن يكون هذا قد احتاج إلى ٢٠٠٠ سنة، على أقل تقدير، قبل زيارة إبراهيم، الذي يعتبره اليهود أباهم الأول[16].

هيكل ملكي صادق اليبوسي:

وهكذا كانت القدس مقدسة، قبل أن يصلها إبراهيم؛ ولما وصل إليها، كشيخ عشيرة لا تزيد عن ٣١٨ فرداً، عاش بين الكنعانيين، مسالماً؛ وقد استقبلوه بحفاوة كبيرة، واستضافة ملكي صادق، في الكهف الذي كان يتعبد فيه، تحت صخرة بيت المقدس، ولم يسمح إبراهيم لمقاتليه بدخول أورشليم، لأنها مدينة محرم فيها القتال.

ولما أراد الله أن يمتحن إيمان إبراهيم، بتقديم ولده قرباناً له، وكان إبراهيم في جنوب كنعان، ألهمه الله بأن يعود إلى القدس، ليقدم قربانه في حرم ملكي صادق، على جبل المريا من تل عوف ايل (اوفل)؛ ولم يأمره بالذهاب إلى المذبح (المحراب)، الذي أقامه في شكيم - بلاطة، شرقي نابلس، الآن أو بيتين (بيت ايل من قضاء رام الله).

وقد احترم اسحاق ابن إبراهيم، وابنه يعقوب، حرم ملكي صادق، اليبوسي الكنعاني، واستمر هذا المكان حرماً مقدساً، حتى أيام سليمان، الذي اراد أن يبني عليه بيتاً لرب إسرائيل.

لقد وجد إبراهيم ملكاً كنعانياً عربياً يقدس هذا المكان، واعترف إبراهيم بقداسة مكان المسجد الأقصى، وشرع يضحي فيه بابنه، وهذا هو حرمنا الأول، ومسجدنا الأقصى الأول، وجاء سليمان بعد أكثر من ألف سنة، وأقام فيه هيكلاً للرب[17].

اليهود غرباء في فلسطين:

إن أرض فلسطين، باعتراف التوراة ذاتها، كانت أرض غربة، بالنسبة إلى آل إبراهيم، وآل اسحق، وآل يعقوب، إذ كانوا مغتربين في أرض فلسطين بين الكنعانيين، سكانها الأصليين، والتوراة تتحدث عنهم، بصفتهم غرباء، وافدين، طارئين على فلسطين، أما وطنهم الأصلي فهو «آرام النهرين»، أي منطقة حاران (حرّان الحالية)، حيث كانت العشائر الآرامية، التي ينتمون إليها، قد استقرت في منابع نهر البليخ، بعد هجرتها من الجزيرة العربية، ثم نزحت فروع من هذه القبائل إلى جنوب العراق (منطقة بابل)، فكان إبراهيم من ذريتها.

وقد وردت كلمة «الاغتراب»، كلما ذكر تنقل إبراهيم الخليل في فلسطين، وفي مصر، فقيل «تغرب إبراهيم في أرض الفلسطينيين» (سفر التكوير ٢١ - ٣٤)؛ «وانحدر ابرام وشور، وتغرب في جرار». ولما اشترى إبراهيم أرض مغارة المكفيلة من الحيثيين، في جدون، قال لهم: «أنا غريب، ونزيل عندكم، أعطوني ملك قبر معكم لأدفن ميتي». ومثل ذلك ورد في التوراة، فيما يخص اسحاق، ويعقوب، «وسكن يعقوب في أرض غربة أبيه في أرض كنعان». كما أن أبناء إسرائيل الإثنى عشر ولدوا كلهم، باعتراف التوراة، في «فدان آرام»، منطقة حران، حيث مكث أبوهم يعقوب، المسمى بإسرائيل، عشرين سنة، ويعني ذلك أن مولدهم ونشأتهم كانا خارج فلسطين[١٨].

هيكل سليمان:

لم يتمكن السفاح «يوشع بن نون» من اقتحام القدس التي قاوم سكانها عصاباته وصدوهم، بعنف شديد، ووصف المؤرخ «برستد» مقاومة القدس لعصابات العبرانيين، فقال: «وحين دخل العبرانيون فلسطين، وجدوا فيها الكنعانيين، يقيمون في مدن زاهرة، تطوقها الأسوار الضخمة، فلم يستطيعوا أن يفتحوا منها إلى المدن ولم يفتحها إلا داوود، حوالي سنة ١٠٠٠ ق.م.، حين دبر حملة عليها، فقاومه أهلها، مقاومة عنيفة، ولكنه عمد إلى حيلة، فدخل إليها من النفق اليبوسي، وأقام فيها داوود، في أول الأمر، هو وأهل بيته وحاشيته، دون غيرهم من أتباعه اليهود، وظل عدد اليهود قليلاً إزاء عدد سكانها من اليبوسيين»[٢٠].

وقد حاول داوود تقليد الكنعانيين في هياكلهم، لكن الهه لم يمكنه من ذلك، متهماً إياه بالسفاح المغتصب، وانتقل الحكم، بعد داود، إلى ابنه سليمان، الذي قام، بعدئذ، بالمهمة، فبنى الهيكل، على الرغم من معارضة أحبار اليهود.

وقد بناه على مرتفع، كاليبوسيين، وعلى طراز كنعاني، شأن أمثاله من الهياكل التي وجدت

آثارها في المدن الكنعانية، مثل بيسان، وهازور، ولخيش؛ وقد بناه المعماريون الفينيقيون. إذن، كان هيكل سليمان، الذي تعده التوراة ممثلاً لأوج عظمة سليمان، من صنع الفينيقيين الصوريين؛ وقد بني على نمط المعابد الكنعانية، وحتى تسمية (الهيكل) مأخوذة من كلمة «هيكال» الكنعانية[٢١].

ويشرح «ويلز»، كيف لعب الخيال، فصور مملكة سليمان صورة تفوق الواقع بكثير، قال ويلز: «من الخير ألا تغيب عن بالنا التقديرات النسبية للأمور، فسليمان لم يكن، وهو في أوج مجده، إلا ملكاً صغيراً تابعاً، يحكم مدينة صغيرة، وكانت دولته من الهزال، وسرعة الزوال، بحيث أنه لم تنقض بضعة أعوام على وفاته، حتى استولى شيشنق، أول فراعنة الأسرة الثانية والعشرين على أورشليم، ونهب ما فيها من كنوز ويقف كثير من النقاد موقف المستغرب إزاء قصة مجد سليمان، التي توردها أسفار الملوك والأيام، وهم يقولون أن الكبرياء القومي لدى كتّاب متأخرين، هو الذي دعاهم إلى إضافة أشياء عن القصة والمبالغة فيها». ويعود ويلز، مرة أخرى، فيتحدث عن مدى الجلال في هيكل سليمان، فيقول: «إننا إذا استخرجنا من القصة أطوال معبد سليمان، لوجدنا أن في الإمكان وضعه داخل كنيسة صغيرة من كنائس الضواحي»[٢٢].

ويذكر الدكتور فيليب حتي: «كانت طقوس الهيكل تستدعي العزف على الآلات الموسيقية، وكان الموسيقيون والمغنون الأول في الهيكل كنعانيين، في أشخاصهم، وتدريبهم؛ وعندما بدأ داود بالموسيقى العبرانية المقدسة، ورقّاها سليمان، لم يكن هنالك من نموذج يمكن اتباعه سوى النموذج الكنعاني، والنقابات الموسيقية نفسها، في عهد إسرائيل الأخيرة، كانت تسر بارجاع أصلها إلى عائلات بأسماء كنعانية»[٢٣].

على أي حال، لما فرغ سليمان من إقامة ملكه، شرع يستمتع به، وأخذت عنايته بالدين تقل، على مر الأيام، كما أخذ يتردد على حريمه، أكثر مما يتردد على الهيكل[٢٤].

الهيكل لم يكن مقدساً لدى سليمان واليهود:

والهيكل الذي بناه سليمان، لم يكن معبداً عاماً للشعب، بل هو خاص بالملك وأسرته وحاشيته؛ بل لم يعد، في عهد سليمان نفسه، خاصاً بأسرته الملكية، لأن كثيراً من أزواجه كن وثنيات، يعبدون آلهتهن، فلم تكن بهن حاجة إلى الهيكل، لا يرتبطون به ولا يؤمنون، فانصرفن عنه إلى أمكنة عبادتهن؛ وبنى سليمان نفسه - حسب التوراة - لأزواجه الوثنيات هياكل، ومذابح، ومحرمات خاصة بهن. ولو كان الهيكل عاماً لأباحه للشعب، ولكنه لم يبح له أن

يدخله. ويؤكد خصوصيته أن بابه لم يكن مواجهاً المدينة، وإنما كان يواجه القصر، ومدخله إليه منه، ويقع في القصر نفسه، لأنه جزء منه. وأدل من هذا على خصوصية الهيكل، أن مذبحه كان صغيراً، ففي سفر الملوك الأول (٨ - ٦٤): «إن مذبح النحاس، الذي أمام الرب، كان صغيراً عن أن يسع المحرقات، والتقدمات، وشحم ذبائح السلامة». ومساحته صغيرة - كما يذكر سفر أخبار الأيام الأولى (٤ - ١): «وعمل مذبح نحاس طوله عشرون ذراعاً».

ولو أراد سليمان أن يكون الهيكل والمذبح عامين، لما جعلهما صغيرين، بحيث يضيق المذبح عن ذبائح سليمان نفسه، ويضيق الهيكل، فلا يتسع لغيره ومن معه من أسرته وبطانته؛ وما قصد منهما أن يكونا للشعب عامة، إذ لو أراده عاماً، لكان في وسعه أن يجعله من السعة، بحيث يتسع لعشرات الآلاف[٢٥].

وفي أسفار اليهود، أن «شكيم» سبقت أورشليم في القداسة؛ ويعترف سفر التكوين (١٢: ٥ - ٨)، بمجيء إبراهيم، ولوط، ومن معهما إلى شكيم؛ فيقول: «وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان، فأتوا إلى أرض كنعان، واجتاز إبرام في الارض إلى مكان شكيم». فبنى هناك مذبحاً للرب، الذي ظهر له، ثم نقل من هناك إلى الجبال شرقي بيت ايل ونصب خيمته... فبنى هناك مذبحاً للرب».

ونزل يعقوب وأولاده ومن معه في شكيم، وفي سفر التكوين (٣٣: ١٨ - ١٩): «ثم أتى يعقوب سالماً إلى مدينة شكيم، التي في أرض كنعان، حين جاء من قدام أرام ونزل أمام المدينة... وأقام هناك مذبحاً، ودعاه ايل اله إسرائيل»[٢٦].

وقداسة شكيم ثابتة، بالاجماع من اليهود، ولم يشذ أحد منهم، فإبراهيم قد نزلها، وبنى فيها للرب مذبحاً، وكذلك يعقوب، ودفن فيها يوسف، حسب وصيته؛ ولو لم تكن عندهم أقدس من أورشليم، لما كان لها هذا الشأن العظيم.

واستمرت قداسة شكيم، منذ عهد إبراهيم، فيعقوب، إلى عهد موسى، ويشوع بن نون. ففي سفر التثنية (١١: ٢٩): «إذا جاء بك الرب، الهك، إلى الارض، التي أنت داخل إليها... فاجعل البركة على جبل جرزيم، واللعنة على جبل عيبال» وكلا الجبلين في شكيم.

وفي التثنية (٢٧: ١ - ١٣): «وأوصى موسى، وشيوخ إسرائيل الشعب، قائلاً: احفظوا جميع الوصايا التي أنا أوصيكم بها، اليوم: فيوم تعبرون الأردن إلى الأرض التي يعطيك الرب إلهك، تقيم لنفسك حجارة كبيرة، وتشيدها بالشيد، وتكتب عليها. جميع كلمات هذا الناموس، حين تعبرون الأردن، تقيمون هذه الحجارة، التي أنا أوصيكم بها، اليوم، قائلاً: هؤلاء يقفون على جبل جرزيم، لكي يباركوا الشعب، حين تعبرون الأردن، وهؤلاء يقفون على جبل

عيبال للعنة».

ولما توفي موسى خلفه يشوع بن نون، ونفذ وصايا الرب لموسى، ووصايا موسى للشعب كما جاء في سفر يشوع ٢٤/ ٢٥ - ٢٧ «قطع يشوع عهداً للشعب في ذلك اليوم، وجعل لهم فريضة وحكماً في شكيم، وكتب يشوع هذا الكلام في سفر شريعة الله، وأخذ حجراً كبيراً، نصبه هناك تحت البلوطة، التي عند مقدس الرب، ثم قال يشوع لجميع الشعب: إن هذا الحجر يكون شاهداً علينا، لأنه قد سمع كل كلام الرب، الذي كلمنا به، فسيكون شاهداً لئلا تجحدوا الهكم».

ولم يكن هيكل سليمان المكان الوحيد للعبادة، فقد كانت هناك معابد كثيرة، أسبق منه قداسة، ولم يكن للعبادة مكان خاص في مدينة خاصة، فقد كانت أمكنة كثيرة مقدسة للعبادة، فإبراهيم بنى مذبحاً في حبرون (الخليل)، كما يذكر سفر التكوين (١٣: ١٨): «نقل إبرام خيامه، وأقام عند بلوطات ممرا التي في حبرون وبنى هنالك مذبحاً للرب». وسبق لإبراهيم أن قدّس مكاناً في بئر السبع؛ ففي التكوين (٢١: ٣٣): «وغرس أبرام اثلاً في بئر سبع، ودعا هناك باسم الرب الاله السرمدي». ولم تقتصر القداسة على هذه الأمكنة، والمدن، والجبال، التي مر ذكرها، فهناك غيرها، إذن لم تكن أورشليم مقدّسة لدى اليهود، وإنما كانت مقدّسة لذي أهلها العرب، قبل انتقال إبراهيم، عابراً وطارئاً إلى فلسطين.

والهيكل لم يكن وحده مكان العبادة، ولم يقصد بانيه سليمان بأن يكون لبني إسرائيل، بل اختصه لنفسه، وبدأ تدنيس الهيكل وأورشليم، منذ أيام سليمان، ففي سفر الملوك الأول (١١: ١ - ١١): «وأحب سليمان نساء غريبة كثيرة، مع بنت فرعون، مؤابيات، وعمونيات، وأدوميات، وصيدونيات، وحثيات من الأمم، الذين قال عنهم الرب لبني إسرائيل، لا تدخلون إليهم وهم لا يدخلون إليكم، لأنهم يميلون قلوبكم وراء آلهتهم، فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة، وكان له سبعة مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراري، فأمالت نساؤه قلبه. وكان في زمان شيخوخة سليمان أن نساءه أملن قلبه وراء آلهة أخرى، ولم يكن قلبه كاملاً مع الرب، تماماً، كقلب داود أبيه، حينئذ بنى سليمان مرتفعة لكموش، رجس المؤابيين على الجبل الذي تجاه أورشليم، ولمولك رجس بني عمون، وهكذا فعل لجميع نسائه الغريبات، اللاتي كن يوقدن، ويذبحن لآلهتهن، فغضب الرب على سليمان، لأن قلبه مال عن الرب، اله إسرائيل، الذي تراءى له، مرتين؛ وأوصاه في هذا الأمر الا يتبع آلهة أخرى، فلم يحفظ ما أوصى به الرب، فقال الرب لسليمان: «من أجل ذلك عندك ولم تحفظ عهدي وفرائضي التي أوصيتك بها فإني أمزق المملكة عنك تمزيقاً، وأعطيها لعبدك».

ولا شك أن هذا الذي فعله سليمان - باعتراف أسفارهم المقدسة - قضاء على قداسة أورشليم، والهيكل، التي لا تتفق مع الوثنية، التي شجعها، واعترف بها، وأقام عشرات المعابد، والمذابح للآلهة الوثنية الأخرى، وما أكثر ما أنذرت أورشليم، بمن فيها وما فيها، لكثرة أرجاسها، وكان النذير من ربهم.

والرجاسات التي أقامها سليمان حسب كلامهم بقيت، بل زادت، حتى دخلت الهيكل نفسه، وازدحمت أورشليم بالموبقات البشعة، التي تنقبض لها نفس الحيوان، بله الإنسان.

وفي الملوك الثانية (٢١: ١٢ - ١٥): «قال الرب إله إسرائيل، هآنذا جالب شراً على أورشليم ويهوذا، حتى أن كل من يسمع بها تطري أذناه، وأمد على أورشليم خيط السامرة، ومطمار بيت آخاب، وأمسح أورشليم، كما يمسح واحداً الصحن، يمسحه، ويقلبه على وجهه، وأرفض بقية ميراثي، وأدفعهم إلى أيدي أعدائهم، فيكونون غنيمة، ونهباً لجميع أعدائهم، لأنهم عملوا الشر في عيني، وصاروا يغيظونني من اليوم الذي خرج فيه آباؤهم من مصر، إلى هذا اليوم».

وتنجس الهيكل ورحابه، وتراكم فيه ميراث النجاسة المتخلف من العصور التي مرت حتى جاء عهد المسيح فشهد بنجاسته، وشهادة المسيح ليست في حاجة إلى تزكية، والمسيح يشهد، شهادة قاطعة، بأن اليهود لم يكونوا يقدسون الهيكل، بل بلغ بهم تحقيره، إلى حد أن من يقسم بالهيكل لا ينعقد يمينه، أما القسم بذهب الهيكل، فهو اليمين المنعقد، يقول المسيح، حسب رواية انجيل متى، بالاصحاح ٢٣: «ويل لكم، أيها القادة العميان القائلون: من حلف بالهيكل فليس بشيء، ومن حلف بذهب الهيكل يلتزم»[٢٧].

خراب هيكل سليمان:

بعد موت سليمان، دب الفساد والانهيار في مملكته، وحدثت حرب أهلية بين الأسباط، وانقسمت المملكة إلى قسمين: مملكة إسرائيل في السامرة؛ ومملكة يهوذا في القدس، وأصبح الهيكل قبلة لنصف العبريين، ثم تعرضت يهوذا لهجوم الجيش المصري الفرعوني، وتوالت عليها بعد ذلك الهجمات المتلاحقة من الأدوميين، والآراميين، ومملكة السامرة. وفي سنة ٧٢٢ ق.م.، أنهى سرجون الثاني الأشوري حكم اليهود المتهاوي في السامرة، وسبى اليهود إلى آشور في العراق، وإن نجت يهوذا من الفتح الأشوري، فإنها لم تنج من البابليين؛ فقد عمل البابليون على استعادة سياسة الأشوريين في التوسع نحو الغرب، وقد حاول «يهيواكيم» صاحب يهوذا، الاعتماد على مصر، ولكنه أخطأ في الحكم على الموقف، فقد استطاع نبوخذ نصر، ٥٩٧ ق.م.، الاستيلاء على أورشليم، وأسر الملك والآلاف من رؤساء المدينة، ووضعوا في المنفى، ولم تهدم

أورشليم كلها، ولكن بعض كنوز المعبد، ووضع صدقيا أحد زعمائهم تحت الرقابة الشديدة من المصريين، وقد توهم هذا أن بإمكانه القيام بثورة ضد بابل، مستعيناً بالمصريين، وبعد تسع سنوات، ثارت يهوذا على بابل، وقاومت أورشليم الحصار، الذي ضربه البابليون عليها، ١٨ شهراً، ولكن، في عام ٥٨٦ ق.م.، فتحت ثغرات في الأسوار، واستولى البابليون على المدينة وهدموها، تماماً، ولقد قتل الكثير من القادة، وقبض على صدقيا، فشاهد ذبح أبنائه، وسملت عيناه، وحمل مكبلاً بالسلاسل إلى بابل، وهناك قضى نحبه.

وبعد شهر من سقوط المدينة، أرسل نبوخذ نصر أحد قادته إلى أورشليم، ومعه تعليمات لمحوها، فجعلها قاعاً صفصفاً، فحرق منزل الملك وكل منازل أورشليم، وأخذ كنوز المعبد الذهبية، وهكذا، تم القضاء على المعبد، وأسر اليهود إلى بابل في العراق[٢٨].

ولم يكن هذا الخراب هو الأول للهيكل، فقد أعاد اليهود تعميره، في عهد قورش الفارسي وخلفائه، حوالي سنة ٥١٥ ق.م.، وجاء الهيكل الثاني صورة ممسوخة من الهيكل الأول، الذي بناه سليمان، وخرّبه نبوخذ نصر، وبقي هذا الهيكل الثاني إلى عهد هيردس الكبير، الذي ولاه الرومان حاكماً على فلسطين، وكان قد ولد في عسقلان لأب أدومي وأم عربية، فاعتبره اليهود أجنبياً، فكرهوه جداً لذلك، ولميله إلى الحضارة الرومانية، فحاول التقرب منهم، ببناء هيكل يفوق هيكل سليمان، فهدم الهيكل الثاني إلى أساسه، وبنى على حدوده الأولى، وزاده في مواضع زيادات كثيرة. وبعد أن أتمه، لم ينس أن يقيم الألعاب الرومانية المنتشرة، في ذلك الزمان، لكن اليهود نظروا إلى ذلك نظرتهم إلى نجاسات مغلظة، أزالت كل فضل لهيرودس، لا سيما عندما أراد أن ينصب النسر شعاراً للدولة الرومانية[٢٩].

خراب هيكل هيرودس:

بعد وفاة هيرودس الكبير، عادت فلسطين ولاية رومانية، ودأب اليهود على خلق المشاكل، والمضايقات المتلاحقة للرومان، فقرر الامبراطور فسبازيان القضاء عليهم، وحل المشكلة كلها، الحل الجذري الدامي، فأرسل ابنه، تيطس، على رأس جيش كبير؛ وبعد حصار للمدينة، دام ١٧ يوماً، دخلت جيوش تيطس المعبد الداخلي، وأشعلت النار في قدس الأقداس، وأضرمت النار في المدينة كلها، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر سنة ٧٠م، وبذلك تحققت نبوءة المسيح، الذي صاح في اليهود، وكهنتهم، ورؤسائهم: «يا أورشليم، يا أورشليم، يا قاتلة الأنبياء، وراجمة المرسلين إليها، كم مرة أردت أن أجمع أولادك، كما تجمع الدجاجة فراخها تحت جناحيها، ولم تريدوا، ها هو ذابيتكم يترك خرابا»[٣٠].

وبقيت أورشليم على خرابها، ولما تولى هادريان العرش الروماني، قام أحد اليهود، وهو بركوكبا، بعصيان مسلّح ضد الرومان، فحاصر الامبراطور المدينة، وهدم كل شيء فيهاو ولم يترك فيها يهودياً واحداً، وجاء إلى مكان الهيكل، فأقام عليه معبداً لجوبيتر، كبير آلهة الرومان، ووضع فيه تمثالاً لهذا الإله، وقرر تغيير كل شيء في المدينة، حتى اسمها، الذي اصبح مكوناً من اسمه، هو واسم الكابيتول - معبد جوبيتر الكبير - فسماها ايليا كابيتولينا، ومنع اليهود من دخولها، وجعل الموت عقوبة من يقدم منهم على ذلك[٣١].

استمر هذا الحظر، حتى عهد جوليان، الذي جلس على العرش، سنة ٣٦١م، وارتد عن المسيحية، وألغى جميع الأحكام ضد اليهود، وبعث برسالة إلى جميع الجاليات اليهودية في مملكته، يؤكد فيها عزمه على إعادة بناء الهيكل، وكان قصده من ذلك النكاية بالمسيحيين، وإبطال نبوءة نبيهم؛ ولقد خصص الامبراطور أموالاً لهذا العمل، وجمع مواد البناء، وأقام جيشاً من العمال، لتنظيف المكان من القذارة التي تراكمت، منذ قرون، وهذا العمل تعطل، تقريباً في الوقت الذي بدا فيه، وذلك بسبب ظاهرة غير عادية، وهي اشتعال النيران، والانفجارات المدوية، والتي فسرت، بسهولة، في تلك الأيام، الحكم سماوي على هذه المحاولة المباشرة لإبطال نبوءة المسيح، وموت جوليان في معركة مع الفرس، قد أنهى هذا الفصل[٣٢].

القدس والخليفة عمر:

انتهى عهد الرومان، سنة ٦٣٧م، باستئناف العرب موجات هجرتهم من الجزيرة إلى الهلال الخصيب، وكان العرب هذه المرة تحت راية الإسلام، فدخلوا البلاد، بعد مقاومة عنيفة أبداها الرومان، ودخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عام ٦٣٨م، بطلب من أهلها، دون إراقة نقطة من دم إنسان، وأصدر عهدته العمرية الشهيرة، التي تشهد بما رافق الحكم العربي الإسلامي من الرحمة والعدل، والتي تدل على أن اليهود، لم يكونوا إلا جالية محدودة العدد، يشكو منها جيرانها، الذين عاشت معهم أجيالاً عديدة.

وكان عمر يعرف المدينة المقدسة، وما حولها، فقد سبقته إليها الهجرات الحديثة للعرب الأنباط، والغساسنة، والمناذرة، كما عرفها بإسراء محمد (صلى الله عليه وسلم)، وإيفاد النبي في حياته جيشاً فتحها؛ وعرفها، أيضاً، حين كانت قبلته الأولى في الصلاة، وظل العرب في البلاد، إلى يومنا هذا، الذي نشاهد بأعيننا ما يجري فيه[٣٣]. ويعلن أستاذ كبير، هو السير جيمس فريزر، قائلاً: «إن من رأي الفقهاء الأكفاء، أهل الخبرة والمعرفة، أن فلاحي فلسطين الناطقين بالعربية، أخلاف للقبائل الكنعانية، التي كانت تعيش هناك قبل الغزو الإسرائيلي، وظلت أقدامهم ثابتة في

التربة، منذ ذلك التاريخ، وتوالت عليهم موجات الفتح المتعاقبة، التي طغت على البلاد، دون أن تحطمهم»[٣٤].

وهل بعد الذي أوردناه من أدلة وبراهين دامغة عن وحدانية الكنعانيين، واقتباس اليهود عنهم عقيدتهم، وقدسية قدسنا، قبل أن يفد إليها اليهود، بزمن طويل، وعدم قدسية المدينة لدى اليهود، وأسبقية حرمنا لهيكلهم، بأكثر من ألف عام، مما يدع مجالاً لأدنى شك بأنه لا حق لليهود في قدسنا، وأن الحق كله للعرب، وحدهم، منذ كانت فلسطين، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

الهوامش:

١ - هـ. ي. ديل ميديكو، **اللآلىء من النصوص الكنعانية**، ترجمة مفيد عرنوق، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٩، ص ٦.
٢ - المرجع نفسه، ص ٧.
٣ - محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين**، المطبعة العصرية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٨٠.
٤ - د. نسيب وهبة الخازن، **أوغاريت**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص ٤٦.
٥ - المرجع نفسه، ص ٤٧.
٦ - المرجع نفسه، ص ٥١.
٧ - المرجع نفسه، ص ٥٢.
٨ - المرجع نفسه، ص ٥٣.
٩ - المرجع نفسه، ص ٨٦.
١٠ - المرجع نفسه، ص ٧٩.
١١ - عباس محمود العقاد، **الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين**، مطبعة دار القلم، مصر، د. ت.، ص ٧٧.
١٢ - اللآلىء، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦.
١٣ - محمد أديب العامري، **القدس العربية**، دار الطباعة والنشر، عمان، ١٩٧١، ص ١٧.
١٤ - المصدر نفسه، ص ١٨.
١٥ - المصدر نفسه، ص ١٩.
١٦ - المصدر نفسه، ص ٢٤.
١٧ - محمود العابدي، **قدسنا**، مطبعة الجبلاوي، مصر ١٩٧٢، ص ١٣.
١٨ - د. احمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، مطبعة دار الاعتدال، دمشق، ١٩٧٣، ص ٢٢٩.
١٩ - جيمس هنري برستد، **العصور القديمة**، ترجمة داود قربان، المطبعة الأميركية، بيروت، ١٩٢٦، ص ١٥٥.
٢١ - د. فيليب حتى، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ترجمة جورج حداد، عبد الكريم رافعه، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٨، الجزء الأول، ص ٢٠٤، وانظر: سوسة، سبق ذكره، ص ٢٢٢.

٢٢ – ج. هـ. ويلز، موجز تاريخ العالم، ترجمة عبد العزيز جاويد، الجزء الثاني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ١٩٤٨، ص ٩٣.
٢٣ – فيليب حتى، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.
٢٤ – ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الثاني، ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر ١٩٥٦، ص ٣٣٧.
٢٥ – أحمد عبد الغفور عطار، عروبة فلسطين والقدس، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٧٤، ص ٤٢.
٢٦ – المصدر نفسه، ص ٤٤.
٢٧ – المصدر نفسه، ص ٤٥، وما يليها.
٢٨ – د. عبد الحميد زايد، القدس الخالدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ٩٦.
٢٩ – قدسنا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
٣٠ – د. حسن ظاظا، القدس مدينة الله أم مدينة داود، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٢٧.
٣١ – نفس المرجع، ص ٢٨.
٣٢ – ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢٩ – ١٣٠.
٣٣ – القدس العربية، العامري، ص ٦٠.
٣٤ – ج. م. ن. جفريز، فلسطين إليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١، ص ٣٦.

المعالم التاريخية والحضارية في القدس

نازيا بدوي

في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفي عصر الفتوحات الإسلامية، كتب عبيدة بن الجراح الذي كان في الشام آنذاك، إلى أهالي القدس الذين كانوا يسمون أهالي «إيلياء» قائلاً: «بسم الله الرحمن الرحيم، من أبي عبيدة بن الجراح إلى أهالي إيلياء وسكانها، سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله العظيم، وبرسله، أما بعد، فإنا ندعوكم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبد الله ورسوله، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، فإذا شهدتم بذلك، حرمت علينا دماؤكم، وأموالكم، وكنتم إخواننا في ديننا. وإن أبيتم فأقر لنا بإعطاء الجزية عن يد وأنتم صاغرون، فإن أبيتم سرت إليكم بقوم هم أشد حباً للموت، منكم لشرب الخمرة وأكل لحم الخنزير ثم لا أرجع منكم إن شاء الله حتى أقتل مقاتلكم وأسبي دراريكم»[١].

كانت القوات البيزنطية قد جلت عن القدس في تلك الآونة، وفيها البطريك «صفر ونيوس بن بالنتاس» وكانت القدس محاطة بأسوار قوية، لذلك شرع العرب في تطويقها، واعتمدوا على عامل الزمن لفتحها، أما أهالي القدس فقد استغلوا عامل الزمن أيضاً، علها تصلهم نجدة من البيزنطيين، ولكنهم لم يحتملوا الحصار، فانتشر بينهم الجوع وهبوا المفاوضة المسلمين والاتفاق على تسليم القدس، ومما اقترحوه قدوم أمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» بالذات ليشرف على تسلم المدينة المقدسة.

وقد لبى أمير المؤمنين المعروف بتواضعه طلب أهل «إيلياء»، ودخل مدينة القدس في أواخر شهر ربيع الأول راجلاً يقود زمام ناقته، وقد ركب عليها غلامه لأن نوبته بالركوب تواءمت مع ساعة الدخول، وبعد ما تجوّل في المدينة يقوده البطريرك «صفرونيوس»، رفض مصادرة أية كنيسة أو أي مكان من أمكنة أهل الذمة، وأمر ببناء المسجد العمري، ووقّع صلح المدينة بنفسه. وهكذا

نجد أن قدوم عمر بن الخطاب إلى القدس، أوقف نزف الدماء، وصان المدينة وأماكنها المقدسة من الدمار.

كانت تلك هي أخلاق المسلمين الذين فتحوا المدينة المقدسة، والتي ادعى اليهود أنها الأرض التي وعدهم بها الرب.

وإذا رجعنا إلى التاريخ، نجد أن أول من بنى المدينة هم اليبوسيون وهم بطن من بطون العرب الأوائل، الذين أتوا من جنوب شبه الجزيرة العربية، ثم نزحوا عنها فاستوطنوا هذه الديار وكان ذلك سنة ٣٠٠٠ ق.م. وكان أول ملوكها الذين بنوها «ملكي صادق» المعروف بأنه كان يسكن الكهوف، وعرف بالتقوى، وكان محباً للسلام، حتى أطلق عليه «ملك السلام». ومن هنا جاء اسم المدينة (سالم أو شالم). أما سالم اليبوسي فقد زاد بناءها برجاً على جبل صهيون بقصد الدفاع عن المدينة وراحت هذه المدينة تعرف باسمها الكنعاني (أورو – سالم)، أي مدينة السلام. وقد استقر الكنعانيون الرعاة فيها، وسميت باسمهم، أي (كنعان)، وقد قاموا بصد حملات العبرانيين وقاوموهم زمناً طويلاً. أما عبادتهم فكانت الأصنام، وصنمهم الأكبر هو «بعل». وعندما تفرق اليبوسيون، استغل العبرانيون الفرصة، فأعادوا غزو القدس، مستمدين العون من فرعون مصر (تحوتمس الأول)، حيث احتل الفراعنة القدس وتناوب عليها الفراعنة (تحتموس الثالث ١٤٧٩ ق.م. وامنحوتب الثالث ١٤١٣ ق.م. واخناتون ١٣٧٥ ق.م. توت عنخ آمون ١٣٥١ ق.م. وينخو ٦١٠ ق.م. ويطلق المصريون على القدس اسمين وهما (يبوس أويابيش) وتارة اسمها الكنعاني (أوروسالم) ولم يتدخل المصريون بعادات أهل البلاد أو دياناتهم[٢].

خرج بنو إسرائيل من مصر في عهد (رعمسيس الثاني) سنة ٤٠ ق.م. وتاهوا في صحراء سيناء، حيث يربط اليهود نسبهم بإبراهيم الذي جاء من العراق: «فتجلى له الرب.. وقال لنسلك أعطي هذه الأرض..»[٣] وللعلم أن كلمة نسلك هذه لا تستثني العرب، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين. لأن الرب تجلى لإبراهيم في عهد إسماعيل وليس لاسحاق أبو اليهود!...

وعندما تاه اليهود في الصحراء بدلوا طريقهم وتوفي في تلك الأثناء سيدنا موسى عليه السلام، فتولى قيادتهم «يشوع بن نون» فعبر بهم إلى الأردن سنة ١١٨٩ ق.م. واحتل أريحا ولم يحتل القدس (أويبوس) لأنها كما أسلفنا كانت محصنة تحصيناً مكيناً. وفي عهد يهوذا، احتلوا القدس وأشعلوا النار فيها، وقتلوا عشرة آلاف رجل. وفي عهد «داود» ١٠٩٤ ق.م. زحف من حبرون حيث يقيم واتجه نحو يبوس «بجيش يقوده «يوآب» فاحتل (تل أوفل) في الجنوب، وفيها (عين روجل) وهي النبع الوحيد الذي يستقي اليبوسيون منه الماء. وقد سقطت يبوس سنة (١٠٤٩) واقتبس العبرانيون الحضارة المزدهرة من أهلها وسكنوا بيوتاً بدل الخيام التي كانوا

يقبعون فيها سابقاً[٤].

فيما بعد اتخذها «داود» عاصمة له، وسميت (مدينة داود) وعندما أحصى سكان المدينة، ثار عليه قومه بأمر من ولده «أبشالوم»، لأنه برأيهم كان السبب في نشر الطاعون بينهم، وقالوا له «الله الذي خلقنا يعرفنا، فلماذا أحصيتنا». فبنى الهيكل ليكفّر عن ذنبه، واشترى أرضاً من «أرنان اليبوسي»، وهي واقعة على «تل موريا»، بخمسين شاقلاً من الفضة، ولكنه مات قبل أن تتحقق أمنيته.

ثم أتى «سليمان» فاتسعت «القدس» في عهده، وازدهرت، فبنى الدور والقصور، وبنى الهيكل سنة ١٠٠٧ ق.م. واتسع ملكه حتى وصل إلى الفرات وتخوم مصر، وتزوج من ابنة فرعون مصر. ثم اقتتل ارحجام ابن سليمان من امرأته العمورية مع «يربعام» ابن سليمان من امرأته المصرية، فانقسمت المملكة إلى شطرين «يهوذا» وعاصمتها «أورشليم» وإسرائيل وعاصمتها «شكيم» وبعد تفكك الشعب اليهودي وانقسامه، أتى الملك البابلي «نبوخذ نصر» الذي نهب أورشليم ودك أسوارها، ودمر الهيكل الذي بناه سليمان، وهكذا انقرضت مملكة يهوذا سنة ٥٨٦ق.م. وأصبحت مستعمرة بابلية تدعى (أوروسالم) وتناوبت الهجمات على القدس من فرسٍ وبيزنطيين، حتى تم فتحها، كما أسلفنا، على يد المسلمين..

من ذلك نستنتج أن إدعاء الإسرائيليين بحقهم التاريخي في القدس وأرض فلسطين، الذي يتذرعون به في المحافل الدولية، ما هو إلّا باطلٌ زينته لهم نفوسهم الجشعة لحب الامتلاك والقتل فهم يقولون «إسرائيل هي أرض أسلافنا وهي تمتد على جانبي نهر الأردن.. القدس عاصمتنا منذ آلاف السنين، وهي لنا، كما أن باريس للفرنسيين ولندن للانجليز».

ولكن الحقيقة التاريخية هي على النقيض من ذلك، فاليهود لم يحكموا القدس سوى فترة «٧٣» ثلاث وسبعون سنة فقط في عهد داود وسليمان. وإذا وجدنا أن الرومان حكموا القدس مدة تقارب سبعة قرون، لكان الأجدر بالروم أن يطالبوا بحقهم التاريخي، ولأهل أمريكا الأصليين أن يطالبوا بحقهم التاريخي. لأن الحق الوحيد لشعب ما على أرض يتطلب الإقامة الطويلة والمتواصلة عليها. تلك هي الحقيقة، فلا المزامير المحرفة ولا التوراة المشوّهة، تقنع شعوباً عاقلة بأنها «شعب الله المختار».

القدس في الديانات السماوية الثلاث:

بين عام ٢٦م وعام ٣٦م، عندما كان بيلا طوس النبطي والياً على القدس، جرت محاكمة سيدنا المسيح وصلبه، ومن ثم تأسست الكنيسة المسيحية، حيث عقدت جلساتها الأولى في عام

٤٩م، ومع هجرة أتباع المسيح إلى أنطاكية من القدس، سكن المسيحيون في مدن الإمبراطورية الرومانية (روما) القديمة وبيزنطة وموسكو (روما الثالثة). وفي عهد الدولة الفاطمية دمرت كنيسة القيامة بأمرٍ من الخليفة الحاكم المهووس، وأعيد بناؤها بين عام ١٠٢٧ وعام ١٠٤٨، أي قبل قدوم الصليبيين. وقد جرى تعذيب بطريرك المدينة المقدسة نتيجة الضربات التي وجهها «تعفور» البيزنطي إلى الخلافة. ثم عرفت المدينة المقدسة هدوءاً نسبياً، حيث أعاد تجار مدينة «ملفي» الايطالية بناء كنيسة القديسة مريم اللاتينية في القدس. ثم سقطت المدينة إثر مجزرة فظيعة على يد الصليبيين عام ١٠٩٩، ارتكبها جنود «غودفرواي دي بويون»، ثم أتى بودوان الأول خلفه ولقب نفسه «ملك القدس» ولكن سلطته بقيت محدودة، واستعاد صلاح الدين المدينة، وأعطيت بموجب معاهدة إلى «فريدريك الثاني» عام ١٢٢٩م إلى عام ١٢٣٩م. وقد تغيرت النظرة عن الأماكن المقدسة فأصبحت أكثر مثالية على يد القس فرنسيس»[٥].

أما موقع القدس بالنسبة للمسلمين، ففي بداية الإسلام، يمم المسلمون وجوههم إلى المدينة المقدسة، ومن القدس عرج النبي محمد صلى الله عليه وسلم منها إلى السماء، وجاء ذكرها في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾[٦]. فقد تلقى النبي الشريعة القرآنية، وهي مبسطة بالنسبة للشريعة القديمة، كما أن الدين الإسلامي يدافع عن شرف مريم ويكرم ابنها السيد المسيح. قال تعالى ﴿قالت أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشرٌ ولم أكُ بغياً. قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله آيةً للناس ورحمةً منا فكان أمراً مقضياً﴾[٧]. فالإسلام آمن بالمسيح ورد على كافة المزاعم التي قيلت في عهده مناقضاً بذلك كل الدعوات والإنكارات اليهودية بحقه.

والقدس بالنسبة للمسلمين مقدسة لأن فيها المسجد الأقصى والصخرة المشرفة، والمسلمون يذهبون للحج إليها لمن لا يستطيع الذهاب إلى مكة من أهل ولايات الشام عملاً بقول الرسول الكريم «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»[٨].

أما بالنسبة لليهود، فبعد تسلم عمر بن الخطاب مفاتيح القدس من البطريرك «صفرونيوس»، بقي اليهود منفيين من القدس، ولم يكن بمستطاع الطائفة اليهودية أن تشيد صرحاً دينياً جديداً لها في الوضع الذي كانت عليه وقد أورد «ناصر خسرو» الفارسي عندما حج إلى القدس عام ١٠٤٧م أنه زار كنيسة المسيحيين، وتحدث بتفاصيل دقيقة عن كنيسة القيامة، ولم يأت على ذكر شيء عن الكنيس اليهودي، أو أي مكان آخر مخصص للعبادة اليهودية. وأول مزار لليهود هو حائط البراق الذي يدعونه حائط المبكى.

كما أن الحاخام الأندلسي الذي زار القدس، «بنيامين» من مدينة «تودالا»، ولم يذكر قط أي كنيس ولكنه يخبرنا عن مكان يهودي كان في القدس، فذكر معلومات مغلوطة عن ارتفاع جدران الهيكل القديم، في مكان يسمى «باب الرحمة» يؤمه اليهود للزيارة لأن هذا الباب يقع في جهة الشرق وليس في الغرب كما ادعى.

وإذا رجعنا إلى الوراء نجد أن «سليمان» بنى الهيكل رغم معارضة أبناء اليهود وأحبارهم، فبناه على مرتفع كاليبوسيين، وعلى طراز كنعاني[٩].

ونتيجة للتكلفة الباهظة لبناء الهيكل، قامت ثورة في عهد الملك «سليمان» ٩٤٣ ق.م. واضطر زعيمها «يربعام بن نباط» إلى الهرب إلى «شنشنق» فرعون مصر، وأول ملوك الأسرة الثانية والعشرين[١٠].

معالم القدس:

وصف الرّحالة الفارسي «ناصر خسرو» بيت المقدس: «هي مدينة مشيدة على قمة الجبل، ليس فيها ماء غير الأمطار، ورساتيقها ذات عيون، وأما المدينة ليس فيها عين، فإنها على رأس صخر، وهي مدينة كبيرة، كان فيها، في ذلك الوقت، عشرون ألف رجل. وبها أسواق جميلة، وأبنية عالية، وكل أرضها مبلطة بالحجارة، وقد سووا الجهات الجبلية والمرتفعات وجعلوها مسطحة، بحيث تغسل الأرض كلها وتنظفها حين تنزل الأمطار».

أما عن أعمال أهلها فيقول: «وفي المدينة صناع كثيرون، لكل جماعة منهم سوق خاصة».

ثم يصف بقية المدينة فيقول: «والجامع شرقي المدينة، وسوره هو سورها الشرقي، وبعد الجامع سهل كبير مستوٍ يسمى «الساهرة»، يقال إنه سيكون ساحة القيامة والحشد، ولهذا يحضر إليه خلق كثيرون من أطراف العالم، وعلى حافة هذا السهل قرافة عظيمة، ومقابر كثير من الصالحين، وبين الجامع وسهل الساهرة وادٍ عظيم الانخفاض كأنه خندق وبه أبنية كثيرة على نسق أبنية الأقدمين»[١١].

أما المستشرق السويسري «ماكس فان برشيم» فهو يبدي اندهاشه بالقدس وإعجابه بها: «ماذا أستطيع أن أقول عن القدس؟ لم أكن أتوقع أن أدهش هذا الاندهاش حينما رأيت المدينة، فلقد رأيت أشياء أجمل مما كنت أتوقع. فلقد ملكت عليَّ نفسي بشوارعها الضيقة المتعرجة الصاعدة أحياناً وبيوتها المبنية من الحجارة المهشرة، وتلك التي تعلو الأزقة التي تسير تحت الأقواس، فهذا الخليط الذي يتألف من طرز مختلفة، تعود إلى مختلف العهود، والتي تحمل ذكريات الماضي من أيام اليبوسيين واليونان والرومان والمسيحيين والمسلمين، فهناك كنائس إلى

جانب المسجد، كل ذلك داخل الأسوار المبنية من الحجارة التي تطل على الأودية العميقة، وخلفها منظر يتكون من الجبال الزرقاء يجمع بين سماء إيطاليا وشمس الشرق، ونصادف في طرق المدينة أمماً من أجناسٍ شتى، أتوا من جميع أنحاء العالم، جمعتهم نفس العقيدة الدينية وفصلتهم عن بعض التقاليد والآراء، وما من شيء يحول دون هذا الانطباع[١٢] تلك هي معالم «بيت المقدس» بأبهتها ورونقها، على لسان المستشرقين، فهي أدهشتهم بمرآها، وهيبتها، وقدسيتها، وحق لها تسميتها الدينية «بيت المقدس» ولنتعرف إلى أجزاء القدس كما رآها الرحالة وصوّرها المصورون.

أسوار القدس: كانت «القدس» محط الأنظار لكل الأمم، فما من أمة دخلت إليها إلا وفكرت في تحصينها، فلم يكن يحيط بها سور واحد بل عدة أسوار كي تصد عنها غزو الغزاة، وكيد المعتدين.

١ - كان أول من بناها «اليبوسيون» سنة ٢٥٠٠ ق.م، ولا صحة للقول بأن سيدنا «داود» أو «سليمان» أول من بنى السور، بل إنهما ربّما الجزء الذي كان اليبوسيون قد بنوه. حيث كان عليه ستون برجاً، ويمتد من الأحياء الغربية في البلدة القديمة (باب الخليل، حي الأرمن، النبي داود، وحتى التلال الواقعة شرقي الحرم.

٢ - السور الثاني: بناه الملك الآشوري «منة» سنة ٦٤٤ ق.م. كان يحتوي على أربعة عشر برجاً، ويعتقد أنه السور الذي أحاط القدس، عندما فتحها «نبوخذ نصر» فهدمه سنة ٥٩٦ ق.م. ورمم «نحاميا» زمن الفرس السور سنة ٤٤٠ ق.م. وكان يومها يحيط بجبل صهيون وجبل موريسا من الشرق، حيث يقوم الحرم الآن.

٣ - السور الثالث: بناه اليهود زمن العهد الروماني في فترة حكم «هيرودوس» من سنة ٣٧ وحتى ٤٤م، ولكن الإمبراطور الروماني «قلو ديوس» منعهم من متابعة العمل وأتموا بناءه أثناء حصار «تيطس» سنة ٧٠م جزءاً منه، والجزء الثاني «أدريانوس» ١٣٥م.

٤ - السور الرابع: أنشيء من سنة ٤٣٨م إلى سنة ٤٤٣م وهدمه الفرس سنة ٦١٤م، ولكن أك يانوس أرجعه وعمره الصليبيون حوالي القرن الثاني للميلاد، وعمره صلاح الدين الأيوبي، عندما فتح المدينة سنة ١١٨٧م، وجد أبراجاً حربية من باب العمود إلى باب الخليل، وحفر خندقاً حوله، وقد شارك نفسه في إعماره.

وقد رمم السور أيضاً أيام الملك العادل «زين الدين» سنة ١٢٩٥ وزمن الملك «المنصور قلاوون» سنة ١٣٣٠، أما سور اليوم فقد جدده السلطان العثماني «سليمان القانوني»[١٣]. في القرن السادس عشر، وله أربعة وثلاثون برجاً وسبعة أبواب.

أبراج القدس: وفي هذه الأسوار توجد أبراج لتكون دعائم لهذه الأسوار، منها برج كبريت: ويقع في الجدار الجنوبي لسور القدس بين باب المغاربة وباب الداود وهو من المنشآت المعمارية العسكرية ومهمتها الدفاع عن المدينة وتحصينها. ويعود تاريخ إنشائه إلى سنة ٩٤٧هـ ١٥٤٠م، ويتكون من بناء مستطيل الشكل، هو بناء ذو ثلاثة طوابق، ويتصف بضخامة الجدران ويقوم في كلٍّ جدار من جدرانه الجنوبية والغربية والشرقية عدد من المزاغل★ لرمي السهام وبه ساحة مكشوفة في وسطه[١٤].

برج اللقلق: ويقع في الزاوية الشمالية الشرقية من سور القدس مقابل المتحف الفلسطيني (روكفلر)، ويعود بناؤه إلى سنة ٩٤٥هـ - ١٣٥٨م ١٣٥٩م وقد قام العثمانيون ببنائه، ويتكون من طابقين، ويتم عبر مدخل عربي صغير، وبه مزاغل لرمي السهام، كما يضم قاعة صغيرة، تشبه الإيوان، ويغطي هذا القسم من البرج قبو متقطع[١٥].

أبواب القدس: لمدينة «القدس» سبعة أبواب مستعملة وأربعة مغلقة، أما المستعملة فهي:

١ - باب العمود: ويعرف باسم باب دمشق، بناه السلطان «سليمان القانوني» فوق أنقاض صليبية، ورومانية قديمة، وهو في منتصف الحائط الشمالي للسور.

٢ - باب الساهرة أو هيرودس: شرقي الأول، وهو عثماني البناء.

٣ - باب الأسباط: ويعرفه الغربيون بباب القديس «اسطفان»، وهو يقع في الحائط الشرقي، له طابع عثماني أيضاً.

٤ - باب المغاربة: في الحائط الجنوبي للسور وهو أصغر الأبواب.

٥ - باب النبي داود: أو باب صهيون وهو باب كبير في الجنوب أيضاً.

٦ - باب الخليل: أو باب يافا، في الغرب.

٧ - الباب الجديد: فتح سنة ١٨٩٨م ويقع في الجزء الشمالي.

أما الأبواب المغلقة فهي: باب الرحمة الذي يعود إلى العصر الأموي والأبواب الأخرى فتقع في الحائط الجنوبي من السور قرب الزاوية الجنوبية الشرقية، وتؤدي جميعها إلى داخل الحرم مباشرةوتعود هذه الأبواب إلى أيام الخليفة عبد الملك بن مروان[١٦].

الحرم الشريف: يقع الحرم الشريف جنوب شرقي المدينة القديمة، ويشرف على سهول اللطرون من جهة الشرق، ويتكون من ساحة فسيحة تأخذ شكل شبه منحرف، قطع ضلعه

★ المزاغل: فتحات في البرج لرمي السهام.

الشمالي في الصخر، في حين أن ضلعه الجنوبي رفع فوق الصخور والوديان، وهو يقوم على رواق ذي عقود يرتكز على أعمدة مربعة الشكل، يولج إليه عبر سلسلة من الأبواب، بقي منها خمسة عشر باباً وهي الباب الذهبي في الشرق والباب البسيط، والباب المزدوج، والباب المثلث في الجنوب، أما في الغرب فتوجد ثمانية أبواب هي: باب المغاربة، باب السلسلة، باب المتوضأ، باب المطهرة، باب القطانين، باب الحديد، باب الناظر، باب السراي، باب الغوانمة.

أما في الشمال فتوجد ثلاثة أبواب: باب العتم، باب حطة، باب الأسباط، ويحيط بالحرم عند ضلعيه الشرقي والغربي سور من العصور الأيوبية، والمملوكية والعثمانية، وفي وسطه تقريباً تقوم قبة الصخرة وقباب السلسلة ومعراج النبي والأرواح، وفي جنوبه وفي وضع محوري مع قبة الصخرة، يقوم المسجد الأقصى وملحقاته.

وتوجد عدة أبنية صغيرة من قباب وسبل دون نظام داخل الحرم، وفوق أروقة الأسوار الشمالية والغربية، تقوم المساجد والمدارس، وكلها تعود إلى قبائل القرن الثالث عشر، وبه محاريب متعددة، يجتمع بها المسلمون أيام الأعياد للصلاة ولا يسمح لغير المسلمين بدخوله، ولكن الإسرائيليين انتهكوا قدسية الحرم دون احترام لمكانته الروحية[١٧] ناهيك عن الحفريات التي قاموا بها، مدعين البحث عن هيكلهم الضائع. فبعد الاحتلال وفي سنة ١٩٦٧ قامت الجامعة العبرية بحفريات حول الحرم ترأسها «بنيامين مازار»، وهو رئيس سابق لتلك الجامعة، بهدف البحث عن آثار الهيكل، ولم يجدوا آنذاك سوى وعاء حجري كتبت عليه كلمة «قربان» بالعبرية، وادعى مازار أنها من آثار الهيكل الثاني، كما ادعى أيضاً أنه عثر على كتابة سفر أشعيا وهي ترجع إلى القرن الرابع الميلادي، ونشر كتباً وباللغات الأجنبية لإثبات وهمه.

أما مساعده «مئير بن دوف» فوجد ثلاثة قصور أموية يرجع عهدها إلى معاوية وعبد الملك - جنوبي الحرم - وهي قصور إسلامية![١٨].

قبة الصخرة: يصف ابن جبير «يقال: إنه ما على ظهر المعمورة، أعجب منظراً، ولا أبعد سمواً، ولا أغرب بنياناً من هذه القبة، إلا ما يحكى عن قبة بيت المقدس، فيحكى أنها أبعد في الارتفاع والسمو من هذه»[١٩].

وقد بنى مسجدها في وسط الساحة، التي ارتفعت فوقها الدكة، وقبة الصخرة وسط الدكة، والصخرة وسط القبة، وهي عبارة عن بيت مثمن منظم، كل ضلع من أضلاعه الثمانية ثلاث وثلاثون ذراعاً وله أربعة أبواب على الجهات الأربع الأصلية، باب شرقي وآخر غربي، وثالث شمالي، ورابع جنوبي وبين كل بابين ضلع، وجدرانها من الحجم المنحوت، وارتفاعها عشرون ذراعاً[٢٠] وهذه الأبواب تعلوها مظلات مقوسة ومزينة بالفسيفساء، وآثارها باقية في

المظلة الشرقية وتقوم القبة على أربع ركائز واثنى عشر عموداً مرتبة على شكل دائري حول الصخرة المشرفة يحيط بها المثمنان المتوازيان، يبلغ محيط الأول ٢٤,٤٥ متراً في حين يبلغ محيط الثاني ٢٠,٦٠ متراً حيث يؤلفان راوقين يستخدمان للطواف حول الصخرة[٢١].

وقد بناها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان في أواخر القرن السابع الميلادي، فوق الصخرة التي عرج منها محمد صلى الله عليه وسلم إلى السماء، والصخرة كما يصفها خسرو مبدياً دهشته وإعجابه معاً: «الصخرة عبارة عن حجر أزرق اللون، لم يطأها أحد برجله أبداً وفي ناحيتها المواجهة للقبلة انخفاض، كأن إنساناً سار عليها، فبدت آثار أصابع قدميه فيها، كما تبدو على الطين الطري، وقد بقيت عليها آثار سبع أقدام» ويتابع «وسمعت أن إبراهيم عليه السلام كان هناك وكان إسماعيل طفلاً فمشى عليها وهذه آثار أقدامه. وعلى الدكة نفسها قبة أخرى تسمى «قبة جبريل» ويقال بها أعد «البراق» ليركبه النبي صلى الله عليه وسلم في قبة الصخرة أولاً ثم وضع يده على الصخرة، فلما خرج وقفت لجلالته، فوضع الرسول يده عليها لتعود إلى مكانها وتستقر، وهي لا تزال نصف معلقة، وتحت الصخرة غار كبير يضاء دائماً بالشمع.

وقد زُينت القبة بكسوة فسيفسائية تزين داخل القبة، وواجهة الجدران وأعلى الأعمدة المثخنة. وهذه الزينة ترجع إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة (٧٢هـ) و(٦٩١ - ٦٩٢م) وقد تجدد تزيين القبة عدة مرات من القاشاني المزجج والرخام المعرق، أما النوافذ فزجاجها معشق، وسقوفها ذات لون ذهبي أخاذ. أما عن دقة تلك الفسيفساء فلا نستطيع أن نجد في الغرب مثل جمالها، فاستخدام عروق اللؤلؤ مقابل الضوء يجعلها تحتفظ بقيمتها الكاملة. أما ألوانها فمن أجمل الألوان، فهي تضم الأخضر والأزرق والذهبي الذي يستخدم في الرسوم الزخرفية والمناظر الطبيعية من أجل ضمان مستوى فني رفيع. فالأخضر له ثماني درجات والأزرق كذلك له ثماني درجات تتدرج من النيلي حتى التركوازي، وتتلألأ الكتل الفضية المائلة في محيط مليء بالجواهر لتعطي الناظر منظراً مبهراً ولافتاً. وفي أعلى الأعمدة عدد من الكتابات الجميلة من الخط الكوفي فوق الرسوم الزخرفية، وهي تلتقي مع فن العمارة السوري الرفيع، وليس كما يدعي الدعاة بأنها من آثارهم. أما صفائح البرونز المذهبة المحفوظة في قبة الصخرة فهي فريدة من نوعها بالعالم. وذلك يرجع إلى جمال هذه الزخرفة، حيث شُكلت بواسطة التطريق، وكل واحد منها تختلف عن شقيقتها، فالصفائح الكبيرة تزين سقوف المداخل الرئيسة أما الصغيرة فتغطي أسفل الركائز الأربع والعشرين التي تربط تيجان الأعمدة المثمنة[٢٢].

ذلك هو وصف سريع ومختصر لمنظر يأخذ بالألباب، ويجامع النفوس، لمعمارها وزخرفتها الرائعة والتي تتمتع بالطابع الإسلامي الصرف.

المسجد الأقصى: يقول المقدسي: «ترجع أساسيات البناء إلى عهد قديمة، وعليها شيد الخليفة عبد الملك بن مروان مسجداً» وترجع بدايات المسجد الأقصى إلى عمر بن الخطاب الذي أمر ببناء مسجد في الحرم القدسي، غير بعيد عن موضع الصخرة التي بنيت عليها القبة، وهناك قائل أن مسجد عمر أقيم في جزء من معبد روماني قديم ينسب إلى هيرود، وهدمه الإمبراطور تيتوس، ولكن من المعروف أن الوليد بن عبدالملك هو أول من أنشأ المسجد الأقصى في مكانه الحالي وذلك سنة ٩٧هـ/ ٧١٥ - ٤١٦م، ولم يبق من مسجد الوليد هذا إلا العقود القائمة على أعمدة الرخام على يمين القبة الصغيرة. ويرجع المؤرخون أن سبب تهدّم المسجد يرجع إلى الزلزال الذي وقع سنة ١٣٠هـ/ ٧٤٧ - ٧٤٨م، وقام الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بإعادة بنائه حوالي سنة ١٤٠هـ/ ٧٥٧ - ٧٥٨م، ولكن المسجد تهدّم مرةً أخرى، فأمر المهدي بإعادة بنائه، ولكنه تهدّم مرة أخرى بفعل زلزال آخر، فأمر الخليفة المأمون أمراء الأطراف بناء كل واحدٍ منهم رواقاً على نفقته، وتولى البناء عبد الله بن طاهر بعد سنة ٢١٠هـ لكنه تهدّم أيضاً إثر زلزال، ثم آل الأمر إلى الفاطميين، حيث بناه الخليفة الفاطمي «الظاهر» سنة ٤٣٦هـ/ ١٠٣٥م، وقد ذهب جزء كبير من بناء الخليفة الفاطمي أثناء الحروب الصليبية. ولكن الهيكل العام ظل قائماً، وهو مكون من سبعة أروقة عمودية على القبلة، وبيت للصلاة يتكون من أحد عشر صفاً من العقود الموازية لجدار القبلة.

وقد رُمم المسجد مرات عديدة أيام المماليك والعثمانيين، والمسجد الأقصى الحالي، عمل معماري يجمع بين البساطة والجلال، أما القبة فتقوم على هيكل خشبي، وزينة الجدران فيه قليلة، والقبلة بسيطة رغم زخارفها، أما الجزء الكبير من فخامة الجامع فقد يرجع إلى سعة بيت الصلاة التي تملأ النفس خشوعاً وروعة[٢٣].

قلعة القدس: لكل مدينة قلاعها وحصونها التي يحميها من غدر المعتدين، وقد انتشرت القلاع في الألف الثالثة قبل الميلاد، واستمر ذلك خلال الألف الثاني قبل الميلاد، فالقلعة تتوسط المدينة، والأسوار تحيط بها، ففي بلدان الشرق الإسلامي العربي نجد قلعة دمشق والقاهرة والشوبك وعتليت إلخ...

أما قلعة القدس فتقع بين باب الخليل وباب النبي داود، وهي تقوم على صخر يشرف على القسم الغربي والجنوبي من مروج القدس، وتعتبر أضخم بناء في القدس، ويعتقد أنه مكان القلعة كان يقوم حصن منيع زمن الإمبراطور الروماني هادريان[٢٤] ويحيط بالقلعة خندق طمرت أجزاء منه، خاصة الأجزاء التي تمتد من البرج الشمالي الغربي وباب الخليل، وهدم السور الذي كان يصل الأبراج من أجل فتح منفذٍ للدخول إلى المدينة القديمة، وكان يدخل إليها من الشارع

العام بواسطة جسر خشبي متحرك ممتد فوق الخندق[٢٥]، أما محتويات القلعة فتضم برجاً للمراقبة ومسجداً للصلاة وأماكن للسكن، وثكنات للجند، وقد جددت هذه الأماكن عدة مرات، وأضيف إليها زمن الافرنج والصليبيين والأيوبيين، وعندما استولى صلاح الدين على القدس، لم يقم بترميم القلعة لأن الافرنج كانوا في الساحل يتحينون الفرصة لاستعادتها. وعندما استرجعها الامبراطور «فريدريك» أعاد تحصينها، حيث أصبحت ملجأً للفرنجة مرةً أخرى من هجمات السكان العرب المسلمين واستطاع صاحب الكرك «الملك الناصر داوود» من تحرير القلعة، بعد هزيمة الافرنج في غزة، بعد حصار لها دام واحداً وعشرين يوماً. ولكنه خربها حتى لا تقع بيد الفرنجة مرةً ثانية[٢٦]، وعندما استولى المماليك عليها استمروا على السياسة العربية نفسها، القائمة على عدم إصلاح القلعة باستثناء «محمد بن قلاوون» الذي رمم القلعة عام ٧١٠هـ/ ١٣٧٠م.

يقول المؤرخ كامل العسلي في هذا الصدد: «من آثارنا في بيت المقدس أن سلطة الملك الناصر محمد بن قلاوون الثالث امتدت من ٧٠٩ - ٧٤١هـ/ ١٣١٠ - ١٣٤١م، وأن الذي قام بترميم القلعة بالقدس وتجديدها وتحصينها في عهد الملك الناصر الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار، وتشير إلى هذه الواقعة كتابة كانت موجودة على مدخل القلعة عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٤م، وهي مفقودة الآن، أما مجير الدين الحنبلي فيصف هذه القلعة في كتابه «الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل»: «هي حصنٌ عظيم البناء بجهة الغرب من بيت المقدس، وفي عصر الحنبلي، قل اهتمام المماليك بالقلعة أو بواليها★ فتلاشت أحوالها وتخربت وصار نائبها مثل كل الناس بسبب انتشار الفوضى أو عدم إقامة النظام». ويدخل القلعة من الجهة الشرقية عن طريق باب متقدم عبر جسر خشبي ثابت، كان متحركاً في الأصل، ويؤدي هذا الجسر إلى برج حصين يضم الباب الرئيسي، يحيط به برجان، يطلق أحياناً على البرح الشمالي برج داوود، يؤدي هذا الباب إلى ساحة القلعة المستطيلة المحيطة بساحة دائرية تربط فيما بينها عدة أبراج وأبنية بارزة، وتقوم فوق المصطبة بقايا الخنادق المحصنة، والمخازن والمساكن[٢٧].

أما القلعة، فتتألف من مدخل رئيسي، وهو ملتوٍ ومزدوج الإلتواء، عليه كتابة باسم «الملك الناصر محمد» يعود تاريخها إلى عام ١٣١٠ - ١٣١١م، أما الباب الخارجي فقد أقيم زمن السلطان «سليمان القانوني عام ١٥٣١ - ١٥٣٢م. أما مسجد القلعة فقد أنشأه «ناصر بن قلاوون» سنة (٧٠٩ - ٧٤١هـ) (١٣٠٩ - ١٣٤٠م) داخل القلعة في الزاوية الجنوبية الغربية،

★ كان يعين للقلعة والٍ خاص بها.

ويؤكد ذلك الكتابة الموجودة في المسجد. ويتألف المسجد من بيت للصلاة ذي سقف مقبب، له حراب مزين جميل الشكل، يقع في جدار القبلة الجنوبي لبيت الصلاة، يحيط به عمودان قائمان، وأعيد ترميم الجامع في عهد السلطان «سليمان القانوني ٩٣٨هـ/ ١٥٣١ - ١٥٣٢م» أما المئذنة فأقيمت عام ١٠٦٥هـ ١٦٥٥م في عهد السلطان محمد الرابع وقد أهمل المسجد وأصبح مستودعاً للذخائر إبان الحرب العالمية الاولى وقد قامت القوات الإسرائيلية بإجراء تنقيبات أثرية في تلك القلعة الإسلامية، والتي تشبه إلى حدٍّ بعيد نمط بناء القلاع الإسلامية الأخرى في بلاد العرب، محاولة وبشكل محموم إيجاد أثر يدل على حضارتها الواهنة وفي عام ١٩٨٤ عاودت التنقيبات مرةً أخرى علها تجد ما يبرد القلب، ووجدت آثاراً لكنها تؤكد على حضارة العهدين البيزنطي والعربي الإسلامي فقط!!..

مدارس القدس: بلغ عدد المدارس في القدس حوالي سبعين مدرسة، والمدرسة تعني التعليم العالي والثانوي، أما دون ذلك فكان يدعى «المكتب» أو «الكتّاب»، ومن بين السبعين مدرسة هناك حوالي الأربعين مدرسة ما تزال أبنيتها قائمة وماثلة للعيان، وترجع عهود هذه المدارس إلى المماليك، حيث أسسوا سبعاً وأربعين مدرسة، وكان في هذه المدارس خيرة علماء القدس، وهي تقوم على أبنية هذه المدارس في الأروقة الغربية والشمالية للحرم الشريف، ومنها ما أنشىء في الحرم نفسه، أما تجمعاتها فكانت عند أبواب الحرم وفي الطرق الرئيسية المؤدية إليها، وانعكس الطراز المملوكي في البناء، حيث يتميز بكثافة الزخرفة والتزيين، وخاصة فوق الأبواب العالية، التي يكتب عليها شعار السلطان أو الأمير باني المدرسة بالخط المملوكي الجميل، أما واجهات المباني فتبنى من صفوف من الحجارة ذات الألوان، فصف من الحجر الجيري الأصفر، ثم حجارة بنفسجية اللون، وصف ثالث من الحجر الأسود ثم الأبيض، ومن أشهر المدارس، التنكزية والطشتمرية، والكيلانية، والكيلانسية، والأغونية، والمزهرية، والداودية والأشرفية.

١ - **أما التنكزية** فقد بناها «الأمير تنكز الحسامي» نائب السلطان بالشام في القرن الثامن الهجري وسحبت إليها الماء من برك سليمان إلى نافورة من رخام في وسط صحن المدرسة، حيث كانت هذه المدرسة مقراً للمحكمة الشرعية في القدس، وهي لا تزال تحتفظ باسم المحكمة، أما الآن فقد اتخذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وكراً للحراسة على الفلسطينيين.

٢ - **المدرسة الطشتمرية:** بنيت في القرن الثامن وتقوم على طريق باب السلسلة، على بعد مائتين أو ثلاثمائة متر من المدرسة التنكزية، وبناها الأمير طشتمر العلائي الذي كان نائباً للشام وقائداً عاماً للجيش في عهد المماليك، وقد دفن فيها سنة ٧٨٦ وتتألف هذه المدرسة من تربة ومدرسة وسبيل للماء، وكتّاب لتعليم الأطفال، وهي مدرسة داخلية تتألف من عشرين

غرفة وأواوين أربعة يتوسطها صحن فيه نافورة من رخام، أما الآن فقد احتل أحد الإسرائيليين، ويدعى «عزرا»، جزءاً من مبنى المدرسة سنة (١٩٨٢) ورفع عليه العلم الإسرائيلي!.

٣ - **المدرسة الأشرفية أو السلطانية أو القايتبائية:** وهي أفخم مدارس القدس، بناها الملك «الأشرف قايتباي» في القرن التاسع وتقع في رواق الحرم الغربي وتطل عليه، أما التدريس فهو في الطابق العلوي الذي أصبح خراباً، أما الطابق السفلي فهو سابقاً مكان للاجتماعات، أما الآن فتقوم مكتبة المسجد الأقصى[٢٨].

مباني الزوايا والخوانق والربط في القدس: وهي مبانٍ جميلة أسست في القرنين الثامن والتاسع في عهد المماليك والعثمانيين، وأشهرها الخانقاه الصلاحية: وهي أقدم خوانق القدس وبناؤها عدة مرات زمن المماليك والعثمانيين وأقيمت في حارة النصارى.. ولها مئذنة. وهي مؤلفة من طابقين وملاصقة لكنيسة القيامة من جهة الشمال.

الربط: وهي دور للمقاتلين ثم أصبحت دوراً مؤقتة للصوفيين، وهي سبعة وبقيت ستة، منها رباط البصير في باب الناظر، أو المجلس من أبواب الحرم والرباط المنصوري المقابل لرباط البصير بناه السلطان قلاوون الصالحي في القرن السابع، أما الآن فيسكن هذا الرباط جماعة من الفقراء.

أما رباط الكرد: فهو يعد من الأربطة المعروفة، ويدعى بدار الشهابي، ويقع في باب الحديد، وهو من القرن السابع، وقد قامت قوات العدوان الصهيوني بحفريات به فانهار جزء منه.

الزوايا: كانت تعد بالمئات في القدس، اما الآن فقد بقي منها أربعون، وهي بيوت للصوفية منها زاوية «أبو مدين» بزقاق أبي مدين المجاور لحارة اليهود. وزاوية الأدهمية وهي كهف تحت جبل الساهرة، ويدعى اليوم بدار البديري، وزاوية الهنود بها مكاتب وكالة الغوث والزاوية النقشبندية، وزاوية الأفغان.

المتحف الإسلامي: وهو يحتوي على المخطوطات النادرة، والمصاحف التي لا تقدّر بثمن، ويقدر عددها بـ ٦٥٠ مصحفاً، كتب معظمها بين القرن الثالث والثاني عشر للهجرة، وأوقفها الملوك والحكام والأعيان على الحرم القدسي ومدارسه، و ٩٠٠ وثيقة تعود إلى الفترة المملوكية وتضم معلومات في غاية الأهمية عن تاريخ القدس.

مكتبة المسجد الأقصى: وقد أسست عام ١٩٢٢ وغير مكانها عدة مرات واستقرت في مبنى المدرسة الأشرفية «القايتبانية» في رواق الحرم الغربي، وكثير من كتب هذه المكتبة غير مفهرس. وقد ضاع معظمها، وفيها إهداءات مكتبات علماء مثل الشيخ خليل الخالدي والشيخ صبري عابدين من رجالات القرن الرابع عشر ومحمد الخليلي في القرن الثاني عشر.

المكتبة الخالدية: تقع في مبنى أثري قديم في باب السلسلة وأسسها الشيخ راغب الخالدي سنة ١٩٠٠م، وقد نقصت هذه المكتبة ٥٠٪ وهذه المكتبة بحاجة إلى الدعم المالي، وقد صورت الجامعة الأردنية بعض مخطوطات المكتبة الخالدية.

★ ★ ★

وقد قامت إسرائيل باعتداءات متعاقبة على المقدسات الإسلامية وكان أبرزها:

- إباحة الصلاة والمظاهرات والعربدات داخل الحرم الشريف، إضافة إلى وضع اليد على أحد أبواب الحرم.
- إحراق المسجد الأقصى ٢١ - ٨ - ١٩٦٩.
- الحفريات الإسرائيلية المتعاقبة حول الحرم من الجهتين الجنوبية والغربية واختراق أساس المسجد الأقصى مما تسبب في تصديع وهدم معظم الأبنية التي تحيط بالحرم.
- إصدار القرارات التي تتيح للصهاينة حق المشاركة والصلاة في الحرم القدس، ومطالبة اليهود بهدم المسجدين، الأقصى والصخرة المشرفة، لإنشاء الهيكل اليهودي في جبل البيت كما يدعون الحرم[٣١].

وقد صرّح مسؤولون إسرائيليون كاشفين عن المطامع الإسرائيلية في القدس، فقال رئيس وزرائها الأسبق «بن غوريون» «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل» ويعني الحرم الشريف[٣٢] أما مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الأسبق، فقال: إن القدس هي عاصمة إسرائيل إلى أبد الآبدين وأضاف: لا استفتاء حول الضفة وقطاع غزة، لا دولة فلسطينية، لا تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا علما عربيا يرفرف فوق القدس»[٣٣].

كنيسة القيامة: يلاحظ الإجحاف الكبير من قبل المؤرخين بتأريخ الأماكن المسيحية والتي لم ينوه لها المؤرخون سوى بالصور، والاكتفاء بالمرور بها عرضاً. ونذكر هنا أن كنيسة القيامة تشكل أثراً مهماً للمسيحيين، وتتنازعها ست طوائف، موزعة بينهم وهم: الأرمن والروم واللاتين الذين يقيمون هناك، ويحتفلون بالطقوس الدينية طيلة السنة. أما الطوائف الثانوية التي لها الحق في إقامة القداس فيها، فهي الأقباط والسريان، والأحباش. والأقسام المشتركة في كنيسة القيامة هي القبر ومعبد الملاك، وحجر المسحة، ويحتفظ الأرمن بمعبد الاقتراع ومعبد القديسة هيلانة. أما الروم فيؤدون طقوسهم الدينية في معبد المسيح الميت على جبل الجلجلة. أما اللاتين فيملكون القسم المخصص لتلاوة فروضهم الدينية اليومية ومذبح المجدلية ومعبد ظهور الملاك، ومعبد اكتشاف الصليب، ومذبح العذراء، أما الأقباط فيقيمون صلاتهم في معبد صغير ملاصق للقبر،

والسريان في كنيسة مقابلة لكنيسة القيامة[٣٤]. تقول صفية، زوجة النبي (ص)، عندما زارت بيت المقدس «ولما صرنا في وسط ذلك الوادي أبصرنا باباً كبيراً يظهر للصادر والغادي، فسألنا عنه فقيل لنا: ها هنا قبر مريم بنت عمران، في داخل هذا طور زيتا تسمى الجسمانية، خارج باب الأسباط، وهو مكان مشهور يقصده الناس للزيارة من المسلمين والنصارى، وهذه الكنيسة من بناء «هيلانه»★ أم قسطنطين، وروي أن عمر لما زارها قال: قد دخلنا إلى هذه الكنيسة بقصد زيارة مريم عليها السلام، ونزلنا إليها بدرج نحو خمسٍ وخمسين من الأحجار الكبيرة حتى وصلنا إلى أسفل ذلك وإذا قبر معقود من الأحجار عليه قناديل نحو العشرة»[٣٥].

معالم مسيحية أخرى: ومن أهم المعالم المسيحية - كنيسة وضع الشوك - كنيسة فيرونيكا - الدير الكبير - دير أبينا إبراهيم - دير الروم الارثوذكسي - بطريركية الروم الأرثوذكس - كنيسة القديسة حنة - دير وكنيسة يوحنا المعمدان - دير البنات - دير مار يعقوب - وكنيسة القديس جيمس - بطريركية الأرمن - دير الزيتونة - كنيسة ميلاد القديسة ماري - كنيسة الواد - بطريركية الأقباط وكنيسة الملكة هيلانة - دير مار أنطونيوس - دير الحبش - كنيسة دار اللاتي - دير العدس - كنيسة المسيح - دير وكنيسة حبس المسيح - راهبات صهيون[٣٦].

أما بالنسبة لممتلكات المسيحيين، فقد مارست إسرائيل الاعتداءات المتواصلة على كافة الآثار المسيحية والمعالم المسيحية، ورجال الدين المسيحي في القدس، ومن أبرزها:

- الاعتداء على كنيسة القيامة، بتحطيم القناديل فوق القبر المقدس أو باقتراف السرقات، أو بالاعتداء على الحراس.

الاعتداء على دير الأقباط الملاصق لكنيسة القيامة وضرب رهبانة.

- حرق خمسة مراكز دينية ومطبعة لبعض الطوائف.
- الضغوطات على الطوائف المسيحية للتنازل عن أملاكها وأراضيها بطرق شتى منها البيع أو الإيجار والسلب.
- الضغوطات على المسيحيين من أجل النزوح والاستيلاء على معالمهم الأثرية والادعاء بتبعيتها ليهود[٣٧].

وأخيراً،

تلك نظرة سريعة لمعالمنا العربية والمسيحية في القدس، جميعها تستصرخ الأمة العربية

★ هيلانة: مسيحية تقية قامت بزيارة إلى أورشليم حيث يروى أنها وجدت ما يظن أنه الصليب «الحقيقي» في البقعة التي تقوم عليها كنيسة القيامة الأولى التي شيدها قسطنطين.

والإسلامية من أجل إنقاذها وإعادة ازدهارها كما كانت في عهد الحضارات العربية السالفة.

الهوامش:

١ - د. سهيل زكّار، تحرير القدس والأراضي الشامية، **مجلة شؤون عربية**، ع ٨٣ ص ١١٣.
٢ - د. فاروق محمد عز الدين، **«القدس تاريخياً وجغرافياً»**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١ القاهرة، ص ١٦.
٣ - سمير جريس، **القدس والمخططات الصهيونية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤.
٤ - د. فاروق محمد عز الدين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
٥ - يواكيم مبارك، ترجمة مهاة الخوري، **القدس القضية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٤، ص ١٨.
٦ - سورة الإسراء آية ١٧.
٧ - سورة مريم آية ١٩ - ٢٠.
٨ - القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦١، ص ١٦٠.
٩ - سمير جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
١٠ - د. سيد فرج راشد، **القدس عربية إسلامية**، دار المريخ للنشر، الرياض ص ٤٩.
١١ - خياله سعيد، مدن فلسطين، **مجلة الكاتب الفلسطيني**، العدد ١٦/ ١٧ صيف/ خريف ١٩٨٧، ص٢٠٠.
١٢ - مارغريت فان برشيم وسولانج أوري، تعريب عطا الله دهنية وآخرون، **القدس الإسلامية** دمشق، دار الشام، ١٩٩٤، ص٢٣.
١٣ - د. فاروق محمد عز الدين، مصدر سبق ذكره ص ١٢ - ١٣ - ١٤.
١٤ - المهندس رائف يوسف نجم وآخرون، **كنوز القدس**، المجمع العلمي الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان ١٩٨٣، ص ٣٥٩.
١٥ - المصدر نفسه، ص ٣٤٨.
١٦ - **الموسوعة الفلسطينية**، ج ٣، ص ٥١٨.
١٧ - مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.
١٨ - د. كامل العسلي، آثار القدس عن مجلة، **شؤون عربية**، ع ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٢، ص ٣٠٥.
١٩ - **رحلة ابن جبير**، تحقيق د. حسين نصار، منشورات مكتبة مصر، ١٩٥٥، ص ٢٨٣.
٢٠ - خير الله سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣.
٢١ - مارغريت فان برشيم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١، ٥٣، ٦٣.
٢٣ - مصطفى مراد الدباغ: **بلادنا فلسطين، بيت المقدس**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥، ص ٦١.
٢٤ - محمود عابدي: **الآثار الإسلامية في فلسطين والاردن**، عمان، ١٩٧٣، ص ١١٤.
٢٥ - د. شوقي شعثو: قلعة القدس، عن **مجلة الكاتب الفلسطيني**، ص ٢١٢، ع ١٦/ ١٧، ١٩٨٩.
٢٦ - المصدر نفسه، عن الحنبلي، مجير الدين، **الأنس الجليل في تاريخ القدس والخليل** مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٣، ص ٥٥ - ١٠٠.

٢٧ - برشيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.
٢٨ - عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، ط ١٩٨٦، ص ٤٠٦.
٢٩ - د. كامل العسلي، آثار القدس، **شؤون عربية** ع ١٥، أيار/ مايو ١٩٨٢، ص ٣٠٤.
٣٠ - المصدر نفسه عن ص ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨.
٣١ - **القدس تاريخ وصور**، كتيب، مطابع الكرمل الحديثة، بإشراف مكتب المنتج المملكة العربية السعودية، ص ٤٥.
٣٢ - المصدر نفسه، ص ٤٩.
٣٣ - المصدر نفسه، ص ٣٦.
٣٤ - يواكيم مبارك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.
٣٥ - الشيخ العارف عبد الغني النابلسي، **الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية**، بيروت ١٩٩٠، ص ١٩٦.
٣٦ - يوسف نجم وآخرون: **كنوز القدس**، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.
٣٧ - القدس تاريخ وصور، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

الحقوق العربيّة في غربيّ القدس وشرقها

إبراهيم مطر

عبر تاريخها الطويل، كانت القدس دائماً مدينة موحدة. ومنذ القرن السابع حتى العام ١٩٤٨، بقيت القدس مدينة عربية يتولى شؤونها رئيس بلدية فلسطيني مسلم.

غير أن مدينة القدس تشهد ومنذ أيار عام ١٩٤٨،عملية تهويد يتم تنفيذها عبر طرد السكان الفلسطينيين الاصليين، من مسيحيين ومسلمين، واستبدالهم بمهاجرين يهود غرباء كلياً.

لقد تم اخراج الفلسطينيين من المدينة المقدسة عبر مرحلتين، حيث جرى تنفيذ المرحلة الأولى في أيار عام ١٩٤٨، عندما احتل اليهود كل ما أصبح يعرف بالقدس الغربية، وطردوا سكانها الفلسطينيين الذين كان يبلغ عددهم ٦٠,٠٠٠ نسمة، بالقوة، واستولوا على قراهم وبيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

أما المرحلة الثانية، فقد نفذت بعد الاحتلال اليهودي للقدس الشرقية خلال حرب عام ١٩٦٧، عندما أقدمت الدولة اليهودية على ضم القسم الشرقي من المدينة، وبدأت عملية الاستعمار عن طريق مصادرة الأراضي والممتلكات الخاصة بالفلسطينيين وبناء مستعمرات يهودية حصينة على هذه الأراضي. ونتيجة لكل هذه الممارسات، أصبحت الدولة اليهودية تسيطر سيطرة كاملة على المدينة، رغم أن معظم الممتلكات والعقارات الثابتة التي بنيت لليهود لا تزال، وفقاً للقانون، تخص السكان الأصليين من الفلسطينيين الذين ظلوا يعيشون في القدس بشكل متواصل، لقرون وقرون.

★ المادة المنشورة هنا هي ترجمة لدراسة نشرت في جريدة الجوردان تايمز (١٩٩٤/٤/١٨) بعنوان «القدس لمن؟».

فترة ما بعد أيار عام ١٩٤٨

استئصال الفلسطينيين من القدس الغربية:

لقد كانت الأحداث المأساوية التي وقعت في نيسان وأيار وتموز عام ١٩٤٨ سبباً في طرد أكثر من ٦٠ ألف فلسطيني من سكان القدس، مما أصبح يعرف الآن (بالقدس الغربية اليهودية) إلى منافي دائمة واحلال غيرهم مكانهم. وقد أجبر السكان الأصليون على الخروج من بيوتهم ومدنهم نتيجة موجة من الهجمات الارهابية المقصودة، والتي كانت تهدف إلى التطهير العرقي للقدس الغربية من السكان غير اليهود. وأشهر هذه العمليات الارهابية هي تلك المذبحة التي ارتكبتها منظمات ارهابية يهودية ضد المدنيين في دير ياسين، القرية الصغيرة التي تقع على مشارف القدس، وتفجير فندق سمير أميس الذي يقع في حي القطمون في القدس الغربية. أما مصادرة الأملاك الفلسطينية فيما أصبح يعرف الآن بالقدس الغربية، فقد تم على مرحلتين. وحول هذه القضية كتب هنري كتن، وهو محامٍ دولي فلسطيني مشهور، قائلاً: «إن ممتلكات الفلسطينيين التي عرفت بأملاك الغائبين تمت مصادرتها بناء على تعليمات وقوانين خاصة وضعت عام ١٩٤٨، وبقيت تحت وصاية لجنة أملاك الغائبين، التي أوكلت إليها سلفاً ادارة هذه الممتلكات على أن لا يتم بيعها أو تأجيرها لمدة لا تزيد عن خمس سنوات. وفي العام ١٩٥٠ اتخذت اسرائيل الخطوة التالية، وهي بالتحديد مصادرة هذه الممتلكات، وتم ذلك بناء على قانون أملاك الغائبين، والذي وضعها مرة أخرى تحت الوصاية، وسمح ببيعها بقيمتها الرسمية لسلطة التنمية التي أنشأها الكنيست (مادة ١٩)، أي أنه لم يسمح للفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم في القدس الغربية بالعودة، وأصبحوا غائبين دائمين وتم بيع ممتلكاتهم لصالح اليهود فقط.

والوصف الوحيد لهذه العملية هو أنها سرقة باسم القانون للممتلكات الفلسطينية. وبناء على هذه القوانين، فإن أصحابها يعيشون اليوم في القدس الشرقية التي ضمتها اسرئيل، وهم يحملون بطاقات هوية اسرائيلية، ولا يملكون حق المطالبة بممتلكاتهم في القدس الغربية، ويطلق عليهم الآن اسم «الغائبين الحاضرين».

وفيما يلي وصف موجز للقرى الفلسطينية التي احتلّت وطُرد أهلها منها في العام ١٩٤٨، وكان ممتلكاتهم وأراضيهم ضمن حدود بلدة القدس الغربية:

١ - قرى لفتا والشيخ بدر وجميع الأراضي الزراعية المحيطة بها إلى الشمال من مدينة القدس:

كانت ملكية الاراضي في هذه القرى عام ١٩٤٨ موزعة على النحو التالي:

- يملك الفلسطينيون ٧٧٨٠ دونم، أي ٨٩٪ من مجموع الأراضي.
- يملك اليهود ٧٥٩ دونم، أي ٩٪ فقط.
- أراضي دولة ٢٠٧ دونم، أي ٢٪ فقط.
- المجموع: ٨٧٤٣ دونم.

واليوم، لا تزال بعض البيوت القديمة في هذه القرى مهجورة، أما الجديدة منها فيسكنها يهود، وأصبح مبنى المدرسة الثانوية كنيس يهودي، كما أن عدداً من الفنادق الحديثة، مثل الهيلتون، مبنية على أراضي قرية لفتا.

والأهم من ذلك، أن معظم مباني الوزارات مبنية هي الأخرى على أراضي لفتا، بما في ذلك مبنى الكنيست الاسرائيلي ومكاتب رئيس الوزراء ووزارتي الشؤون الخارجية والداخلية. ومن الجدير ذكره أن مبنى الكنيست مقام على ممتلكات تخص عائلات خلف، الذين يعيشون الآن غائبين حاضرين في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية.

٢ – دير ياسين والأراضي المحيطة بها:

كانت ملكية الأرضي في هذه القرية في العام ١٩٤٨ موزعة على النحو التالي:
- يملك الفلسطينيون ٢٧ز١ دونم، أي ٩٥٪ من مجموع الأراضي.
- يملك اليهود ١٥٣ دونم، أي ٥٪ فقط.
- أراضي دولة ٣ دونمات.
- المجموع: ٢٨٥٧ دونم

وكان عدد سكان هذه القرية الصغيرة التي تقع شمال غرب القدس الغربية عام ١٩٤٨ (٩٠٠) نسمة فقط. وفي ٩ نيسان من العام نفسه، هاجمتها منظمة الأراغون الارهابية اليهودية بزعامة مناحيم بيغن وأعملت فيها قتلاً وتدميراً. وفي ظُهر ذلك اليوم، وقعت القرية في أيدي الصهاينة، الذين ارتكبوا جريمتهم المشهورة، وقتلوا النساء الحوامل والأطفال والشيوخ والجرحى الذين لم يتمكنوا من مغادرة القرية، واليوم تستخدم منازل هذه القرية كمستشفى للأمراض العقلية لليهود، تديره وزارة الصحة اليهودية. أما مقبرة القرية، فقد أزيلت وشقت مكانها طريق يتجه إلى مستعمرة يهودية جديدة مقامة على الأراضي المملوكة لمزارعي دير ياسين. أما المحاجر، التي كانت تشتهر بها القرية، فقد أزيلت هي الأخرى وأقيم مكانها مجمع صناعي يهودي، واصبح مبنى المدرسة الابتدائية في القرية منزلاً لشابث لا بوفيتش.

٣ – عين كارم والأراضي الزراعية المحيطة بها:

تقع هذه القرية غرب مدينة القدس، وقد تم ضمها إلى حدود القدس الغربية هي الأخرى. كانت ملكية هذه الأراضي عام ١٩٤٨ موزعة على النحو التالي:
- يملك الفلسطينيون ١٣٤٤٩ دونم، أي ٩٠٪.
- يملك اليهود ١٣٦٢ دونم، أي ٩٪ فقط.
- أراضي دولة ٢١٨ دونم، أي ١٪ فقط.
- المجموع: ١٥٠٢٩ دونم.

كان عدد سكان عين كارم عام ١٩٤٨ (٤٥٠٠) نسمة، معظمهم مسيحيون كاثوليك، خاصة وأنها مسقط «رأس يوحنا المعمدان». وقد أُجبر جميع السكان على الرحيل عنها. واليوم يسكن يهود جميع بيوتها، بينما تحولت الكنائس التي لا تزال موجودة فيها إلى متاحف، وقد بُني على أراضيها مستشفى هداسا.

ومما يدعو للسخرية اليوم، أن النصب التذكاري لضحايا النازية من اليهود مقام على أراض مغتصبة، أصحابها منفيون مغيبون رغماً عنهم. وهذا النصب اليهودي يشهد على أن الفلسطينيين هم آخر ضحايا هتلر، لأنهم هم الذين دفعوا الثمن من قراهم وأراضيهم ووطنهم لانشاء دولة يهودية عليه.

٤ – قرية المالحة:

كانت المالحة ثاني اكبر القرى الأربعة، بعد عين كارم، وتقع إلى الجنوب من القدس، وقد بلغ عدد سكانها الفلسطينيين ٣٠٠٠ نسمة.

أما ملكية الأراضي فيها، في العام ١٩٤٨، فكانت موزعة على النحو التالي:
- يملك الفلسطينيون ٥,٧٩٨ دونم، أي ٨٥٪ من مجموع الأراضي.
- يملك اليهود ٩٢٢, دونم، أي ١٣٪ فقط.
- أراضي دولة ١٠٨ دونم، أي ٢٪ فقط.
- المجموع: ٦,٨٢٨ دونم.

وفي نيسان وتموز عام ١٩٤٨، طرد جميع سكان هذه القرية من الفلسطينيين من منازلهم بالقوة، ويسكنها الآن يهود، كما بني منزل يهودي على أنقاض مسجد المدينة.

اضافة إلى العديد من المستوطنات الصهيونية، وستاد القدس، ومتنزة القدس الذي بني مؤخراً.

وهكذا، نرى أن ٩٠٪ من مجموع أراضي المنطقة في هذه القرى الأربعة التي احتلها اليهود في عام ١٩٤٨ وألحقوها ببلدية القدس الغربية هي ملك للفلسطينيين.

وقد أقدم اليهود على بناء مناطق سكانية لهم فوق حوالي ٣٠,٠٠٠ ألف دونم من مجموع أراضي القدس الغربية.

واضافة إلى هذه القرى الأربعة، التي ألحقت ببلدية القدس الغربية في العام ١٩٤٨، جرى اخلاء الفلسطينيين أيضاً من معظم المناطق السكانية والأحياء القريبة التي كانت تحت سيطرة اليهود في ذلك العام، وهذه المناطق تشمل البقعة العليا والسفلى، القطمون، الطالبية، ماميلا وجزء من أبو طور، ومصراره وجزء من رحابيما. وقد كانت هذه الأحياء السكانية جزء من القدس الجديدة التي طورها الفلسطينيون خارج أسوار البلدة القديمة في بداية هذا القرن، وضمت مجتمعات مختلطة من المسيحيين والمسلمين من أبناء الطبقة الوسطى الفلسطينية المتعلمين، كالأطباء والمحامين والتجار والموظفين في حكومة فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وكانت هذه الأحياء تضم أماكن سكانية حديثة وفيلات ومحلات تجارية ومكاتب وورش عمل ومصانع صغيرة.

وفي نيسان وأيار من عام ١٩٤٨، بعد أن أجبر السكان الفلسطينيون المدنيون على ترك ممتلكاتهم وأحيائهم المشار ليها، والتي كانت تضم عدة آلاف من الشقق السكنية والمكاتب والمحلات المفروشة والمجهزة تجهيزاً كاملاً، استولى عليها اليهود واصبحوا هم الذين يعيشون فيها، وحوّل بعضها لى مدارس دينية يهودية أو مستشفيات خاصة صغيرة.

وفي حي ماميلا حوّل اليهود جزءاً من المقبرة الاسلامية إلى متنزة الاستقلال، كما حوّلوا أحد المباني البارزة التي تعود ملكيتها إلى الأوقاف الاسلامية، وكان يضم أول مسرح فلسطيني في العام ١٩٣٠، إلى مبنى وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية. أما مقر إقامة الرئيس الاسرائيلي فهو مبني على أرض مملوكة للفلسطينيين في حي الطالبية.

ويمكن تقدير مدى حجم واتساع الاملاك الفلسطينية في القدس الغربية الحديثة عندما ندرك أن الفلسطينيين كانوا يملكون ٤٠٪ من أراضي المدينة، بينما كان اليهود يملكون ٢٦٪ فقط، وتعود ملكية الباقي منها إلى التجمعات المسيحية والاسلامية وحكومة فلسطين.

يتضح مما ذكرنا أن معظم المناطق التي تشكل ما يعرف الآن بحدود بلدية القدس الغربية هي في الواقع أراضٍ يمتلكها فلسطينيون، سواء منها القرى التي تحيط بالقدس والتي طورت في أوائل هذاالقرن، أو حدود القدس الغربية ما بعد عام ١٩٤٩.

اضافة إلى ذلك، اعتبر القانون الاسرائيلي الفلسطينيين بأنهم غائبون دائمون، كما اعتبر أملاكهم أملاك غائبين، على الرغم من أن الكثير منهم موجودون اليوم في القدس الشرقية، ولا تزال هذه الأملاك تعود إليهم قانوناً في سجلات الأراضي تحت اسم «أصحاب الأملاك الأصليين الفلسطينيين».

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ملكية اليهود من أراضي منطقة القدس، والتي تمتد من أريحا ونهر الأردن إلى الشرق ووادي اللطرون عند بدايات الساحل غرباً، لم تكن حتى العام ١٩٤٨ تتعدى ٢٪ من مجموع الأراضي، في حين كان الفلسطينيون يمتلكون ٨٤٪ منها. أما الـ ١٤٪ المتبقية فقد كانت أراضي دولة، وهذا ما تثبته الخرائط وسجلات الملكية في عام ١٩٤٥.

عمليات ضم واحتلال القدس الشرقية بعد حزيران عام ١٩٦٧:

أدت حرب حزيران عام ١٩٦٧ إلى وقوع الجزء الشرقي من القدس، بما في ذلك البلدة القديمة المسورة، تحت الاحتلال الاسرائيلي، وعلى أثر الاحتلال بدأت الدولة اليهودية سلسلة من الاجراءات الرامية ليس فقط إلى احكام السيطرة اليهودية على المدينة وسكانها من الفلسطينيين، بل ايضاً إلى تغيير الطابع الديمغرافي لها بنقل المدنيين اليهود إلى الجزء المحتل من المدينة وانشاء مبانٍ ومستوطنات كبيرة على الأملاك الفلسطينية الخاصة التي تمت مصادرتها.

وفيما يلي موجز لبعض الاجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية في القدس الشرقية منذ حزيران عام ١٩٦٧م:

أول اجراء قامت به الحكومة الاسرائيلية كان الغاء وحل بلدية القدس الشرقية الفلسطينية التي كانت تتولى أمر المدينة منذ العام ١٩٤٨. كما أُبعد رئيس البلدية المنتخب روحي الخطيب إلى الأردن لرفضه القبول بحل مجلس بلدية المدينة.

وفي ٢٢ حزيران ١٩٦٧، أقدمت الدولة اليهودية على ضم القدس الشرقية المحتلة رسمياً، وذلك بفرض القوانين والتشريعات الاسرائيلية عليها. وتواصل اسرائيل، منذ عملية الضم تلك وحتى الآن، تهويد المدينة، وتتخذ الاجراءات التي تؤثر على حياة وممتلكات السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وفيما يلي موجز لهذه الاجراءات:

١ - مدينة القدس القديمة المسورة:

بدأت البلدوزرات اليهودية فوراً، وبعد انتهاء القتال في حزيران عام ١٩٦٧، بهدم ما يزيد

على ١٣٥ منزلاً، مما أدى إلى تشريد السكان البالغ عددهم ٦٥٠ نسمة في الحي الاسلامي «باب المغاربة» تمهيداً لانشاء ساحة ملاصقة للجدار الغربي «حائط البراق (المبكى)» والذي هو جزء من قبة الصخرة التي ترجع ملكيتها للمسلمين.

وقد كتب هنري كتن قائلاً: «على أثر تبادل اطلاق النار الدموي في العام ١٩٢٢ بسبب حادث عند حائط المبكى، تم تعيين لجنة دولية في العام ١٩٣٩ من قبل المندوب البريطاني بموافقة عصبة الأمم للتحقيق في ملكية حائط المبكى، وقد وجدت اللجنة أن ملكية الحائط تعود للمسلمين، كما أن الساحة الموجودة أمام الحائط، حيث يصلي اليهود هي أيضاً ملكية اسلامية».

واضافة إلى تدمير الحي المغربي، بدأ اليهود في اخلاء السكان الفلسطينيين من منازلهم في البلدة القديمة واحلال سكان يهود مكانهم، وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين تم اخلاؤهم حتى الآن من الأحياء الاسلامية في البلدة القديمة أكثر من ٥٠٠٠ شخص. ونتيجة لهذه الاجراءات، اتسع الحي اليهودي في البلدة القديمة فوصل لى أربعة أضعاف مساحته في العام ١٩٤٨.

٢ - حدود بلدية القدس الشرقية:

طالت عمليات ضم القدس الشرقية المحتلة، ليس فقط حدود بلدية القدس العربية كما كانت عندما احتلت في عام ١٩٦٧م، ولكنها شملت أيضاً أجزاء أخرى من الضفة الغربية، خاصة منطقة رام الله إلى الشمال ومنطقة بيت لحم إلى الجنوب.

وبالتالي، أصبحت القدس الشرقية التي نعرفها اليوم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عند احتلالها. ويهدف اليهود من وراء توسيع حدودها بهذا القدر إلى الاستيلاء على أجزاء أكبر من الأرض وتقليل عدد الفلسطينيين المشمولين ضمن الحدود الجديدة. وهكذا، أصبحت الحدود الموسعة الحالية تمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المخططين اليهود، من حيث توسعة الأرض وتقليل عدد السكان على حساب الفلسطينيين.

وبالتدقيق في الخرائط المتعلقة بذلك يستطيع المرء أن يحدد عدداً من القرى الفلسطينية التي تم استثناؤها من حدود البلدية الموسعة للقدس الشرقية، والتي ضمت أراضيها داخل هذه الحدود. فمثلاً، وجد سكان أربع قرى كبيرة تقع شرقي القدس وهي «حزما وعناتا وبيتاني، وأبو ديس» أنفسهم خارج حدود البلدية.

والشيء نفسه ينطبق على قريتين تقعان إلى الغرب، هما «بيت أكسا وبيت حنينا». وتمتد حدود البلدية شمالاً إلى منطقة رام الله لتشمل مطار القدس، ولكنها تستثني المناطق المجاورة مثل «ضاحية البريد ومخيم الرام وقلنديا للاجئين»، ذلك أن ضم المناطق والقرى الفلسطينية إلى حدود

بلدية القدس الشرقية سيزيد عدد السكان العرب في القدس بما لا يقل عن ٨٠ ألف نسمة، وهو ما لا تريده سلطة الاحتلال.

وهناك هدف آخر وراء سياسة توسعة ضم الأراضي الفلسطينية داخل بلدية القدس الشرقية، وهو بالتحديد تسهيل عملية مصادرة الممتلكات الفلسطينية. فبناءً على شروط الضم، يمكن مصادرة هذه الممتلكات وفق القانون الاسرائيلي وتحت ذريعة «المنفعة العامة»، فضلاً عن مصادرتها على أنها أراضي دولة، كما هي السياسة المتبعة في الضفة الغربية، وهي سياسة يمكن مواجهتها بناء على القوانين العثمانية القديمة.

٣ - مصادرة الممتلكات الفلسطينية الخاصة في القدس الشرقية:

دأبت الحكومة الاسرائيلية، منذ تغيير حدود القدس الشرقية لتلائم مخططاتها، على سياسة تهويد واستعمار المناطق المحتلة حديثاً من المدينة بالاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية المسيحية والاسلامية فيها على حد سواء، وبناء مستوطنات اسرائيلية كبيرة على هذه الأراضي، وهذا لا يتعارض فقط مع القانون الدولي الخاص بالأراضي المحتلة، ولكنه أيضاً ينتهك جميع الأعراف الدولية ويشكل عنصرية قائمة على التفرقة الدينية تماما مثل التفرقة العنصرية التي كانت قائمة على أساس اللون في جنوب افريقيا.

وقد نزعت الدولة اليهودية منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن ملكية أربعة وعشرين ألف دونم من الفلسطينيين، والتي تعتبر من أغلى الأراضي والممتلكات في قلب القدس الشرقية وعلى أطرافها. وهذا لم يكن فقط نزعاً للملكية، ولكنه كان أيضاً نوعاً من دفع المواطنين لى حد الفقر، خاصة وأن هذه الممتلكات تزيد قيمتها على مليار دولار.

وقد تم ذلك بأسلوب أقل ما يقال فيه إنه «سرقة قانونية» كما حدث في العام ١٩٤٨، حيث صودرت الممتلكات الخاصة تحت ذريعة «المنفعة العامة» حسب القوانين الاسرائيلية، خاصة وأن اسرائيل قد ضمّت القدس الشرقية، واصبحت قوانين الدولة العبرية تنطبق عليها، خلافاً للمناطق المحتلة الأخرى. وتعبر كلمة «عامة» اشارة إلى المجتمع اليهودي فقط، ويُستثنى من ذلك سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين مسيحيين ومسلمين. وكلمة «منفعة» تشير إلى انشاء مستوطنات سكنية يهودية خاصة على هذه الأراضي المصادرة.

وقد تم الاستيلاء على معظم الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها في ثلاث موجات:

الموجة الأولى: جرت في كانون ثاني عام ١٩٦٨ مصادرة أربعة آلاف دونم من الممتلكات

الخاصة بالفلسطينيين، معظمها عقارات وممتلكات ثابتة كبيرة القيمة، في حي الشيخ جراح في قلب القدس الشرقية. وقد أقيمت عليها أول مستوطنات سكنية يهودية، وهي «رامات اشكول» و «فرنش هيل» و «معاليه دفنا» و «ماونت سكوبس». وحتى أوائل ١٩٩٤ تم بناء حوالي ٦,٠٠٠ شقة سكنية يقيم فيها ٢٠,٠٠٠ يهودي.

اضافة إلى هذه المستوطنات الأربعة، أقيم مجمع صناعي للصناعات اليهودية في منطقة قلنديا قريباً من مطار القدس، والذي كان هو أيضاً جزءاً من موجة سرقة الأراضي هذه.

الموجة الثانية: جرت في آب عام ١٩٧٠ مصادرة ١٤,٠٠٠ دونم آخر من الممتلكات الخاصة بالفلسطينيين لغايات «المنفعة العامة». وجرى بناء أربع مستوطنات ضخمة على هذه الأراضي، وهي تشمل «راموت» التي تقع في الشمال الغربي، و «تالبيوت الشرقية» وتقع إلى الجنوب الشرقي، و «جيلو» في الجنوب، و نيفي يعقوب في الشمال الشرقي. واليوم يزيد عدد السكان اليهود في هذه المستوطنات عن ١٠٠ ألف مستوطن.

الموجة الثالثة: جرت في آذار من عام ١٩٨٠ مصادرة ٤,٥٠٠ دونم أخرى من العقارات والأملاك الثابتة الخاصة بالفلسطينيين وذلك لإنشاء مستوطنة «بسغات زئيف» عليها. وقد بلغ عدد سكان هذه المستوطنة حتى أول العام ١٩٩٤ حوالي ٢٩ ألف يهودي.

وبانتهاء العمل في بناء هذه المستوطنة تكون المستوطنات اليهودية القوية قد طوقت تماماً سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين البالغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة. واليوم يجد السكان الأصليون من مسلمين ومسيحيين أنفسهم ليس فقط وقد أحيطوا من كل جانب بالمستوطنات والتي يمكن أن نطلق عليها الأسوار الجديدة، بل وقد فاقهم اليهود عدداً أيضاً.

وتتباهى دراسة نشرتها جريدة الجيروزاليم بوست في ٢٠ آب ١٩٩٣ وصدرت عن دائرة التخطيط في البلدية اليهودية، بعدد المستوطنين اليهود (غير الشرعيين) الذين يعيشون حالياً في القدس الشرقية، والذي بلغ ١٥٢ ألفاً مقارنة بعدد السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ١٥٠,٦٠٠ شخص فقط. وتوضح هذه الدراسة أن عدد سكان المدينة الاجمالي بلغ ٥٦٤,٣٠٠ نسمة ٧٣٪ منهم من اليهود و ٢٦,٧٪ هم من الفلسطينيين، وأن أكثر من ثلث اليهود يقيمون في القدس الشرقية.

وفي مؤتمر صحفي عقد على أثر نشر هذه الدراسة، قال اليهودي، «ابراهام كاهيلا» نائب رئيس بلدية القدس متبجحاً «أريد أن أجعل الفلسطينيين يتنبهون إلى الحقيقة ويفهمون أن توحيد القدس تحت السيادة الاسرائيلية أمر لا رجعة فيه». ولكنه لم يقل أن هذه الأغلبية اليهودية قد تحققت باتباع سياسة التفرقة العنصرية وسرقة ممتلكات الفلسطينيين وانتهاك القانون الدولي

وقرارات الأمم المتحدة.

واضافة إلى نقل المدنيين اليهود إلى الجزء المحتل من القدس الشرقية، فقد انتقلت إليها أيضاً العديد من دوائر الحكومة الاسرائيلية، مثل وزارتي الاسكان والزراعة، ومركز قيادة الشرطة الاسرائيلية، ومركز قيادة شرطة الحدود، والقيادة المركزية لرئاسة الجيش الاسرائيلي، والمحاكم المدنية.

إن هذا الكم الهائل من عمليات التهويد لا يقود إلا إلى استنتاج واحد وهو أنه: لم يكن للطموح اليهودي المتهور، ومنذ اليوم الأول لاحتلال مدينة القدس الشرقية، النية للانسحاب من المدينة المقدسة قط.

٤ – القيود المفروضة على الفلسطينيين في القدس الشرقية: لم يواجه الفلسطينيون المقيمون في ما يسمى القدس الموحدة عمليات التهجير ومصادرة الأراضي والممتلكات بهدف دفعهم إلى حافة الفقر فقط، بل فرضت عليهم قيود تمنعهم من البناء على أراضيهم، وكل ذلك في سبيل تحقيق أقصى حد من النفع لليهود، وقد تحقق ذلك بتحديد عدد رخص البناء الصادرة للمواطنين العرب، وعدم اقرار الخطة الرئيسية لبناء حي غربي، الأمر الذي قد يسهل اصدار رخص بناء، وأخيراً اعلان مساحات شاسعة من الأراضي التي يملكها الفلسطينيون «مناطق خضراء» بحيث يمنع الفلسطينيون من اقامة الأبنة عليها.

وقد كشفت، سارا كامينكر، وهي عضو في البلدية اليهودية للقدس الغربية وعضو في حزب جديد تأسس تحت اسم «السلام للقدس» في مقال لها نشر في صحيفة «القدس» في عددها الصادر بتاريخ ١ آب ١٩٩٣ النقاب عما يلي:

أولاً: أن البلدية اليهودية للقدس تنشيء «مناطق خضراء» فقط بهدف منع الفلسطينيين من البناء على أراضيهم.

ثانياً: أن هذه المناطق الخضراء يمكن تغييرها وازالتها إذا ما قرر يهود البناء على هذه الأراضي. وقد أعطت مثالاً على ذلك بقولها إنه في أحد اجتماعات بلدية القدس أوضح تيدي كوليك رئيس البلدية آنذاك، أن ضاحية يهودية جديدة يُخطط لبنائها على أراضٍ فلسطينية في القدس الشرقية مزروعة بالأشجار وتم اعلانها «مناطق خضراء» سابقاً.

وعندما حاولت ساراكا كامينكر توضيح أن ذلك سيؤدي إلى تدمير الأشجار أجابها كوليك: «أن الهدف الوحيد من زراعة هذه الأشجار هو منع الفلسطينيين من البناء على هذه الأراضي حتى يأتي الوقت المناسب لبناء حي يهودي عليها».

وكشفت كامينكر في هذا المقال عما عاناه الفلسطينيون طوال ٢٦ عاماً من رئاسة تيدي

كوليك لبلدية القدس، وكيف أنه عمل طوال ٢٦ عاماً من الاحتلال، وبهدوء، على تهويد المدينة، وقالت أن الخطط المستقبلية تسير في نفس الاتجاه لجعل السكان الفلسطينيين مثل جزر صغيرة محاطة ببحر من اليهود.

وهناك مثال آخر على السياسات التي تنتهجها بلدية القدس في فرض القيود على عملية البناء للفلسطينيين، وهو القرار الذي أصدرته في ٢٣ آب عام ١٩٩٣، ونشرته جريدة «الجيروزاليم بوست» في عددها الصادر في ذلك التاريخ، والقاضي بتأخير بناء مدرسة عربية للبنات بدعوى أنها قد تشكل تهديداً للأمن. وقد صوّت أعضاء المجلس من حزب الليكود والحزب الوطني الديني وأحزاب «هاريدي» وممثل تيدي كوليك، رئيس البلدية لصالح تأخير بناء المدرسة، بناءً على اتهام هذه الأحزاب لطلاب المدرسة المنوي بناؤها في بيت حنينا بأنهم قد يرشقون اليهود، المقيمين في مستوطنة «بيسغات زئيف» المجاورة، بالحجارة.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن نائب رئيس البلدية أوزنان يكوتايل اتهم معارضي بناء المدرسة بأنهم عنصريون. وأضاف عضو المجلس عن حزب ميرتس «موشي اميراف» قائلاً: «هل نأخذ معظم اراضي بيت حنينا لبناء مستوطنة بيسغات زئيف ثم لا نسمح لهم حتى ببناء مدرسة على ما تبقى لهم منها.

وحسب ما ورد في صحيفة القدس آنذاك، فقد صرح الرئيس اليهودي لبلدية القدس الغربية تيدي كوليك، اثر اجتماع لمجلس البلدية قائلاً: «لم يبذل أحد طوال الأعوام الـ ٢٦ الماضية ما بذلته أنا من جهد لتهويد القدس الغربية». وأضاف قائلاً: لقد أقرت خططاً لبناء خمس مستوطنات أخرى في القدس العربية على النحو التالي:

- بناء حي يهودي جديد على تل أبو غنيم الذي يمتلكه مزارعو صور باهر وأم طوبا.
- هناك خطط أعدها مقاول من القطاع الخاص، هو ابوند ليفي،لبناء ٤٠٠ وحدة سكنية على المنحدرات الشرقية لجبل المكبر.
- انشاء ٢٠٠ وحدة سكنية لربط مستوطنتي بيسغات زئيف ورامات اشكول، وذلك على أراضي منطقة شعفاط الفلسطينية المجاورة.
- توسيع المنطقة الصناعية اليهودية في قلنديا قرب مطار القدس.
- بناء مستوطنة يهودية جديدة على اراضي قرية كفر عقاب الفلسطينية المجاورة ومصادرة ألفي دونم أخرى من الممتلكات الفلسطينية الخاصة.

وأخيراً، وحتى يتم تهويد القدس الشرقية بالكامل واحكام السيطرة اليهودية عليها، منع الاسرائيليين في ٣٠ آذار ١٩٩٣ الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية من الدخول إليها إلا

بتصاريح، وقد كان تأثير هذا الاغلاق على السكان الفلسطينيين في القدس، مدمراً، فقد أدى إلى تخفيض الأعمال التجارية بنسبة ٨٠٪، وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات، والحد من دخول المسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة في المدينة.

ولا ينفك اليهود يصرحون، وفي كل مناسبة أن فتحهم للقدس الشرقية والغربية قد اكتمل، وأنها العاصمة الأبدية لاسرائيل، وهو «امر غير قابل للتفاوض» تحت أي ظرف.

لقد أوضحت هذه الدراسة أن معظم الأراضي والممتلكات في القدس الشرقية والغربية، على حد سواء، كانت ولا تزال، في الحقيقة، ملكاً للشعب الفلسطيني. ورغم أن اليهود قاموا بمصادرة الأملاك الفلسطينية في القدس الغربية وأقاموا عليها المباني بدعوى أنها «أملاك غائبين» مثلما صادروها فيما بعد في القدس الشرقية تحت بند «المنافع العامة»، إلا أن سندات ملكيتها لا تزال في أيدي أصحابها الشرعيين من الفلسطينيين.

وفي اعلان المبادئ حول الحكم الذاتي الفلسطيني الذي وقع في واشنطن، تم تأجيل المفاوضات على مستقبل القدس إلى المفاوضات على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذا التأجيل قد جعل التوصل إلى تسوية أمراً أكثر صعوبة، خاصة وأن السلطات الاسرائيلية مستمرة في انتهاك القانون الدولي وحقوق الملكية الخاصة للفلسطينيين من خلال استمرارها في توسيع المستوطنات اليهودية ورفض القبول بتجميد الاستيطان، وتجدر الاشارة إلى أن عدد المستوطنين اليهود يشهد ارتفاعاً كبيراً منذ ذلك الوقت. وعلى أي حال، فإن استمرار اليهود في فرض حقائق جديدة لا يجب أن يغير مسار المفاوضات أو يحول دون التوصل إلى حل عادل لقضية القدس الشرقية والغربية يقوم على تطبيق القانون الدولي وقوانين الأمم المتحدة.

ومثل هذا الحل يجب أن يبنى على المبادئ التالية:

- ازالة جميع المستوطنات اليهودية غير الشرعية والتي أقيمت في القدس الشرقية بعد حزيران ١٩٦٧، واعادة جميع الممتلكات والأراضي التي صودرت إلى أصحابها الشرعيين، بما في ذلك المباني التي أقيم عليها.
- إعادة الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم وأراضيهم في القدس الغربية، التي يجب اعتبارها من أملاك حاضرين لا أملاك غائبين، أو التعويض عن هذه الممتلكات لمن لا يرغب في استرجاع أملاكه.
- إعادة العرب إلى القدس الشرقية والأماكن المقدسة.

ترجمة: سوزان هاشم

مَراحل الإستيطان الصهيوني في القدس

خليل ورده

مقدمة:

احتل استيطان القدس★، وإكمال تهويدها، مكانة مركزية في النشاط الاستيطاني الصهيوني. فبحكم قيمتها الدينية والوجدانية لدى العرب، وموقعها الاستراتيجي الذي يفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وقربها من التجمعات الاستيطانية المركزية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وتجه الصهاينة جهداً مضاعفاً في عمليات الاستيطان فيها، وتحويلها إلى كتلة استيطانية ضخمة تتمدد في كل الاتجاهات، وتخدم على نحو جلي الأهداف الاستيطانية الصهيونية.

وفي الحقيقة، أن الدراسة المتأنية لمجمل النشاطات الاستيطانية التي تعرضت لها مدينة القدس، تكشف بوضوح أنها محكومة لخلفية واحدة هي الإصرار الصهيوني على إضفاء الطابع اليهودي على فلسطين عموماً.. وعلى مدينة القدس خصوصاً، حيث يظهر أن القاسم المشترك بين مختلف الأحزاب الصهيونية خشيتها، أو بالأحرى رُعبها، من فقدان هذا الكيان طابعه اليهودي أو ازدواجيته القومية أو الدينية فيه لسبب أو لآخر، لهذا فهم يطالبون مباشرة، وبدون مواربة، بالتخلص من العرب، حتى يمكن إنجاز عملية التهويد والتخفيف من العراقيل التي

★ القدس: مدينة تقع على خط عرض ٣١° شرقاً وعلى بعد ٦٥كم عن ساحل البحر الأبيض المتوسط وترتفع عنه ٧٥٠م وتبتعد ٤٠كم من نهر الأردن وترتفع عن سطح البحر الميت ١١٥٠م وهي حلقة من سلسلة تمتد من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية الداخلية وترتبط بطرق رئيسية تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

تعترضها. هنا تشكل القدس جوهر هذه العملية بأبعادها السياسية والسكانية والثقافية والتاريخية والدينية، أي أن ثقل المعركة هو في هذه المدينة. ويمكن القول أن تهويد القدس غدا الحلقة المركزية في عملية الاستيطان الصهيوني في القدس والمناطق المتبقية من فلسطين. ومن ثم، غدا الصراع حول مدينة القدس رمزاً للصراع بين الوجود بمعاييره المتعددة وبين عملية صهينة هذه البلاد بأكملها نظراً لما تمثله هذه المدينة من أهمية كبرى لطرفي الصراع، ليس من ناحية رموزها الدينية فحسب، وإنما لوجود هذين الطرفين.

إن وضع مسألة القدس ضمن إطارها الصحيح هو تقابل بين توجهين وتناحر بين عقيدتين وتعبير عن الصراع بين استراتيجيتين ووجودين لا يمكن أن يتعايشا، لأنه صراع على مستوى الوجود، وصراع حضاري مصيري يتخطى الحدود الجغرافية[1]..

وفي هذه الظروف، كان لا بد لنا أن نسهم في معالجة قضية الاستيطان الصهيوني في القدس من وعي إدراكنا العميق لما نشأ من العدوان الإسرائيلي على القدس وما يواجهها من أخطار تهدد أمن عالمنا العربي وسلامته، ولما للقدس من مكانة في نفوس جميع المؤمنين في العالم. إن إسهامنا يمكن أن يتحقق من خلال طرح فهم صحيح لقضية القدس يحيط بأبعادها المختلفة، من الماضي مروراً إلى الحاضر والمستقبل: وهو الهدف من دراستنا هذه.

أولاً: تاريخ القدس:

أ - القدس من الكنعانيين حتى عهد الرومان:

تعتبر مدينة القدس عربية منذ الألف الرابع قبل الميلاد، ذلك أن هجرات عربية عديدة انطلقت من جنوب الجزيرة العربية ووسطها بسبب كوارث مناخية وتغيرات جغرافية في تضاريس شبه الجزيرة العربية، وعرفت هذه الهجرات باسم «التجمعات الفينيقية والكنعانية» التي سكنت بلاد الشام، وقد عرفت أرض كنعان نسبة إلى الكنعانيين (اليبوسيين) الذين استقروا فيها.

أسس اليبوسيون (مدينة السلام) أو (أورسالم) وكان (سالم) أحد ملوك اليبوسيين القدماء في مطلع الألف الثاني قبل الميلاد، وقد لمع في اليبوسيين اسم (ملكي صادق) الذي اتسعت أرجاء مملكته حتى بلغت أريحا ورام الله، فأعاد تنظيم مدينة القدس (أورسالم) وشيدت فيها أسوار من الحجارة والطين وحفرت لها آبار الماء واشتهرت المدينة في أيامه باسمها (دار السلام) وباسم يبوس، وجاء الاسمان في مدونات (تل العمارنة).

ولأن اليبوسيين أقاموا هيكلاً أو معبداً أو (بيت قدس) لعبادة إلههم الأعلى (سالم) أو

(السلام)، وقام ملكهم (ملكي صادق) بدور الكاهن فقد قدست المدينة واعتبرت حرماً آمناً ودار سلام وسميت (بيت المقدس)[٢]، منذ ذلك الحين.

أما بنو إسرائيل، فقد خرجوا من مصر في عهد فرعونها «رمسيس الثاني» متوجهين إلى فلسطين سنة ١٣٥٠ ق. م مع النبي موسى عليه السلام، وتاهوا في أرجاء سيناء أربعين سنة، ثم دخلوا فلسطين جنوبي مدينة الخليل، وتقدموا نحو الشمال حتى استولوا على أريحا بقيادة نبيهم (يوشع - بن نون) عليه السلام، ولم يبلغوا أسوار بيت المقدس إلا عام ١٠٤٩ ق. م. واستولى عليها داوود عليه السلام وأطلق عليها اسم «أورشليم»، بمعنى لغته العبرانية مدينة السلام، كما أطلق على حصن المدينة اسم صهيون واتخذها عاصمة له بدلاً من حبرون (الخليل حالياً). وقد قام الملك داوود عليه السلام بإقامة الهيكل، وجاء بعده سليمان عليه السلام فأكمل بناء الهيكل، ولم يمضِ على ملكهما أكثر من نحو سبعين عاماً حتى أخذت الوثنية تتسلل إلى قلوبهم وبدا الانقسام بينهم والعداء، وتحولوا إلى عدة دويلات متناحرة.

غزا (سنحاريب الآشوري) الإسرائيليين عام ٧٠١ ق.م، وفرض عليهم الجزية، ثم تعرضوا للإبادة على يد (نبوخذ نصر) البابلي الذي انقض على المدينة المقدسة وحولها إلى خرائب عام ٥٨٦ ق. م، وساق من بقي من اليهود أمامه بعد أن هدم الهيكل «هيكل سليمان»، وفي عام ٦٣ق.م غزا الرومان مدينة القدس واستولوا عليها وهدم الرومان الكثير من عمرانها بما فيها «الهيكل الثاني» وأزالوا آثاره نهائياً.

توالت غزوات الفرس والروم ودمرت المدينة المقدسة عدة مرات وأعيد تعميرها حتى ولد السيد المسيح عليه السلام في عهد «هيرودوس»، الحاكم الروماني على القدس آنذاك، ولما بعثه الله مبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله ومحذراً من تحريفات اليهود للتوراة، كانت الفتنة على يد اليهود في انتظار الدعوة الجديدة، وقد حرّم الامبراطور (أوريانوس) عام ١٣٥ اليهود من دخول بيت المقدس[٣].

ب - القدس بعد الفتح الإسلامي:

وفي عام ٦٣٨ (١٦هـ) تمكن المسلمون من فتح القدس وتحريرها من الرومان، بعد أن وافق بطاركتها على شروط المسلمين، على أن يلبي العهد خليفة المسلمين وله تفتح أبواب القدس. فدخل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومعه بطريك القدس (صفرونيوس) وزار كنيسة القيامة وأعطى الخليفة أهل القدس وثيقة الأمان المعروفة بـ (العهدة العمرية)، والتي آمنهم فيها على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم، وقد طلبوا منه ألا يساكنهم أحد من اليهود في المدينة، فاستجاب

لطلبهم وضمّن ذلك في الوثيقة. وصلى ركعتين قرب الصخرة المشرفة جوار كنيسة القيامة، وأمر ببناء مسجد هناك، وهو الذي عرف باسمه.

وفي عام ٦٩١ (٧٢هـ) بنى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مسجد قبة الصخرة. ويقع المسجد الأقصى★ من الجهة الجنوبية من رقعة الحرم الشريف الذي بدئ في بنائه في عهد عبد الملك بن مروان وأتمه ابنه الوليد عام ٧٠٥ (٨٦هـ). ومن تسامح المسلمين مع اليهود أن أسند إلى أفراد منهم خدمة المسجد الأقصى وعمل «القناديل والأقداح والثريات، وغير ذلك لا يؤخذ منهم جزية جارياً عليهم وعلى أولادهم أبداً ما تناسلوا من عهد عبد الملك وهلم جرا».

وفي عام ١٠٩٩ احتل الإفرنج الصليبيون مدينة القدس. وكان تحريرها عام ١١٨٧ (٥٨٣هـ) في أعقاب معركة حطين على يد صلاح الدين الأيوبي، الذي ضرب مثلاً جديداً في قيم التسامح والعفو والنبل والوفاء[٤].

بعد تحرير القدس على يد صلاح الدين بدأ اليهود يعودون إلى المدينة للزيارة ثم للعمل والسكن والعبادة بعد أن حرموا من ذلك حرماناً تاماً، ثم أنشأوا المراكز الدينية في طبرية وصفد والخليل وبيت المقدس، وبعد طردهم من اسبانية سنة ١٤٩٢ ذهب عدد كبير منهم إلى الشرق العربي، وفي سنوات قليلة انضم إلى يهود القدس ١٣٠ أسرة من أسبانيا حتى بلغ عددهم ١٥٠٠ نسمة[٥]. وفي عام ١٥١٧م جاء الأتراك العثمانيون إلى القدس فأعادوا بناء أسوارها وتشييد السبل المائية الرائعة وقد ظلت المنشآت المقدسة الإسلامية في مدينة القدس موضع عناية السلاطين العثمانيين الذين حكموا فلسطين حتى الربع الأول من القرن الحالي.

كان سماح المسلمين لليهود بالعودة إلى بيت المقدس على قلة حيناً واستخفاء حيناً آخر، ولم يهاجر إليها إلا المتدينون والفقراء والعجزة الذين كانوا يبغون الموت فيها.

★ المسجد الأقصى: قبة الصخرة هي المزار، وأما الحرم فهو المسجد الأقصى. ويطلق المسجد الأقصى بوجه عام على مجموع الأبنية المقدسة، ومنها القبة والمدافن وتكايا الطرق الصوفية والسبل التي أنشأها الخلفاء منذ عهد عبد الملك بن مروان وحتى زمن السلطان سليمان القانوني العثماني، وهي تملأ ما تبلغ مساحته ٣٤ فداناً، إلا أن المسجد الأقصى على التخصيص هو المسجد الذي بناه عبد الملك وأكمله ابنه الوليد على بعد يسير من القبة.

فاليهود يعتبرون هذا المكان هو «جبل موريا» الذي تذكره لهم توراتهم وتقول أن إبراهيم الخليل عليه السلام أعد عليه عدته لذبح ابنه تقدمة إلى الله عز وجل، ثم فداه بذبح عظيم. والمكان نفسه هو الذي يعتقده المسيحيون أن المسيح عليه السلام صعد منه إلى السماء، ويعتقده المسلمون أن النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم قد صعد منه إلى السماء ليلة الإسراء.

وفي سنة ١٨٤٠ أقامت بريطانيا قنصلية في القدس، وأعقب ذلك تأسيس أبرشية انجلو – بروسية (بروتستانتيه) في القدس برعاية ملكة بريطانيا وملك روسيا، لأن لبريطانيا مصالح هامة في هذه البلاد، منها إدخال اليهود إليها تدريجياً. وفي عام ١٨٥٠ قام المستر واردن غريسون من فيلادلفيا، الذي كان قنصل الولايات المتحدة في القدس، والذي تحول فيما بعد إلى اليهودية، بتأسيس مستعمرة زراعية يهودية في وادي رافييم قرب القدس وكرّس لها ثروته.

وقد كتب القنصل الأمريكي ويلسون سنة ١٨٧٨ يقول: «يهود القدس خاصة فقراء كسالى ضعفاء الأجسام والعقول. ويبدو أن القدس محطة يتلاقى فيها اليهود المتعصبون المشوهون العجائز ليعيشوا هنا على الشحادة والإحسان وليقضوا بقية العمر ينوحون أمام حائط المبكى»(٧).

وفي عام ١٨٥٥م نجح «موزس مونتفوري» في الحصول على فرمان من السلطان العثماني سمح له بشراء أول قطعة أرض في القدس، حيث أقيم عليها حي سكني لليهود في القدس بالذات وذلك بعد خروج قوات محمد علي باشا من فلسطين وقام بتهجير بعض يهود اليمن إلى القدس، ويعد حي موشيه اليمني خارج مدينة القدس القديمة من أعماله، وسمي باسمه. كذلك اشترى أراضٍ غرب القدس عام ١٨٥٩ في منطقة (موازا)، والتي أقام عليها مستوطنة سميت «موتسا تحتيت» عام ١٨٦٤ وما زالت قائمة حتى الآن(٨).

فاليهود الطارئون على المدينة نزلوا خارجها، بينما قلة ضئيلة جداً منهم نزلت داخلها وما تملكه اليهود فيها نسبة لا يؤبه لها، إذ أنها لا تزيد عن ٦٪ مما يملكه العرب. أما اليهود الذين وفدوا إلى المدينة فقد دخلوها بحيل مختلفة أثناء الحكم العثماني وكانوا مهاجرين غير شرعيين لمخالفتهم قوانين الهجرة. وقد بدأ ازدياد عدد اليهود النسبي في فلسطين بسبب ازدياد النفوذ الغربي في السلطنة العثمانية، وكون يهود السلطة كانوا تحت الحماية البريطانية(٩).

وفي عهد السلطان عبد الحميد ظهرت المطامع الصهيونية بالسيطرة على القدس وعموم بلاد فلسطين، وقد بدأت اتصالات اليهود وضغوطهم عليه، فكان رده «إنني لن أسمح لليهود بالاستقرار في فلسطين ما دامت الامبراطورية العثمانية قائمة».

وفي سنة ١٨٩٦ قام هرتزل زعيم الصهيونية بمقابلة السلطان، وطلب منه الحصول على مستعمرة واحدة بالقرب من القدس مقابل دعم مالي كبير وكان رده «أن الإمبراطورية العثمانية ملك العثمانيين الذين لا يمكن أن يوافقوا على هذا الأمر فاحفظوا أموالكم في جيوبكم». وبعد

مؤتمر بال في سويسرا عام ١٨٩٧، نشطت الحركة الصهيونية* باتجاه فلسطين، مما دعا السلطان عبد الحميد أن يصدر بلاغه المشهور عام ١٩٠٠ «أنه لن يسمح لليهود الحجاج الإقامة في فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر، وكل من لا يغادر البلاد خلال المدة فسيطرد بالقوة» ونفذ بالفعل وأصدر سنة ١٩٠١ أمراً يحرم على اليهود شراء أي قطعة أرض في فلسطين.

وكان اليهود يدخلون بأشكال مختلفة من التحايل والتهرب من تلك الإجراءات وبقيت الأوضاع كذلك إلى أن دخلت القوات البريطانية عام ١٩١٧ إلى فلسطين بقيادة الجنرال اللنبي وفرضت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٠، الذي سلمته عصبة الأمم المتحدة لها في مؤتمر سان ريمو.

ثانياً: – الاستيطان في القدس خلال الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨:

كانت بريطانيا وراء التنظيمات اليهودية التي انتشرت في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أجل استيطان فلسطين، وكانت سفاراتها وكان عملاؤها آنذاك مزودين بالتعليمات الصريحة والواضحة بهذا الصدد، ومن ضمنها دعم التوجه اليهودي نحو فلسطين، إلى أن ازداد الفكر الصهيوني ثراء ترفده تيارات وفلسفات عملية كبيرة بهذا الاتجاه. وقد قال هرتزل «إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون»(١١).

وكان لوعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧ من قبل الحكومة البريطانية ومنح اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين، وتسهيل الهجرة والاستيطان اليهودي تحت الحراب البريطانية والمساعدة الأمريكية والألمانية، دور بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي لليهود، حيث «نصت المادة السادسة من صك الانتداب على تشجيع استيطان اليهود في فلسطين، بما في ذلك أراضي الدولة والأراضي الفارغة غير اللازمة للإستعمال العام»، مما أدى إلى نقل ١٩٥ ألف دونم للوكالة اليهودية.

وفي حزيران ١٩٩٢ اعترفت الولايات المتحدة بوعد بلفور، وقد تمت المصادقة عليه من قبل مجلسي النواب والشيوخ الأميركي وصادق عليه الرئيس الأمريكي وورن هاردنغ في أيلول من العام نفسه(١٢).

* كان جبل صهيون في قلب مدينة القدس يمثل رمز إقامة الدولة اليهودية من جديد، ولهذا تم اطلاق اسم الصهيونية على الحركة التي اقامها هرتزل: انظر المصدر رقم (١٠).

وقد بدأ الاستيطان في القدس بعد الانتداب على جبل هداسا المطل على القدس، ثم بوشر بتطويقها بالتدريج، ونتيجة لعدم استيعاب المدينة القديمة للسكان انتشر العمران خارج السور في جميع الجهات وظهرت الأحياء الحديثة التي تعرف بالقدس الجديدة، إضافة إلى الضواحي والقرى التي التحقت بها، ومن أهمها قرى شعفاط، بيت حنينا، سلوان، عين كارم، وعلى الجبال مثل جبل المشارف والقطمون والمكبر.

وقد أنشئت تلك الفترة، إضافة لما سبق، المستوطنات المبينة في الجدول رقم (١) وهي في معظمها مستوطنات زراعية جماعية (كيبوتسات)[١٣]:

اسم المستوطنة	مكانها	عائديتها	سنة الإنشاء
كريات انافيم	منطقة القدس. شمال شرق قرية أبو غوش	لاتحاد الكيبوتسات	١٩٢٦
رامات راحيل	جنوب القدس	-	١٩٢٦
موتساعيليت (تعاونية ومنتجع صحي) تحيط به المنتزهات	منطقة القدس. عل تلال طريق القدس تل أبيب وتقع بجوار مستوطنة موتستاحيدت وتسمى أيضاً ازرا (نسبة إلى شجرة ارز غرسها هرتزل هناك عام ١٨٩٨)	التوسع الزراعي فيه مصح عمالي أسسه الهستدروت	١٩٣٣
معاليه هحمشاه	منطقة القدس. شمال قرية أبو غوش على بعد ١٢كم من الخضيرة	الكيبوتس القطري	١٩٣٤
كفار أورباه	سفوح جبال القدس.	حركة الموشاف	١٩٤٤

وعلى مدى ٣٠ عاماً من سنوات الانتداب، أصبح اليهود يملكون ١,٨ مليون دونم من أصل ٢٧ مليون دونم مساحة فلسطين وازداد عدد يهود القدس إلى ٣٨ ألف عام ١٩٢٤، ومن ثم إلى ٩٧,٠٠٠ ألف عام ١٩٤٥[١٤].

ذلك مما جعل للقدس حيزاً مميزاً في قرار التقسيم لفلسطين رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ تشرين

الثاني ١٩٤٧، الصادر عن هيئة الأمم والقاضي بتدويل مدينة القدس، كأفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة، مما دفع المنظمات الارهابية الصهيونية إلى احتلال معظم أحياء القدس بما فيها المسكوبية، قبل انسحاب الجيش البريطاني في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨.

ثالثاً: الاستيطان الصهيوني في القدس من ١٩٤٨ وحتى حزيران ١٩٦٧:

بعد رحيل آخر جنود الانكليز عن القدس وفلسطين، تم اعلان دولة إسرائيل، وبعد يوم واحد، في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ اعترفت هيئة الأمم بها..؟ فهاجمت الجيوش العربية الأراضي الفلسطينية، واستمرت عشرين شهراً من الحرب المريرة، خسرت فيها إسرائيل مئات القتلى. وفي شهر حزيران بلغت قوة اليهود درجة الصفر.. وعندما وافق العرب على وقف اطلاق النار، استغلت إسرائيل الهدنة وأعادت تسليح نفسها، ولدى تجدد المعارك أرغمت القوات العربية على التراجع. ومن ثم تم التوقيع على اتفاقية الهدنة ١٩٤٩[١٥] بين الأردن والإسرائيليين والتي قسمت بموجبها مدينة القدس إلى الأقسام التالية:

١ - القدس المحتلة (القطاع اليهودي) (القدس الغربية) ومساحته ٤٠٦٥ فداناً أي ما يعادل ٨٤٪ من مساحة القدس وفيها الأحياء العربية التالية:
(القطمون، الكولونية، الألمانية، البقعا التحتا، البقعا الفوقا، حي سعيد).

٢ - القدس العربية (القطاع العربي) (القدس الشرقية) ومساحته ٥٥٥ فداناً، أي ما يعادل ١١,٥٪ من مساحة القدس، بما فيها الحي اليهودي، وضمت إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

٣ - قطاع هيئة الأمم المتحدة والأراضي الحرام ومساحتها ٢١٤ فداناً، أي ما يعادل ٤,٩٪ من مساحة القدس، وتشمل مقر المندوب السامي البريطاني على جبل المكبر ومنطقة مستشفى هداسا والجامعة العبرية وقطعة أرض تفصل القطاعين الإسرائيلي والعربي من المدينة (المنطقة الحرام).

وكانت بوابة مندلبوم تصل القطاعين، وبقيت معظم الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القطاع العربي الذي كان يحتوي المدينة القديمة بأجمعها[١٦].

أما السكان، فقد تم طرد نحو ٦٠ ألف من عرب القدس المحتلة خلال حرب ١٩٤٨، ولم يسمح لهم بالعودة خلافاً لقرارات الأمم المتحدة. وحتى نهاية عام ١٩٤٨ بقي منهم ٣٥ ألف نسمة، لم يعد يعرف عنهم الشيء الكثير.

وقبل أيام من صدور القرار الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل القدس، أصدر

الكنيست الإسرائيلي بياناً جاء فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل وعاصمة لإسرائيل[17].

ومنذ اعلان القدس عاصمة لإسرائيل ونقل برلمانهم إليها، زاد الاستيطان فيها وارتفع عدد اليهود في المدينة من ٩٣,٠٠٠ ألف إلى ١٩٧,٠٠٠ ألف نسمة.

وقد قال بن غوريون «لا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل»[18].

وكان نتيجة ذلك أن صادرت إسرائيل واستمرت بمصادرة الأراضي داخل القدس المحتلة من سكانها العرب وطردهم وتشريدهم، وقد تم بناء واستيطان عشرات المستوطنات نجملها بالجدولين رقم (٢)، ورقم (٣):

الجدول رقم (٢)

البلدات التي أقيمت في منطقة القدس[19] خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧

البلدة أو المستوطنة	مكانها	تاريخ إنشائها وعائديتها
بيت شيمش	منطقة القدس على طريق تل أبيب	١٩٥١
ميغاسريت	منطقة القدس	
نحشون	منطقة القدس على طريق تل أبيب تبعد ٣كم عن اللطرون	١٩٤٨ الكيبوتس القطري
تسوراه	على طريق القدس تل أبيب على أراضي قرية صرعة العربية	١٩٤٨ الكيبوتس القطري
تسوفاه	منطقة القدس على أراضي قرية صوبا العربية قرب القسطل	١٩٤٨ الكيبوتس القطري
نتيف هلميدهاي	منطقة القدس	١٩٤٩ الكيبوتس القطري
شعالبيم	طريق القدس تل أبيب بجوار اللطرون	١٩٥١ عمال أغودات إسرائيل

الجدول رقم (٣)

المستوطنات بمختلف أنواعها التي أقيمت في منطقة القدس[20]

خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧

المستوطنات الزراعية (الموشاف)	مكانها	تاريخ انشائها وعائداتها
رامات راتيستل	جبال القدس على أراضي قرية بيت أم الميس العربية	حركة جروت ١٩٤٨
بيت نيتوفه	منطقة القدس على طريق تل أبيب على ١٢كم من القدس	حركة الموشاف ١٩٤٩
بيت زايت	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٤٩
اشتاؤل	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٤٩
عمينا داف	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٥٠
ايفن سابير	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٥٠
جعفان يعاريم	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٥٠
مطاع	منطقة القدس على أرض قرية علار العربية	حركة الموشاف ١٩٥٠
ميسيلون زيون	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٥٠
ناحام	منطقة القدس اللطرون	هبويغل مزارحي ١٩٥٠
نيس هريم	منطقة القدس على أرض قرية دير الهوى العربية	حركة الموشاف ١٩٥٠
أوراه	منطقة القدس	حركة الموشاف ١٩٥٠
زخارياه	منطقة القدس جنوب غرب مدينة القدس مكان قرية زكريا العربية	حركة الموشاف ١٩٥٠
تسيلافون	سفوح جبال القدس على طريق القدس - الرملة	حركة الموشاف ١٩٥٠

تاروم	منطقة القدس على طريق تل أبيب القدس قرب تاعوز	هبو عيل مزراحي ١٩٥٠
زانواه	منطقة القدس قرب بيت شيمش	عمال آغودات إسرائيل ١٩٥٠
شوعقاه	جبال القدس	الاتحاد الزراعي ١٩٥٠
سدوت ميخاه	جبال القدس	الاتحاد الزراعي ١٩٥٥
تاعوز	السهل الداخلي طريق تل أبيب القدس على أراضي قرية سوسين العربية	هبو عيل مزراحي ١٩٥٥
تيروش	منطقة القدس	هبو عيل مزراحي ١٩٥٥
روجليت	سهول جبال القدس	اتحاد الفلاحين ١٩٥٨
ميغوموديعيم	منطقة القدس اللطرون	عمال آغودات إسرائيل ١٩٦٣

المستوطنات التعاونية الجماعية	مكانها	تاريخ إنشائها وعائديتها
كفار دانئيل	على سفوح جبال القدس	حركة الموشاف ١٩٤٩
شوريش	على طريق القدس تل ابيب في أراضي قرية ساريس العربية	العامل الصهيوني ١٩٤٨
ميفوبيتار	منطقة القدس	حيروت ١٩٥٠
ماهاسياه (مستوطنة زراعية خاصة)	طريق القدس على مكان قرية دير أبان العربية	١٩٥٠
مركز تطوير ريفي تسور هداسا	طريق القدس	١٩٦٠

رابعاً: الاستيطان الصهيوني في القدس في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٧:

تتميز هذه المرحلة بأنها تعتبر من أضخم مراحل الإحتلال والاستيطان عبر التاريخ، مع الإستهتار السياسي الإسرائيلي بجميع مقررات مجلس الأمن وهيئة الأمم وسواهما، لأن إسرائيل تستند في ذلك إلى مساندة غير أخلاقية من بعض دول العالم والتي تدعي أنها منبر الأخلاق والحرية والعدالة والديموقراطية في العالم.

بعد انتهاء حرب ٥ حزيران بعدة أيام، وفي ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧، أصدر الكنيست قراراً على شكل إضافة لفقرة في قانون الإدارة والنظام لعام ١٩٤٨، خولت بموجبها حكومة إسرائيل بضم أية مساحة من الأرض إلى إسرائيل، وفي اليوم التالي ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ أصدر سكرتير الحكومة أمر القانون والنظام رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بضم القدس العربية إلى القدس المحتلة (القطاع اليهودي). وفي اليوم التالي أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي قراراً بتوسيع حدود القطاع اليهودي من القدس بحيث يشمل «القدس القديمة» والتي احتلت في حرب ٥ حزيران، والقرى المجاورة لها من اراضي الضفة الغربية، وهي قرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً وقرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً، وفي اليوم التالي ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧ أصدر الجيش الإسرائيلي عن طريق الشرطة العسكرية أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب وطرد أمين القدس والحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل سابقاً (القسم الغربي)، واستولت على جميع دوائر وسجلات وممتلكات الحكومة الأردنية. وفي اليوم نفسه رفعت الحواجز بين قطاعي القدس، وبدأ سكان القطاعين يتجولون من جانب إلى آخر، وأقرت أن العملة الإسرائيلية هي المقبولة والمتداولة في المدينة، وأخضع السكان العرب وممتلكاتهم فيها للأنظمة والقوانين النافذة في إسرائيل والتي تعني (طرد، مصادرة أراضي وعقارات، استيطان)، مما أدى إلى اعتراض عرب القدس الذين واصلوا شكواهم إلى هيئة الأمم المتحدة، فأصدرت قراراً بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ اعتبرت بموجبه جميع إجراءات إسرائيل باطلة وطالبت بالغائها والعدول عن اتخاذ أي عمل من شأنه تغيير الوضع في مدينة القدس. وكالعادة، لم تهتم إسرائيل بقرار الأمم المتحدة ولا بقرارات أي هيئة دولية كانت.

ويختلف النموذج الاستيطاني في المدينة المقدسة عن سائر الاستيطان في الأراضي المحتلة نظراً لأهمية القدس التاريخية والدينية والحضارية للمسلمين والمسيحيين واليهود.. لذلك، بدأت مشاريع الاستيطان والتخطيط لها مباشرة بعد احتلالها، وبدأ بمرحلتين:

أ - تركيز المؤسسات السياسية والإدارية في مدينة القدس العربية ونقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية إليها، ومنها محكمة العدل العليا، وزارة العدل، مقر رئاسة الشرطة، مكاتب الهستدروت، وزارة الإسكان، مكاتب المؤتمر الصهيوني، مقر رئاسة الوزراء. كما طلبت الحكومة الإسرائيلية من الدول الأجنبية نقل سفاراتها إليها، وقد نفذت بعض الدول هذا الطلب.

ب - طمس الثقافة الوطنية وتهويد التعليم والثقافة وقد تمثل ذلك بالغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحلها الثلاث، وتطبيق منهاج التعليم الإسرائيلي، والاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني، وحظر تداول آلاف الكتب الثقافية والعلمية العربية والإسلامية، ومراقبة النشر والصحافة مراقبة صارمة، وإطلاق الأسماء اليهودية على الشوارع والساحات في القدس العربية.

ج - تهويد القضاء بنقل مقر محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، وفك ارتباط القضاء النظامي في مدينة القدس عن الضفة الغربية، والحاق مواطني القدس بالمحكمة الشرعية في مدينة يافا المحتلة منذ عام ١٩٤٨[٢٥].

د - تطبيق القوانين الإسرائيلية الجزائية والضريبية على مواطني القدس العربية وإخضاعهم للقضاء الإسرائيلي، وتحطيم البنية الاقتصادية الوطنية للقدس وعزلها جمركياً واقتصادياً وعمالةً عن الضفة الغربية، وتطبيق ضريبة القيمة المضاعفة تمهيداً لتصفية الشركات، وكذلك الاستيلاء على شركة كهرباء القدس وتصفيتها، باعتبارها المرفق الاقتصادي العربي الأكثر أهمية في القدس، والإساءة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وإقامة حفريات تحت المسجد الأقصى وحوله، وفتح نفق تحته وإحراقه ومحاولة إقامة الصلاة في ساحته وسرقة بعض محتويات كنيسة القيامة، واستملاك الأراضي التابعة لبعض الأديرة، والاعتداء على المقابر الإسلامية وتحطيمها... الخ[٢٧].

المرحلة الثانية: مرحلة تطويق المدينة والاستيطان خارجها وعلى محيطها:

تم تركيز الاستيطان بالتوازي مع المرحلة الأولى وتكملة لها، وبدأ في أمانة مدينة القدس التي تم توسيعها عام ١٩٦٧، وبدأت منذ عام ١٩٦٨ بالشروع في إقامة حزام استيطاني من الأحياء السكنية اليهودية يحيط بالقدس من الناحيتين الشمالية والجنوبية، وقد تم إقامة بعض هذه الأحياء، وما زالت إسرائيل تنوي إقامة المزيد منها بغية إحاطة المدينة بجدار من القلاع الاسمنتية والمؤلفة من أبنية عالية ضخمة محاطة بالأسوار العالية ذات النوافذ الصغيرة، بحيث تكون هذه

المباني مناطق محصنة تحيط بالمدينة المقدسة وتستخدم لأغراض عسكرية عند اللزوم[٢٨]، رغم أنها تشوه طابع المدينة الحضاري ومعالمها الجميلة، الأمر الذي حدا باليونسكو إلى تشكيل لجنة هندسية لدراسة هذه المسألة ومطالبة إسرائيل بالتوقف عن تشويه طابع المدينة الحضاري، غير أن إسرائيل لم تكترث، وكانت الأحياء التالية[٢٩]:

١ - **حي رامات اشكول:** أنشيء على أراضٍ صودرت من المواطنين العرب في منطقة الشيخ جراح شمال غرب القدس، وتقدر مساحة الأرض بـ ٦٠٠ دونم، ويسكنه ٧٥٠٠ نسمة إسرائيلي، وفيه ٢٢٠٠ وحدة سكنية.

٢ - **حي معلوت (نهلات) دفنا:** أنشيء عام ١٩٧٣، وهو امتداد للحي السابق من الناحية الشمالية. أقيم على أراضٍ في منطقة الشيخ جراح ووقف أمينه الخالدي وعارف العارف وعدد من الأسر العربية، وتقدر مساحة الأرض بـ ٤٧٠ دونم، ويسكنه ٤٥٠٠ نسمة، وفيه ٢٤٠٠ وحدة سكنية.

٣ - **حي سانهدريا:** وهو امتداد آخر لحي رامات أشكول، أقيم عام ١٩٧٣ على أراضٍ عربية مصادرة من قرية شعفاط وعدد سكانه ٣٢٠٠ نسمة وفيه ١٠٠٠ وحدة سكنية.

٤ - **حي جبعات همفتار:** وهو امتداد آخر لحي رامات أشكول، أقيم على أراضي تل الذخيرة المصادرة الواقعة على أراضي القسم الأوسط من جبل المشارف في الشيخ جراح، ويقدر عدد سكانه بـ ١٥٠٠ نسمة وفيه ٥٠٠ وحدة سكنية.

٥ - **النبي يعقوب:** يقع على الطريق بين القدس ورام الله في الأراضي التي تقع إلى الشمال الشرقي من بيت حنانيا، قرب مطار قلنديا مساحته ٣٠ ألف دونم وتعداد سكانه ١٢ ألف نسمة، وقد صودرت أراضي تل الغول لإغلاق الفجوة بين النبي يعقوب والتلة الفرنسية.

٦ - **التلة الفرنسية:** أو حي شايبرا يقع شرق جبل سكوبس على طريق القدس - رام الله، مساحته ١٥ ألف دونم تعود ملكيتها لمواطنين عرب وللدولة الأردنية ولدير اللاتين، عدد سكانه ١٢٥٠٠ نسمة وأنشئت فيه ٥٠٠٠ وحدة سكنية.

٧ - **الجامعة العبرية:** حي أقيم على جبل المشرف (سكوبس) لتوسيع الجامعة العبرية ومشفاها هداسا ولوزارات العدل والإسكان، والأشغال العامة، والزراعة، وفيها سكن للأساتذة والطلاب ويستوعب ٣١٥٠٠ طالب وموظف، ويشمل على ١٠٩ وحدة سكنية وقد شرعوا في العام ١٩٧١ ببناء شقق فخمة من الجهة الشمالية من جبل الزيتون وعلى أراضي قرية النبي صموئيل أقيم (حي - رامون)، وأقيمت مساكن لطلبة الجامعة العبرية ومباني الإذاعة والتلفزيون.

٨ - **حي تل بيوت الشرقية**: (رامون هانصيف) و(هيغيق): أقيم عام ١٩٧٣ على أراضي جبل المكبر وقرية صور باهر إلى الجنوب من مدينة القدس، مساحة ٢٠ ألف دونم عائديتها للأهالي العرب، أقيمت فيه ٢٣٤٢ وحدة سكنية وتعداد سكانه ٧٨٢٠ نسمة ويتم توسيعه حتى الآن.

٩ - **تل عناتوت**: يقع شمالي القدس على أراضي قريتي عناتا وشعفاط العربيتين المصادرة بمساحة ٣٦٥٠ دونم، قد أقيمت عليه ٥٠٠ وحدة سكنية وتعداد سكانه ٢٠٠٠ نسمة.

١٠ - **حي جيلا**: أقيم على أراضي قرية شرفات المجاورة لقرية بيت صفافا، وتجري باستمرار عمليات الاستيلاء على الأراضي المجاورة وتوسيعه.

١١ - **حي عطاروت**: أقيم على الأراضي المصادرة من قريتي قلنديا وبيت حنينا قرب مطار القدس.

١٢ - **حي تعاروت**: على أراضي قرية شعفاط على طريق عناتا.

ذلك بالإضافة إلى استيطان الحي اليهودي، ويسكنه ٣٠٠٠ نسمة، وكذلك إنشاء حي جعفات ميسون عام ١٩٨٨. وقد بلغت الأراضي المصادرة ٥٦٠٠ دونم من أل ٦٣٠٠٠ دونم، وهي مساحة القدس العربية حسب الحدود البلدية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الأراضي المصادرة في القدس والمناطق المحيطة بها خلال توسيع حدود بلدية القدس[٣٠] - ودمج القدس الشرقية مع (القطاع اليهودي)، نجدها قد بلغت حتى عام ١٩٨١ (٩٧٨٦٤) دونم، يعيش فيها (٧٦٠٠٠) يهودي، وعدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها ٢٧١١٨ وحدة سكنية، والعمل جارٍ لزيادة عدد المستوطنات ولإنجاز ٤٥٠٠٠ وحدة سكنية. وقد تركزت مصادرة الأراضي في المناطق التالية: جبل سكوبس، أراضي قرية بيت صفافا، شرفات، بيت جالا، أراضي منطقة النبي يعقوب، أراضي منطقة الشيخ جراح، منطقة شعفاط، قرية صور باهر، منطقة قلنديا وعناتا، والعيزرية، والنبي صموئيل.

وهذا يتطابق مع تصريح لشمعون بيرز في مطلع عام ١٩٧٠، وكان وزيراً للاستيعاب إذ قال: «سيأتي إلى إسرائيل خلال الأعوام الأربعة القادمة ما يقارب ربع مليون يهودي وينبغي إسكان هؤلاء في القدس لكي يتحقق هدف ديموغرافي سياسي واجتماعي من الدرجة الأولى»[٣١].

ومن المستوطنات الأخرى التي أكملت الطوق حول المدينة بشكل هلالي[٣٣] ما يبينه الجدول رقم (٤):

الجدول رقم (٤)

اسم المستوطنة	مكانها وتاريخ إنشاؤها	اسم المستوطنة	مكانها وتاريخ إنشاؤها
ميفوحورون	أقيمت على أراضي قرى يالو، عمواس، وبيت نوبا ١٩٦٩	مخماش «مخميش»	على أراضي قرية مخماش شمال شرق القدس ١٩٨٠
تيفي حورون	على أراضي اللطرون ١٩٦٩	الراوار	شمال غرب القدس ١٩٨١
عطروت	قرب مطار قلنديا ١٩٧٠	ميتياهو	على أراضي قرية يالو شمال القدس ١٩٨١
جاكيلو-هارجليو	جنوب القدس ١٩٧٣	تل زئيف	شمال غربي القدس ١٩٨١
راموت	على أراضي بيت إكسا وبيت خنايا ١٩٧٣	حلميش	على أراضي النبي صالح ١٩٨١
روش جيلو	في منطقة رأس بيت جالا ١٩٧٦	بسغات تال	شرق بيت حنينا ١٩٨١
جبعون	شرق قرية الجيب ١٩٧٧	بيتا	على أراضي بيت جالا ١٩٨٢
متسبيه يريحو	قرب الخان الأحمر على طريق القدس أريحا ١٩٧٧	دانيئيل	على مشارف قرية الخضر بين بيت لحم والقدس ١٩٨٢
معاليه أدوميم	منطقة صناعية. وأقيمت فيها مناطق سكن للعمال سميت معاليه أدوميم ب في منطقة الخان الأحمر ١٩٧٩	عناقا	قرب عناتا ١٩٨٢
أموزات يعقوب	أقيمت لإنشاء اتصال بين القدس والخان الأحمر	تونيم	منطقة القدس ١٩٨٢
يعون ب	أقيمت على أراضي قرية الجيب العربية ١٩٧٩	ينطع	شمال القدس بين التلة الفرنسية والنبي يعقوب ١٩٨٣
جبعا حداشا		بيتار	ضمن استيطان غوش عتسيون جنوب القدس ١٩٨٧
متسبيه جبعون	قرب قرية الجيب شمال شرق لقدس ١٩٨٠	محلة بنيامين	تجمع استيطاني شمال غرب القدس ومنطقة رام الله ١٩٨٥
		آدم	شمال القدس ١٩٨٦

إن الإندفاع الواسع في جميع الجهات للاستيطان في القدس، وحسب مصادر عديدة، لم يبق على مساحات واسعة للاستيطان في المدينة، مما دفع سلطات الاحتلال إلى القفز إلى «المساحات الخضراء» التي يمنع البناء فيها وفق المخطط الهيكلي (ع. م. ٩)، المصدق والمعمول به، بعد طرح عدة مشاريع حول الاستيطان في القدس وتنسيقها. وقد أشارت صحيفة دافار الصادرة في ٣٠/ ٩/ ١٩٧٥ إلى أن مسؤولا إسرائيلياً كبيراً قال «إن الموافقة تمت على خريطة القدس الموسعة (الكبرى) التي تمتد فيها حدود بلدية القدس ما بين الخان الأحمر شرقاً واللطرون غرباً ودير دبوان وبيتين شمالاً وضواحي مدينة الخليل (مستعمرة كريات أربع) جنوباً، ويقضي هذا التوسع بضم ٩ مدن و٦٠ قرية عربية (ما يقارب ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية الكلية)، وهذا المشروع هو التوسع النهائي لحدود مدينة القدس الكبرى»، وهو الذي تم تنفيذ الخطوة الأولى منه على الأرض بإقامة ١٥ مستعمرة أخرى تشكل الحزام الثالث من الأحزمة الاستيطانية حول القدس على النحو التالي:

في الشمال: المستعمرات التي أقيمت حول مدينتي رام الله والبيرة وتضم (كوخاف هشاحر، وعفرة وبيت أيل، وكفار روش، ونيفي تسوف، وبيت أيل ب).

في الجنوب: المستعمرات التي أقيمت في المنطقة الممتدة من شمال مدينة الخليل إلى مناطق بيت لحم وبيت ساحور وتضم (تكواع، وكفار عصيون، وتكواع (ب) واليعازر (أ) و(ب) وافرات، ومجدل، وروش تسوريم، وآلون شيفون، ومتسبي جوبرين)، والهدف من هذه الأحزمة الثلاثة من المستعمرات الاستيطانية ليس عزل القدس فحسب، بل تجزئة الضفة الغربية وتقطيع أوصالها وإحداث خلخلة سكانية تمهيداً لتمزيقها إلى مناطق معزولة ومحاصرة بالاستيطان الصهيوني.

وتنص الخطط السكانية التي رافقت مشروع القدس الكبرى على جعل سكانها عام ٢٠٠٠ حوالي المليون نسمة، ٧٥٪ منهم يهود، على أن لا يزيد عدد العرب الذين يعيشون في كامل قطاعها عن الـ ٢٥٠ ألف بغية خلق حقائق بشرية واقعية يصعب تغييرها. وأن مجموع الأحياء الكبيرة والمستعمرات التي أقيمت في إطار القدس الكبرى قد وصل إلى ٤٠ مستعمرة وحياً سكنياً، وما زالت مشاريع الاستيطان مستمرة. وفي تموز ١٩٨٠★ صادقت بلدية القدس

★في ٢٠ آب ١٩٨٠ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨، وكان أهم قرارات الشرعية الدولية التي تندد بسن إسرائيل «القانون الأساسي» المتعلق بضم القدس ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة إذ أكد القرار المذكور أن سن القانون الأساسي من جانب إسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وإن كل التدابير والإجراءات التشريعية التي اتخذتها إسرائيل، والتي غيرت أو تتوخى تغيير طابع مدينة القدس تعتبر لاغية، وطلب من:

١ - جميع الدول الأعضاء أن تقبل هذا القرار.

٢ - أن تسحب الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس بعثاتها من المدينة، وبذلك بقيت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس مجرد وثائق تحتفظ بها المنظمة الدولية، بعد رفضها من قبل الحكومات الإسرائيلية.

المحتلة على المخطط الهيكلي الجديد لمدينة القدس الكبرى كما أقرته اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في بلدية القدس، وحل محل المخطط الهيكلي القديم لمدينة القدس، وبذلك تكون المساحة الإجمالية للقدس ١٠٨ كم^{٢} [٣٤].

وفي ذروة الحملة الانتخابية في الكيان الصهيوني في أواسط عام ١٩٩٢، وقع الحزبان الكبيران في إسرائيل (العمل) بزعامة رابين و(الليكود) بزعامة شامير آنذاك وحييم هيرتزوغ رئيس إسرائيل السابق ما عرف باسم ميثاق القدس، وينص الميثاق المذكور على أن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية. وكان الهدف من توقيع هذا الميثاق (الذي جاء في ظل تصريحات (شارون) وزير الإسكان السابق بألا يدع حياً في القدس بدون استيطان) يتلخص في: أن وجهات النظر موحدة في إسرائيل حول القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المخططات التي وضعها شارون حول الاستيطان في القدس والتي تميز بين نوعين من الاستيطان (سياسي، أمني) مما يدفع إلى ضرورة الاستمرار في الاستيطان الأمني الذي تدخل القدس ضمن نطاقه. وبغية ربط الهدف الديني مع السياسي والديموغرافي يقيم الإسرائيليون في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الأول من كل عام مسيرة القدس، تكريساً لعملية تهويد المدينة.

أما الأمين العام لمجلس المستوطنات (أوري أريل) فقد قال أن ثلاثين مستوطنة ستتوسع قبل نهاية صيف ١٩٩٢ ولن يتوصل رابين (الذي كانت حكومته ملزمة بتنفيذ اتفاقات مقرة سابقاً حول المستوطنات وجزء كبير منها يقع في إطار مشروع القدس الكبرى).إلى إيقاف هذه العملية الجارية، وفي واقع الحال إن عملية الاستيطان في القدس وحولها استمرت وفي ٢٩/ ٣/ ١٩٩٣ عمد رابين إلى عزل القدس تماماً عن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وأصدر قرارات تقضي بمنع دخول الفلسطينيين إليها إلا بناء على تصريح مسبق من أجهزة الأمن الإسرائيلية، ثم شرعت حكومة رابين مباشرة في شق شارع يعرف باسم طريق «وادي النار» بين شمال الضفة وجنوبها لتجنب دخول القدس بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين. كل ذلك كان يتم وحكومة رابين تفاوض وفداً فلسطينياً علنياً في واشنطن وآخر تحت جنح الظلام في أوسلو[٣٥].

ومن الواضح تماماً ان القدس تحظى بواقع تطوير استيطاني، مقرون بجهود مضاعفة، وأن أعداد المستوطنين، رغم أنها تحاط بتكتم وتضارب، وحسب تقرير وزارة الاستيعاب الإسرائيلية، بلغ حتى عام ١٩٩٠ في القدس ١٣٥٧٧ مهاجراً جديداً ممن وفرتهم الدفعات الأخيرة للهجرة، بما فيهم اليهود السوفييت. والقدس بالدرجة الأولى تواجه إستعماراً استيطانياً إجلائياً إحلالياً، كل فلسفته قائمة على نفي الآخر واستمرار العداء، وخلق واقع مستجد في القدس بوسائل الاستيطان والهجرة من أجل إنشاء القدس الكبرى ذات الطابع اليهودي.

ومنذ مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو★ لم يتغير برنامج الاستيطان في القدس واستكماله إلا بالتأخير تارة أو إعادة ترتيب الافضليات بمخططات الاستيطان بغية المناورة بالمفاوضات الجارية مع الفلسطينيين، وذلك في عهد حكومة «بيرز» أما في عهد نتنياهو، فمنذ حزيران ١٩٩٦ أعلنت حكومته عن مباشرتها، بشكل واضح وصريح، بالاستمرار في مخططات الاستيطان على نطاق واسع في القدس، ومنها مشروع بوابات شارون★، واغلاق الثغرات في الحزام الاستيطاني، أو التوسع في الاتجاهات لاستكمال إقامة القدس الكبرى وقد نص برنامج نتنياهو الحكومي على ذلك. ونقلت صحيفة معاريف الصادرة بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٩٦، عزم الحكومة على تنفيذ مخطط بإزالة ألف مسكن للفلسطينيين في شرق القدس لبناء أحياء استيطانية مكانها، وأن الخطط جاهزة لبناء شقق سكنية في مختلف أنحاء القدس لجعل الأحياء الاستيطانية متواصلة، ويضمن ذلك إقامة حي استيطاني على جبل الزيتون وآخر شرق جبل سكوبس يتصل بمستوطنة «معاليه أدوميم»، وكذلك الكشف عن التنفيذ الفوري بإقامة حي استيطاني في منطقة الشيخ جراح وآخر في حي رأس العامود، وتوسيع رقعة الاستيطان، في بلدة سلوان المتاخمة لسور البلدة القديمة، وكذلك إنشاء حي في منتصف منطقة الشيخ جراح المأهولة فلسطينياً في المساحة الخضراء بمقدار سبع دونمات، والتي يمنع البناء عليها عادة (حسب قرارات بلدية القدس) وفي إطار استكمال «القدس اليهودية الكبرى» أوردت صحيفة معاريف بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٦٩ في مقالة لها عن أنه (تم ضم مستوطنات «معاليه أدوميم» و«جعفات زئيف» و«أفرات» و«بيتار» و«عيليت» و«هارادار»

★ اعتبر اتفاق اوسلو قضية القدس واحدة من القضايا المؤجلة، وأشار إلى أنه لا يحق لأي من الجانبين أن يقوم بعمل من شأنه التأثير في وضع المدينة النهائي، استباقاً للمفاوضات من أجل «خلق حقائق على الأرض».

★ يتألف مشروع شارون من شق شارع استيطاني وسد ما تبقى من فجوات بين الأحياء الاستيطانية اليهودية بواسطة أحياء سكنية وزيادة الوحدات السكنية في الأحياء المقامة، حيث يشمل بناء ٥٠٠ وحدة سكنية أسفل بيت العفيفي حتى مدرسة المأمونية الجديدة، وهذا القسم من المشروع يحمل أرقام البوابات (١٥، ١٦، ١٧)، ثم يتم بناء «٩٠٠» وحدة سكنية في المنطقة ما بين شارع «وادي الجوز» والمنطقة الصناعية وحي الشيخ جراح، ويحمل هذا القسم أرقام البوابات (١١، ١٢، ١٣، ١٤). أما الجزء الثالث من المشروع فيشمل إقامة البناء في ثكنة (كبانية) «أم هارون» وقف السعديات، باتجاه محطة «الديسي» وفي المناطق الفارغة على طرفي الشارع رقم ١، وستبنى هنا ٤٠٠ وحدة سكنية، في الأبواب «٦، ٧، ٨، ٩، ١٠» وعند تقاطع طرق «رامات أشكول» و«وادي الجوز» و«رام الله» ستبنى قرية استيطانية قوامها ٥٠٠ وحدة سكنية تحمل أرقام البوابات «١، ٢، ٣، ٤»، مع شق الشارع الاستيطاني الجديد، في ارض مملوكة للاتحاد اللوثري في جبل الزيتون، وربطه بالشارع العام الواصل ما بين «اوغستا فكتوريا» ومشفى المقاصد الإسلامية وبذلك يكون الطوق الاستيطاني حول الأحياء العربية في القدس قد اكتمل.

وكتلة غوش عتصيون و«كتلة بنيامين في رام الله» إلى القدس ومنحها مكانة القدس).

وتبنت حكومة نتنياهو تنفيذ برامج وخطط استيطانية جديدة وتحويل مستوطنات عسكرية إلى مستوطنات مدنية، ففي تموز ١٩٩٦ باشرت العمل في بناء حي استيطاني في منطقة رأس العامود بالضاحية الشرقية للقدس، وفي بناء مستوطنة «هارحوما» على جبل أبو غنيم جنوب القدس على أراضي قرية أم طوبى والتي تعد لمهاجرين يهود من أوروبا وكندا وفيها ٧٥٠٠ وحدة سكنية. لقد كان الإعلان عن ذلك والبدء في بناء هذه المستوطنة، بداية انطلاق الغضب والاستنكار ضد الاستيطان داخل الأراضي المحتلة من قبل الشعب الفلسطيني، وتحديه المباشر لسلطات الاحتلال، وقاد إلى ردود فعل أدت إلى تجميد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حول مباحثات السلام، وتصلب الموقف العربي المتضامن حول هذه النقطة، وايقاف التطبيع والتعامل مع إسرائيل، وكذلك صدور مقررات عن مؤتمر دول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي الذين عقدا في مطلع عام ١٩٩٧ حول القدس والسلام في الشرق الأوسط، وكذلك صدور مشاريع القرارات التي كانت مطروحة على مجلس الأمن، إلا أنها عُطلت بالفيتو الأمريكي كالعادة، إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أدانت إسرائيل وطلب منها الكف عن ذلك، مروراً بمؤتمر مالطة لدول البحر الأبيض المتوسط، إلى لجنة القدس التي يرأسها العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، والشروع في تبرعات خجولة إلى صندوق القدس.. حتى استفاق العالم بأسره على ما يجري في القدس الآن.

بالرغم من العزلة الدولية فإن إسرائيل تؤكد على لسان حكامها، أنها ماضية في الاستيطان. ويشير المراقبون إلى أن مستوطنة أبو غنيم هي الأضخم والأخطر في تاريخ الاستيطان الإسرائيلي، وفي هذا الصدد وزعت وزارة الزراعة الفلسطينية تقريراً بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٩٧ جاء فيه أن المشروع الاستيطاني في جبل أبو غنيم يشكل انتهاكاً صارخاً للأعراف والقوانين الدولية، وأوضح التقرير أن المشروع الاستيطاني في جبل أبو غنيم سيستوعب في مراحله الأولى نحو ٣٠ ألف مستوطن. مشيراً إلى أن توسيعه واستكماله إلى حده الأقصى يعني من جملة ما يعنيه وجود ١٠٠ ألف مستوطن، وهذا ما يخل بالتوازن الديموغرافي للقدس. وفي هذا الصدد تعترف صحيفة «هاتسوفيه» الصادرة بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٩٧ بأن عملية مصادرة أراضي الجبل في أبو غنيم، بدأت باقتراح مقدم من شركتي «ميكور» و«هتونا» الإسرائيليتين إلى وزير المالية الأسبق إسحق موداعي (الليكودي) في حكومة شامير عام ١٩٩١، على أثر نقاش دار حول خلفية فرص مؤتمر مدريد في أواخر ١٩٩١ على حكومة شامير، وذلك بالإسراع ببلورة مشروع في الجبل المذكور خاصة وأن جوهره يكمن في إقامة جدار جنوبي للقدس يتكون من حوالي ٨٥٠٠ وحدة

سكنية وأن احكام الحصار الاستيطاني على مدينة القدس يهدف إلى إمكانية ضمان المفاوضات النهائية.

يقع جبل أبو غنيم إلى الجنوب الشرقي من المدينة المقدسة ويبلغ ارتفاعه ٨٧٠ متراً فوق سطح البحر، وبهذا يعتبر أعلى نقطة ضمن محيط المنطقة التي يقع فيها، حيث يشرف على القدس ومدينتي «بيت لحم وبيت ساحور» إضافة إلى قريتي «أم طوبا» و«صور باهر» ويتحكم بأمن المنطقة ومساحته ١٩٥٠ دونم ملكيتها تعود لبيت لحم وبيت ساحور التي صودر منها ١١٠٠ دونم، بينما فقدت قرية أم طوبا «٥٥٠» دونم والباقي من أراضي بيت لحم.

لقد كان القرار الإسرائيلي باستيطان جبل أبو غنيم يخدم أهداف المفاوضات النهائية لإسرائيل، وكذلك إغلاق المدخل الجنوبي للمدينة المقدسة وعزلها وقطع تواصلها مع محيطها العربي[٣٧].

وقد جاء قرار تنفيذ استيطان جبل أبو غنيم بالتزامن مع بدء تنفيذ الانسحاب من بعض أجزاء الضفة الغربية لضبط رد الفعل الفلسطيني، لكن نتنياهو رفض كافة النصائح الاقليمية والدولية بالتراجع، لأن ذلك في الاعتبارات الإسرائيلية هو تراجع عن السيادة الإسرائيلية على القدس، كما نوهت إلى ذلك صحيفة «هتسوفيه»، سيما وأن هذا الاستيطان، كما تزعم الصحيفة، لا يتناقض مع اتفاق أوسلو. بل إن وثيقة التفاهم التي وقع عليها حزب العمل ممثلاً «بيوسي بيلين» و«ميخائيل إيتان» من الليكود تشير إلى أن القدس هي عاصمة إسرائيل، بينما يمكن أن يتخذ الفلسطينيون من قرية «أبو ديس» شرق المدينة عاصمة لهم، وبإمكانهم إطلاق تسمية القدس عليها، وهذا ما اعترف به «موشي زاك» في صحيفة جيروزاليم الصادرة بتاريخ ٢٣/ ٣/ ١٩٩٧ تحت عنوان «مقايضة على جبل أبو غنيم». لذلك فإن جميع الدلائل تشير إلى أن تصرف نتنياهو على هذا النحو يؤكد على الدور الأمريكي الذي منح إسرائيل الضوء الأخضر الذي تبلور في استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى صدور القرار من الجمعية العامة بأغلبية ١٣٠ دولة ضد إسرائيل وانحياز أمريكا لها.

وقد أشارت مصادر إسرائيلية إلى خطط استيطانية جديدة شمال القدس العربية، فنشرت صحيفة «هآرتس» في ٢٩/ ٣/ ١٩٩٧ أن وزير الحرب الإسرائيلي «اسحق مردخاي»، المكلف رسمياً بإقرار وتصديق مشاريع البناء الاستيطاني، صادق عشية زيارته لواشنطن في مطلع شهر نيسان ١٩٩٧ على بناء ثلاثة أحياء استيطانية جديدة في محيط مستوطنة «جبعات زئيف» المقامة على أراضي قريتي الجيب - وبير نبالا غرب شمال القدس، وحسب التقسيمات الإدارية فإن هاتين القريتين من قرى الضفة تمتد أراضيها حتى مدينة رام الله. وأشارت الصحيفة المذكورة إلى

أن مخطط الاستيطان وضع على لوائح التنفيذ، وهو يتضمن إقامة ١٥٥٠ وحدة سكنية سيتم الإنتهاء منها بحدود ثلاثة شهور، بدءاً من الشهر الرابع ١٩٩٧ كما ذكرت صحيفة «هآرس» في العدد نفسه أن وزير الحرب «مردخاي» اعتبر المشروع الاستيطاني المذكور جزءاً من القدس الكبرى.

وأكدت الصحيفة أنه قد تمت المصادقة في التاريخ نفسه على خطة لربط مستوطنة معاليه أدوميم ضمن أراضي منطقة الخان الأحمر، في نطاق تواصل سيقام في إطار حزام استيطاني يتألف من ١٥٠٠ وحدة سكنية و٣٠٠٠ غرفة فندقية ضمن مشروع سياحي إسرائيلي ضخم. وقد أكدت صحيفة القدس على أن وزارة الحرب الإسرائيلية كانت قد صادقت قبل بضعة أشهر على خطط بناء بحجم مماثل ضم أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية جديدة لتوسيع منطقة «بيتار» التي ستتحول إلى مدينة استيطانية لصالح المتزمتين اليهود على حساب أراضٍ مصادرة من قرى بتير - حوسان، وغالبين - جنوب غرب بيت لحم في الضفة الغربية.

وحسب وثيقة بلدية القدس، فقد اشتملت تلك المشاريع التي هي قيد الإعداد وإجراء الموافقة. فبالإضافة إلى مستوطنة جبل أبو غنيم - هناك ١٩٠٠ وحدة سكنية في بيت صفافا، وغفعات همطوس و١٤٦٠ وحدة سكنية في عيمك هاآرزيم و٤٥٠ وحدة منطقة «شنلر العسكرية» ونحو ألف وحدة في طور البناء في «رامات هداسا»، إضافة إلى عدد من الوحدات السكنية التي ستضاف إلى بيت حنينا وشعفاط والشيخ جراح وباب الساهرة والعيسوية وصور باهر وكفر عقب.

وفي الأيام الأخيرة لحكومة شمعون بيريز السابقة، أقرت اثنا عشر مشروعاً استيطانياً إلى استكمال تهويد القدس بكاملها، ومن هذه المشاريع ما جاء بقرارات حكومية مباشرة أو بقرارات بلدية[٣٨]، وهي:

١ - **صفعات هتحموئت**: (مدرسة عبد الله بن الحسين): تقع في حي الشيخ جراح ومساحتها ١٦,٥ دونم، قائم العمل فيه الآن لأعمار هذه المنطقة، وستقام عليها حديقة توحيد القدس ومسرحان، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ١٢ مليون دولار أمريكي.

٢ - **شارع الطوق الشرقي للقدس**: يستهدف ربط مستوطنة «جيلو» جنوب القدس، مع المستوطنات شمال شرقي القدس، ومستقبلاً، مع تل أبيب ومناطق أخرى، وستيم مصادرة أراضٍ فلسطينية لتنفيذه.

٣ - **مناطق صناعية في «سفات زئيف وعطرون» شمال القدس**: صودر ١١٠ دونم لإقامة مناطق مخصصة للبيع ومصانع.

٤ - **بسغات زئيف/ غرب القدس:** تبلغ مساحتها ٨٠ دونماً، تقع في وسط المنطقة الصناعية.

٥ - **عطروت (أ، ب) شمال القدس:** تبلغ مساحتها ٨٠ دونماً وتقع في وسط المنطقة الصناعية وسيقام عليها ما يقرب ١٧ مصنعاً تتنافس عليها معظم الشركات الإسرائيلية.

٦ - **مطار قلنديا:** يهدف إلى توسيع المطار وتطوير رحلاته الدولية وتوسيعه وربطه بالمناطق الصناعية.

٧ - **مستوطنة جيلو:** حيث تنوي «كيرن كيمت»، وهي شركة لشراء الأراضي، بإنشاء منتزه كبير بتكلفة (١٠,٥) مليون دولار على مساحة ٥٠٠ دونم.

٨ - توسيع منطقة (جعفات همنتوس) ويتضمن إضافة (٣,٦٠٠) وحدة سكنية للمتدينين اليهود في هذه المستوطنة، حيث تصل مساحتها إلى ٩٨٠ دونماً، بعد أن كانت ١٧٠ دونم.

٩ - **بسغات زئيف:** بدأت شركة «مردخاي آفيف» بتسويق إسكاني جديد يتكون من ١١٠ وحدات سكنية.

١٠ - **جبل المكبر:** يتضمن توسيع المنتزه المقام خلف قصر المندوب السامي البريطاني (سابقاً).

١١ - **المصرارة/ باب العامود:** يخطط لإقامة محطة حافلات، تتألف من طابقين تحت الأرض حيث سيقام على الأرض مركز تجاري وفنادق بإرتفاع ٧ طوابق على مساحة ١٧ دونماً.

١٢ - **هدم ٤ منازل في منطقة عناتا:** مع نيتها هدم (٢٠) منزلاً آخر والإستيلاء على ٢٨ بيتاً في سلوان وكلها منازل عربية إضافة إلى نيتها مصادرة ٣٠٠ دونم لفتح طريق طوله ٣٠ كم بين «بسغات زئيف و/خقس شاط».

ومنذ تولي بنيامين نتنياهو في ١٨ حزيران ١٩٩٦ الحكم، بدأ بتنفيذ مخططات الاستيطان التي كانت مجمدة أو متعثرة وإضافة مشاريع جديدة عليها. ويؤمن نتنياهو بوجود سيادتين على القدس، الأولى سياسية إسرائيلية والثانية دينية لكل أصحاب الديانات الأخرى على مقدساتهم في المدينة، حيث يجب التفريق بين السيادة السياسية والحقوق الدينية التي تضمنها إسرائيل للأديان الثلاثة، مثل إدارة المسلمين للمسجد الأقصى وإدارة المسيحيين لكنيسة القيامة.

ويتولى شارون حالياً بوزارته تنفيذ المخطط الاستيطاني الضخم في القدس والمؤيد بدعم من جميع أعضاء الحكومة الإسرائيلية، وأهمها مشروع شارون السابق ذكره. وبالفعل فقد بدأت بلدية القدس من منتصف تموز ١٩٩٦ بوضع اليد على ٨ دونمات من المساحات الخضراء بالقرب من حي «المصرارة» داخل القدس القديمة من أملاك عربية فلسطينية تقع بين شارع نابلس وشارعي دبلمان ودوبلار، وقد اقتطعت هذه الأرض لإقامة حي استيطاني يهودي يتبع لمنطقة «بنحلات

شمعون»، رغم سعي أهالي الشيخ جراح إلى الاعتراض وتنظيم معارضة لهذا الاستيطان عبر «الطرق القانونية»، كذلك ترغب بلدية القدس باستملاك مساحة (٧) دونمات من منطقة أم حورون «في الشيخ جراح» وهذه الأراضي ملك لعائلتي الحجازي وعقل، ومستملكان سابقاً للسلطات الأردنية منذ عام ١٩٦٥ لإقامة محطة للحافلات، ثم ادعى أحد المستثمرين اليهود ملكيته للأرض، التي تظهر في الخرائط الهيكلية كمساحة خضراء (حديقة عامة) ووافقت الجهات الرسمية البلدية على (ادعائه وصادقت على إقامة حي استيطاني عليها). ثم خططت حركة «شاس» لمشروع استيطاني جديد في رأس العامود. يتكون من ١٣٤ وحدة سكنية على مساحة ١٦ دونماً، وإقامة مركز تجاري وكنيس يهودي للصلاة. ويمول هذا المشروع من قبل جمعية «عطيروت كوهانيم» التي سبق ذكرها، كما قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مبنى داخل أسوار القدس القديمة كان يستخدم خلال السنوات الثلاث الماضية لخدمة الأطفال المعوقين ويدعى مؤسسة برج اللقلق، وذلك بحجة أن البناء تم دون إذن مسبق من البلدية، إلا أن مدير المؤسسة كذب الإدعاء قائلاً: «إن المبنى قديم وقمنا نحن بترميمه ليخدم عشرات الأطفال المعاقين». وما زالت عجلة الاستيطان المسعور مستمرة داخل وحول المدينة، وتتكشف يومياً حقائقها ومخططاتها التي يتم الإعلان عنها تباعاً.. دون خوف أو إيلاء أدنى اهتمام للإدانة والشجب الدوليين.

الخاتمة:

يتضح وبشكل جلي أن الاستيطان، في القدس تحديداً، كان وما يزال اجماعاً إسرائيلياً وهدفاً دينياً وأمنياً تلتقي فيه كافة الأحزاب والهيئات والحكومات الإسرائيلية من أجل ابتلاع المدينة نهائياً وتهويدها وإغراقها في المنشآت العقارية والأحياء والمستوطنات اليهودية من الداخل والخارج، مما أثر على معالمها الطبيعية والتاريخية وأسهم في خلق معالم سكانية يهودية، علماً بأن إسرائيل لم تستطع طيلة فترة احتلالها للقدس العربية والضفة الغربية رغم جهودها البحثية والتنقيبية والحفرية المستعرة، أن تقدم أي دليل يبين تطابق جغرافية التوراة وجغرافية القدس. ولن ينتهي الاستيطان بالقدس عند تاريخ معين أو عدد معين من المستوطنات، فاستمراره هاجس دائم تحركه نوازع مختلفة لدى الإسرائيليين، يرافقه تقليص كبير لسكانها العرب وممتلكاتهم والحد من العمران العربي، حتى يصبح العرب فيها يعيشون في بؤر سكانية صغيرة معزولة عن بعضها، تحيط بها مدينة يهودية ضخمة. وقد بلغ تعداد العرب عام ١٩٩٤ داخل القدس ١٧٢ ألف نسمة، بنسبة ٢٦٪، بينما بلغ اليهود ٤٧٣ ألف نسمة بنسبة ٧٣٪.

ومما لا شك فيه أن الصهاينة، اختاروا بمخططاتهم وبممارساتهم هذه استمرار الصراع المميت مع العرب على التعايش والسلام، ولذلك فإن معركة القدس لن تنتهي على المدى المنظور، وسوف يكون لها تأثير على مجمل الصراع العربي الإسرائيلي، ولن تستطيع أية جهة كانت أن تنفرد بتقرير مصير القدس بعيداً عن المشاعر والحق العربي التاريخي والإسلامي والديني ولن يكون مفتاح السلام إلا من خلال القدس مدينة السلام.

الهوامش:

١ - اللجنة الثقافية لتجمع علماء المسلمين، **«القدس بين الأصالة الإسلامية والتهويد»**، بيروت ١٩٨٨ص١٤.

٢ - المصدر السابق ص ٤٥، ٤٦.

٣ - المصدر السابق ص ٤٧.

٤ - **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثالث، ١٩٨٤، ص ٥١٦.

٥ - اسحق موسى الحسيني، **«عروبة بيت المقدس»** مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٦٩، ص ٦٨.

٦ - فيليب حتي، أدورد جرجي، جبرائيل جبور، **«تاريخ العرب»**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة (كاملة الجزأين)، إصدار عام ١٩٦١ - دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ص ٣٣٤.

٧ - فرانك آ. مونويل، ترجمة يوسف حنا، **«بين أمريكا وإسرائيل»**، عمان ١٩٦٧ ص ١٥ - ١٦ - ١٧.

٨ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية دمشق - ١٩٧٨، ص ٣٩، ١٥٤.

١٠ - بنيامين نتنياهو، **«مكان تحت الشمس»** ترجمة وإيجاز مركز الدراسات العسكرية دمشق ١٩٩٦، الفصل الأول ص ٢١.

١١ - روحي الخطيب، **شؤون فلسطينية** العددان ٤١، ٤٢، ص ٧٥، ١٠٨.

١٢ - بنيامين نتنياهو، **«مكان تحت الشمس»** مصدر سابق ص ٢٩.

١٣ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»**، مصدر سابق ص ٧٩، ١٨٢.

١٤ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»**، مصدر سابق ص ١٥٨، ١٦٢.

١٥ - بنيامين نتنياهو، **«مكان تحت الشمس»**، مصدر سابق ص ٣٦.

١٦ - يحيى الفرحان، **«قصة مدينة القدس»** اصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية ص ٢٨.

١٧ - أحمد يوسف القرعي، «القدس من بن غوريون إلى نتنياهو»، الحلقة الأولى، جريدة **الاتحاد** الإماراتية تاريخ ٦/ ٦/ ١٩٩٦.

١٨ - روحي الخطيب **«شؤون فلسطينية»**، مصدر سابق.

١٩ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»** مصدر سابق، ص ١٦٨، ١٦٩.

٢٠ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»** مصدر سابق، ص ١٨١، ١٨٣، ١٨٤.

٢١ - حبيب قهوجي، **«استراتيجية الاستيطان الصهيوني»** مصدر سابق، ص ٢٠٥، ٢٣٤.

٢٢ - أحمد يوسف أحمد وآخرون، **«المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها»** معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة، عام ١٩٩١، ص ٨٦، ٨٧.

٢٣ - نافذ أبو حسن، **«جغرافية الاستيطان ودهم الدولة»** دار النمير للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٩٧ ص٤٢، ٤٤.

٢٤ - جريدة **هاآرتس** الإسرائيلية تاريخ ٢٩/ ٣/ ١٩٩١.

٢٥ - يحيى الفرحان، **«قصة مدينة القدس»**، مصدر سابق ص ١٣٧.

٢٦ - أحمد عباس، **«القدس الدامية»** مطابع شركة الاعلانات الشرقية ص ٦٥.

٢٧ - يحيى الفرحان، «مصدر سابق»، ص ١٣٨.

٢٨ - خيرية قاسمية، **«قضية القدس»**، دار القدس، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩ ص ٢٣

- صحيفة **جيروزاليم بوست** في مقالها عن الاستيطان في تشرين الثاني ١٩٧٤.

٢٩ - نافذ أبو حسن **«جغرافية الاستيطان»** مصدر سابق ص ٤٨، ٥٢.

٣٠ - أسعد عبد الرحمن والباحث نواف الزرو، **«موجات الغزو الصهيوني صراع البقاء والإجلاء من عام ١٨٨٢ - ١٩٩٠** ص ٥٤، ٥٣.

٣١ - تقرير المناطق المحتلة **شؤون فلسطينية** العدد ٣، تموز ١٩٧٥.

٣٢ - محمد عبد الهادي «خرائط الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. **«صامد الاقتصادي»** العدد ٩٠ ص ٧١.

٣٣ - نافذ أبو حسن، **«جغرافية الاستيطان ودهم الدولة»** مصدر سابق ص ٤٨، ٥٢ ومن مصادر صحفية وتقارير مختلفة عن شؤون الأرض المحتلة.

٣٤ - يحيى الفرحان، **قصة مدينة**، مصدر سابق ص ١٥٦.

٣٥ - نافذ أبو حسن، مصدر سابق، ص ٦٢، ٦٣.

٣٦ - اللجنة الملكية لشؤون القدس، **تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في القدس والأراضي المحتلة**، عمان ١٩٨٣.

٣٧ - جريدة **تشرين** العدد ٦٧٧٨ السبت ٥/ ٤/ ١٩٩٧ الصفحة العاشرة

٣٨ - أحمد يوسف القرعيني «القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة»، **السياسة الدولية** العدد ٢٣/ عام ١٩٩٦ - القاهرة، ص ٢١٠، ٢١١.

الرؤيــة الأوروبيّـة لقضيّـة القــدس

جوزيف حبيب

تستلزم دراسة الرؤية الأوروبية لوضع ومستقبل مدينة القدس العربية، مراعاة ثلاثة أمور، على قدر كبير من الأهمية:

١ – قدرة الحركة الصهيونية على التأثير الكبير في الساسة الأوروبيين، وامتلاكها نفوذاً كبيراً لدى وسائل الاعلام الغربية، بحيث تشكل ضغطاً واضحاً على متخذي القرار في الدول الأوروبية لتسيير توجهاتهم وفق الخط الصهيوني؛

٢ – إن للدول الأوروبية مصالح اقتصادية، وأمنية، وسياسية، مع العالم العربي، الذي يشكل بعداً جغرافياً واستراتيجياً مهماً للقارة الأوروبية. ولعل الحظر النفطي الذي مارسه العرب ضد أوروبا، في حرب اكتوبر ١٩٧٣، قد أيقظها من سباتها العميق، فسعت إلى اتخاذ موقف من الصراع العربي – الإسرائيلي، عقب تأثر اقتصادياتها بمنع تدفق البترول إلى مصانعها؛

٣ – إن للقدس مكانة خاصة لدى الغرب المسيحي، وعليه فقد كانت لأوروبا رؤية خاصة للمدينة المقدسة، ربما تختلف عن المنظور الذي ترى فيه قضية الشرق الأوسط برمتها.

وغني عن البيان أن أوروبا تتحمل أمام محكمة التاريخ مسؤولية نشوء القضية الفلسطينية، عبر سنوات طويلة، فبريطانيا هي التي قدمت «وعد بلفور» الشهير، بتوطين شتات اليهود في فلسطين؛ وهي، أيضاً، التي يسرت عبر الانتداب، عمليات اغتصاب الأراضي العربية التي قامت بها العصابات الصهيونية، ثم أن فرنسا وبريطانيا هما اللتان قادتا عملية امداد الكيان الصهيوني بالعتاد والسلاح، لفرض الأمر بالقوة الجبرية على العرب الفلسطينيين، حتى أعلنت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين، وتم إعلان الدولة اليهودية. وليس أخيراً، فأوروبا هي التي لاذت بالصمت إزاء العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، في الخامس من حزيران يونيو ١٩٦٧، فأهدرت

الحقوق العربية في فلسطين والقدس.

والحقيقة أن الاهتمام الأوروبي بفلسطين لم يكن وليد هذا القرن، بل إنه يعود إلى قرون طويلة من الزمان، حيث اختلطت الأهمية السياسية مع العوامل الدينية والتجارية، فشكلت مزيجاً فريداً من الاهتمام الغربي بهذه البقعة من العالم، بدأ يتخذ طابعاً عملياً، مع شن الحملات الصليبية، منذ بدء القرن الحادي عشر. وقد قام الموقف الأوروبي هذا على عدة عوامل هي:

أ – النزعات الاستعمارية:

سعى الغرب الأوروبي إلى السيطرة على الشرق، واخضاع موارده لاحتياجاته، منذ أدرك الأهمية البالغة له في تأسيس امبراطورياته الكبرى، وتطلب الأمر أن تكون الممرات والطرق التجارية العالمية خاضعة له، ولما كانت فلسطين تقع في قلب هذه الممرات والطرق، فقد كان التوجه الأوروبي إليها، للانطلاق نحو الشرق. وفي هذا الصدد تجيء مقولة نابليون بونابارت التي قال فيها «... لو كنت حصلت على عكا، لكنت وصلت إلى القسطنطينية والهند.. كنت سأغير العالم»، لتعلل سعي أوروبا للتحكم في خطوط التجارة العالمية، عبر السيطرة على فلسطين، حتى تتمكن من حماية مصالحها الاقتصادية بالشرق الأقصى[١].

وقد تركزت توجهات، روسيا، وفرنسا، وألمانيا، وانجلترا نحو الأماكن المقدسة، بصورة مكثفة، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وظهر اهتمامها بالمركز الاستراتيجي الحيوي لفلسطين على طريق التجارة والاتصال بين الشرق والغرب، فشرعت في إنشاء قنصليات لا في القدس، لرعاية مصالحها في المنطقة، بذريعة حماية اليهود الموجودين في فلسطين. كما أوضحت بريطانيا، عند افتتاح قنصليتها، عام ١٨٣٨؛ أو بحجة حماية اللاتين والكاثوليك بالمدينة المقدسة، كما قالت فرنسا، لدى إنشائها قنصليتها، عام ١٨٤١[٢].

ب – العقائد الايديولوجية والدينية وتوطين اليهود في فلسطين:

لعبت الأيديولوجيا دوراً كبيراً في تحديد موقف أوروبا من الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تشكل الخلفية الفكرية للرأي العام في الدول الغربية. ولقد انبثقت العقيدة الصهيونية – كما هو معروف – من القومية الأوروبية الإستعمارية[٣]. وينعكس ذلك، في ما يقال، بأن إسرائيل تشترك مع الدول الأوروبية في ما يسمى بالحضارة الغربية، بما يعنيه ذلك، ضمناً، من تقارب بينها في القيم، وتباعد عن الآخرين، وما يثيره ذلك من ذكريات المواجهة التاريخية بين الشرق والغرب في الشرق الأوسط[٤].

على أن الصهيونية ترتبط، أيضاً، بالفكر الاسترجاعي الأصولي في الغرب المسيحي، بصفة عامة، ومنذ بدء الاصلاح الديني، في القرن السادس عشر، وما صاحبه من مستجدات عقائدية، منها فكرة عودة المسيح المخلص، التي تم ربطها – حسب بعض التفسيرات للكتاب المقدس – بإقامة كيان يهودي في فلسطين. ومن ثم، فإن قيام إسرائيل في فلسطين هو تحقيق لنبوئة مسيحية، وركيزة من ركائز العقيدة الدينية لدى الغرب البروتستانتي. وهو ما دفع أحد رجال الدين الأصوليين، وهو القس برادشو، إلى اقتراح (عام ١٨٤٤) بأن تقدم الكنائس الأوروبية مبلغ ٤ ملايين جنيه، للمساهمة في توطين اليهود في فلسطين[٥].

وقد وجدت الصهيونية في الفكر البروتستانتي مرتعاً خصباً لتنفيذ مخططاتها، الرامية إلى تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين تأسيساً لاعلان قيام دولة إسرائيل، فوجدت الدول الغربية في احتلالها لفلسطين مبرراً إنجيلياً، لتشجيع وحماية الهجرة اليهودية إليها.

وإذا كانت الأصولية البروتستانتينية ترى في توطين اليهود في فلسطين مبدءاً عقائدياً صريحاً، فإن الكنيسة الكاثوليكية اتخذت موقفاً مغايراً، حيث ظلت ترفض منح اليهود وثيقة تبرئهم من دم المسيح، حتى عام ١٩٦٥؛ وأصر الفاتيكان على عدم ورود اسم «إسرائيل» في الوثيقة، حتى لا تحمل أي مغزى سياسي[٦]، حيث رفض، باستمرار، وصاية أية دولة على الأماكن المقدسة، منذ قيام الحملة الصليبية الأولى، عام ١٠٩٦، التي باركها البابا، «لحماية المقدسات المسيحية من أيدي المسلمين»، ثم عاد الفاتيكان ليلعب دوراً في توقيع اتفاقيتين مع الدولة العثمانية، عرفتا بمعاهدتي باريس (١٨٥٦)، برلين (١٨٧٨)، واللتين تم التأكيد فيهما على ما تضمنه الفرمان العثماني، الذي صدر عام ١٨٥٢، بشأن احترام حق كل طائفة دينية في الإشراف على أماكن عباداتها في القدس. وهي الحقوق التي أعاد تأكيدها، أيضاً – بايعاز من الفاتيكان أيضاً – «صك الانتداب» على فلسطين، في تموز/ يوليو عام ١٩٢٢[٧].

جـ – قيام الصهيونية العالمية:

تصاعدت في نهاية القرن التاسع عشر الدعاوى الصهيونية، المطالبة باتخاذ وطن قومي لليهود في فلسطين، وتحديداً في أعقاب مؤتمر بازل، عام ١٨٩٨، الذي تأسست خلاله الصهيونية العالمية، وبدأ على أثره ثيودور هيرتزل في إجراء اتصالات مكثفة مع الدول، صاحبة النفوذ، والتأثير على الامبراطورية العثمانيةو حيث قام بالاتصال بالامبراطور الألماني، غليوم الثاني، الذي كانت تربطه علاقات قوية بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وطلب هيرتزل من غليوم التوسط لديه للسماح لليهود بإقامة وطن لهم، أو شراء الأراضي من المواطنين العرب في

فلسطين. لكن الباب العالي رفض التفريط قيد أنملة في حقوق أهل فلسطين الشرعيين. ولم تشأ ألمانيا أن تضحي علناً بعلاقات الصداقة مع الدولة العثمانية، ومصالحها الاقتصادية في بلادها، من أجل مشكلة زائدة التعقيد، حول الحماية الألمانية لهجرة اليهود، وإن بقي التعاون الصهيوني – الألماني سراً، ومن خلاله ساعدت ألمانيا الحركة الصهيونية في إنشاء المستعمرات الزراعية في القدس.

ثم اتجه الاهتمام الصهيوني نحو الانجليز، الذي بدأه هيرتزل، وأكمله حاييم وايزمان- خلف هيرتزل في قيادة الصهيونية العالمية – الذي كان مقتنعاً بأن البريطانيين هم أكثر من يحتمل عطفهم على الصهيونية. وكان الانجليز عند حسن ظن وايزمان، فاكتسب له حلفاء من بين كبار الزعماء في الحكومة البريطانية، وعرض عليهم أهداف الدبلوماسية الصهيونية، التي تركزت فيما يلي:

– انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية؛
– إقامة انتداب بريطاني في فلسطين، يهيء الفرص لتوطين مليون يهودي، خلال عشرين إلى ثلاثين عاماً، على أن ينتهي بحكم اليهود لفلسطين، بينما تقوم الدول اليهودية بدعاية مصالح بريطانيا في قناة السويس.

وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، أرسل وزير خارجية بريطانيا، حينذاك، آرثر بلفور، كتاباً وجه إلى اللورد روتشيلد، ضمنه وعده الشهير بتسهيل تحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين. متجاهلاً بذلك التزام بريطانيا بمنح العرب استقلالهم، في المراسلات التي دارت بين شريف مكة، الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر، سير هنري مكماهون وقد بدأت بريطانيا في تنفيذ مخطط الإنتداب، بعد ذلك، فلاقى مقاومة عنيفة من المواطنين العرب، الذين صعّدوا مواجهتهم للمخطط، عام ١٩٢٩. ولكن بريطانيا كانت قد أقامت جسورها لنقل وتهجير مئات الألوف من اليهود إلى فلسطين[٨].

د – البعد الاستراتيجي للشرق الأوسط:

يعد الشرق الأوسط استراتيجياً بالغ الأهمية بالنسبة لأوروبا، باعتباره العمق الجغرافي لها. ولذا، فقد عبرت الجماعة الأوروبية، عام ١٩٧٠ – بعد أن كانت قد قامت بتصفية مستعمراتها في الشرق الأوسط – عن أهمية المنطقة بالنسبة لها، واتفق الوزراء على أن الصراع العربي- الإسرائيلي هو أخطر ما يمس المصالح الأوروبية، على أساس الروابط الجغرافية والاقتصادية والسياسية مع منطقة الشرق الأوسط. واعتبرت أوروبا، عندئذ، وبعد العدوان الإسرائيلي، عام

١٩٦٧، أن هذا الصراع يمكن أن يؤثر، مباشرة على أمن الدول الأوروبية، خاصة وأنه يجيء بين طرفين، ترتبط بهما أوروبا بعلاقات تاريخية معقدة ومتشابكة[٩].

هـ - المصالح الاقتصادية:

استشعرت أوروبا مخاطر ميوعة موقفها من قضية الشرق الأوسط، بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بعد الحظر النفطي، الذي استخدمه العرب ضد أوروبا الغربية، وكان يشكل ٧١٪ من احتياجاتها، عند اندلاع الحرب؛ ومن ثم أدركت الدول الأوروبية تعاظم القدرات العربية، التي في إمكانها ضرب الاقتصاد الغربي في مقتله.

وتحرص الدول الأوروبية، أيضاً، على تأمين أسواق العالم العربي، أمام منتجاتها، حيث تصاعدت القدرة الاستيعابية للعالم العربي من المنتجات الأوروبية، من ٦,٦٪ عام ١٩٧٢، إلى ١٩,٢٪ عام ١٩٨١. وهو ما يجعل من الدول العربية سوقاً هائلة للمنتجات الأوروبية من ناحية أخرى، تحرص أوروبا على تأمين نصيب طيب من رؤوس الأموال العربية المتراكمة عن فوائض عوائد النفط، لتستثمر في أوروبا الغربية[١٠].

مما سبق تبين المصادر التاريخية للأهمية البالغة التي أولتها أوروبا الغربية للقضية الفلسطينية، التي تشكل الأماكن المقدسة عصبها، والذي عبرت عنه فيما مضى بتنظيمها للحملات الصليبية أو الاستعمار. ولكن ترى ما هي الرؤية الأوروبية للقدس، بعد الاحتلال الصهيوني لها؟ وما هو موقفها من الممارسات اتي تستهدف تهويد القدس عبر تنفيذ توصيات هيرتزل بإزالة الآثار غير اليهودية في المدينة، سواء أكانت إسلامية أو مسيحية؟.

أولاً: - أوروبا وتدويل القدس:

نص قرار تقسيم فلسطين، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، برقم ١٨١، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، على تدويل القدس، باعتباره أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية في المدينة المقدسة، وقضى القرار بجعل القدس كياناً منفصلاً يخضع لنظام دولي خاص على أن تتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين لها مجلس وصاية، يقوم بأعمال السلطة الإدارية، وحدد القرار النظام الأساس للمدينة، وحدودها مع الدولتين، العربية والعبرية[١١].

غير أن الرفض الذي واجه قرار التدويل من قبل الطرفين الفلسطيني والصهيوني، أدى إلى بقاء الجمعية العامة مجرد حبر على ورق. وسعت الأمم المتحدة إلى إيجاد مخرج من الأزمة، فعينت الكونت فولك برنادوت وسيطاً دولياً، كي يقدم حلوله السياسية في القضية. وتوصل

برنادوت إلى أن «القدس تقع في قلب ما يجب أن يكون إقليمياً عربياً، في أي مشروع لتقسيم فلسطين». وأن «أي محاولة لعزل هذه المنطقة، سياسياً، أو بغير ذلك، عن الاقليم المحيط بها، تثير مصاعب جمة. غير أن الوسيط الدولي سرعان، ما تراجع عن رأيه، بعد تطور الموقف العسكري لمصلحة الطرف اليهودي، قبل أن تغتاله عصابة «شتيرن الصهيونية»[١٢]. وقد أوصى برنادوت، في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة، بأن ينظر إلى القدس، بصورة مستقلة وأن توضع تحت رقابة الأمم المتحدة مباشرة، مع إعطاء العرب واليهود فيها لا مركزية إدارية، وضمان حرية الأماكن المقدسة، وسهولة الوصول إليها، ليعيد التأكيد، من جديد، على فكرة تدويل القدس[١٣].

ولقد كان لموقف الغرب المسيحي، المدعوم من رأس الكنيسة الكاثوليكية، دوره في إقرار مشروع تدويل القدس، كان الفاتيكان من أشد المؤيدين للتدويل، فأيدت كل من بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، أيسلندا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، والسويد قرار الجمعية العامة، أثناء التصويت، بينما اعترضت اليونان - الارثوذكسية - المعروفة بعلاقاتها القوية بالعالم العربي، أما بريطانيا فقد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار، الذي قضى بقيام الدولتين العربية واليهودية، على أنقاض حلمها القديم بممارسة حق الوصاية على هذا الجزء الحيوي من العالم. (انظر الجدول الملحق).

ولم يكد يمر عامان على إقرار مشروع التدويل، حتى حدث تبدل واضح على موقف بعض الدول الأوروبية، وبخاصة البروتستانتية منها، بعدما أعلنت إسرائيل نيتها في اتخاذ القدس عاصمة لها، ونقل مقار الحكومة إليها، فصوتت الدنمارك، ايسلندا، النرويج، السويد وبريطانيا ضد مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، يعيد التأكيد على وضع القدس تحت نظام دولي دائم، تقوم على إدارته الأمم المتحدة، بينما ساندته بلجيكا، فرنسا، اليونان، ولوكسمبورج. أما هولندا، فامتنعت عن التصويت. واستثمرت إسرائيل فرصة انقسام أوروبا على نفسها، فصدّقت الكنيست، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠، على قرار بنقل العاصمة إلى القدس، بدلاً من تل أبيب، في مخالفة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٩/ ١٩٤٩، الذي أوصى بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، حيث صدر القرار على اعتبار تل أبيب هي العاصمة. ورغم القرار الإسرائيلي، فإن واحدة، فقط، من الدول الأوروبية - هي هولندا - نقلت سفارتها إلى القدس، مما يؤكد رفض أوروبا اتخاذ القدس عاصمة للكيان الصهيوني، حيث تجري العادة أن تقوم السفارات الأجنبية في عواصم الدول.

في عام ١٩٦٩، وبالتحديد في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، تلقت فكرة تدويل القدس ضربة قاصمة، حين تنازل الفاتيكان عن قيادته للمجتمع الكاثوليكي، في تبني الفكرة، وأصدرت أمانة

سر دولة الفاتيكان بياناً، طالبت فيه البابا، لأول مرة بعدم تدويل القدس، مكتفياً بالدعوة إلى إقامة وضع خاص مع ما أسماه أمانة دولية لمدينة القدس. وحماية مناسبة للأماكن المقدسة، على أن يعهد إلى ممثلي الطوائف اليهودية والمسيحية والإسلامية القاطنة هناك بإدارة القسم التاريخي من المدينة، وذلك تحت إشراف دولة إسرائيل. ولقد جاء هذا التغيير في الموقف نتيجة طبيعية لفشل جهود الفاتيكان، منذ أقدم على إرسال بعثات لتقصي الحقائق إلى القدس، ومنذ إقدام البابا في عام ١٩٦٩، على تعيين مندوب بابوي له في المدينة المقدسة. وهي الخطوة التي قابلتها إسرائيل بوضع العراقيل أمامها لعرقلة مهمة الرسول البابوي[١٤].

وترتب على موقف الفاتيكان، تخلي الغرب الكاثوليكي عن فكرة التدويل، التي تحولت إلى مجرد حبر على ورق، في قرار الجمعية العامة. وقد لاقى هذا التحول ترحيباً كبيراً من قبل إسرائيل، حيث صرح رئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك بأن الفاتيكان صرف النظر، نهائياً، عن فكرة تدويل القدس، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي[١٥].

ثانياً: الموقف الأوروبي من احتلال القدس الشرقية:

تمكنت إسرائيل، في عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من الإستيلاء على القدس الشرقية، وشرعت، على الفور في اتخاذ الإجراءات القانونية، والإدارية والمادية لتغيير الطابعين العربي والإسلامي للمدينة، وإضفاء الصفة اليهودية عليها؛ فأعلنت في ٢٨ حزيران/ يونيو ضم القدس رسمياً إليها، وقد اتخذ المجتمع الدولي موقفاً شبه موحد من الإجراء الإسرائيلي، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، القرار رقم ٢٢٥٣، دعت فيه إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، والإمتناع عنها، في المستقبل، ثم عادت في ١٤ تموز/ يوليو لتؤكد من جديد في القرار رقم ٢٢٥٤، موقفها من ضم القدس، وأعربت عن أسفها لعدم امتثال إسرائيل للقرار السابق، مطالبة إياها بالتراجع عن تدابيرها تجاه المدينة المقدسة، وكان الموقف الأوروبي أقرب إلى دعم القرارين، فأيدتهما بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورج، بريطانيا، الدنمارك، هولندا، النرويج، والسويد، بينما امتنعت عن التصويت: أيسلندا، إيطاليا، والبرتغال، ولم تعترض أي دولة أوروربية.

مما يسترعي الإنتباه سرعة اتخاذ الجمعية العامة للقرارين المتعلقين بالقدس، في الوقت الذي كانت تتعثر فيه محاولات إقرار مشروع مجلس الأمن، يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضي التي احتلتها، نتيجة عدوانها، بسبب تباين مواقف الأطراف الدولية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، والذي أثمر بعد ستة أشهر من المداولات والمناقشات، القرار ٢٤٢ الشهير. وقد

لعبت بريطانيا دوراً خبيثاً في صياغة نص القرار، ونجحت في تمريره، دون معارضة الدول المساندة للحق العربي في مجلس الأمن، ممن لهم حق استخدام «الفيتو»، كالاتحاد السوفيتي، والصين، بعد ما أعلن اللورد كارادون، رئيس وفد بريطانيا لدى الأمم المتحدة، وصاحب مشروع القرار عن حق كل دولة في تفسيره حسبما يتمشى مع سياستها[١٦].

وإذا كانت بريطانيا قد أعطت الضوء الأخضر – حسب النص الانجليزي للقرار ٢٤٢– للاحتلال الإسرائيلي بعدم الانسحاب من كامل الأراضي العربية، فإنها سعت مراراً إلى تهدئة الرأي العام العربي، الذي ما برح يحمّلها مسؤولية اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني، وتمكين الحركة الصهيونية من تثبيت أقدامها في فلسطين، أثناء انتدابها عليها. فأعلنت بأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو بالقدس العربية جزءاً من الأراضي التي تشملها السيادة الإسرائيلية، مؤكدة بأن سفارتها في إسرائيل لن تنقل إلى القدس، إلى أن تتم تسوية الشرق الأوسط[١٧]، وموضحة بأن القرارات الإسرائيلية بضم القدس تضعها في مواجهة مع الرأي العام العالمي[١٨].

ولعل تتبع تصريحات ومواقف بريطانيا من القدس يُعطي إيحاء بربط نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس بالتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، وهو ما يعني اعترافاً مؤجلاً بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وأن تأكيداتها بعدم الاعتراف بضم القدس لا تكاد تتجاوز اللحظة التي يتم فيها هذا التأكيد.

وإذا كان الموقف البريطاني من القدس مانعاً، ويستبعد الحق العربي الفلسطيني في المدينة، فإن موقف فرنسا يعد أكثر جدية، وصراحة، وميلاً تجاه عودة الحق إلى ذويه. فقد ساندت فرنسا المطالب العربية بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ورفضت النص الانجليزي للقرار ٢٤٢، الذي يبيح لإسرائيل الإبقاء على احتلالها للاراضي التي تريدها، وأعلنت عن عدم قبولها بسياسة الأمر الواقع التي تمارسها إسرائيل في القدس، وعدم التزامها بقرار ضم القدس الشرقية[١٩].

والحقيقة أن تبلور الموقف الفرنسي من الصراع العربي – الإسرائيلي، جاء مع قدوم الجنرال شارل ديجول، وإعلان الجمهورية الخامسة في فرنسا، حيث أصبحت لها رؤية مختلفة تماماً، للنظام الدولي، ولدورها فيه، ولعلاقاتها بالقوتين العظميين، وبدول العالم الثالث، في هذا السياق بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية – الفرنسية، ومن ثم رؤية فرنسية جديدة لإسرائيل، التي أصبح ديجول مقتنعاً تماماً، بأطماعها الاستعمارية وعليه فقد اعتبرت فرنسا إسرائيل الطرف البادىء بالعدوان، في عام ١٩٦٧، ورفض التعليل الإسرائيلي للحرب بأنها «دفاعية»[٢٠].

وقد أدت السياسة الديجولية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي إلى توتر العلاقات الفرنسية

- الإسرائيلية، خاصة بعد القرار الفرنسي بحظر مبيعات السلاح إلى إسرائيل. وكان للموقف الفرنسي الصارم تجاه تهويد القدس، أثره الواضح في تباعد الرؤى بين البلدين، وفي عام ١٩٧٢ تدهورت العلاقات الثنائية إلى أدنى مستوياتها، في أعقاب نشوب أزمة حادة بين البلدين، تعلقت برفض فرنسا إقامة عروض أسبوعها الثقافي في القدس، على مسرح يهودي، حيث طلبت بأن تقام العروض على مسرح مستأجر، حتى لا تتورط في اعتراف ضمني بشرعية الاحتلال الإسرائيلي(٢١). واستمرت المواقف الفرنسية، منذ ذلك الحين، تجاه القدس، أكثر وضوحاً واستقلالية، عن الموقف الأمريكي، وفي هذا الصدد تجيء دعوة الرئيس الفرنسي السابق، فرانسوا ميتران، إسرائيل في آذار/ مارس ١٩٨٢، أمام الكنيست الإسرائيلي إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطين حقوقه الكاملة، المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في عدوان ١٩٦٧، بما فيها القدس، حسب المفهوم الفرنسي(٢٢). كما جاءت زيارة الرئيس الحالي، جاك شيراك، إلى القدس المحتلة عام ١٩٩٦، وتأكيده على الموقف الفرنسي من القدس، لتقدم دعماً لوجيستياً قوياً للحق العربي والإسلامي في القدس.

ثالثاً: أوروبا وتهويد القدس:

التزمت أوروبا بشجب السياسات الإسرائيلية، التي تسعى من ورائها إلى تغيير الطابع العربي والإسلامي للقدس، وإن لم تبلغ مستوى إدانة هذه الإجراءات ففي قرارات الأمم المتحدة اختلف موقف الدول الغربية من مجمل القرارات المتنوعة، التي تناولت تهويد القدس. ففي قرارات الجمعية العامة، رفضت الدول الأوروبية باستثناء أسبانيا، وقبرص، ومالطا، إدانة إسرائيل في القرار رقم ٣٥/ ١٩٦، عام ١٩٨٠، ودعوتها للامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة، المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس، كما امتنعت أوروبا - باستثناء اسبانيا وقبرص ومالطا، أيضاً - عن التصويت على قرار إدانة «إسرائيل»، لقيامها بأعمال حفر أسفل وحول الحرم الشريف. بينما اختلف الأمر بالنسبة إلى قرارات مجلس الأمن التي لم تبلغ مستوى الإدانة، إلا في حالة إحراق إسرائيل المتعمد للمسجد الأقصى.

فقد صوتت الدول الممثلة لأوروبا في مجلس الأمن، إلى جانب قرارات اكتفت إما بدعوة إسرائيل للامتناع عن عمل يستهدف تغيير وضع القدس، وإما بإبداء الأسف لعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة، مما يؤكد قيام أوروبا بدور القيم على المصالح الصهيونية في الأمم المتحدة (انظر الملحق).

رابعاً: أوروبا والقانون الأساس للقدس:

استقبلت أوروبا قرار الكنيست الإسرائيلية، الذي اعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، بالرفض باعتباره إجراء من طرف واحد، ومحاولة لفرض الأمر الواقع على المدينة المحتلة، فصوتت البرتغال، فرنسا، النرويج والمملكة المتحدة إلى جانب قرار مجلس الأمن ٤٧٨/ ١٩٨٠، الذي نص على عدم الاعتراف بما اسمته إسرائيل «القانون الأساسي بشأن القدس»، ودعوة الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها. كما التزمت الدول الأوروبية جميعها، بما فيها هولندا، التي اتخذت من القدس مقراً لسفارتها، بالتصويت إلى جانب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اعتادت على إصدارها، بصفة سنوية، منذ عام ١٩٨١، وحتى الدورة السابقة عام ١٩٩٦، والتي أكدت على عدم قانونية الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس.

خامساً: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

نرصد في هذا المجال موقفي دولتين محوريتين في القارة الأوروبية، هما بريطانيا وفرنسا، وبالنسبة إلى بريطانيا فقد انتقد وزير خارجيتها السابق، مالكولمريفكند، قرار الكونجرس الأمريكي، رافضاً أي تدخل من هذا القبيل في قضية حساسة كالقدس[٢٣].

أما فرنسا فقد أكدت وزارة خارجيتها ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس. وطالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه التأثير على نتائج المفاوضات المزمع إجراؤها في هذا الشأن. ودعت إلى الإلتزام بقرار مجلس الأمن، رقم ٤٧٨/ ١٩٨٠[٢٤].

سادساً: بيت الشرق:

يبرز في هذا الصدد دور الاتحاد الأوروبي، الذي التزمت وفوده بزيارة «بيت الشرق»، منذ اتخذه فيصل الحسيني مسؤول «ملف القدس» في السلطة الوطنية الفلسطينية مقراً للوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، عام ١٩٩١، واعتبر «بيت الشرق» بمثابة مقر لوزارة الخارجية الفلسطينية، حيث تم استخدامه كمقر رسمي لاستقبال الوزراء والوفود الأجنبية التي تقوم بزيارة القدس المحتلة.

وقد التزمت وفود الترويكا الأوروبية، المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي، زيارة «بيت الشرق»، أثناء زياراتها للقدس، كما حرص وزراء أوروبيون، وآخرون من مختلف دول العالم، على زيارة المقر الفلسطيني، مما أثار إسرائيل، التي رات فيه امتداداً لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في

القدس، ومن ثم عبرت عن أستيائها لزيارة الوفود الأجنبية، وبخاصة الأوروبية إلى «بيت الشرق»، حتى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، اسحق رابين، خاطب وفداً أوروبياً برئاسة وزير خارجية أسبانيا السابق، خافيير سولانا، بقوله: «إن العنوان الوحيد لمقابلة السلطة الفلسطينية يوجد في مناطق الحكم الذاتي». واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شيمون بيرز، الموقف الأوروبي من «بيت الشرق»، مثيراً للقلق والمتاعب لذا شرعت الحكومة الإسرائيلية إلى مقاومة «بيت الشرق»، عبر سن التشريعات والقوانين لسد كل ثغرة يحاول الفلسطينيون النفاذ منها، لتأكيد بطلان وعدم مشروعية القانون الأساسي للقدس، فأصدرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، قراراً يحظر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، واتبعته بحملات مكثفة استهدفت الوجود الفلسطيني الرسمي في المدينة، وأنذرت ثلاث مؤسسات فلسطينية بالإغلاق، ولم تسمح لها بالعمل، إلا بعد تعهدها كتابة بأنها تمارس عملها خارج إطار السلطة الفلسطينية، ولا تتلقى دعماً مالياً منها. ثم هددت الحكومة الإسرائيلية بإغلاق «بيت الشرق» نفسه، وسعت إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضده، على اعتبار أنه تجاوز الغرض منه(٢٥).

لكن أوروبا تحدت القرارات الإسرائيلية الباطلة، في نظر القانون الدولي، واصدر الاتحاد الأوروبي قراراً في تموز/ يوليو ١٩٩٦، ألزم فيه وفد الترويكا بزيارة «بيت الشرق»، أثناء زيارته للقدس. وبسبب رفض إسرائيل طلب اللجنة الثلاثية زيارة «بيت الشرق»، ألغى الاتحاد الأوروبي زيارة الوفد التي كان من المقرر القيام بها إلى القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر(٢٦).

من ناحية أخرى، تمسكت فرنسا من جانبها، بما أسمته الزيارة التقليدية، التي يقوم بها وزير خارجيته، كلما توجه إلى القدس، حتى كادت أزمة افتعلها إسرائيل أن تعصف بزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، إلى المدينة المقدسة عام ١٩٩٦، حين أصرت الحكومة الإسرائيلية على رفض زيارة وزير الخارجية الفرنسي المرافق لشيراك، إلى «بيت الشرق»، مما دفع الرئيس الفرنسي إلى عدم إدراج وزير خارجيته ضمن الوفد المرافق له، وكلف وزير الصحة بالقيام بهذه الخطوة بدلاً من وزير الخارجية(٢٧).

القدس في بيانات الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

بدأت منذ عام ١٩٧١ المساعي لتوحيد سياسات دول الجماعة الأوروبية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي تأخذ طابعاً عملياً، بقيادة فرنسا التي تمكنت من اقناع شركائها الأوروبيين بالتوصل إلى اتفاق بشأن رؤية أوروبية موحدة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وهو ما حمل اسم «بيان شومان» ومن أهم النقاط التي تناولها البيان:

- انسحاب إسرائيل، إلى ما وراء خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، باستثناء تعديلات طفيفة في الحدود، بموافقة الأطراف المعنية؛
- أن يقوم حل قضية القدس على التدويل الإداري للمدينة القديمة، وسائر الأماكن المقدسة، بموافقة الدول المعنية، بما يضمن لجميع الأطراف حرية الحركة.

وقد جاء البيان - رغم ابتعاده عن التوجهات العربية إزاء الصراع مع الكيان الصهيوني - ليعكر المناخ السياسي بين أوروبا وإسرائيل، والذي بلغ ذروته مع فرنسا، باعتبارها المحرك الرئيس، والقائد الفعلي للتحرك الأوروبي(٢٨).

يلاحظ من نص البيان أنه جاء حسب النص الانجليزي للقرار الأممي، رقم ٢٤٢، حيث أباح إجراء تعديلات على خطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كما دعا إلى تدويل المدينة القديمة العربية، التي احتلتها إسرائيل، وأغفل الحديث عن كامل مدينة القدس.

وكان للنجاح العربي في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، واستخدام البترول كسلاح سياسي فعال أثره في تطور الرؤية الأوروبية للصراع العربي - الإسرائيلي، فجاء بيان الجماعة الأوروبية، في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، متضمناً عنصراً جديداً يطالب بأن تؤخذ حقوق الشعب الفلسطيني في الاعتبار، عند اقرار التسوية، كما شهد تطوراً في تفسير القرار ٢٤٢، حيث طالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، دون أن يطالب بتعديلات في الحدود، كما جاء في «بيان شومان»، عام ١٩٧١، غير أن البيان أغفل قضية القدس، ولم يأت على ذكرها بيان الجماعة الأوروبية، حتى «بيان البندقية»، عام ١٩٨٠، رغم استمرار التحول الأوروبي نحو الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث طالبت بيانات الجماعة، خلال هذه الفترة، بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية، بعد ان كان ينظر إلى القضية الفلسطينية على أنها مجرد قضية لاجئين فحسب(٢٩).

وشهد «بيان البندقية» عودة القدس إلى دائرة اهتمامات الجماعة الأوروبية، حيث اعترف البيان بالدور المهم جداً الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة إلى جميع الأطراف المعنية. وأكد على عدم قبول الجماعة أية مبادرة تتخذ من جانب واحد، وتهدف إلى تغيير وضع القدس، وأن كل اتفاق حول وضع المدينة، يجب أن يضمن حق حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة. وأعاد البيان التأكيد على ضرورة وضع إسرائيل حداً للاحتلالها الأراضي العربية. وتناول البيان للمرة الأولى قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، فعبرت الجماعة عن يقينها بخطورته، واعتباره عقبة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط(٣٠).

لكن أوروبا لم تسع وراء تحقيق وتطبيق ما ورد في «بيان البندقية» أو تطوير دورها في

المنطقة، وعادت من جديد، إلى إهمال قضية القدس، رغم تعرض المدينة العربية، خلال هذه الفترة، لمخططات صهيونية، بالغة الخطورة، استهدفت اضفاء الطابع اليهودي على المدينة، وتقليص الطابعين الإسلامي والمسيحي لها.

وفي عام ١٩٨٧ أعادت الجماعة الأوروبية التذكير بموقفها من القدس، كما جاء في «بيان البندقية».

أما عام ١٩٨٩، فقد شهد اقتراح إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية[٣١].

وحين عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. اختفى الموقف الأوروبي من التعنت الإسرائيلي تجاه ضم ممثلين للقدس العربية إلى الوفد الأردني - الفلسطيني، فلم تسمح الولايات المتحدة وإسرائيل لأوروبا بلعب أي دور سياسي، حتى يتمكنا من فرض التسوية التي يريدانها، واكتفت الولايات المتحدة بإعطاء أوروبا دور الممول للمساعدات والمشروعات الاقتصادية.

منذ عام ١٩٩٣، استبعدت القدس من جميع الاجتماعات والمباحثات الأوروبية والدولية، بعدما انشغل المجتمع الدولي باتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا، وهو ما عرف باعلان المباديء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، الذي تضمن اعترافاً متبادلاً بين الطرفين، وقبولاً مشتركاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وهو الاتفاق الذي رعته النرويج، وقضى بتأجيل قضية القدس إلى المفاوضات النهائية، التي نص الاتفاق على أن تجري فيما لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ورأت أوروبا في المناسبات المختلفة فيما يتعلق بالقدس أنه يجب الانتظار إلى حين إجراء المفاوضات النهائية، وهو ما تريده إسرائيل، في المرحلة الراهنة، حتى تكون قد تمكنت من تغيير وضع القدس، بصفة نهائية، خلال الفترة المسماة بالمرحلة الانتقالية.

الرؤية العربية للموقف الأوروبي:

حظيت ساحة أوروبا الغربية بعناية خاصة لدى العالم العربي، لما لها من تأثير كبير في حلبة الصراع الدولي، وهو تأثير مؤهل للتعاظم تجاه قضية القدس والصراع العربي - الإسرائيلي، بقدر تبلور رؤية أوروبية واضحة ومحددة تجاه المنطقة، والرغبة في لعب دور على صعيد الحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط.

وقد اصطدمت السياسة العربية في تعاملها مع الجماعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى الحوار العربي - الأوروبي (الذي قام عام ١٩٧٤، بعد الحظر البترولي على

أوروبا)، أو ضمن أنشطة أخرى، وزيارات، ومقابلات، ومؤتمرات بالقيود التي تربط السياسات الأوروبية بالمواقف والمبادرات الأمريكية المتعلقة بالقدس العربية وقضية فلسطين[٣٢]، حتى سادت قناعة في الأوساط العربية بأن الموقف الأمريكي من مجمل الصراع العربي - الإسرائيلي هو الموقف الذي تسير في ركابه أوروبا الغربية، بصفة عامة[٣٣].

ومن ثم سعت الدول العربية إلى تنشيط، وتفعيل الدور الأوروبي، ومحاولة التغلب على الرفض الأمريكي المستمر لقيام أي دور آخر مواز أو متقاطع مع دورها ودعا العرب، مراراً أوروبا إلى ممارسة جهودها، والتدخل لدى الطرف الآخر، حتى يقبل بالشرعية الدولية، المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة. وعمل العرب على تذكير الجانب الأوروبي بأن المحافظة على المصالح الغربية في الوطن العربي، تقتضي أن تعيد أوروبا النظر في مواقفها من القدس وفلسطين، وأنه من غير المقبول أن تدفع الدول العربية ضريبة الخضوع الأوروبي للسياسات الأمريكية، أو ثمن إحساسها بما تدعيه من عذاب الضمير إزاء اليهود.

اهتمت الدول العربية بالمراجع ذات التأثير في الموقف الأوروبي، وعلى رأسها الفاتيكان، حيث تراعي أوروبا في تحديد مواقفها أن تكون متماشية مع موقفه، فحرصت على شرح المطالب العربية العادلة، التي يتوجب على المجتمع الدولي مساندتها، للحصول عليها في الصلف الإسرائيلي[٣٤].

وقد رحّب العرب ببعض المواقف الأوروبية الجماعية والقومية التي اتخذتها، في الفترة الأخيرة، ومنها التصويت الأوروبي السنوي لمصلحة قرارات الجمعية العامة الرافضة لضم القدس العربية إلى إسرائيل، والرفض الأوروبي لسياسة تهويد القدس، عبر الاستيطان، وتفريغها من مضمونها العربي، ورفض قرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[٣٥]، كما كان لقرار الجماعة الأوروبية، في نهاية عام ١٩٩٦ تعيين مبعوث إلى الشرق الأوسط أثره في تطور الرؤية العربية للموقف الأوروبي، حيث أشادت الدول العربية بهذه الخطوة، معتبرة إياها بداية دور أوروبي نشط في المنطقة.

الرؤية الإسرائيلية للموقف الأوروبي:

ترفض إسرائيل، بشدة تدخل أوروبا في المنطقة وتقاوم - بمساندة أمريكية - أي دور تسعى أوروبا للقيام به، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالقدس، حيث عبرت مراراً وتكراراً عن رفضها أي تدخل خارجي في هذه المسألة ويجيء في هذا الصدد تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أبا إيبان، الذي قال فيه «إنه لا توجد دولة في العالم، بما فيها الولايات المتحدة، يحق لها أن تحتج

على الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في القدس العربية»[٣٦].

وقد تعرضت السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي والقدس للانتقادات الإسرائيلية المتوالية، منذ عام ١٩٦٧، وفي هذا المجال، اختصّت إسرائيل الموقف الفرنسي بجرعة زائدة من النقد، وعملت على إبداء استيائها من المبادرة الأوروبية، منذ مطلع السبعينيات، وحاولت منع صدور «بيان شومان»، عام ١٩٧١، ثم تصاعد استياؤها بعد صدور بيان ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ثم هاجمت «بيان البندقية» عام ١٩٨٠، وقررت عدم استقبال البعثة الأوروبية التي كان من المزمع وصولها إلى الشرق الأوسط، عقب صدور البيان، ورددت بأن موقف الجماعة الأوروبية ما هو إلا رد فعل للابتزاز النفطي العربي[٣٧].

استغلت إسرائيل الضعف الأوروبي اتجاهها، فلجأت إلى ابتزازها، وبخاصة ألمانيا، التي دفعت لها ما مجموعه ٨٦٢,٥ مليون دولار، حتى عام ١٩٦٤ كتعويضات عما قيل بأنه ممارسات نازية ضد اليهود[٣٨]. وظلت إسرائيل تلوح، كلما عنّ لأوروبا أن تتخذ رؤية لها من القضية الفلسطينية، بمعاداتها للسامية. وهو ما دعا أوروبا إلى توخي الحذر، منذ بدء الصراع العربي - الإسرائيلي في تعامله مع طرفيه، متغاضية عن الحق العربي المشروع في استعادة أراضيه.

خاتمة:

من الواضح أن أوروبا الغربية تتخذ موقفاً يكاد يكون موحداً من القدس، بعد نحو خمسين عاماً من اكتمال تنفيذ المخطط، كتبته وأخرجته بنفسها ونفذته الصهيونية، برعاية أمريكية، واستهدف إنشاء كيان يهودي فوق أرض فلسطين العربية، وهو الكيان الذي تمرّد على رب نعمته، بعدما تمكن من تحقيق أغراضه الاستعمارية، فهمّشت أوروبا حين أرادت أن تلعب دوراً لإيجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، رغم أنها لم تبلغ الاقتناع بالحد الأدنى من الحقوق العربية المشروعة في فلسطين والقدس.

والحقيقة أنه في الوقت الذي تطور فيه الموقف الأوروبي من قضية الشعب الفلسطيني، فإن رؤيتها للقدس العربية نرى بأنها اتسمت، خلال الخمسين عاماً الماضية، بعدة سمات، هي:

أ - لم تعترض أوروبا على احتلال إسرائيل للقسم الغربي من القدس، بعين قرار التقسيم الشهير، الذي نص على تدويل القدس، ضمن إطار خاص تشرف عليه الأمم المتحدة، مما جعل إسرائيل تطمع في توحيد القدس، وضمها واتخاذها عاصمة لها، وهو ما نفذته، بالفعل في عام ١٩٦٧، دون أن تواجه معارضة حقيقية من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، حيث اتسم الموقف الغربي، بصفة عامة بالميوعة، والتردد، والغموض من القدس. فاكتفت

بشجب الممارسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس، بل إن بيانات عديدة، أصدرتها الجماعة الأوروبية، أو الاتحاد الأوروبي، لم تشر من قريب أو من بعيد إلى قضية القدس.

ويمكن القول بأن الرؤية الأوروبية للقدس لم تكن واضحة ومحددة، فغابت الإرادة السياسية لتحقيق تسوية عادلة، تقضي بإعادة القدس العربية إلى أصحابها الشرعيين، في إطار حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي. واكتفت أوروبا بالتأكيد على إحالة القضية إلى المفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ب - دارت السياسة الأوروبية تجاه القدس في فلك المواقف الامريكية، في فترات طويلة من الصراع العربي - الإسرائيلي، بل ان اوربا لم تتحرر من القيد الأمريكي، إلا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فحسب في الوقت الذي التزمت فيه الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل في معظم القرارات، أما في قرارات مجلس الأمن ذات التأثير القوي، فقد التزمت أوروبا بالرؤية الأمريكية.

جـ - ارتبطت الرؤية الأوروبية للقدس بالفكرة الأصولية تجاه توطين اليهود في فلسطين، بغرض اعلان كيان صهيوني عاصمته القدس، حتى يتم بناء هيكل سليمان، الذي ينبئ بمجيء المسيح، حسب المفهوم البروتستانتي للكتاب المقدس، وهو المفهوم الذي ترفضه الكنيستان الأرثوذكسية والكاثوليكية، حيث يرفض الفاتيكان منح إسرائيل حق الوصاية على الأماكن المقدسة، إذ اشترط للاعتراف بالكيان الصهيوني أن يلتزم بحدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بما فيها القدس.

د - دعت الدول العربية باستمرار أوروبا الغربية للعب دور في الصراع مع إسرائيل، لكن أوروبا خضعت للاستبعاد الأمريكي - الإسرائيلي لها، وكان آخرها رفض إسرائيل حضور المنسق الأوروبي للشرق الأوسط المفاوضات الدائرة مع الفلسطينيين مثل نظيره الأمريكي.

مما سبق نرى أن الصمت الغربي إزاء الحق العربي في القدس، إنما هو حلقة من المخطط الصهيوني، الذي بدأته بريطانيا قبل ثمانين عاماً، عندما وعدت بتقديم فلسطين قرباناً على مذبح الصهيونية، وإن عدم اتخاذ أوروبا موقف حاسماً تجاه الممارسات التي تستهدف تفريغ القدس من مضمونها العربي، إنما هو استكمال للتواطؤ الغربي مع الكيان الصهيوني، حتى يتمكن من تهويد المدينة المقدسة، ويصبح الأمر الواقع لا مفر منه، وليس على العرب إلى الخضوع؟!

الهوامش:

١ - محمد خالد الأزعر، **الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية**، عمان، دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، طبعة أولى، ١٩٩١، ص ٣٩.

٢ - د. عز الدين فودة، **قضية القدس في محيط العلاقات الدولية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، ص ١١٠.

٣ - رجاء جارودي، **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، القاهرة، دار الغد العربي، طبعة أولى، ص ١٨.

٤ - د. إبراهيم عبد الحميد عوض، الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٠ - ١٩٨٥)، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ٨٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

٥ - الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢.

٦ - أنس مصطفى كامل، الفاتيكان والسلام في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ٥٢ - نيسان/ إبريل ١٩٨٧.

٧ - حسن نافعة (محرراً)، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٩٣، ص ٧٦.

٨ - د. نشأت الخطيب، **القدس بين الدين والتاريخ**، بيروت، دار الأنيس، طبعة أولى - ١٩٨٧، لمزيد من التفصيل أنظر: **القدس والعصر الاستعماري**، الفصل الرابع، ص ١٨٨.

٩ - عوض، **مصدر سبق ذكره**.

١٠ - **المصدر ذاته**.

١١ - انظر نص القرار، وثائق القدس في: **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ١٥ - ١٩٩٥.

١٢ - د. محجوب عمر، قضية مؤجلة رسمياً.. نشطة عملياً، **أوراق الشرق الأوسط**، (القاهرة)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ١٥ - ١٩٩٥.

١٣ - **المصدر ذاته**.

١٤ - أنس مصطفى كامل، **مصدر سبق ذكره**.

١٥ - **المصدر ذاته**.

١٦ - برهان الدجاني (محرراً)، **الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٨**، طبعة أولى بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٩٦٩ - ٩٧١.

١٧ - برهان الدجاني (محرراً)، **الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٧**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ٧٩٨.

١٨ - **المصدر ذاته**، ص ١٠٣٢.

١٩ - **المصدر ذاته**، ص ٨٣٠.

٢٠ - الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ - ١٢٦.

٢١ - كميل منصور (محرراً)، **الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٧٢**، (بيروت)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٣٥٩.

٢٢ - لمزيد من التفصيل، انظر: جان لوي جيرجوران (رئيس هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الفرنسية)، وبسمة قضماني (باحثة بالمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بباريس)، أوروبا والعرب، ملف العرب والنظام الدولي، **دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط**، ورقة قدمت إلى الندوة الدولية الخامسة التي نظمها مركز الدراسات العربية بلندن حول «دور مصر في الوطن العربي .. نظرة مستقبلية» يومي ٨، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨٣.

٢٣ - **الأهرام** (القاهرة) ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠.

٢٤ - **الجمهورية** (القاهرة) ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠.

٢٥ - أحمد يوسف القرعي، القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.

٢٦ - **الحياة** (لندن)، ٦/ ١١/ ١٩٩٦.

٢٧ - **الحياة** (لندن)، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٦.

٢٨ - الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢ - ١٣٤.

٢٩ - نافعة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

٣٠ - انظر نص البيان في: عوض، **مصدر سبق ذكره**.

٣١ - الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

٣٢ - لمزيد من التفصيل، انظر: جامعة الدول العربية وقضية القدس في المجال الدولي، **شؤون عربية**، (تونس)، العدد ٤٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤.

٣٣ - عمر، **مصدر سبق ذكره**.

٣٤ - **المصدر ذاته**.

٣٥ - **الحياة**، (لندن) ٣٩/ ١٠/ ١٩٩٥، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٥.

٣٦ - الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

٣٧ - الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

٣٨ - برهان الدجاني (محرراً)، **الكتاب السنوي الفلسطيني لسنة ١٩٦٦**، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ٢٤٤.

أولاً: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس*

رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار	نتيجة التصويت			ملاحظات
			مع القرار	ضد القرار	امتنع عن التصويت	
١٨١	٢٩/ ١١/ ١٩٤٧	تقسيم فلسطين وتدويل القدس	بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ايسلندا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، السويد	اليونان	المملكة المتحدة	
٣٠٣	١٢/٩/ ١٩٤٩	إعادة التأكيد على وضع القدس تحت نظام دولي دائم تقوم بإدارته الأمم المتحدة	بلجيكا، فرنسا، اليونان، لوكسمبورج	الدنمارك، ايسلندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة	هولندا	
٢٢٥٣	٤/ ٧/ ١٩٦٧	دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والإمتناع عنها في المستقبل	بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورج، المملكة المتحدة، الدنمارك، هولندا، النرويج، السويد	لا يوجد	ايسلندا، ايطاليا، مالطا، البرتغال	يعد القرار الأول الذي تصدره الأمم المتحدة بشأن تهويد القدس
٢٢٥٤	١٤/ ٧/ ١٩٦٧	إبداء الأسف للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس	بلجيكا، فرنسا، لوكسومبورج، المملكة المتحدة، الدنمارك، هولندا، النرويج، السويد	لا يوجد	ايسلندا، مالطا، ايطاليا	

رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار	مع القرار	ضد القرار	امتنع عن التصويت	ملاحظات
١٩٦/٣٥	١٥/ ١٢/ ١٩٨٠	الامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس.	اسبانيا، قبرص، مالطا	المانيا الاتحادية، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، بلجيكا، الدنمارك، لوكسمبورج، المملكة المتحدة، النرويج، هولندا	لا يوجد	أكد القرار على أحقية الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وإقامة دولته المستقلة
١٥/٣٦	١٩٨١/١٠/٢٨	مطالبة إسرائيل بالكف فوراً عن جميع أعمال الحفر، وتغيير المعالم التي تقوم بها في المواقع التاريخية والثقافية والدينية للقدس وبصفة خاصة أسفل وحول الحرم الشريف	اسبانيا، قبرص، مالطا	لا يوجد	المانيا الاتحادية، ايرلندا ايسلندا، ايطاليا، البرتغال بلجيكا، الدنمارك السويد، فرنسا، فنلندا لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان	
١٢٠/٣٦هـ ١٢٣/٣٧ج ١٨٠/٣٨ج ١٤٦/٣٩ج ١٦٨/٤٠ج ١٦٢/٤١ج	١٩٨١/١٢/١٠ ١٩٩٢/١٢/١٦ ١٩٨٣/١٢/١٩ ١٩٨٤/١٢/١٤ ١٩٨٥/١٢/١٦ ١٩٨٦/١٢/٤	١- إن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق ٢- شجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس،	صوتت الدول الأوروبية جميعها إلى جانب القرارات	لا يوجد	لا يوجد	اعتادت الجمعية على اصدار قرار بعدم الاعتراف بتطبيق القانون الأساس على مدينة القدس واعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل منذ عام ١٩٨١

رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار	نتيجة التصويت			ملاحظات
			مع القرار	ضد القرار	امتنع عن التصويت	
٢٠٩/٤٢د	١٩٨٧/١٢/١١	منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن				
٥٤/٤٣جـ	١٩٨٨/١٢/٦	٤٧٨م (١٩٨٠) ورفضها الامتثال				
٤٠/٤٤جـ	١٩٨٩/١٢/٤	لأحكامه.				
٨٣/٤٥جـ	١٩٩٠/١٢/١٣	٣- دعوة تلك الدول إلى الالتزام				
٨٢/٤٦ب	١٩٩١/١٢/١٦	بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات				
٦٣/٤٧ب	١٩٩٢/١٢/١١	الصلة، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة				
٥٩/٤٨أ	١٩٩٣/١٢/١٤					
٨٧/٤٩أ	١٩٩٤/١٢/١٦					
٢٢/٥٠	١٩٩٥/١٢/٤					
٢٧/٥١	١٩٩٦/١٢/٤					

أسماء الدول المنشورة بنتائج عمليات التصويت، هي التي شاركت في جلسات مناقشة واتخاذ القرارات. أما الدول غير الموجودة، فهي التي لم تشارك في تلك الجلسات، إما لتغيبها، أو لعدم انضمامها للأمم المتحدة، وقت اتخاذ القرارات.

★ لمزيد من التفاصيل انظر: مجلدي قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مراجعة وتدقيق د. جورج طعمة ١٩٤٧ - ١٩٧٤؛ ١٩٧٥ - ١٩٨١.

ثانياً: قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن القدس

رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار	نتيجة التصويت			ملاحظات
			مع القرار	ضد القرار	امتنع عن التصويت	
٤٩	١٩٤٨/٥/٢٢	وقف اطلاق النار في فلسطين واعلان الهدنة بالقدس	بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٥٠	١٩٤٨/٥/٢٩	الدعوة إلى وقف العمليات العسكرية مدة أربعة أسابيع وحماية الاماكن المقدسة	بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٥٤	١٩٤٨/٧/١٥	تكليف وسيط الأمم المتحدة بمواصلة جهوده لنزع السلاح في مدينة القدس	بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٦٠	١٩٤٨/١٠/٢٩	تشكيل لجنة لتعديل مشروع القرار بشأن وضع القدس	بلجيكا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوحد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
٦٩	١٩٤٩/٣/٤	التوصية بقبول إسرائيل عضواً بالأمم المتحدة	فرنسا، النرويج	لا يوجد	المملكة المتحدة	صدر القرار باعتبار تل أبيب العاصمة.

١٢٧	١٩٥٨/١/٢٢	تنظيم النشاطات بين الخطوط الفاصلة في القدس والطلب من إسرائيل الكف عن أعمالها في المنطقة	فرنسا، بريطانيا	لا يوجد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
١٦٢	١٩٦١/٤/١١	حث إسرائيل على الامتثال لقرار لجنة الهدنة المشتركة بشأن القدس	فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٢٥٠	١٩٦٨/٤/٢٧	دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن إقامة العرض العسكري في القدس	الدنمارك، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
٢٥١	١٩٦٨/٥/٢	إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري في القدس	الدنمارك، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لايوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
٢٥٢	١٩٦٨/٥/٢١	دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس	الدنمارك، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٢٦٧	١٩٦٩/٧/٣	دعوة إسرائيل مجدداً إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس، وإلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس	اسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، فنلندا	لا يوجد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع

٢٧١	١٩٦٩/٩/١٥	إدانة إسرائيل لتدنيسها المسجد الأقصى ودعوتها إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس	فرنسا، أسبانيا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	
٢٩٨	١٩٧١/٩/٢٥	إبداء الأسف لعدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس	بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لايوجد	
٤٦٥	١٩٨٠/٣/١	مطالبة إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي المحتلة بما فيها القدس	البرتغال، فرنسا المملكة المتحدة، النرويج	لا يوجد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
٤٧٦	١٩٨٠/٦/٣٠	اعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس	البرتغال، فرنسا، النرويج، المملكة المتحدة،	لا يوجد	لا يوجد	
٤٧٨	١٩٨٠/٨/٢٠	عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» بشأن القدس، ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها	البرتغال، فرنسا، النرويج، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	

٦٧٢	١٩٩٠/١٠/١٢	إدانة أعمال العنف التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين في أعقاب أحداث الحرم الشريف التي راح ضحيتها ١٧٠ فلسطينياً ما بين شهيد وجريح	فنلندا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	تبنى المجلس القرار بالإجماع
٦٧٣	١٩٩٠/١٠/٢٤	دعوة إسرائيل إلى احترام قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس والقبول بإجراء بعثة الأمم المتحدة تحقيقاً بشأن أحداث الحرم الشريف بالقدس	فنلندا، فرنسا، المملكة المتحدة	لا يوجد	لا يوجد	

المقاومة الوطنيّة في القدس ١٩١٨ - ١٩٩٧

هالة منصور

«لم تكن القدس، في أي يوم، محور استراتيجية فلسطينية مكثفة؟ ولم تكن هناك، مطلقاً، حملة منظمة لمقاومة السيطرة الإسرائيلية على المدينة والمناطق المحيطة بها؛ وهكذا، فإن خيار (غزة-أريحا)، يبدو مثل فخ، أو خطة محكمة، لإلهاء الطاقات الفلسطينية بمهمة السيطرة على الأطراف البعيدة، وإدارتها، بينما يترك القلب للإسرائيليين»(١).

هذا القول/ الرأي، هو للمفكر الفلسطيني البروفسور إدوارد سعيد. وإذا أردنا الحديث عن حاضر ومستقبل مدينة القدس، فلا بد لنا من استدعاء الماضي، بكل تفاصيله، وكفاحاته، وتضحياته، وتداعياته. إذ لا يسعنا، ونحن نتحدث عن استنباط وسائل كفيلة بمواجهة واقع مدينتنا الدامي، أن نقفز فوق التاريخ، وأن لا نتناوله بالقراءة الواعية، التي تمكننا من استخلاص مقومات تواصل الكفاح من أجل استرداد المدينة المقدسة، مرة أخرى. وإذا كان هذا البحث معني بدراسة سمات الحركة الوطنية في القدس، فيجب التأكيد هنا على أن هذه السمات لم تكن، بأي حال من الأحوال، منفصلة عن الحركة الوطنية في عموم فلسطين، أو عن المؤثرات التي هيأت الظروف لنشأة هذه الحركة.

المقاومة الوطنية تحت الانتداب:

أخذت الحركة الوطنية في التشكل، على أساس قطري، منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، عام ١٩١٨، وانفصالها عن الكيان السوري، وغدا لكل طبقة من طبقات المجتمع الفلسطيني، آنذاك، دوافعها لمقاومة المحتل، سواء الرأسمالية الفلسطينية، التي ناقشتها الرأسمالية اليهودية والإنجليزية، وتفوقتا عليها في الإمكانات، كما عانت الطبقة البرجوازية من اليهود، الذين أخذوا

يحلون محلهم في المناصب، بسبب التحيز الإنجليزي لهم، أما الفلاحون فقد عانوا الأمرين، حيث نقل الاحتلال الإنجليزي مساحات واسعة من الأرض للمستوطنين اليهود، كانت هذه الأراضي، في الأساس، مصدر دخولهم؛ ولم يفلت العامل الفلسطيني من ذلك، إذ عانى من مزاحمة العامل اليهودي الوافد، الذي التهم معظم فرص العمل المتاحة، كما حصل الأول على نصف أجر العامل اليهودي. وفي خضم العوامل السابقة المحفّزة على المقاومة؛ والباعثة على السخط الوطني، اتحدت الطبقات الفلسطينية في حركة مقاومة وطنية؛ لم تستسلم، طوال فترة الاحتلال البريطاني.

وقد شهدت القدس بداية معظم أعمال المقاومة الوطنية في فلسطين، فقبيل نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت فلسطين قد خضعت للإحتلال البريطاني، وما أن استولى الجنرال اللنبي على القدس، حتى وصلت لجنة صهيونية، تضم عدداً من الخبراء الذين أوفدهم مكتب المنظمة الصهيونية العالمية في لندن، وكانت مهمتها القيام بدور استشاري للقيادة العسكرية البريطانية في كل الأمور المتعلقة باليهود، وبإقامة «الوطن القومي اليهودي»، وتمثيل المنظمة الصهيونية في فلسطين(٢) وهو ما أوقع الجماهير الفلسطينية تحت عسف الاستعمار البريطاني، إضافة إلى توسع الاستيطان الصهيوني، بمساعدة الاحتلال، وما قدمه من تسهيلات لتحقيق مهمة الحركة الصهيونية، وترسيخ الكيان الصهيوني؛ وأخيراً كان القهر والاستغلال الذي تعرضت إليه الجماهير الشعبية على أيدي الإقطاعيين والبرجوازيين الفلسطينيين. ولقد قابل الفلسطينيون كل ما سبق بمقاومة، اختلف طابعها من فترة لأخرى، تبعاً لمحدداتها، وظرفيتها التاريخية والسياسية. ويمكن تقسيم الفترة من ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨ إلى ثلاث مراحل:

١ – مرحلة العشرينيات:

اتسمت هذه المرحلة باستخدام أساليب المقاومة السياسية، من مظاهرات ومؤتمرات واحتجاجات، إلى جانب ظهور بعض المحاولات المسلحة الصغيرة، وقد انقسمت الحركة الوطنية إلى تيارين، أحدهما يدعو إلى المقاومة السلبية غير العنيفة، فضم بشكل عام القيادة التقليدية، التي كان معظمها من كبار الملاك وكبار التجار؛ أما التيار الثاني، فدعا إلى انتهاج أساليب ثورية، منها فكرة القيام بحرب العصابات، تألف هذا التيار من المثقفين وبمناصرة البرجوازية الصغيرة، والفلاحين والعمال(٣).

تجلت المقاومة اللاعنيفة في المؤتمرات الوطنية، التي عقدت في الفترة من ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٨، وبلغت سبع مؤتمرات وطنية سياسية، كان نصيب القدس فيها ثلاث مؤتمرات: المؤتمر

الأول، الذي عقد في القدس، في آذار/ مارس ١٩١٩؛ والمؤتمر الرابع، في حزيران/ يونيو ١٩٢١؛ والمؤتمر السابع، في تموز/ يوليو ١٩٢٨(٤)؛ كما عقد، في القدس، في ٢٧/ ١١/ ١٩٢٩، اجتماع عربي عام، اشترك فيه مندوبون من جميع أنحاء فلسطين، وسوريا، ولبنان، والأردن، ورفعوا بياناً إلى لجنة التحقيق البريطانية (لجنة شو)، هاجموا فيه «وعد بلفور»، والسياسة البريطانية، وأقسم أعضاء المؤتمر على منع بيع الأراضي لليهود، وعلى مقاطعة الموضوعات والمتاجر اليهودية، وتنشيط الموضوعات والمتاجر العربية، ومقاطعة كل عربي يشتري من اليهود غير الأرض(٥).

كما قامت في القدس أول مظاهرة عربية، في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، رداً على المسيرات التي كان قد نظمها اليهود، إحتفاء بالذكرى الأولى لوعد بلفور، وجرى تأليف «الجمعية الإسلامية – المسيحية»، في القدس، في العام ١٩١٨، ثم في يافا، ويرمي برنامج الجمعية إلى مقاومة السيطرة والنفوذ اليهوديين، والحيلولة دون شرائهم الأراضي. كما كشفت الوثائق البريطانية عن تشكل جمعية عربية في القدس، في أوائل ١٩١٩، عرفت باسم «الفدائية»، ضمت بعض رجال الشرطة والدرك، وانكبت على الإعداد لإنتفاضة مسلحة(٦).

أما عن المقاومة العنيفة (الكفاح المسلح)، فقد تجلت في اشتعال الانتفاضة المسلحة، في القدس، في ٤/ ٤/ ١٩٢٠، واستمرت أربعة أيام، واستطاع الإنجليز سحقها، بعد استشهاد أربعة عشر فلسطينياً، وسقوط عدد من الجرحى، ثم تبعها عصيان مدني، في يافا، في ١/ ٥/ ١٩٢٠، سرعان ما امتدت نيرانه لتشمل مدن وقرى أخرى، ثم انفجرت المحاولة الثالثة، في القدس، في ١٩٢٨/٨/٢٣، حيث هتف المستوطنون اليهود، أثناء احتفالهم بعيد الغفران، قرب حائط البراق، بامتلاك الحائط، وكادت تحدث المواجهة بين المستوطنين والفلسطينيين، لولا تدخل قوات الاحتلال البريطاني، آنذاك، ولكن ما أن كرر المستوطنون اليهود المحاولة، في العامل التالي، حتى اشتعلت الحركة الوطنية واستمرت المواجهات التي لم تستطع القوات البريطانية منعها هذه المرة، وعرفت باسم «هبّة البراق»، واستمرت زهاء اسبوعين، وانتهت باقتياد المئات من العرب إلى السجون ومعتقلات الحكومة، وأصدرت محاكم حكومة الانتداب عشرين حكماً بالإعدام بحق العرب، نفذت منها ثلاثة، كما قضت بالسجن المؤبد على ثلاثة وعشرين عربياً، وبمدد متفاوتة على ٩٧٩ عربياً آخرين، في حين أصدرت، هذه المحاكم حكماً بإعدام شرطي صهيوني، لإفنائه أسرة عربية بكاملها، مستخدماً سلاح الحكومة، كما أصدرت أحكاماً مخففة على اثنين وعشرين صهيونياً آخرين(٧).

لم تكن هبّة البراق صراعاً دينياً، أجج لهيب المقاومة الوطنية، بل كان صراعاً طبقياً ووطنياً، بالأساس، أدى إلى تأجيج الحمية الوطنية، وأشعل المواجهة، فقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية،

ما بين (١٩٢٨ - ١٩٣٢)، قد وصلت آثارها الكبيرة إلى فلسطين، وعانى الفلسطينيون الأمرّين من هذه الأزمة، إلى جانب ازدياد نزوح اليهود إلى فلسطين، فجاءت هبّة البراق بعد الاستفزاز اليهودي لمشاعر الفلسطينيين تعبيراً عما يموج به المجتمع من قهر طبقي، واحتلال مستبد وتفكك في القيادة، حيث ظهرت عناصر تطالب بالتعاون مع الانجليز، وقد كانت فترة العشرينيات، فترة تناحر وتيبس دب في أوصال الحركة الوطنية، كما اتسمت هذه الفترة بضعف المقاومة، التي لم تؤثر بشكل كبير في الاحتلال البريطاني، وفي ذيله المتمثل في الاستيطان الصهيوني. كما عانت الحركة الوطنية من قلة التنظيم، إلى جانب عدم بلورة مؤسسات سياسية ومدنية، في ذلك الوقت، كان باستطاعتها الأخذ بيد المحاولات المسلحة أو هبّة البراق، وتحويلها إلى ثورة، ناهيك عن غياب الظرف التاريخي المواتي، عالمياً وعربياً مما قلل من فعاليات الحركة الوطنية.

٢ - مرحلة الثلاثينيات:

جاءت هذه الفترة، لتترافق مع امتلاك الحركة الوطنية وعياً أكبر، تجاه تحديد العدو الحقيقي، المتمثل في الاحتلال البريطاني، ثم من يليه في المواجهة، وهو العدو الصهيوني، وتميزت هذه المرحلة بالمواجهة المسلحة، سبقتها مرحلة تمثلت في استخدام أساليب المقاطعة، والإضرابات، والامتناع عن دفع الضرائب، وقد تم انعقاد «المؤتمر الإسلامي العام»، في القدس، في ٧/ ١٢/ ١٩٣١، كما تأسس «صندوق الأمة»، لشراء الأراضي في القدس في ١٩٣٢، وإنقاذ من أيدي الصهيونيين. وفي ١٣/ ١٠/ ١٩٣٣ خرجت مظاهرة كبيرة في القدس ثم في يافا، في ٢٧/ ١٠/ ١٩٣٣، قبيل أن تمتد شرارتها إلى بقية المدن الفلسطينية، واضطرت القوات البريطانية إلى استخدام الطائرات، لقمعها، وقد استمرت ستة أسابيع، وبلغ تطور الحركة الوطنية، في هذا الوقت، أن شاركت النساء في مظاهرات القدس ويافا(٨).

ظلت القدس، طوال فترة الاحتلال البريطاني، مركز قيادة الحركة الوطنية، و«اللجنة التنفيذية العربية»، التي كانت تنبثق عن المؤتمرات الوطنية العربية، وتأخذ على عاتقها قيادة الحركة الوطنية، إلى مطلع الثلاثينيات، وحين تأسست الأحزاب السياسية الفلسطينية الستة، كان المقر الرئيسي لثلاثة منها يقع في القدس، وهي أحزاب: العربي (جمال الحسيني)؛ والدفاع (راغب النشاشيبي)؛ والإصلاح (حسن فخري الخالدي)(٩)، وكانت آخر الإرهاصات السابقة على ثورة ١٩٣٦ قيام حركة القسام الثورية، في ١٩/ ١١/ ١٩٣٥.

وفي أعقاب إعلان الإضراب العام الشامل، الذي بدأته يافا فالقدس، في ٢٠/ ٤/ ١٩٣٦، قامت الثورة في فلسطين، واستمرت زهاء أربع سنوات متصلة وبمجرد انفجار الثورة، سارعت

الأحزاب السياسية العربية الستة، في القدس، من ٢٥/ ٤ للحاق بالمبادرة الشعبية، حيث شكلت هذه الأحزاب جبهة حملت اسم «اللجنة العربية العليا»، وقررت استمرار الإضراب السياسي، الذي امتد زهاء ستة أشهر متصلة، كانت القدس فيها تملك زمام المبادرة؛ وانتهى الإضراب ببيان أصدره الملوك والأمراء العرب، في ١١/ ١٠/ ١٩٣٦؛ دعوا فيه الشعب الفلسطيني إلى وقف الإضراب، الأمر الذي دفع «اللجنة العربية العليا» في اليوم التالي، إلى إصدار بيان، يدعو الشعب لإيقاف الإضراب، والأعمال الثورية(١٠)، وفي صيف ١٩٣٧، عاد الفلسطينيون إلى حمل السلاح، إثر صدور تقرير «لجنة بيل» الإنجليزية، التي اقترحت تقسيم فلسطين؛ وامتدت الثورة حتى عام ١٩٣٩، تمركزت القيادة فيها في القدس، حيث مقر «اللجنة العربية العليا»، والقيادة الفعلية للثورة، ولم تتوقف الثورة بإلقاء السلطات البريطانية القبض على أعضاء «اللجنة العربية العليا»، خريف ١٩٣٧ وهروب قادتها إلى خارج فلسطين، كما سقط الآلاف من الشهداء، بينهم أبرز القادة العسكريين، إلى جانب إحكام الحصار البريطاني على البلاد(١١).

مرة أخرى، كانت قيادة الحركة الوطنية، أضعف الجوانب في الثورة وحيث قبلت «اللجنة العربية العليا» بوقف الإضراب، كما افتقرت الثورة إلى التنظيم، وعدم تعبئة الجماهير، وغياب برنامج سياسي سليم، كما أن تفتت قيادة الثورة، وتسلل عناصر الثورة المضادة، مرة أُخرى، أدى إلى ضعف الثورة وانتهائها.

٣ - مرحلة الأربعينيات:

تمثلت هذه المرحلة في الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٨، وشهدت الفترة من (١٩٤٠ - ١٩٤٥) تدهوراً حاداً، وصل إلى حد السكتة القلبية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، عادت الحركة الوطنية إلى الحياة مرة أخرى، حيث سمحت قوات الانتداب البريطاني بعودة الزعماء المنفيين، أمثال جمال الحسيني، كما تم الإفراج عن جميع المعتقلين، وتم تشكيل «الهيئة العربية العليا»، وفي القدس تشكلت قيادة «الجهاد المقدس»، للدفاع عن التراب الوطني، والتصدي لقرار التقسيم، الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧(١٢).

ما بين النكبة والنكسة، (١٩٤٨ - ١٩٦٧):

بدأت مجموعات «الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧، هجماتها على الأهداف والمراكز الصهيونية، وبعد أسابيع قليلة دخلت أفواج «جيش الإنقاذ» فلسطين، بقيادة فوزي القاوقجي، لتشارك في الكفاح ضد الصهيونية، واستمر القتال

أكثر من خمسة أشهر ونصف، وفي منتصف آيار/ مايو ١٩٤٨، دخلت الجيوش العربية ساحة المعركة[١٣].

تمخضت حرب ١٩٤٨ عن قيام إسرائيل والنكبة الفلسطينية، التي عبرت عن نفسها بتقوّض البنى الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، الثقافية، والنقابية الفلسطينية، ولم تستعد هذه البنى عافيتها، إلا بعد زهاء عقد من السنين واستقرت هذه البنى بالعاملين الإقليمي والعالمي، فنجحت الفئات الوسطى الفلسطينية في تأسيس عدة فصائل فدائية، ثم سارعت الأنظمة العربية إلى تاسيس «منظمة التحرير الفلسطينية»، في محاولة لإحتواء هذه الفصائل الفدائية. ولم يكن من باب المصادفة أن يعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس (٢٨/ ٥ - ٤/ ٦/ ١٩٦٤) وعنه انبثقت منظمة التحرير، التي اتخذت من المدينة المقدسة مقراً لها.

تقوية الدور المؤسساتي (١٩٦٧ - ١٩٨٧):

في أعقاب حرب ١٩٦٧، تراجع دور الأنظمة العربية الإقليمي وتزعزعت ثقة الشعب الفلسطيني بها، خاصة، بعد سقوط بقية فلسطين والقدس الشرقية، وتسببت المرحلة اللاحقة لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في تحويل أهالي مدينة القدس إلى لاجئين، وانتقلت المدينة إلى سلطة الإحتلال الإسرائيلي، وتعرضت لعملية تهويد رامية إلى محو طابعها العربي، بمصادرة الأراضي العربية، وهدم أحياء بأكملها، واستخدام شتى الإجراءات العسكرية أو الإدارية المتوفرة لدى السلطات البلدية والحكومية، من قوانين البناء، والإغلاق، وإغلاق المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة، ناهيك عن الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأمكنة المقدسة، سواء أكانت إسلامية أم مسيحية، حيث تم الاعتداء على المسجد الأقصى، وجرت محاولة إحراقه في عام ١٩٦٩، والإعتداء على كنيسة القيامة، والتعدي على القساوسة والراهبات، غير مرة، فضلاً عن سلسلة طويلة من القوانين والتعليمات، التي تحدد من يحق له أن يكون مقدسياً، ومن هو المعرّض لفقدان حقه في العيش في القدس.

وقد قوبلت الهجمة الإسرائيلية الشرسة للسيطرة على القدس، بمقاومة لا تيأس، إلا أنها انطلقت كرد فعل للممارسات الإسرائيلية، ولم تصدر عن استراتيجية واضحة وشاملة للمقاومة؛ وظل الفلسطينيون، في هذه المرحلة، يتطلعون إلى التحرير من الخارج، من منظمة التحرير، التي انتهجت في ذلك الوقت استراتيجية حرب العصابات.

لقد انتهجت الحكومة الإسرائيلية، خطة رامية إلى دمج القدس في الحياة البلدية الإسرائيلية، والاستيلاء على الأراضي العربية في المدينة، وبناء المستوطنات، إلى جانب تفكيك المؤسسات العربية، مما جعل الفلسطينيين يتصدون لهذه السياسة، بتبني طريقتين: الأولى، إيقاع سياسة شبه جماعية بعدم التعاون كلياً مع السلطات الإسرائيلية على الصعيد الوطني والبلدي؛ أما الثانية، فهي التصدي للمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على مؤسساتهم، عن طريق الاحتجاجات والمقاومة التي تنوعت في عدة أشكال، سواء مقاومة قانونية أو توجه إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أو اللجوء إلى وسائل الإعلام، ووسائل العصيان المدني، بما في ذلك الإضرابات، والمظاهرات، في سبيل الحفاظ على المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية خارج السيطرة الإسرائيلية.

تجلى صمود المقاومة الوطنية الفلسطينية في وجه تهويد المؤسسات الفلسطينية، في عدة أحداث، ففي عام ١٩٦٧، عُرض على رئيس بلدية القدس الشرقية، روحي الخطيب أن ينضم إلى بلدية القدس الموحدة الإسرائيلية، وهو ما رفضه الخطيب وأعضاء المجلس البلدي، إلا أن الأمر انتهى بصدور أمر إسرائيلي يقضي بحل بلدية القدس الشرقية، في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧. وفي أعقاب هذا القرار تم دمج معظم الموظفين من البلدية الإسرائيلية، كما جرت محاولة من وزارة الأديان الإسرائيلية للسيطرة على الشؤون الدينية والإسلامية في القدس الشرقية والضفة الغربية. وعلى إثر ذلك، تم تشكيل «الهيئة الإسلامية»، وفي الاتجاه نفسه رفضت الغرفة التجارية في القدس الشرقية عروضاً ثلاثة، تقدمت بها ثلاث روابط محلية إسرائيلية، لضم الغرفة إلى هيكلها التنظيمي، إضافة إلى شركة كهرباء القدس، التي قاومت السيطرة الإسرائيلية، حتى عام ١٩٨٦، كما تصدت المدارس الفلسطينية في القدس لفرض منهج عربي - إسرائيلي، واستمرت المعركة، لسنوات طويلة، اضطرت الحكومة الإسرائيلية خلالها للوصول إلى تسوية، حيث فرضت السلطات الإسرائيلية المنهج العربي - الإسرائيلي على المدارس الحكومية، ولم تفرضه على مدارس وكالة الغوث أو المؤسسات التعليمية الخاصة، ثم سمحت بإدخال المنهج الأردني، إلى جانب المنهج العربي - الإسرائيلي. أما الجمعيات المهنية المختلفة (كالمحامين، والأطباء، والمهندسين)، فقد رفضت تسجيل أنفسها لدى السلطات الإسرائيلية إلى أن تسمح لهذه الجمعيات بالعمل بموجب التسجيل الأردني القائم[١٤]. وترافقت المقاومة السابقة مع إنشاء مؤسسات وطنية جديدة، حيث تم تشكيل «لجنة التوجيه الوطني»، برئاسة الشيخ عبد الحميد

السائح، وقد لعبت هذه اللجنة إلى جانب «الإتحاد النسائي العربي» دوراً مقاوماً مهماً داخل المدينة.

اتسمت الفترة السابقة على الإنتفاضة، وبالتحديد منذ ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٧، بإتباع استراتيجيين أساسيتين، إحداهما المقاومة السلبية، التي كانت امتداداً للفترة السابقة، وشكلاً من أشكال التكيف تحت الاحتلال، للبقاء، كما كانت شكلاً من أشكال تأكيد الهوية الوطنية. وبينما جرى تأكيد الصمود بالمقاومة السلبية، باعتبارها الاستراتيجية الرئيسة للنخبة ومنظمة التحرير ومؤيديها في المناطق المحتلة، مع تلقي الدعم من الدول العربية، لمواصلة هذا الصمود، فإن المناضلين والشباب في الحركة الطلابية الفلسطينية كانوا يطورون استراتيجية المقاومة النشطة في مواجهة التنظيم السلبي للصمود، وقد بدأ الشباب بإقامة بنية تحتية بادية في ميادين: الصحة، والتعليم، والزراعة، ضمن إطار المقاومة الجماهيرية، وقد أُقيم الكثير من هذه المجموعات المجتمعية واللجان في القدس الشرقية(١٥).

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٧ تركزت المنظمات الاجتماعية، والثقافية، في القدس، مما أدى إلى اعتبارها مركزاً للنشاطات الفلسطينية؛ وقد كان لهذه المؤسسات تأثيرها على المدينة، كما ساعد اختيار الصحف والمسارح وغيرها القدس الشرقية مركزاً لنشاطاتها، في الحفاظ على الهوية الفلسطينية(١٦).

ظلت الحكومة الإسرائيلية، حتى ذلك الوقت، تجد في محاولاتها الدائبة لتغيير معالم القدس، وتهويدها، فشهدت بداية الثمانينيات تواصل بناء المستوطنات الإسرائيلية، ومحاولات تفريغ المدينة من أهلها الفلسطينيين، مما أدى إلى زيادة نسبة اليهود داخل المدينة، فيما تعرض الفلسطينيون إلى مصادرة أراضيهم، وإلى إجراءات اقتلاعهم من أراضيهم، فضلاً عن المعاناة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ونقص الخدمات، والضرائب الباهظة، مما أدى إلى تراكم مشاعر الغضب، إضافة إلى الإحباط الذي أصاب الشعب الفلسطيني، في أعقاب الاجتياح العسكري الإسرائيلي لجنوب لبنان، ثم خروج منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية من بيروت، صيف ١٩٨٢.

ما بين الانتفاضة ومدريد (١٩٨٧ - ١٩٩١):

تسبب الاجتياح العسكري الإسرائيلي لجنوب لبنان في تشتيت الحركة الوطنية الفلسطينية،

لذا لم يكن أمام الفلسطينيين إلا خيارين، أحدهما البحث عن آلية جديدة للمقاومة، أو الخيار الثاني وهو التكيف مع السيطرة الإسرائيلية، وكان هناك من ينادي بالتكيف، عن طريق المشاركة في الانتخابات البلدية في القدس، وهو ما رفضته الأحزاب السياسية الفلسطينية، وعموم الأهالي، وجاءت نتائج الانتخابات البلدية، لعام ١٩٨٧، لترد على هذه الأقاويل التي يدعيها رئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليك، من أن القدس مدينة موحدة، وبحسب هذه الانتخابات، فقد اشترك أقل من ألفي ناخب عربي مقدسي في هذه الانتخابات، من أكثر من ٨١ ألف ناخب عربي، هم أصحاب الحق بالاقتراع(١٧).

ثم جاءت الانتفاضة، التي اندلعت شرارتها، في فترة، من ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وامتد لهيبها إلى القدس، لتمثل الخيار الأول، وهو المقاومة، كما مثلت الإنتفاضة صفعة على وجه الإدعاء بوحدة القدس، ولم تكن الإنتفاضة، بأي حال، منفصلة عن المقاومة المدنية التي سبقتها، من خلال اللجان والمنظمات الشعبية التي عززت الإنتفاضة، واستطاعت أن تنجح في تنظيم وتعبئة الجماهير، وانطلقت الاحجارة والمولوتوف، لتصيب المؤسسات والأهداف الإسرائيلية، ولأول مرة في تاريخ المدينة فرضت الشرطة الإسرائيلية منع التجول على بعض الأحياء العربية. وفي ٢٢/ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، فرض منع التجول على حي الطور، في جبل الزيتون، وجلبت قوات من الجيش الإسرائيلي، وحرس الحدود، إلى القدس الشرقية، لمساعدة الشرطة؛ إلا أنها لم تستطع مواجهة أحداث الإنتفاضة(١٨)، التي تميزت في القدس بالمظاهرات الكبيرة، والمواجهات الشعبية، ثم انتقلت إلى أشكال متنوعة، للمقاومة، من قذف الحجارة والزجاجات الحارقة، وحرق السيارات الخاصة بالشرطة والمستوطنين، وإشعال النيران في الغابات والمنشآت الإسرائيلية، إلى طعن المستوطنين بالسكاكين، ووضع العبوات الناسفة، إضافة إلى الإضرابات التجارية، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب. وحسب التقرير السنوي للشرطة الإسرائيلية عن الانتفاضة في القدس، فإن تصاعداً كبيراً قد طرأ على فعاليات الإنتفاضة، في القدس وضواحيها، عام ١٩٩٠، وأن ٨٠٪ من الأحداث التي وقعت داخل الخط الأخضر نُفذت داخل القدس(١٩).

لوحظ بأن المقاومة الوطنية في القدس، جاءت نتاجاً لامتزاج الوطني بالديني، واستقواء كل منهما بالآخر. مع ملاحظة أن الدفاع عن الدين سبق الدفاع عن الوطن، ولنأخذ مثالاً على ذلك اعتقال سلطات الاحتلال لرئيس طائفة الروم الكاثوليك في القدس والضفة الغربية، المطران

هلاريون كبوجي، في ١٨/ ٨/ ١٩٧٤، بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات ومساعدة المنظمات الفدائية. عدا مثال مجزرة الأقصى، في القدس في ٨/ ١٠/ ١٩٩٠، التي ذهب ضحيتها ٢٣ شهيداً فلسطينياً، وأكثر من ٣٠٠ جريح، ودارت أحداث المجزرة حول قيام جماعة غرشون سلومون المسماة (أمناء جبل الهيكل)، بالمطالبة بتحرير الهيكل (أي المسجد الأقصى)، ودعت اليهود إلى المشاركة في مسيرة باتجاه المسجد في يوم المجزرة، وذلك من أجل وضع حجر الأساس لما يسمى بـ(الهيكل الثالث). وفي المقابل تنادى المسلمون للدفاع عن المسجد، وأثناء تأديتهم الصلاة داخل المسجد، فوجيء المصلون بالنيران وقنابل الغاز تنهمر عليهم من أسلحة الجنود الإسرائيليين، وقد حاولت السلطات الإسرائيلية لاحقاً، اتهام الفلسطينيين بالتسبب في وقوع المجزرة[٢٠].

لم تنته الإنتفاضة بالآمال التي كانت معقودة عليها، وكان لذلك عدة أسباب، منها أسباب تتصل بالظرف العالمي حينها، حيث انهار «المعسكر الاشتراكي»، أواخر عام ١٩٨٩، وانفرط عقد الاتحاد السوفياتي، بعد عامين، وما كان من حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١)؛ وتداعياتها الكارثية، من طرد للعاملين الفلسطينيين، من عدة أقطار عربية، وتحول هؤلاء من مصدر لدعم الانتفاضة إلى عالة عليها، كما أن إسراع منظمة التحرير الفلسطينية إلى التسوية، أفقدها ورقة الإنتفاضة[٢١] مما أدى في النهاية إلى قبولها بصيغة أوسلو، التي تراجعت بعدها المقاومة الوطنية في فلسطيني عموماً، والقدس خصوصاً[٢٢].

المفاوضات (١٩٩١ - ١٩٩٧):

عانى الفلسطينيون، في أعقاب حرب الخليج، من العزلة السياسية عن بقية أنحاء الوطن العربي، كما عانوا من حالة الاختناق الاقتصادي، نتيجة إغلاق المناطق المحتلة ومنع العمال الفلسطينيين من الذهاب إلى العمل داخل إسرائيل، إضافة إلى فقدان الدعم المالي من دول الخليج للمؤسسات الفلسطينية في المناطق المحتلة[٢٣]، وبدأت الإنتفاضة تضعف، باطراد، وفي ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، توصلت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى «إعلان المباديء» الذي منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً لفترة انتقالية، مدتها خمس سنوات، كما أرجأ التفاوض حول القدس إلى السنة الثالثة من السنوات الانتقالية الخمس.

هذه المرحلة صبت المقاومة في اتجاه إقامة بنية تحتية للحكومة المستقبلية، باعتبار أن القدس الشرقية ستكون عاصمة الدولة المنتظرة، وهكذا تسارعت وتيرة المحاولات لتطوير المؤسسات الوطنية في القدس الشرقية، وهدفت الاستراتيجية الجديدة إلى إقامة دوائر حكومية مختلفة في القدس الشرقية، من هذه المؤسسات، مجلس الإسكان الوطني الفلسطيني، ومجلس الصحة الوطني الفلسطيني، و«بكدار»، والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومركز بحث الطاقة الفلسطيني، وتواجه هذه المؤسسات صعوبات بالغة في عملها، وقد قوبلت بقانون بتته الكينست، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، يعرف بقانون القدس، يمنع هذه المؤسسات من الإقامة في القدس[٢٤].

كما صبت هذه المرحلة في طرح قضية القدس، إعلامياً ودولياً، وإقامة ورشات العمل والندوات حول مصير القدس، والدراسات. بينما كان من المفترض أن يتم التفاوض حول موضوع القدس، عام ١٩٩٦، إلا أن الانتخابات الإسرائيلية، في آيار/ مايو ١٩٩٦، وما تمخض عنها من صعود بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم، قلبت جميع الموازين، حيث أعلن رفضه التفاوض حول القدس، وأكد بأنها ستظل العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل، واستمر في سياسة الاستيطان المكثفة، وتسريع وتيرته، كما امتد إغلاق الأراضي المحتلة، ليستمر عدة أشهر، وتستمر معه المعاناة الاقتصادية الخانقة للشعب الفلسطيني، إضافة إلى الإحباطات التي مر بها الشعب الفلسطيني، بسبب أحلامه حول ما سيأتي به السلام الموعود من خبز وديمقراطية، مما أجج نقمة الشعب، التي ظلت تزداد يوماً بعد يوم، حتى جاء يوم ٢٥/ ٩/ ١٩٩٦، وقامت حكومة نتنياهو بافتتاح «نفق البراق»، أسفل المسجد الأقصى، فامتزج الوطني بالديني، مرة أخرى، وتقدم هنا الدفاع عن الدين الدفاع عن الوطن، وانفجر بركان الغضب في وجه العدو الصهيوني، لثلاثة أيام متصلة، كشفت عن أن الشعب الفلسطيني لم يستسلم، وأن هذا البركان لن يصبر طويلاً على سياسات القمع ومن ينسى هذه الحقيقة، فليعتبر بانتفاضاته السابقة.

أخيراً، هل تعاد الكرة في مسألة القدس، خاصة في ظل افتقاد سياسات فلسطينية واستراتيجيات شاملة، لخلق وقائع إقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، تقف في مواجهة الأمر الواقع، الذي تحاول إسرائيل فرضه؛ إضافة إلى ضرورة تفعيل مقاومتنا الوطنية، بشكل أكثر إيجابية، وأكثر تخطيطاً وتنظيماً وصدامية.

الهوامش:

١ - إدوارد سعيد، غزة - أريحا، سلام أمريكي، القاهرة، والمستقبل العربي، ١٩٩٤، ص ٦٨.

٢ - هاني الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، بيروت آيار/ مايو/ ١٩٧٥، ص ٥٥ - ٥٦.

٣ - المصدر نفسه، ص ٦٢.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٠.

٥ - المصدر نفسه، ص ٦٢.

٦ - عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٧ - ٤١.

٧ - المصدر نفسه، ص ٩٧-٩٩.

٨ - ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ - ١٤٤.

٩ - منى أسعد، موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٨٤، صامد الاقتصادي (عمان)، العدد ٨٥، تموز - آب أيلول/ يوليو - أغسطس - سبتمبر، ١٩٩١، ص ٤٤.

١٠ - ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠ - ١٧٢.

١١ - أسعد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

١٢ - المصدر نفسه، ص ٤٩.

١٣ - الهندي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠ - ١٢.

١٤ - آن لاتندريس، القدس: المقاومة الوطنية والتغيير المدني ١٩٦٧ - ١٩٩٤، القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٩٥، ص ٣٢ - ٣٨.

١٥ - المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٨.

١٦ - المصدر نفسه، ص ٤٨.

١٧ - د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الإنتفاضة.. بعد الإنتفاضة، دار الشروق، عمان، ١٩٩٠، ص ١٥١.

١٨ - لاتندريس، مصدر سبق ذكره، ص ٥١ - ٥٢.

١٩ - أحمد الكايد، القدس في خضم الإنتفاضة الشعبية /خلفيات وأبعاد، صامد الاقتصادي (عمان)، العدد ٨٥، تموز - أب - أيلول/ يوليو - أغسطس -سبتمر، ١٩٩١، ص ٦٧.

٢٠ - المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

٢١ - عبد القادر ياسين، المقاومة الوطنية في القدس، البيان (أبوظبي)، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧.

٢٢ - المصدر نفسه.

٢٣ - المصدر نفسه.

٢٤ - لاتندريس، مصدر سبق ذكره ص ٥٥ - ٥٦.

القدس بين خطاب السلطة الفلسطينية وأدائها السياسي

معتصم حمادة

يتسم خطاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية حول مدينة القدس بالغموض، ولا زال هذا الخطاب يقف بين حدين متباعدين:

- اتفاق اعلان المبادئ الموقع مع الجانب الإسرائيلي في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ (المسمى باتفاقية أوسلو)، والذي أرجأ البحث بالوضع النهائي للمدينة المقدسة إلى مفاوضات الحل الدائم، على غرار قضايا اللاجئين، والمستوطنات والحدود وسوى ذلك من القضايا الكبرى. وهو ما أتاح لمعارضي الاتفاق، فلسطينيين وعرباً، لإتهام السلطة الفلسطينية بتقديم تنازلات في قضية القدس واحالتها إلى المجهول. فاستمرار سيطرة الإحتلال عليها سيتيح للجانب الإسرائيلي أن يتخذ المزيد من الإجراءات، من شأنها مواصلة تهويد المدينة وصولاً لخلق وقائع ميدانية تفرغ مفاوضات الوضع الدائم من مضمونها، كماض شأنها أن لا تبقي ما يستحق التفاوض حوله سوى المقدسات الدينية، والتي باتت هي الأخرى موضع التباس. فقد وردت في اتفاقية وادي عربة الأردنية - الإسرائيلية، فقرة تضمن دوراً أردنياً في البت بالوضع النهائي للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس في مفاوضات الوضع الدائم.
- الحد الثاني المتناقض مع الحد الأول مثله خطاب رئيس السلطة الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية، لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في مسجد جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا، حيث دعا إلى الجهاد لتحرير المدينة المقدسة. ورغم أن وسائل الإعلام الفلسطينية في السلطة قدمت خطابه باعتباره «تفسيراً» فلسطينياً لاتفاق أوسلو، ولمضمون مفاوضات الحل الدائم، وللوضع النهائي لمدينة القدس، وبأن الاتفاق لم يقيد الجانب الفلسطيني الموقع عليه، وأنه لم يضع حداً للنضال من أجل عروبة القدس وتحريرها، إلا أن التوضيحات اللاحقة بناء لطلب

أميركي – إسرائيلي مشترك، زادت الخطاب السياسي الفلسطيني في هذا غموضاً، حين فسرت دعوة عرفات للجهاد بأن المقصود بها جهاد النفس وهو عند المسلمين بمثابة الجهاد الأكبر. وأعاد الجانب الفلسطيني التزامه بمضمون الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات واسحق رابين في ۹/ ۹/ ۱۹۹۳م، حين تعهدت م.ت.ف. بوقف كل أشكال المقاومة ضد الإحتلال واعتماد المفاوضات السلمية حلاً وحيداً للخلافات بين الطرفين.

وبقي الإلتباس في الخطاب السياسي حول القدس السمة العامة عند السلطة الفلسطينية بعد قيامها، فهي وعلى لسان العديد من ممثليها تجدد تمسكها بالقدس عاصمة لدولة فلسطين القادمة، لكنها في الوقت نفسه توقع على المزيد من الاتفاقيات المناقضة في مضمونها لطبيعة خطابها المعلن ومضمونه. فيبدو الخطاب المعلن والحال هكذا أقرب إلى الإستهلاك السياسي المحلي، هدفه دغدغة مشاعر الشارع الفلسطيني والحفاظ على القاعدة الشعبية للسلطة الفلسطينية، خوفاً من التآكل. بينما تحتكم المفاوضات إلى أسس واساليب مختلفة كلياً لصالح الجانب الإسرائيلي. فقد رضيت قيادة م.ت. ف، وبعدها السلطة الفلسطينية في دخول مفاوضات بعد أن تخلت عن العديد – ولربما كل – أوراقها التفاوضية وقوة ضغطها على الجانب الإسرائيلي. لذلك كان طبيعياً أن تأتي اتفاقاتها مرآة للعلاقة التفاوضية المختلفة لصالح الجانب الإسرائيلي. وقد اعترف الجانب الفلسطيني لأكثر من مرة بهذا الواقع، حين أقر بأنه وافق على اتفاقات مجحفة، مبرراً ذلك بانحدار الظروف الدولية والاقليمية.

والقدس، نظراً لموقعها المميز، فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، بقيت موضوعاً يومياً، ولم تغب عن ساحة الإهتمام السياسي، رغم أن الطرفين المتفاوضين اعتبراها موضوعاً مؤجلاً حتى مفاوضات الحل الدائم. وبقيت قضية إشكالية لا يمكن تجاهلها، ولا التهرب من آثارها المباشرة وقد برزت قضية القدس، موضوعاً ضاغطاً في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في ۲۰/۱/ ۱۹۹٦ وفي الوضع القانوني لنواب القدس الأعضاء في المجلس المذكور، وسلوك سلطة الإحتلال الإسرائيلي إزاءهم وسنحاول، عبر تناول مدينة القدس في العملية الإنتخابية المذكورة، أن نرسم حدود الموقف العملي للسلطة الفلسطينية من المدينة المقدسة.

★ ★ ★ ★

طرحت قضية انتخابات المجلس التشريعي في أجواء فلسطينية منقسمة بين مؤيد لها ومعارض.

فالجانب المؤيد للإنتخابات قدمها على أنها تعني:

– أول انتخابات تشريعية ينظمها الشعب الفلسطيني في تاريخه وعلى أرضه. وهي تمثل اعترافاً

إسرائيلياً ودولياً بالكيانية السياسية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

– هي خطوة أولى على طريق تنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه. وإذا ما كان الجزء الآخر من الشعب الفلسطيني المقيم في الشتات غير قادر على المشاركة في الإنتخابات لظروف متعددة فإن هذا لا يعني حرمان الجزء الباقي منه في الضفة والقطاع من هذا الحق.

– الإنتخابات خطوة مهمة لأنها تنقل الوضع القيادي الفلسطيني من حالة الشرعية الثورية إلى حالة الشرعية القانونية، وهي عامل هام في فتح الباب أمام مرحلة البناء والتنمية ووضع حجر الأساس للبدء في بناء مؤسسات الدولة المستقلة القادمة بلا شك.

أما الجانب المعارض للإنتخابات فأعاد معارضته لجملة اسباب أهمها:

– ستجري الإنتخابات تحت سقف اتفاق أوسلو وهي خطوة من خطوات تطبيق الإتفاق، فضلاً عن أن شروط الترشيح والإنتخاب، ولكونها هي الأخرى محكومة بالاتفاق المذكور، لا تتوفر لها شروط الديمقراطية المطلوبة.

– المجلس الذي ستسفر عنه الإنتخابات سيكون محكوماً ببنود اتفاق أوسلو، وصلاحياته التشريعية ستبقى مقيدة بحدود الصلاحيات المدنية المحالة للسلطة، الفلسطينية، من الإدارة المدنية للإحتلال. فضلاً عن أن قراراته تبقى معرضة للنقض على يد اللجنة العليا الإسرائيلية – الفلسطينية إذا ما تجاوزت سقف الإتفاق المذكور.

– الانتخابات هي لجزء من الشعب الفلسطيني، دون الجزء الآخر في مناطق الشتات وهو ما يقود إلى تقسيم الشعب وتجزئته. فضلاً عن أن قانون الإنتخابات لم يصدر عن السلطات التشريعية الفلسطينية المعترف بها والممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، كما أن مصدر تشريع قانون الإنتخابات هو اتفاق أوسلو نفسه والذي حوله خلاف فلسطيني واسع، وهو اتفاق لم يعرض هو الآخر على الهيئة التشريعية للشعب الفلسطيني (أي المجلس الوطني). واقترح الطرف الفلسطيني المعارض للإنتخابات بدلاً من هذا انتخابات سياسية شاملة في الداخل والخارج، لاختيار مجلس وطني جديد، تنبثق عنه قيادة فلسطينية مؤتمنة على مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه، كما دعا القوى المعارضة إلى استفتاء شعبي على اتفاق أوسلو، قبل الدخول في تطبيقاته، وأبدت استعدادها لاحترام رأي الشعب الفلسطيني مهما كانت نتائج الإستفتاء الشعبي.

إلا ان التزام السلطة الفلسطينية بأجندة اتفاق أوسلو، قادها الى تجاهل كل الاراء المعارضه للانتخابات بصيغتها المطروحة، وأصرت على اجرائها في الموعد الذي اتفقت عليه مع الجانب

الاسرائيلي، أي في العشرين من كانون الثاني(يناير)من العام ١٩٩٦، وهو ما حول الانتخابات الى معركة سياسية بين السلطة الفلسطينية من جهة وقوى المعارضه،من جهه أخرى. خاصة ان هذه الاخيرة، رفعت شعار«دخول معركة مقاطعة الانتخابات»،أي ان معارضتها لم تتخذ الطابع«السلبي» بل كان لها طابعها «الايجابي»، ووضعت لنفسها أهدافاً من«معركة المقاطعة» تلخصت في استغلال فرصة المعركة الانتخابيةلتوضيح دوافع معارضتها لاتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات وملحقات، وتقديم برنامجها البديل وتوسيع دائرة المؤيدين له.

★ ★ ★ ★

عندما طرح مشروع قانون الانتخابات كانت مناطق السلطة الفلسطينية تفتقر الى الاجواء الديمقراطية الكفيلة باتاحة المجال لادارة حوار حر وديمقراطي في مؤسسات المجتمع الفلسطيني حول مضمون المشروع المقترح ومدى انسجامه مع الظروف الخاصة للمجتمع الفلسطيني وتلبيته لمتطلبات الديمقراطية. وبالتالي تبين مدى قدرته على توفير نظام انتخابي متقدم، حر، ونزيه، عصري ومتطور، يجاري الانظمة الانتخابية المعتمدة في بلدان العالم، كما يكفل لكل الاطراف، وبالقدر الثاني من المساواة لتمارس حقها المقدس في التعبير عن رأيها.

فعلى الصعيد السياسي عاشت مناطق السلطة الفلسطينية أجواء غير مستقرة تمثلت بحملات اعتقال قامت بها الاجهزة الأمنية للسلطة، زجت خلالها في السجون بالعشرات من العناصر القيادية في فصائل المعارضة، وعلى الاخص الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحركتي حماس والجهاد الاسلامي، وهي المنظمات المعارضه الفاعلة في مناطق السلطة الفلسطينية. واذا ما استعرضنا أحداث العام ١٩٩٥ لخرجنا بحصيلة غنية من المعتقلين السياسيين المؤيدين للفصائل الاربعة المذكورة، زج بهم في السجن لأسباب متعددة دون توجيه اي اتهام لواحد منهم. وقد اطلق سراحهم في فترات لاحقة دون محاكمة، مما أكد أن الهدف من الاعتقالات كان الحد من حرية المعارضه وابداء الرأي وتضييق دائرة الديمقراطية، وصولاً الى منع توزيع البيانات، واعتقال موزعيها، ومنع اقامة المهرجانات وتعطيلها، واغلاق المقرات و مصادرة ما فيها من وثائق واوراق . كما طالت الاعتقالات عددا من رجالات الفكروالقانون كالدكتور أياد السراج وراجي الصوراني في قطاع غزة، ورغم تعدد اسباب الاعتقالات وتنوعهاالاان المعتقلين السياسيين من كافة الاتجاهات المعارضة للساطة الفلسطينية تعرضواالاشكال مختلفة من التعذيب في السجون، كما حاولت الاجهزة الامنية ان تقايضهم على حريتهم الشخصية بالحدمن حرياتهم الفكرية

بطلب إليهم كشرط مسبق لاطلاق سراحهم التوقيع على تعهد خطي يلتزمون عبرها بعدم معارضة السلطة، وكان واضحاً لكل متتبع للوضع في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ان السلطة الفلسطينية كانت تتجاوز القوانين، بما فيها تلك التي وضعتها سلطات الإحتلال الاسرائيلي وسلطات الانتداب البريطاني سيئة الصيت، وكانت تمارس سياسة الأحكام العرفية، غير المعلنة، ولكن باسم القانون والشرعية، كي تفرض سطوتها على مناطق سيطرتها، وكي تحد من حرية تحرك القوى المعارضة، وكي تمهد لاجراء انتخابات، في ظل قانون متخلف، «سوف نأتي على ذكر بعض جوانبه لاحقاً»، ولتحد في الوقت نفسه، عبر الترهيب والارهاب المنظم، من النفوذ الشعبي لقوى المعارضة.

★ ★ ★

بدورها تعرضت الصحافة الفلسطينية على اختلاف اتجاهاتها لسلسة من المضايقات على يد السلطة الفلسطينية، للحد من دورها كرقيب لسلوك السلطة، وادائها لدورها، وهو ما أدى، في نهاية المطاف، الى فرض الرقابة المسبقة على عمل الصحف ومنشوراتها، فضلاً عن نجاح السلطة، في خلق الرقيب الذاتي لدى كل صحيفة.

مسؤول في السلطة الفلسطينية قال «إن تصوير التعاطي مع مشكلة صحيفة «النهار» كما لو أنها جريمة في حق الديمقراطية مجرد كذب، فكل ما في الأمر أن الصحيفة، لا تملك ترخيصاً من السلطة، وعليها أن تسوي وضعها القانوني».

غير أن مروان أبو الزلف، مدير تحرير صحيفة «القدس» المقربة من السلطة الفلسطينية قال «إن السلطة لم تنشىء حتى ذاك الوقت أي نظام لتسجيل ما ينشر وأن صحيفة «القدس» هي الأخرى لا تملك ترخيصاً من السلطة الفلسطينية».

مصادر أخرى في السلطة الفلسطينية أقرت أن مصادرة أعداد صحيفة «النهار» وإغلاق مكاتبها ومنعها من الصدور تمّ «لأن خطها يتناقض مع المصلحة الوطنية الفلسطينية». إلا أن هذه المصادر لم توضح أين تناقض خط الصحيفة، معّ خط المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني.

عدد من الصحفيين الفلسطينيين أصدروا بياناً قالوا فيه أنهم «فوجئوا بمصادرة صحيفة النهار (وأخبار البلد)» وأضافوا «أن في هذه الإجراءات ما يمس بمبادئ مقدسة طالما ناضل الصحفيون الفلسطينيون من أجلها، وهي حرية التعبير والرأي والنشر وتتنافى مع أسس الديمقراطية التي يسعى

الفلسطينيون إلى بناء مجتمعهم عليها في هذه المرحلة». ودعا الصحفيون إلى الفصل بين الموقف السياسي للمطبوعات وحقها في حرية التعبير «كما دعوا» إلى إجراءات تضمن لهم عدم المساس بهم معنوياً أو جسدياً أو تهديدهم وملاحقتهم في لقمة العيش. وقد وقع البيان كل من نبيل الخطيب، داود كتاب، ربى الحصري، سامي عابودي، طاهر شريخ وخالد أبو عكر. رد السلطة الفلسطينية على البيان كان أن منعت بعض الموقعين على البيان، كداود كتاب على سبيل المثال، من الكتابة في بعض الصحف عقاباً لهم على احتجاجهم على سلوكها إزاء صحيفة «النهار».

صحفي كبير رفض ذكر اسمه قال «إن الصحفيين لن يتظاهروا احتجاجاً على ما جرى خوفاً من الإعتقال كما أن رابطة الصحفيين لن تحتج للسبب ذاته».

بدورها حنان عشراوي، الناطقة السابقة باسم الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن، وكداعية لحقوق الإنسان، استغربت «أن يتم فرض احترام القانون من دون دستور والحفاظ على الديمقراطية من دون انتخابات وأن يدير العسكريون شؤون المجتمع المدني من دون المس بحقوق الإنسان».

بدورها تعرضت صحيفة فلسطينية معارضة وهي صحيفة «الأمة» لحادث أكثر مرارة مما تعرضت له صحيفة «النهار».

و«الأمة» صحيفة فلسطينية كانت تصدر في القدس وتوزع اسبوعياً في مناطق السلطة الفلسطينية، صدر العدد الأول منها في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ وأصدرت ١٦ عدداً حتى الأول من أيار (مايو) من العام نفسه. في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٥ استولى رجال جهاز الأمن الوقائي على مواد العدد الخامس عشر من المطبعة مباشرة، وفي الثالث من أيار (مايو) أحرقت مكاتب الصحيفة.

يقول رئيس تحرير «الأمة» وصاحب امتيازها الصحفي عدنان الخطيب «اتصل بي الجيران مساء الأربعاء ٣/ ٥/ ١٩٩٥ وأخبروني أن حريقاً شب في مكاتب الجريدة. وحين وصلت إلى المكان وجدت رجال الشرطة والإطفاء يحاولون إطفاء الحريق إلا أن النيران التهمت كل شيء من كمبيوترات وماكينات تصوير وأرشيف. وانكرت أمام الشرطة أي علم لي بتهديد وجه لي».
ولكن في الحقيقة أن كل الدلائل تشير إلى الجهة المسؤولة عن الحادث. ففي ٢٠/ ٤/

١٩٩٥ اقتحم حوالي ٣٠ مُسلّحاً مطبعة الرسالة في بيت حنينا وأبلغوا صاحب المطبعة أن لديهم أمراً صريحاً بمصادرة كل ما يتعلق بجريدة «الأمة» وقد فعلوا.

«المواد التي احترقت - يقول الخطيب - كانت من بينها بيانات استنكار من القوى الوطنية لحادث مصادرة أعداد الجريدة من المطبعة واتهام السلطة الفلسطينية بكم الأفواه ومصادرة الحريات ومهاجمة المؤسسات الإعلامية والصحفية المعارضة. ووقعت على الإستنكار المنظمات العشر المعارضة وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة كما أن احراق كل محتويات المكتب يدل على أن هناك تصميماً واضحاً على عدم صدور هذا العدد».

و«الأمة» - يقول الخطيب - جريدة مستقلة معارضة لاتفاق أوسلو ولمسيرة التفاوض الحالية لأنها تقود إلى سلام منقوص ونحن في «الأمة» صوت صحفي وطني ومستقل يصدر في المناطق المحتلة، وإحراق مكاتب الصحيفة يؤكد أن هناك إصراراً لإسكات كل صوت للمعارضة». ويضيف الخطيب أنه رفض التقدم بشكوى للسلطات الإسرائيلية لأن خطه الوطني يلزمه «بعدم تقديم أي شكوى ضد أية جهة فلسطينية».

وحول الإعلام الفلسطيني يقول الخطيب «إن معظم الصحف هي بوق للسلطة ولا تعبر عن معاناة الشعب الفلسطيني، وهناك تعتيم إعلامي إسرائيلي بمشاركة السلطة على ما يجري من تجاوزات داخل الأراضي المحتلة، خاصة ضد المؤسسات الإعلامية والصحفيين من اعتقالات واغلاق الصحف كما حصل مع صحيفتي «الاستقلال» و«الوطن» في غزة ومنع توزيع «النهار»، إضافة إلى الإعتقالات حيث وصل عدد المعتقلين من الصحفيين في القطاع رقماً مذهلاً لمنعهم من كشف الحقيقة وما تمارسه السلطة من تجاوزات».

★ ★ ★ ★

في ظل هذه الأجواء المنافية للديمقراطية وحرية التعبير والمعارضة لسياسة السلطة الفلسطينية وأدائها، تقرر إجراء الانتخابات لاختيار رئيس للسلطة التنفيذية وأعضاء المجلس التشريعي.

ومما لا شك فيه أن هذه الانتخابات احتلت حيزاً خاصاً في اهتمام مجمل الاتجاهات السياسية الفلسطينية الموالية للسلطة والمعارضة لها لأن قانون الانتخابات فضلاً عن أداء السلطة ومدى حرصها على توفير أجواء الحرية والنزاهة، وإتاحة الفرصة لكافة الأطراف والقوى للتعبير عن رأيها دون مضايقات، كل هذا سيشكل مقياساً لطبيعة السلطة التي ستلدها الانتخابات،

ومدى رغبتها في الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإرساء الوضع الفلسطيني الوليد على قواعد القانون والعدل. وفي هذا الإطار تحيل النقاش حول قانون الانتخابات الجديد (وهو أول قانون انتخابات فلسطيني) موقعاً هاماً في صناعة الحاضر الفلسطيني بصيغته الجديدة، غير أن النقاش بقي مثلوماً، إذ ارتفع صوت الرأي الواحد، وغاب صوت الرأي الآخر، فالرقابة المفروضة مسبقاً على الصحافة، فضلاً عن الرقابة الذاتية خوفاً من الاعتقال والمصادرة حالت دون إدارة حوار واضح وصريح تشارك فيه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، تكون حصيلته التوصل إلى قانون انتخابي يعبر عن إرادة المجتمع الفلسطيني، وليس عن رأي فئة منه لذلك حملت الصحف الفلسطينية الآراء المؤيدة لقانون الانتخابات بصيغته الأولية، وغابت إلى حد بعيد الآراء المغايرة والتي تحمل اقتراحات بديلة، أما فصائل المعارضة، فقد لجأت إلى الندوة، والبيان، والكراس بعد أن أغلقت أبواب الصحف بوجهها ففي منافسة غير عادلة مع وسائل إعلام موالية للسلطة أو تابعة لها، بدءاً بالصحيفة مروراً بالإذاعة المسموعة وصولاً إلى الإذاعة المرئية (التلفزيون) وقد سخرت كلها في خدمة رأي السلطة ووجهة نظرها، ومنعت القوى المعارضة (بما في ذلك مرشحون معارضون) من الاستفادة من خدماتها الإعلامية، رغم أن قانون الانتخابات نص على ضرورة توفير حقوق اعلامية متساوية لمجموع المرشحين لكن ما ورد في النص المكتوب شيء، وما تمّ تنفيذه في واقع الحال كان شيئاً مغايراً.

★ ★ ★ ★

حمل قانون الانتخابات كما نشرته بصيغته النهائية صحف الضفة الفلسطينية («النهار» و«القدس» (المقدسيتان) أحكاماً خاصة بالانتخابات في مدينة القدس. ففي «الباب السابع» أحكام انتقالية وختامية - الفصل الأول - أحكام انتقالية» ورد في المادة ١٠٢ النص التالي: -

١ - الانتخابات في القدس:

١ - يتم تسجيل الناخبين الفلسطينيين في القدس واعداد جداول الناخبين فيها وفق أحكام هذا القانون.

٢ - يجب أن يكون لكل مرشح يرشح نفسه عن دائرة القدس سواء لمركز الرئيس أو لعضوية المجلس عنوان إقامة محدد ضمن المنطقة الخاضعة لصلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية أو لصلاحيات المجلس التي سيتولاها بعد انتخابه.

٣ - يجري الاقتراع في القدس وفق أحكام اتفاقية المرحلة الإنتقالية المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول ١٩٩٥.

٤ - مع مراعاة ما ذكر أعلاه تطبق أحكام هذا القانون على الانتخابات في القدس، كما تطبق على أي دائرة انتخابية أخرى.

وفي العودة إلى اتفاق طابا، واشنطن (٢٨/ ٩/ ١٩٩٥) المذكور في القانون، «الملحق الثاني» والصادر تحت عنوان «البروتوكول المتعلق بالانتخابات» نقرأ في المادة السادسة من الملحق وتحت عنوان «الترتيبات الانتخابية المتعلقة بالقدس» النص التالي:

١ - القيام بالحملة الانتخابية:

سوف يجري انشاء لجنة فرعية للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية (CEC) تضم ممثلين عن لجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية وإسرائيل لتنسيق المسائل المتعلقة بالقيام بالحملة الانتخابية في القدس، المرشحون الذين يقودون نشاطات الحملة في القدس يجب أن يقدموا طلباً للجنة الإنتخابات المركزية الفلسطينية من أجل الرخص الضرورية، يجب على لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن تحصل على الرخص الضرورية من الطرف الإسرائيلي في اللجنة الفرعية، إضافة لذلك بإمكان اللجنة المركزية أن تلغي ترشيح المرشحين الذين لا تتفق حملتهم الانتخابية في القدس مع أحكام قانون الإنتخابات الفلسطينية، وأحكام هذه الاتفاقية.

٢ - ترتيبات الاقتراع

أ - المكان: سوف يصوت عدد من فلسطينيي القدس في الانتخابات من خلال الخدمات التي تقدمها دوائر البريد في القدس، وفقاً لامكانات تلك الدوائر البريدية دوائر البريد ذات العلاقة بهذه الترتيبات يجب أن تكون: -

١ - دائرة بريد صلاح الدين.

٢ - دائرة بريد بداية يافا.

٣ - دائرة بريد شعفاط.

٤ - دائرة بريد بيت حنينا.

٥ - دائرة بريد جبل الزيتون.

ب - المراقبة الدولية

المراقبون الدوليون سيكونون حاضرين في دوائر البريد المذكورة في القدس كما تطبق على أي دائرة انتخابية أخرى.

وفي العودة إلى اتفاق طابا - واشنطن (٢٨/ ٩/ ١٩٩٥) المذكورة في القانون، «الملحق الثاني» والصادر تحت عنوان «البروتوكول المتعلق بالانتخابات» نقرأ في المادة السادسة من الملحق وتحت عنوان «الترتيبات الانتخابية المتعلقة بالقدس» النص التالي: -

جـ - إجراءات التصويت: -

١ - على الفلسطينيين في القدس الراغبين في التصويت في الانتخابات بواسطة الدوائر البريدية في القدس، إعلام دائرة البريد ذات العلاقة للحصول على بطاقة التسجيل الإنتخابي التي تزودهم بها اللجنة المركزية للانتخابات.

٢ - على الناخبين عند وصولهم إلى دائرة البريد أن يعرفوا بأنفسهم لدى طاقم البريد وأن يقدموا بطاقة التسجيل الانتخابي التي في حوزتهم.

٣ - على طاقم البريد أن يزود الناخبين بما يلي: -

أ - ورقة اقتراع، واحدة لانتخاب الرئيس، وواحدة لانتخاب المجلس.

ب - مغلفين موجهين إلى مكتب التقسيم الإداري الإنتخابي.

٤ - يؤشر الناخبون على ورقتي الإقتراع على حاجز دائرة البريد، ثم يضعونها في المغلفات لإسقاطها في صناديق يتفق الطرفان على حجمها وشكلها.

٥ - في نهاية اليوم تسلم الصناديق إلى مكاتب التقسيم الإداري الإنتخابي ذات العلاقة يكون التسليم بحضور المراقبين الدوليين. ويجب ختم الصناديق قبل تسليمها.

٦ - يكون مكتب التقسيم الإداري الإنتخابي مسؤولا عن فرز الأصوات وعدها من خلال الترتيبات المنصوص عنها أعلاه، وتعتبر هذه العملية جزءاً من العد الكلي في العملية الإنتخابية.

★ ★ ★ ★

في سياق التعليق على النص الخاص بانتخابات القدس، يجدر لفت النظر أولاً وقبل كل

شيء أن القانون أوجد تمييزاً بين مواطني المدينة المقدسة وحقهم في الترشيح للانتخابات، إذ حصر هذا الحق بمن لهم عنوان إقامة محدد ضمن المنطقة الخاصة للسلطة الفلسطينية، اي خارج القدس وهكذا يكون قد حرم هذا الحق كل من ليس له عنوان وفق المواصفات المذكورة، والتمييز بين المواطنين دون وجه حق يبطل مشروعية القانون ويبطل مشروعية الإنتخابات.

لكن الأكثر خطورة في هذه المسألة أن القانون يعترف بلغة مواربة بحرمان أبناء القدس من حق الترشيح لإنتخابات المجلس التشريعي ورئاسة السلطة التنفيذية، إذ أن حصر الموضوع بمن لهم عنوان خارج القدس اريد من القول، بعبارة أخرى أن لا سلطة ولا سيادة للسلطة الفلسطينية على مدينة القدس، وأن من يرشحون أنفسهم للإنتخابات، من داخل القدس، هم مجرد مقيمين، لكنهم قانونياً يعتبرون من ابناء المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية، ووفق هذا المنطق يتضمن القانون اعترافاً مضمراً غير صريح، لكن وضح، بخضوع القدس للسيادة الإسرائيلية، إذ لا صلاحيات للمجلس التشريعي على القدس، وصلاحياته ستبقى محصورة بالمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والقدس، حسب القانون المذكور، ليست جزءاً منها هذا أولاً.

ثانياً تنص المادة ١٠٢ من أحكام قانون الإنتخابات أن الإقتراع في القدس يجري وفق أحكام اتفاقية المرحلة الانتقالية بين م. ت. ف. وإسرائيل الموقعة بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ الملاحظ هنا التالي:

● لم ينشر قانون الانتخابات نص هذه الأحكام، وبقيت بالتالي مستترة على المرشح والناخب معاً، خاصة وأن السلطة الفلسطينية لم تنشر نص الإتفاقية المذكورة وهو ما يدفعنا إلى التساؤل كيف يطلب إلى الناخب ممارسة حقه بالإنتخابي وفق قانون - ليس فقط لم يناقش بشكل مسبق كما درجت المجتمعات الديمقراطية على الفعل - بل وأيضاً لم يسبق له وأن اطلع عليه. كما يدفعنا إلى التساؤل: أليس غريباً أن يسود الغموض العملية الإنتخابية في القدس، عاصمة دولة فلسطين - كما تعلن السلطة الفلسطينية -؟

● قانون الانتخابات - الخاص بالقدس - تمت صياغته بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مفاوضات طابا، وتم التوقيع عليه في ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ في واشنطن، أي أن هذا القانون لا يتمتع بالسيادة الوطنية - إذا جاز التعبير - لأنه لم يصدر عن «سلطة مستقلة» بل عن إطار فلسطيني - إسرائيلي أي أن الجانب الإسرائيلي • وهو المحتل للأرض الفلسطينية ويدعي السيادة عليها - اشترك في صياغة القانون. وبهذا اعتراف من الجانب الفلسطيني بالتنازل عن حقه في السيادة على الأرض، كما في هذا اعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة المقدسة.

وفي العودة إلى اتفاق ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ المذكور، يتبين في مراجعة الفقرة رقم (١) بعنوان

«القيام بالحملة الانتخابية» ما يلي:

● هناك لجنة فرعية خاصة بالإشراف على انتخابات القدس تتشكل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أي أن الجانب الإسرائيلي بموافقة السلطة الفلسطينية واعترافها - جزء من السيادة على المدينة المقدسة.

● تقاسم الصلاحيات والمسؤولية في الإشراف على انتخابات القدس لا يعني بالضرورة التساوي في نفوذ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وصلاحياتهما. فالاتفاق ينص بوضوح على أن الطرف الإسرائيلي هو المعني - في إطار اللجنة الفرعية - حصراً بمنح الرخص الضرورية للمرشحين للقيام بحملتهم الإنتخابية أي أن الجانب الفلسطيني في اللجنة المذكورة لا يملك سوى «صلاحيات إدارية» محدودة تتلخص في حمل طلب المرشح إلى الطرف الإسرائيلي والتوسط بينهما، وفي هذا اعتراف آخر من الطرف الفلسطيني بسيادة الجانب الإسرائيلي على مدينة القدس.

● موافقة الطرف الإسرائيلي - المذكورة أعلاه مشروطة بشرطين اثنين: الأول أن يكون صاحب الطلب مرشحاً، أي أن يكون طلب الترشيح مقبولاً، وهو لن يكون كذلك إلا إذا التزم بشروط الترشيح، أي تنازل عن هويته المقدسية لصالح «هوية أخرى» تابعة لإحدى المناطق التي للسلطة الفلسطينية صلاحية عليها وأن يلتزم بأحكام الإتفاقية المذكورة وبأحكام قانون الإنتخابات عند إدارة حملته الإنتخابية وإلا سحبت من الرخص. هنا لا بد من إعادة التأكيد بأن المرشح مطالب بالإلتزام باتفاقية لم يُستشر بها ولم تعرض على النقاش والإستفتاء الشعبي، ولم تجز من أي من الهيئات التشريعية في م. ت. ف. وبالتالي هو ملزم بالانضباط لإتفاقية فاقدة الشرعية قانوناً، ولم تعرض على الملأ ولا زالت نصوصها شبه سرية، أو محدودة التوزيع.

أما «ترتيبات الاقتراع» كما وردت في نص الإتفاقية، فنلاحظ أننا نقف أمام «نظام» انتخابي «فريد» من نوعه قد لا نحصل على مثيل له. فعدد من الناخبين سوف يقترع في صناديق البريد، وعلى أيدي موظفين إسرائيليين وبحضور مراقبين دوليين وفي هذا الامر أكثر من ملاحظة وأكثر من مساءلة.

الملاحظة الأولى أن ممثل السلطة الفلسطينية سيكون غائباً عن العملية الإنتخابية في إحدى مراحلها الحساسة «الاقتراع». وسيتواجد بدلاً منه موظف إسرائيلي والموظف لا يمثل نفسه بل يمثل السلطة السياسية التي عينته وفي هذه العملية مس خطير بالسيادة الفلسطينية، وكأن هناك من يدفع الناخب الفلسطيني للإعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس في عملية سياسية أريد لها أن تكون شكلاً من أشكال تقرير الشعب الفلسطيني لنفسه. فضلاً عن أن هذه العملية معرضة

لخطر الطعن من حيث قانونيتها ونزاهتها. ولا نعيد القول هنا أن تواجد المراقبين الدوليين ضمانة للنزاهة، فوقائع يوم ٢٠/ ١/ ١٩٩٦، كما سجلتها الصحافة العبرية والدولية أكدت أن الأجهزة الإسرائيلية، ومجموعات المستوطنين تدخلت لأكثر من مرة في العملية الانتخابية وعطلت حرية الإقتراع كما عطلت حق الناخب الفلسطيني في التعبير عن رأيه.

اما القول بأن الإقتراع في مراكز البريد مثله مثل الاقتراع في السفارات والقنصليات في الخارج، فهو قول مردود لأنه يفتقد للدقة ومغاير للحقيقة.

لقد جرت، قبل انتخابات المجلس التشريعي بأيام انتخابات رئاسية في الجزائر وشاهدنا جميعاً على شاشات التلفزيون وعلى صفحات الصحف والمجلات طوابير الناخبين الجزائريين وهم عند أبواب السفارة والقنصليات الجزائرية في فرنسا صحيح أن رجال الشرطة الفرنسيين هم الذين حافظوا على النظام والأمن عند مداخل البعثات الجزائرية، لكن الصحيح أيضاً أنهم مارسوا هذا الدور في شوارع هي جزء من أرض فرنسا، تمارس عليها الدولة الفرنسية كل اشكال السيادة ودون منازع. لكن الصحيح أيضاً أن أياً من رجال الأمن الفرنسيين أو أياً من الموظفين التابعين لأي من أجهزة الإدارة الفرنسية قد تدخل في العملية الإنتخابية في البعثات الجزائرية في فرنسا فالأطقم التي أشرفت على عملية الإقتراع هي أطقم جزائرية، كما أن العملية نفسها تمت داخل البعثات الجزائرية، والتي هي، بوفق القانون الدولي جزء من التراب الوطني الجزائري، تابعة له، تخضع للسيادة الوطنية الجزائرية، ولا سلطة مطلقاً للدولة الفرنسية عليها.

بالمقابل يلاحظ، في اقتراع ٢٠/ ١/ ١٩٩٦ في القدس، أن الموظف كان إسرائيلياً، وأن الإقتراع تمّ في دائرة إسرائيليةو هي دائرة البريد، رفع فوقها علم إسرائيل. وأن مغلفات الإقتراع كانت معنونة باللغتين العبرية والعربية، وأن الموظف الإسرائيلي المختص مهرها بخاتم الدولة العبرية أي أن كل أشكال السيادة الإسرائيلية مورست على العملية الإنتخابية في مكاتب البريد الخمسة المشار إليها في الإتفاقية المذكورة ولا يستطيع أي كان أن ينكر للحظة أن مجزرة ارتكبت بحق السيادة الفلسطينية على القدس.

وقد يقول قائل لماذا الإستغراب والتعجب ولماذا الإدعاء بأن تعامل المواطنين المقدسيين مع موظفي البريد الإسرائيليين هو اعتراف بالسيادة الإسرائيلية أليست كل القضايا الحياتية للمواطنين المقدسيين مرتبطة بالدوائر الإسرائيلية، خدمات البريد، والمياه، والكهرباء، ورخص البناء، والعقود، ووثائق الولادة والزواج والوفيات، والحصول على هويات وبطاقات تعريف وهل يعتبر هذا اعترافاً منهم بالسيادة الإسرائيلية على القدس وفي سياق ردنا على هذا القول نوضح أن فرض الأمر الواقع الإسرائيلي على المواطن الفلسطيني لا يحول هذا الأمر إلى واقع تشريعي لكن ما

جرى في الإنتخابات إنما تمّ بموجب اتفاقيات بين طرفين، تمّ التوقيع عليها برضى الطرفين وكان بإمكان الطرف الفلسطيني أن يرفض التوقيع على وثيقة فيها اعترافات ضمنية بالسيادة على القدس، كما أن هناك فرقاً بين مواطن يرغم على التعامل مع إدارات خدمية، دون الإعتراف بسيادتها الشرعية على ارض، وبين أن تقوم جهة سياسية بالتوقيع على اتفاقية ملزمة لها قانوناً وتشكل سابقة ذات أثر لاحق في العملية التفاوضية المرتقبة حول الوضع النهائي لمدينة القدس.

ومن حق اي مراقب أن يبدي، بشكل مسبق، مخاوفه من أن تنتج المفاوضات اللاحقة حول القدس نتائج مشابهة لما أنتجته اتفاقية ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ حول العملية الإنتخابية فالمرء يستدل بالتجارب لا بالنوايا، ويقتنع بالأفعال والنتائج العملية أكثر مما يقتنع بالأقوال والتصريحات الصحفية ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير بوضوح إلى اعتراف الجانب الفلسطيني بالسيادة الإسرائيلية على القدس، فقد كانت تحمل العبارة التالية: «القدس - دولة - إسرائيل» ولا نظن أن هذه العبارة تحتاج إلى عناء شرح وتوضيح.

★ ★ ★ ★

لم يقتصر موقف السلطة الفلسطينية من قضية القدس في الموضوع الإنتخابي عند حدود قانون الإنتخابات واتفاقية ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ بل تعداها - في ذات السياق - في حدثين لهما أهمية الحدث الأول ويتمثل بتسجيل المواطنين في سجل الناخبين، والثاني في حادثة النائب المقدسي عضو المجلس التشريعي حاتم عبد القادر المشهورة.

في المسألة الأولى نشير إلى أن خيبة أمل كبيرة تولدت لدى أركان السلطة الفلسطينية من ضعف إقبال المواطنين المقدسيين على تسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين والخيبة الأمل هذه مضمون سياسي، خاصة وأن المعركة الإنتخابية صادرت جزءاً من الخلافات السياسية الفلسطينية، بين السلطة وفصائل المعارضة وقواها. وكانت السلطة الفلسطينية حريصة أشد الحرص على إنجاح عملية تسجيل الناخبين لتؤكد عدم تجاوب الشارع الفلسطيني مع نداء المقاطعة علماً أن قوى المعارضة دعت المواطنين إلى التسجيل، ثم الإمتناع عن التصويت لأن نسبة المشاركة في الإقتراع تؤخذ على قاعدة المقارنة بين حجم الناخبين (أي الذين سجلوا أسماءهم في السجلات) وبين حجم المقترعين (أي الذين أدلوا باصواتهم) لذا كانت فصائل المعارضة حريصة على أن يرتفع حجم الناخبين، يقابله ارتفاع في حجم الممتنعين عن الإقتراع، لتؤكد نجاح دعوتها للمقاطعة بالمقابل كان يهم السلطة الفلسطينية أن يرتفع عدد المسجلين، لأنها تخوفت أن يفسر عكس ذلك بأنه استجابة المقاطعة.

المهم في أن هذه العملية كانت مداراً لتخط في القدس، حيث كانت أعداد الناخبين

المسجلين أدنى بكثير مما توقع المشرفون على العملية ولا نستطيع هنا أن نورد رقماً نهائياً للذين سجلوا أسماءهم في مدينة القدس وجوارها إذ تراوحت بين ٩٠ ألف ناخب، كما أوضح فيصل الحسيني، عضو السلطة الفلسطينية المكلف بملف القدس، وبين ١٣٠ ألف ناخب استناداً لأرقام اللجنة المركزية للانتخابات وبين هذين الرقمين صدرت أرقام أخرى.

تدني حجم الناخبين فسره البعض بأنه بسبب التدخلات الإسرائيلية غير أن فيصل الحسيني كشف أن اللجنة المركزية للإنتخابات، وكانت برئاسة محمود عباس (أبو مازن) تعاملت مع دائرة القدس الإنتخابية بشكل مغاير عن باقي الدوائر وكما كشف فيصل الحسيني، فإن اللجان التي سجلت الناخبين كانت تفتقد إلى المعرفة والخبرة الكافيتين لأداء مهمتها في القدس كما يجب في الوقت الذي تشكلت في لجان قطاع غزة وباقي الدوائر من معلمي المدارس وممثلي الإتحاد الأوروبي، تشكلت لجان دائرة القدس الإنتخابية من عدد من الطلبة الجامعيين ذوي الخبرة المحدودة علماً بأن اللجان التي شكلت لدائرة القدس كانت أقل بكثير مما تطلبته العملية - على حد قول الحسيني نفسه.

وكان واضحاً انتقاد الحسيني لأداء السلطة الفلسطينية في تسجيل الناخبين في القدس ونظن أن انتقاد الحسيني مرده احساسه، بل ربما معرفته، بالإهمال الذي تلاقيه القدس على أيدي بعض التيارات النافذة خاصة وأن القدس تمثل للحسيني شيئاً مميزاً، فهو أحد أبنائها، ومكلف بإدارة ملفها، وكلما تعاظم موقعها في الملف التفاوضي مع الجانب الفلسطيني كلما تعاظم موقع الحسيني ونفوذه وليس أدل على ذلك أكثر من حرص على إدامة عمل بيت الشرق وصونه، باعتباره مركزة المميز.

أما المسألة الثانية فتتعلق بموقف السلطة الفلسطينية من قضية مكتب النائب المقدسي، عضو المجلس التشريعي حاتم عبد القادر عيد التي أثارتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في شهر آب (أغسطس) من العام الماضي (١٩٩٦) وكما نقلت الصحف على لسان عيد، فإن السلطة الفلسطينية طلبت إليه الإنصياع لقرار السلطة الإسرائيلية وإغلاق مكتبه النيابي في القدس وكانت سلطات الإحتلال قد اشترطت للبدء بالمفاوضات حول الخليل اغلاق بعض المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة مع السلطة الفلسطينية، وكذلك اغلاق مكتب عيد وأوضح عيد في مقابلات أجرتها معه الصحف، أن جهاز الأمن الوقائي اتصل به اكثر من مرة واستدعاه إلى أريحا للتفاهم على قضية المكتب كما ينقل أن فيصل الحسيني اتصل به شخصياً لإقناعه بإغلاق مكتبه،

بذريعة أن السلطة الفلسطينية تعهدت للجانب الإسرائيلي باغلاقه ويؤكد عبد القادر حاتم عيد أنه حول إحدى غرف منزله في بيت حنينا ليستقبل المواطنين المقدسيين ويستمع إلى شكاويهم ويعمل على حل الممكن منها، ويتهم عيد السلطة الفلسطينية بإهمالها لمدينة القدس، وبأنها تتصرف بأموال دعم القدس في مشاريع لا علاقة لها بدعم المدينة في مواجهة التهويد الإسرائيلي ويؤكد حاتم عيد بأن الإذاعة والتلفزيون الفلسطينيين تجاهلا معركته مع سلطات الإحتلال، ولم يأتيا على ذكرها ولا ينس عيد في النهاية أن يذكر أن وساطة السفير المصري عبد المنعم بسيوني هي التي أتاحت له الإحتفاظ بمكتبه في بيتين، وفق شروط معينة، يستدل من هذا كله أن السلطة الفلسطينية تحاشت دخول معركة الدفاع عن مكتب أحد نوابها، المفترض أن يكون من الذين يتمتعون بحصانة نيابية، وأنها رضيت بتحويل الموضوع كله إلى مادة مساومة في إطار تفاوض معين.

★★★★

ختاماً أستطيع أن اسجل الخلاصة التالية:

- سجلت انتخابات المجلس التشريعي في ٢٠/ ١/ ١٩٩٦ فرصة أمام السلطة الفلسطينية لدخول معركة عروبة القدس بشكل مبكر، لكن السلطة، تحاشت دخولها.
- أكد قانون الإنتخابات واتفاق ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ أن السلطة الفلسطينية قدمت تنازلات جوهرية في موضوع القدس لا تتناسب أبداً مع حجم المكاسب التي حققتها السلطة من العملية الانتخابية.
- سجلت الإنتخابات المذكورة سوابق قانونية وتفاوضية، ليست لصالح السلطة الفلسطينية، كما رأت عبرها الجانب الإسرائيلي مكاسب يستطيع أن يستفيد منها في مفاوضات الحل الدائم التي ستعقد لاحقاً.
- مارست السلطة الفلسطينية تكثيفاً مضراً حين رضيت بتقديم تنازلات ذات ملامح استراتيجية، كما هو الحال مع مدينة القدس، لتحقيق مكاسب تكتيكية آنية لا تعادل في قيمتها تنازلات السلطة.
- كل هذا، مضافاً إليه إجراءات التهويد، وآخرها فتح النفق تحت المسجد الأقصى، ومشاريع بناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنات القدس، يهدد المدينة ومصيرها ويفرض على المفاوضات المرتقبة وقائع ميدانية سيكون لها أثرها البارز على نتائج المفاوضات.

الهوامش:

(١) اتفاق طابا ١٩٩٥/٩/٢٨ - الملحق الثاني - البروتوكول الخاص بالانتخابات - وثيقة خاصة ترجمها إلى العربية قسم الترجمة في مجلة «الحرية».

(٢) الحرية عدد رقم ٦٠١ (١٦٧٦) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠.

(٣) الحرية عدد رقم ٦٢٠ (١٦٩٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١.

(٤) الحرية عدد رقم ٦٢١ (١٦٩٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧.

(٥) الحرية عدد رقم ٦٢٣ (١٦٨) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١.

(٦) هآرتس ١٩٩٥/١٠/٢٠.

(٧) الصنائع (المقدسية) العدد التاسع - نيسان ١٩٩٥.

(٨) الصنائع (المقدسية) العدد العاشر - أيار ١٩٩٥.

رداً على مقالة معتصم حمادة :

خلل في المنهج وغموض في النصوص

أبو القاسم بسام

لكي نحيا الديمقراطية، لا بد من المزيد منها، والمزيد من احترام الرأي والرأي الآخر، معتقداً أن المعارضة ليست هي الوجه الحقيقي لهيكلة وبناء سياسة الوطن، ولا شك أن من دور السلطة الوطنية، هو التعامل مع الرموز الوطنية (أياً كان اتجاهها) بانفتاح واحترام تامين.

وفي مقالة «القدس بين خطاب السلطة الفلسطينية وأدائها السياسي: انتخابات المجلس التشريعي نموذجاً»، للزميل معتصم حمادة؛ يوجد القليل القليل من عناصر القوة التي يرتكز عليها في مادته، والكثير من عناصر الضعف التي يختزنها المقال، ويعبر فيها عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية خلال انتخابات المجلس التشريعي في مدينة القدس المقدسة.

ومن منطلق الفكرة القائلة بالانتقال من سلبية المواجهة والصدام، إلى ايجابية الاحتواء والممانعة، متجاوزاً لغة الاتهام أو التلويح بالتخوين التي قُذفت بها القيادة الفلسطينية الموجودة على رأس الحدث داخل الأراضي الفلسطينية، فإنني سأناقش المقالة من جانبين فقط، هما: الجانب المنهجي في المقالة، وهذا أولاً، أما الثاني فهو الجانب المعلوماتي في الموضوع مدار البحث.

ونظراً للتداخل بين الجانبين، فإن توضيح بعض عناصر الضعف الرئيسية يظهر كالتالي:

★ هناك غموض واضح ومقصود في النصوص المقتبسة داخل المقالة، والمنسوبة إلى بعض السياسيين والصحافيين، وذلك لعدم توفر المصدر الذي يمكننا من الرجوع إلى مرجعية هذه النصوص، رغم وجود قائمة صغيرة بأسماء بعض المجلات والصحف، دون تحديد الزمان والمكان، والموضوع والاسم الذي يتبنى الموضوع.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، يقول كاتب المقال: «وقال صحفي كبير رفض ذكر اسمه، أن الصحفيين لن يتظاهروا احتجاجاً على ما جرى خوفاً من الاعتقال والتأنيب، وأن الرابطة ستلتزم

بالموقف ذاته».

في هذا المثال بالذات يوجد تصريح مبهم لـ«صحفي كبير رفض ذكر اسمه»، ولـ«رابطة» لم يتطرق إليها الكاتب مسبقاً، ولم يحدثنا عن ماهيتها وما هي تركيبتها الرابطية. فلماذا لم يذكر المصدر هنا لمصداقية التوثيق!

ومثال آخر، يلي مقولة الصحفي الكبير، وهو الحديث المفترض أنه مقتبس عن «استغراب» السيدة حنان عشراوي، فقد كان لا بد من وجود المصدر هنا، حتى يستطيع الباحث أن يعرف بالضبط لماذا صرحت السيدة عشراوي بهذا الحديث، وما هي المناسبة التي صادفت هذا القول، ولدى الباحث شك في أن مقولة السيدة عشراوي، ليس لها علاقة بالموضوع الذي يتحدث عنه كاتب المقال. فالسيدة حنان عشراوي، وخلال مقابلة أجراها خليل عبد ربه من صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن (٣٠/ ١/ ١٩٩٦)، قالت بالحرف الواحد: «أشعر بثقة كبيرة، وأشعر بالفخر بهذا الشعب، فأولوياته لم تكن لصالح مصالح ضيقة، أو على أساس الانتماءات العائلية والعشائرية، ولم تؤثر به كل المحاولات لبث التفرقة والتمييز، كما أنه عبّر عن رفضه للنمطية، اختاروا الأشخاص وليس اللوائح المنظماتية... هذا المجلس سيكون قوياً، لأنه منتخب، ومصدر قوته الشعب الذي سيكون مرجعيته الأولى والأخيرة...».

وحول سؤال وجه للسيدة عشراوي: «كيف تقيمين موقف القوى التي قاطعت الانتخابات؟»، ردت الدكتورة عشراوي قائلة: «لقد أضعفوا أنفسهم أضعافاً ذاتياً بالبعد عن المشاركة في هذه المعركة السياسية الهامة، كان بإمكانهم أن يستغلوا هذه الفرصة لتقوية أنفسهم، واعتقد أنهم بحاجة إلى بلورة أساليب عمل جديدة»؟!.

وهناك مثال آخر، أكثر إصراراً على المشاركة في توجيه الاتهامات، وتصعيدها، أو ربما توتيرها أكثر منه التزاماً بمنهجية الدراسة الموثقة، حيث يقول الكاتب في موضوع حول صحيفة «الأمة»: «استولى رجال الأمن الوقائي على المطبعة، ومنعوا اصدارها، وأكدت بعض المصادر، أنهم قاموا بإحراق مكاتب الصحيفة مع سبق الاصرار، لإسكات أي صوت للمعارضة داخل مناطق الحكم الذاتي، رغم أن رئيس التحرير وصاحب امتيازها الصحفي عدنان الخطيب، رفض التقدم بشكوى ضد السلطة لأنه ليس هناك أية اثباتات تدل على أن الأمن الوقائي هو المسؤول عن إحراق الصحيفة، ومكاتبها في بيت حنينا – القدس».

فهل لنا – أن نطالب كاتب المقالة من هي «بعض المصادر» التي أكدت له أن «رجال الأمن الوقائي» هم الذين فعلوا ذلك، رغم أنه يكمل حديثه بأن السيد «عدنان الخطيب» لم يتقدم بشكوى لعدم وجود اثباتات تدل... الخ. فهنا توجد إثارة للتشكيك، وتوتير الأجواء، واللعب

على التناقضات.

ومن خلال حديث مع أحمد قريع (أبو العلاء)، حول بروز الكثير من الممارسات التي أثارت انتقادات واسعة، كاعتقال بعض الصحافيين وغيرهم، قبل انتخابات المجلس. قال الأخ أبو العلاء: «طالما لا توجد أنظمة وقوانين محددة وواضحة، فإن وقوع مثل هذه التصرفات ممكن، في حدود رد الفعل الشخصي على الحدث، وهو أمر مختلف عن رد فعل مؤسسة تشريعية، أو مؤسسة حكم. لذلك من مهمات المجلس، وضع الأنظمة والقوانين التي تحكم تصرفات الجميع، مسؤولين ومواطنين عاديين، وفي إطار احترام الجميع للقوانين والأنظمة» – صحيفة «القدس العربي» ٣٠/ ١/ ١٩٩٦.

★ هناك – أيضاً – ذرائع قدمها الكاتب وألقى بها على لسان المعارضة لاحجامها عن المشاركة في الانتخابات، واستند بها، على الاتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية، التي وقعت في واشنطن بتاريخ ٢٨/ أيلول ١٩٩٥.

في هذا الإطار، أُرجح رؤية الكاتب في أن الانتخابات كانت مقيدة باتفاق أوسلو؛ إلا أن هذا لا يلغي أن الانتخابات كانت في ظاهرها محطة لممارسة الشعب الفلسطيني تقرير المصير، وهذا بحد ذاته تغير في السياسة الإسرائيلية الغاشمة تجاه شعبنا الفلسطيني في الداخل (الضفة الفلسطينية وقطاع غزة)، وهذا التغير، رغم معرفتنا الأكيدة لمكنوناته، استطعنا أن نستخدمه إعلامياً، في ظل التوازن الإعلامي على الصعيد العالمي، وتناقلته الأخبار عن طريق الأقمار الصناعية، وأصبحت هناك حدوداً ملزمة لإسرائيل في مدى استخدام القوة مع الجماهير الفلسطينية، وهكذا، اصبح قيام حل متفق عليه مع الفلسطينيين، أمراً يكاد يكون ضرورياً. أما حدود هذا الحل وطبيعته فتلك مسألة أخرى، ليست مجال بحثنا – أوردنا – هنا.

وهنا، أريد أن أتطرق إلى جانب معلوماتي – بحت – في موضوع الانتخابات، التي تناولتها الاتفاقية الفلسطينية – الإسرائيلية للمرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة، الموقعة في واشنطن (٢٨ أيلول ١٩٩٥)، وسأتناول ما أثير حول القدس تحديداً:

فقد ورد في المادة الثانية من الاتفاقية، وتحت عنوان «الانتخابات»، بند رقم (٣)، الذي ينص على ما يلي: «فلسطينيو القدس، والذين يعيشون فيها، يمكن لهم المشاركة في الانتخابات بناءً على المادة (٦) من الملحق (٢) ترتيبات الانتخابات المتعلقة بالقدس».

وورد في المادة الثالثة من الاتفاقية – ذاتها – وتحت عنوان «تركيبة المجلس الفلسطيني»، بند رقم (١)، وينص على ما يلي: «المجلس الفلسطيني، ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس، يشكلون سلطة الحكومة الانتقالية الفلسطينية، والذين سيتم انتخابهم من الشعب الفلسطيني من الضفة

الغربية والقدس وقطاع غزة لفترة انتقالية، المتفق عليها في المادة (١)».

وورد في البند (٣) من المادة نفسها، النص التالي: «المجلس ورئيس السلطة التنفيذية سيتم انتخابهم مباشرة من الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبما لا يتعارض مع هذه الاتفاقية». وورد في المادة الرابعة من الاتفاقية، تحت عنوان «حجم المجلس»، النص التالي: «يتكون المجلس الفلسطيني من ٨٨ ممثلاً ورئيس اللجنة التنفيذية، والذين يتم انتخابهم مباشرة، وتلقائياً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة».

وأود هنا أن أشير إلى ما أثاره الكاتب حول «حصر حق الترشيح للانتخابات بمن لهم عنوان إقامة محدد ضمن المنطقة الخاضعة لصلاحيات السلطة الوطنية، أو لصلاحيات المجلس التي سيتولاها بعد انتخابه»، فهذا البند موجود بهذه الصيغة – فعلاً – ولكن ليس للأعضاء المنتخبين إلى المجلس أو في المجلس، ولكنه بند خاص بالأعضاء غير المنتخبين في السلطة التنفيذية، وهؤلاء الأعضاء ليسوا من المجلس ولا يحق لهم التصويت في اجتماعات المجلس، وهم أعضاء في السلطة التنفيذية، ويختارهم رئيس السلطة التنفيذية لمساعدته في تنفيذ السلطة، والمجلس فقط يوافق عليهم.

وفي عودة إلى نصوص اتفاقية واشنطن (٢٨/ ٩/ ١٩٩٥) ورد في المادة الثانية والعشرون من الفصل الرابع، تحت عنوان «العلاقة بين إسرائيل والمجلس»، النص التالي: –

«١ – على إسرائيل والمجلس أن يبحثوا في إيجاد الوسائل التي ترعى التعاون والفهم المشترك، وأن يبتعدوا عن الأعمال التي تثير المشاكل والعدائية فيما بينهم. وبعيداً عن الانتقاص من مبادىء الحرية – فهناك معايير يجب أن تتخذ لوقف أي سوء فهم قد يقع بين الطرفين أو قد يُسبب من قبل أفراد أو منظمات».

وفي المادة الحادية والثلاثون، «المواد الختامية»، فقرة (٧) التي تنص على: «لا يحق لأي طرف أن يتخذ أي خطوة بتغيير شكل الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الاعلان عن نتائج المفاوضات النهائية»، ويجب أن نلاحظ هنا أن القدس الشرقية ضمن جميع الاتفاقيات والبروتوكولات، هي جزء من الضفة الغربية المحتلة، وينطبق عليها نص هذه الفقرة.

والفقرة (٨)، تنص على: «يرى الطرفان أن قطاع غزة والضفة الغربية، وحدة جغرافية متكاملة، وأن وضعها سيحفظ خلال الفترة الانتقالية».

ونشير – هنا – أنه قد تم التأكيد على هذه الفقرة في المادة رقم (١١) من الاتفاقية نفسها المتعلقة بـ«الأرض». وينص بند رقم (٥) من الفصل الخامس «متنوعات»، على ما يلي:

«مفاوضات المرحلة النهائية ستبدأ في أقرب وقت ممكن، وبموعد لا يتعدى ١٩٩٦/٥/٤★، بين الأطراف، والمفهوم أن هذه المفاوضات، سوف تشمل ما تبقى من مسائل، بما فيها القدس،...».

وهذا البند يؤكد أن موضوع القدس لم يحسم لصالح إسرائيل كما يرى الكاتب في تحليله للأمور، فالقدس، ما تزال ضمن قائمة الأولويات للمفاوض الفلسطيني، - الذي يجب أن يتأثر بالإجراءات الإسرائيلية المتعاقبة أخيراً في القدس - ويحمل في جعبته كل الأوراق والاتفاقات والإلتزامات ورسائل الضمانات، الخاصة فيما يتعلق بالقدس.

ولا بد للكاتب من أن ينتبه هنا إلى أن مواطني القدس، قد شاركوا في الانتخابات للمجلس (أياً كانت نسبتهم)، وتم انتخاب عدد منهم من المدينة المقدسة، فسلطة المجلس الشرعية لها حق عليهم، وهنا يُنظر إلى هذه الحالة بشكل موضوعي وقانوني؛ أي ما معنى أن تكون هناك انتخابات في القدس، وأن يكون هناك أعضاء في السلطة التشريعية منتخبة على رأسهم رئيس المجلس التشريعي من مواطني القدس، وما معنى أن تبقى القدس «إسرائيلية»؟! وأود أن أذكر الكاتب بأحد نصوص الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، الموقع في القاهرة (٤ أيار ١٩٩٤) ومن خلال المادة (١٤) بالذات، البند الخامس، والذي ينص على: «ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق بأي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الإنتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما نص عليه اعلان المبادىء. ولا يمكن اعتبار، على ضوء هذا الاتفاق، أن أياً من الطرفين، تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه».

وهذا البند، يؤكد على الحقوق الفلسطينية الثابتة، حول القدس واللاجئين الفلسطينيين في الشتات، وأنا أعتقد أن الفلسطينيين في الشتات، يجب أن يصوتوا على المرحلة النهائية والاتفاق النهائي مع إسرائيل، أما الآن فليفاوض من يفاوض، خاصة وأنني أعتقد أن المفاوض الفلسطيني يعي تماماً أن القبول بالاتفاق النهائي مع إسرائيل، سوف يمس كل فلسطيني في العالم، سواء من كان يحمل جنسية بلد أخرى، أم لم يكن يحمل.

وكاتبنا - ابتعد كثيراً خلال عقد مقارنة ما بين انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وانتخابات الرئاسة الجزائرية، فالموضوع يختلف اختلافاً كبيراً - دون تعليق(؟!).

★أما فيما يتعلق بالمعارضة، فأريد أن أقول أن أجواء اليوم - الحسابات السياسية الفلسطينية والعربية والعالمية - ليست كأجواء الأيام الخوالي في بيروت، وتونس،....؛ أي أنه ليس المطلوب

★ هذا الموعد ما يزال يتأجل بسبب التعنت وعدم الالتزام الإسرائيلي.

معارضة تقليدية، أو معارضة متناحرة، لا تعرف موقفها المعلن ولا تصرفها المبطن، بل المطلوب قوة برلمانية تراقب أداء السلطة، أو تبادر إلى تحديد الأخطاء ومعالجتها، ومطلوب أن يكون البرلمان ورشة عمل لمعالجة قضايا الناس، بحيث يأخذ صلاحيات كاملة بإدارة العملية، ليفتح الطريق أمام دولة مستقلة في المستقبل، يكون لها برلمان منتخب، وهذا لا يتم من خلال فرز السلطة لموالاة ومعارضة، إنما التحول إلى عمل متكامل لإعمار الوطن.

أما ما أثاره الكاتب حول عدم فوز مرشحين مقربين من الفصائل المعارضة، فإن المصادر تقول أن بعض المقربين من التنظيمات الفلسطينية المعارضة للانتخابات - كالتي ذكرها الكاتب بالاسم - خاضوا الترشيح كمستقلين، وحققوا نجاحاً في بعض الدوائر، فقد فاز ثلاثة من أنصار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة الدكتور جورج حبش، وهم بشار داوود (بيت لحم)، ورأفت النجار (خانيونس)، وكمال العبد (جباليا)، كما فاز مقرب من منظمة معارضة متطرفة «فتح - المجلس الثوري» وهو حسن خريشي (طولكرم)، إلى جانب عبد الجواد صالح في رام الله، وحنان عشراوي في القدس. (راجع: «الدستور» الأردنية بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٩٦).

ولم تكن القدس، مسألة خلاف أو منافسة بين السلطة الوطنية والمعارضة الفلسطينية، كما يرى الكاتب، وإنما هي محل صراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فلا نعرف إذا كان الكاتب يحاول أن يسخر من السلطة الوطنية الفلسطينية، أم أنه يسخر فعلاً من المواطنين المقدسيين الذين يعيشون حقيقة مرة، يحاول الكثيرون التهرب من الاعتراف بمرارتها. فالمقدسي، يتشبث بهويته «الإسرائيلية»، ليس حباً بإسرائيل، وكرهاً للسلطة؛ إنما يتشبث بهذه الهوية التي تعطيه ولو بشكل مرحلي أو مؤقت - كما شئت، سمها - حق المواطنة على أرضه المقدسة، وحباً منه بعدم ضياع القدس من أن تكون - في المستقبل - عاصمة القيادة الفلسطينية، ويجب أن نعرف بأن المقدسي، يصارع على جبهتين عنيدتين، كما هو حال المفاوض الفلسطيني الذي يصارع على أكثر من جبهة، من احداها، تكريس القدس للمقدسيين الفلسطينيين، وعودتها كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

وسأكتفي من باب التوثيق، بكتابة أسماء القائمة النهائية للمرشحين عن دائرة القدس، حسب ما نشرتها صحيفة «القدس» المقدسية يوم ٩/ ١/ ١٩٩٦، وهم:

عطا ذياب سليمان حلو، حنان داود خليل عشراوي، حنا سمعان حنا سنيورة، عدنان عثمان أحمد عرفة، أحمد حسني خليل البطش، فارس أحمد محمد عبد الرزاق، «فضل» أحمد عبد الرؤوف محمد علي طهبوب، محمود عبد العزيز عبد الحافظ شويكي، جميل حسين إبراهيم السلحوت، محمد خليل داود أبو هلال، داود محمد حسين العبيدي، ماجد محمد

مصطفى علوش، موفق أحمد عبد الرحمن أبو صبح، حاتم عباس محمد أبو خليل صلاح الدين، يوسف فالح محمد لافي أبو سرحان، عادل يوسف عبد سلامة أبو لبدة، أحمد عمر محمد جمل، محمد موسى محمد عويسات، عبد المجيد أحمد محمود رمضان «أبو عزام»، محمود عبد عليان شقير، نعيم عباس عودة الأشهب، رنا غالب سعيد النشاشيبي، صلاح علي أمين زهران، زهيرة أحمد بدوي عبد الله كمال، «أنيس القاق» محمد أنيس أحمد القاق، علي موسى غزلان العباسي، محمود راضي علي السلايمة، عمر داود أحمد الخطيب، إبراهيم سليمان عبد الله دعييس، نور الدين علي جوهر حلبية، محمد فتحي حسن علي كجة، مازن عباس عبد الرزاق الفحام، كمال صالح جابر الحناوي، فهمي مصباح محمد شبانه، سمير جمعة عيسى قرش، راجح رجب حامد أبو عصب، زياد علي خليل أبو زياد، نبيل يونس عطا أبو سرية، جونثان جورج موسى كتاب، عيسى علي عيد أبو رموز، عدنان جميل عثمان علاء الدين النتشة، منصور يقين ذياب دواد، إبراهيم محمد محمود شعبان، محمود أحمد إبراهيم فرعون، صلاح الدين علي يوسف زحيكة، الحاج عبد داود عبد أبو دياب، عودة حسني علي العبد الله مطير، «أبو العلاء» أحمد علي محمد قريع، أحمد هاشم أحمد زغير، حاتم محمد عبد القادر عيد، أميل موسى بصيل جرجوعي، عزام عزمي رجب الهشلمون. والقائمة المدونة - والموثوقة المصدر - تثبت من تم حرمانه من أبناء القدس.

وقد ذكر الدكتور محمد شتية، أحد مسؤولي لجنة الانتخابات المركزية إلى راديو إسرائيل (بالعربية) يوم ٢١/ ١/ ١٩٩٦): «أننا نعرف أن نسبة التصويت في القدس لم تزد عن ٣٥٪، إلا أننا متأكدين من أن تدني هذه النسبة راجع إلى التواجد المكثف لرجال الشرطة الإسرائيليين، وهو الأمر الذي أخاف المواطنين الفلسطينيين، إضافة إلى الشائعات التي روجتها إسرائيل والقائلة أن إسرائيل ستسحب من المواطنين الذين سيصوتون في الانتخابات، بطاقات الهوية الإسرائيلية».

وقال زياد أبو زياد أحد مرشحي دائرة القدس، إلى راديو إسرائيل يوم ٢١/ ١/ ١٩٩٦: «ان إسرائيل حولت مكاتب البريد التي سيجري فيها التصويت، ليس إلى معسكر عسكري، بل إلى قلعة عسكرية، وهو الامر الذي أرهب المواطنين، أضف إلى ذلك أن الوصول إلى مكان التصويت، كان يتطلب جهد كبير جداً، وأحياناً ما يبدد هذا الجهد بالفشل، وفي الكثير من الحالات، كان الإسرائيليون يقولون للمواطن الراغب في التصويت، أن اسمه غير وارد في القوائم».

★ وفي المقالة، يضعنا الكاتب، في تفسيره لبعض الفقرات، وخاصة فقرة (١) من اتفاق أوسلو «ب»، في جو من المثالية التي تغمر شعباً هادئاً يعيش إجراءات انتخابات «سويسرية»، في

ظل حكم هادىء وسلطة مستقرة منذ عشرات السنين، ولا يوجد احتلال، وسلطات عسكرية استعمارية، ويحاول - الكاتب - أن يطلب إجازة الاتفاقية من قبل هيئات تشريعية فلسطينية، ونسي الكاتب أن (م. ت. ف) هي التي تفاوض إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجازة - إذا صح التعبير - بأغلبية الأصوات في المجلس الوطني الفلسطيني، واعتقد أن «الجبهة الديمقراطية»، إحداها، ولذلك، فإن «المثالية» هنا، غير مطلوبة لقولك: «الاتفاق ملزم بالانضباط لاتفاقية فاقدة الشرعية قانوناً»، فنحن، كفلسطينيين، نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وهذا «الممثل الشرعي والوحيد» هو الذي يفاوض بأقصى ما عنده من مرجعية، قانونية أو وطنية، والمنطق يقول بما أن المفاوضات - لم تنته - وما تزال مستمرة، وأن عملية التسوية، كما يحب البعض أن يطلق عليها، ما تزال في بداية الطريق الصعب، والمنطق يؤكد - أيضاً - أن الانتخابات في ظل هذه الأجواء تعتبر إيجابية، وان لم تكن بالطبع مثالية، كما يظن البعض، وذلك لكونها تجري للمرة الأولى، مما حتّم عليها أن تُخترق ببعض الأخطاء، وانموذج القدس - بالذات - كان أصعبها، إلا أنه كان خطوة في الاتجاه نحو «الديمقراطية المنشودة». وصحيح أنه كان في القدس، أكثر من مرجع أمني، مما شكّل عائقاً بارزاً في صعوبة مراقبة الصناديق، كما كان عائقاً - كما أشرنا - في الاقبال على الاقتراع.

وهذا، أيضاً، يدحض التفسير الذي اورده الكاتب بأن «فصائل المعارضة كانت حريصة على أن يرتفع حجم الناخبين، مقابل ارتفاع في حجم الممتنعين عن الاقتراع، لنؤكد نجاح دعوتها لمقاطعة الانتخابات».

فإن أبناء الشعب الفلسطيني، في باقي المحافظات الفلسطينية، شاركوا بفعالية كبيرة في هذه المعركة التاريخية، مثبتين قدرتهم وانتماءهم الوطني لفلسطين، ومعبرين عن الروح الديمقراطية في اجتيازهم الامتحان الصعب، في اختيار ممثليهم للمجلس التشريعي الفلسطيني، ليدفعوا بالقضية الفلسطينية إلى الأمام، ومثبتين بأنهم قادرين على المضي قدماً نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأرغب في نهاية هذا الرد، أن أستعير عبارة وردت في مقالة الكاتب، حيث يقول: «المرء يستدل بالتجارب، لا بالنوايا، ويقتنع بالأفعال والنتائج العملية، أكثر مما يقتنع بالأقوال والتصريحات الصحفية».

وأنا - هنا - من منطق هذه العبارة الثمينة، وما تحويه من معانٍ دقيقة، أقول أن على المعارض (أياً كان اتجاهه)، أن يبتعد عن النوايا المبيتة، والقائمة على التجريح، والاسقاط من شأن الطرف الذي يعارضه، وعليه أيضاً أن يبتعد عن البيانات الرنانة، والتصريحات الصحفية اليومية التي «لا

تسمن ولا تغن من جوع»، فالمطلوب فعلاً من المرء؛ أن يستدل بالتجارب، ويقتنع بالأفعال، والنتائج العملية، التي تتحقق على أرض الواقع بعيداً عن الزيف والإدعاء، وعليه الاستدلال بالمصادر الموثقة والمتنوعة، وغير المحصورة باعلام مرجعيته التنظيمية فحسب، والبعيدة عن التفسيرات الآنية، والخدماتية، على حساب المصلحة الوطنية.

فقد أثبتت، هذه الانتخابات، بأن الشعب الفلسطيني، وحدة واحدة في القدس المقدسة، وفي بقية المحافظات، وحدة واحدة لا تتجزأ، مهما كانت الصعاب التي تواجه هذا الشعب من جهة، وما تركه الاحتلال من تدمير للبنية التحتية من جهة أخرى، ولينهض الشعب الفلسطيني ليعبر عن خلاصه بنفسه، وبمراقبة العالم أجمع، بأن الديمقراطية الفلسطينية هي جوهر نضاله في الاستمرار، والتقدم إلى الأمام، من أجل مستقبله، وحريته، ومصيره الحر، المنسجم مع أهدافه وطموحاته في التحرر.

إن مشاركة المواطن الفلسطيني الفعالة في هذه الانتخابات (وبقدر ضعفها في مدينة القدس)، هي بحد ذاتها استمرار لجهود ومسؤوليات القيادة الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني (أينما وجد) في تحديد مهامه التالية:

١ - بناء المؤسسات الوطنية المدنية والتشريعية.

٢ - بناء مؤسسات الاستقرار.

٣ - الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.

٤ - سن وتشريع القوانين التي سوف تحدد معالم الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس.

... وقد كانت نتائج هذه الانتخابات خطوة هامة على طريق بناء وتعزيز الممارسة الديمقراطية في بداية الطريق لبناء الوطن الفلسطيني، ولإقامة المجتمع المدني القائم على سيادة القانون، والمساواة، وعلى التعددية الفكرية والسياسية، وتداول السلطة، وانتقالها بشكل سلمي وديمقراطي.

البنود الخاصة بالاتفاقيات، منقولة من ارشيف دار الجليل للدراسات والأبحوث الفلسطينية - عمان.

رَصد لردود الفعل حوَل قرار البناء في أبو غنيم

لا يمكن اعتبار ما يجري في القدس حالياً، مظهراً جديداً أو طارئاً على المجتمع الاستيطاني في إسرائيل، ذلك أنه حتى قبل إنشاء إسرائيل كدولة، كانت فكرة الصهيونية المشتركة والوحيدة منذ تأسيسها، (ومع أنها تحالف هش بين حشد متناقض من المنظمات والأحزاب والعرقيات والقوميات، واللغات، والتيارات) تقوم على دعم الاستيطان اليهودي في فلسطين، على الرغم من الاختلاف في شأن هدف هذا الاستيطان والدولة التي انبثقت عنه.

وما يحصل اليوم في جبل أبو غنيم - بالذات - يدخل في سلسلة عمليات التهجير ومصادرة الأراضي، والتهويد التي تمارسها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، منذ احتلالها لفلسطين عام ١٩٤٨، حيث بدأت المرحلة الأولى من الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس، وفور الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، قامت بالمرحلة الثانية من التهويد، والضم، للبقية المتبقية من القدس، وأقدمت على تطويق المدينة بكثافة بشرية يهودية تستوطن الأحياء السكنية المنشأة حديثاً، كحزام حول المدينة يهدف إلى إخراج مدينة القدس المقدسة من قلب الضفة الفلسطينية.

ونستطيع أن نقول أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، عمدت منذ عدوانها عام ١٩٦٧، واحتلالها للضفة والقطاع الفلسطينيين، إلى تركيز عملياتها الاستيطانية في مدينة القدس، وإعطائها الأولوية على بقية المناطق المحتلة. وقد أقامت معظم أحيائها الاستيطانية على أنقاض الأحياء والممتلكات الفلسطينية، في محاولة لتفتيت الوجود الفلسطيني في المدينة، والتخطيط لإخلائها من المواطنين، من خلال هدم الأحياء القديمة والتاريخية في المدينة،

والحد من نمو الأحياء الوطنية الفلسطينية التبقية داخل المدينة المقدسة.

ويهدف المخطط في جبل أبو غنيم، ليس فقط إلى تهويد القدس، وابتلاع مساحات واسعة من أراضيها، وتشتيت مواطنيها، وإنما إلى تمزيق الضفة الفلسطينية ككل؛ إلى نصفين منفصلين جغرافياً وديمغرافياً.

فجبل أبو غنيم، يقف على مسافة كيلومترين شمالي مدينة بيت لحم، وهو تاريخياً ملك للفلسطينيين من سكان بيت لحم وبيت ساحور، وام طوبا، وصورباهر.

في عام ١٩٦٧، وبعد العدوان مباشرة، قررت الحكومة العسكرية الإسرائيلية، من طرف واحد، فصل الجبل عن بيت لحم، معتبرة اياه امتداداً لبلدية القدس.

ويمثل الجبل، محمية طبيعية في منطقة تتميز بتدهور بيئي، وزيادة في التصحر قبل عام ١٩٦٧، بقليل، كانت الحكومة الأردنية، قد بدأت بعملية التحريج في هذا الجبل وما حوله، وبعد عدوان ١٩٦٧، تابعت إسرائيل العملية، بإضافة بضعة آلاف من أشجار السرو التي يبلغ تعدادها الآن قرابة الستين ألف شجرة خضراء.

ويكتسب جبل أبو غنيم أهمية أكثر حين نعرف أنه يضم بين أحضانه ديراً مسيحياً بيزنطياً، كان يستضيف الحجاج القادمين من كنيسة المهد في بيت لحم، لعدة سنوات خلت.

ومن جهتها، تعتبر الحكومة الإسرائيلية، جبل أبو غنيم، والمناطق المحيطة به «منطقة خضراء» حيث أن الترجمة الفعلية لهذا المصطلح، تعني منع العمران والتطوير بحجة المحافظة على جمال البيئة، ولكن الحقيقة التي كانت كامنة بالفعل لدى الجانب الإسرائيلي، هي حرمان الفلسطينيين من التطور العمراني في أراضيهم، وبالتالي، وقف توسع التجمعات الفلسطينية وتحديداً تلك القريبة من المستوطنات اليهودية.

وفي حزيران عام ١٩٩١، أصدر وزير المالية الإسرائيلي آنذاك، اسحق موداعي، أمراً بمصادرة الأراضي المحيطة بجبل أبو غنيم. والمعروف أن أجزاء كبيرة من هذه الأراضي المصادرة؛ ترجع ملكيتها إلى عائلات فلسطينية، وقد اعتمد الوزير في أمره هذا، على قانون الأراضي لعام ١٩٤٣ والذي صدر في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين، الذي يخول الوزير سلطة المصادرة «للاستعمال العام». وهذا المصطلح لا يعطي الحق في البناء لا للفلسطينيين حاملي الهوية الإسرائيلية ولا لفلسطينيي الضفة.

وتتضمن الخطة الاستيطانية الإسرائيلية لجبل أبو غنيم إقامة حوالي ٦٥٠٠ وحدة سكنية عالية التقنية، بكل مقومات البنى

التحتية من طرقات ومدارس وشوارع وحوانيت وفنادق، وقرى سياحية، بل ومناطق صناعية، ويتوقع أن تستوعب المستوطنة الجديدة من ثلاثين إلى أربعين ألف مستوطنة، وتفاصيل المشروع الاستيطاني، هي كالتالي:

في أواخر عام ١٩٩٦ وحتى الآن، قامت الحكومة الإسرائيلية، بإتمام عملية ايصال جبل أبو غنيم بمستوطنة جيلو شمالي بيت جالا، وذلك عن طريق شوارع التفافية صادرتها إسرائيل من أهالي بيت لحم، وبيت ساحور، وبهذا تكون إسرائيل قد خلقت، وحددت حدود القدس الجنوبية.

إن الاستيطان في جبل أبو غنيم خطير جداً، ويهدد العملية السلمية بالكامل، والبناء هنا سيخلق واقعاً جديداً في منطقة بيت لحم والقدس، وسيكون له نتائج مصيرية على مصالح التجمعات الفلسطينية.

وتكمن خطورة الاستيطان في جبل أبو غنيم بما يلي:

أولاً: خنق المدن (بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور) مما يبقيها دون أرض قادرة على احتواء الزيادة السكانية الطبيعية، وهذا واضح جغرافياً، حيث ستقع بيت لحم وأراضيها في حصار (من الشمال مستعمرة جبل أبو غنيم، ومن الجنوب مستعمرة كفار عتصيون، ومن الغرب مستعمرة بيتار العليا، ومن الشرق مستعمرة تقوع)، ناهيك عن أحزمة الطرق الالتفافية.

ثانياً: ان ربط مستوطنة جيلو بالمستوطنة المنوي بناؤها في أبو غنيم بواسطة الطرق الإلتفافية سيفصل، وللأبد، بيت لحم عن شرقي القدس وغربيها، وهذا يعني فصل محافظة بيت لحم عن القدس الكاملة، مما يخلقه ذلك من فصل اقتصادي، وديني، وثقافي، وغيره.

ثالثاً: انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية: حيث أن جبل أبو غنيم يضم مواقع مسيحية مقدسة، مثل بئر القديس تيودور، والدير البيزنطي الذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس والسادس الميلادي، إضافة إلى كنيسة بير قاديسمو، وهو المكان الذي ترجلت فيه السيدة العذراء، قبل وصولها إلى بيت لحم وانجابها للسيد المسيح عليه السلام.

رابعاً: حرمان منطقة بيت لحم من دخلها السياحي، حيث يشمل المشروع الاستيطاني في أبو غنيم بناء قرية سياحية (بيت لحم اليهودية)، وذلك لجذب السياح القادمين إلى مهد المسيح في بيت لحم الفلسطينية. ويعد ذلك انتهاكاً للتاريخ وتزويراً لحقائقه، وعلى هذا الموضوع، تحاول إسرائيل - جاهدة - إكمال المستوطنة قبل حلول عام ألفين، لضرب الحج العالمي إلى بيت لحم.

خامساً: خرق لمسيرة السلام: إذ أن اتفاقية اوسلو، أرجأت مسألة السيطرة على

القدس إلى مفاوضات الحل النهائي، وأوصت بعدم إحداث أي تغيير من طرف واحد، من شأنه أن يعطل المسيرة السلمية، لكن إسرائيل، لم تتورع عن الاستمرار في تحدي الرغبة الدولية، وفي خلق حقائق على الأرض من شأنها أن تؤثر بشكل واضح على مستقبل مفاوضات الحل النهائي.

هذه الحقائق التي تخلقها إسرائيل على الأرض، سيكون لها بالقطع أثرها على مستقبل مفاوضات الحل النهائي، وعلى القدس بالذات، وذلك لمصلحة إسرائيل، وهذا العمل الإسرائيلي يعتبر خرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة، كما أنه خرق لاتفاق أوسلو.

وبناءً على ما تقدم سنرصد ردود الفعل على عملية البناء في جبل أبو غنيم (إسرائيلياً، عربياً، وفلسطينياً، ودولياً).

اسرائيلياً:

اتخذت حكومة إسرائيل مساء يوم ٢٦/٢/١٩٩٧، قراراً بالبناء الاستيطاني في منطقة أبو غنيم بالقدس متحدية بذلك ليس مشاعر الفلسطينيين فحسب، بل العالمين العربي والإسلامي، والشرعية الدولية والعالم أجمع.

وذكرت صحيفة (هتسوفيه ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧) أن معظم الجمهور الإسرائيلي، يعتقد بأن على الحكومة بناء أحياء جديدة في القدس، بما في ذلك البناء في جبل أبو غنيم، وأماكن أخرى مماثلة، دون أخذ مواقف الولايات المتحدة أو دول أوروبا، بعين الاعتبار.

وذكر راديو إسرائيل (يوم ١٧/ ٢/ ١٩٩٧) أن نشاطات سياسية واسعة، تناولت عمليات البناء في جبل أبو غنيم، وطالب منظموها - من خلالها - رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ببدء البناء الاستيطاني فيه. وكان قبل ذلك، قد ساد غليان شديد في أوساط الائتلاف الحكومي تجاه سياسة الحكومة في القدس الشرقية. ونسب راديو إسرائيل (١٣/ ٢/ ١٩٩٧) إلى وزير الزراعة روفائيل ايتان قوله: «إنه إذا لم توافق الحكومة على البناء في القدس، في حي رأس العامود، وجبل حومة، فإنها ستحل». كما نسب راديو إسرائيل (يوم ٢٣/ ١/ ١٩٩٧) إلى وزير الداخلية ايلي سوسا، قوله: «ليس لدي شك في أن الأحياء اليهودية في رأس العامود، وفي جبل حومة ستبنى، وان إسرائيل ستبدأ قريباً بنشاطات مكثفة لبناء هذه الأحياء».

كما نسبت صحيفة معاريف الإسرائيلية (يوم ٨/ ١/ ١٩٩٧)، إلى وزير الداخلية - أيضاً - قوله: «يجب أن نقول للسلطة الفلسطينية، إما جبل حومة، أو الحرب، ويجب على الفلسطينيين أن

يدركوا، أن حي جبل حومة سيقوم رغم أنفهم».

وقال اسحاق مردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي (يوم ٢١/ ٢/ ١٩٩٧): «إن الانتقادات، لن تثنينا عن البناء في جبل أبو غنيم».

وفي حوار مع رئيس بلدية القدس (ايهود اولمرت) أجرته معه صحيفة «الشرق الأوسط» (اللندنية) يوم ٢٨/ ٣/ ١٩٩٧، قال: «إن البناء [في جبل أبو غنيم] هو تحصيل حاصل للتجاوب مع حاجات التطور والتكاثر الطبيعية.... ونخطط لبناء ٥٠ ألف وحدة سكن لليهود.....».

وتذكر صحيفة «الأيام» الفلسطينية (١٣/ ٣/ ١٩٩٧) أن ١٩ عضو كنيست من المتشددين (أعضاء جبهة إسرائيل)، عارضوا أي احتمال لوقف الاستيطان اليهودي في منطقة جبل أبو غنيم، وقالوا أنهم يقفون في صف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ويؤازرونه، في وجه جميع الضغوطات التي يتعرض لها لوقف الاستيطان في جبل أبو غنيم.

ومع هذا التطرف، الذي يبديه بعض الوزراء وأعضاء الكنيست، إلّا أن هناك آراء تدعو إلى التريث، وعدم التسرع في اتخاذ القرار بشأن البناء في جبل أبو غنيم.

ب. ميخائيل من صحيفة «يديعوت احرنوت» الإسرائيلية الصادرة يوم ١٨/ ٢/ ١٩٩٧، يقول: «بعد أن خاب أملهم [يقصد الليكود] في نسف اتفاق أوسلو على جدران الحرم الإبراهيمي، وفي ظل عدم وجود مبرر، تتركز جهود الباحثين على المشاكل حول مداخل وضواحي القدس، وبهذا الشكل يأملون في خلق تحديات كبيرة، تضع حداً للمسيرة السلمية».

وتابع في مقالته: «.. ولما كانت القدس، تستخدم للديماغوجية، فقد انضم إلى هذه القضية عدد من المتسلقين، ولكل منهم أسبابه الخاصة، حيث أن رئيس البلدية أولمرت، يحتاج إلى ضجة مقدسية مثل حاجته إلى الهواء، لأنه منذ أن دخل منصبه، لم يترك انطباعاً كبيراً لدى ناخبيه. أما عضو الكنيست ريسمان من الطريق الثالث، فينتظر الآن الفرصة السانحة في موضوع القدس. والأشد غرابة هو مجموعة من حزب العمل، التي يصعب معرفة دوافعها، وهم يواصلون المعركة الانتخابية [يقصد معركة انتخابات حزب العمل الأخيرة، والتي فاز فيها ايهود باراك بزعامة الحزب]، يريدون الآن أن يثبتوا أن نتنياهو، وليس بيرس، هو الذي يقسم القدس؟ أو أنهم يريدون تخريب المسيرة السلمية، كي يفرحوا على حساب نتنياهو؟».

وكتب موشيه ساسون (وهو سفير إسرائيلي سابق في القاهرة) في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (يوم ٢١/٣/

١٩٩٧): «إن البناء في أبو غنيم يدمر السلام، ويعرقل الاعتراف الدولي بالقدس، عاصمة لإسرائيل... وعلى الكنيست وحكومة إسرائيل أن تلتزم باحترام الوضع الراهن، وكذلك تضمنان مراقبة استمرار تطبيق هذا الوضع الراهن، ويكون هذا الإلتزام مقنناً بالتزام دولي..».

كما كتب عوديد غرانوت، في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (يوم ١٦/ ٣/ ١٩٩٧): «إن البناء في جبل أبو غنيم يزيد من عزلة إسرائيل، ويعيد الأوضاع إلى ما قبل اتفاقية الخليل...، إن من حق الحكومة الكامل، اتخاذ القرار بالبناء في جبل أبو غنيم،.. ولكن يمكن للمرء أن يشك هنا بحكمة القرار، وسلامة توقيته أساساً...».

وكتب رافي مان، في صحيفة معاريف (يوم ١١/ ٣/ ١٩٩٧): «إن قرار البناء في جبل أبو غنيم، قد يشعل النار ثانية، وعلى إسرائيل أن تدرك أنها لا تتفاوض مع نفسها... إن قضية هارحومة تلقي بظلال ثقيلة على مكانة إسرائيل في العالم، وما هي إلّا تذكرة أخرى بأن كل خطوة أحادية الجانب قد تجني ثمناً باهظاً في القدس تحديداً، وليس هنا أي طرف في العالم، يعتقد بأن إسرائيل قادرة على التقرير وحدها، بشأن مستقبل القدس... وأي خطوات متسرعة تتخذ في القدس يكون ضررها أكثر من نفعها».

ويقول يوسي بيلين في مقالة نشرها في صحيفة يديعوت أحرنوت (يوم ٢٧/ ٢/ ١٩٩٧): «إن البناء في جبل أبو غنيم خطوة غير حكيمة، وتؤذي الوضع الإسرائيلي في القدس... وينبغي أن ندرك الآن، بأن البناء في هارحومة يجعل انجاز تحصيل الاعتراف الفلسطيني بالقدس لنا، أصعب. إن بدء البناء في هارحومة والذي صودرت ثلث أراضيه من العرب، وتوجد حوله أحياء عربية، ليس مجرد مخاطرة بالعنف... بل هو العنف نفسه...».

وفي حديث مع رئيس بلدية القدس السابق (تيدي كوليك)، أجرته معه صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية (يوم ٣/ ٣/ ١٩٩٧)، قال: «إن قرار البناء في أبو غنيم بائس وتعيس... إنني لست ضد الاستيطان، ولكن الوقت غير مناسب».. وان كل الموضوع يفتقر إلى العدل والحكمة...».

وذكرت صحيفة القدس المقدسية (يوم ١٨/ ٢/ ١٩٩٧)، أن عضو الكنيست الإسرائيلي من الكتلة العربية (عبد المالك دهامشة)، دعا حكومة إسرائيل ورئيسها نتنياهو إلى عدم تطبيق مخطط البناء في جبل أبو غنيم، وحذر من أن موافقة الحكومة (الاسرائيلية) على البناء تعمل على زعزعة الوضع الأمني في القدس، وإشعال المنطقة، وتضرّ بالعملية السلمية.

وكتب الصحفي الإسرائيلي نداف

شريغاي تعليقاً في صحيفة هآرتس الإسرائيلية (يوم ٢/ ٣/ ١٩٩٧) يقول فيه: «... ربما تخدعنا صيغة البيان [يقصد بيان الحكومة بشأن البناء في أبو غنيم]، بكل ما له علاقة بالحديث عن البناء للعرب في القدس، وعلى العكس من جميع أساليب عرض القرار في معظم وسائل الإعلام، لا يدور الحديث عن إقرار لبناء مباشر لمساكن العرب، بل عن استثمارات في البنى التحتية في المناطق التي أهملتها جميع الحكومات الإسرائيلية طوال السنوات الماضية والتي قد يؤدي تطويرها في مجالات مختلفة مثل الشوارع والمجاري إلى تخفيض تكاليف إصدار رخص البناء الخاصة. وتابع يقول: «إن بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن البناء للعرب في القدس هو للاستهلاك الإعلامي... إن قرار اللجنة الوزارية بخصوص البناء للعرب، والذي ألصق لأسباب إعلامية محضة، بقرار البناء في جبل أبو غنيم، هو مجرد مضمون مفصل لقرار اتخذته اللجنة الوزارية ذاتها قبل مدة، للاستثمار في البنى التحتية في شرقي القدس، وذلك بهدف محاولة البدء بتقليص الهوة في الخدمات بين شرقي المدينة وغربها».

وفي مؤتمر صحفي عقده (في شتاء ١٩٩٧) أيهود باراك (زعيم حزب العمل حالياً)، في عمّان مع رئيس الحكومة الأردنية السابق عبد الكريم الكباريتي، قال باراك: «أنه كان ينبغي على إسرائيل أن تتشاور مع عناصر في العالم العربي، قبل أن تتخذ قرار بناء حي يهودي في جبل أبو غنيم»، وأضاف قائلاً: «كل خطوة، وكل مرحلة تتعلق بشرق القدس، يجب أن تُدرس بشكل حساس، وحذر للغاية».

عربياً:

اتسمت ردود الفعل العربية، عامة، بالشجب والإدانة لقرار الحكومة الإسرائيلية، وخيبة الأمل من الموقف الإسرائيلي المتعنت إزاء الإصرار على البناء في جبل أبو غنيم.

فقد تقدم العرب بطلب رسمي لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي بشأن قضية جبل أبو غنيم، يدعو إسرائيل للتوقف فوراً عن ممارسة أي عمل في القدس، وطالبوا السكرتير العام للأمم المتحدة بمراقبة ما يحدث، ثم قدموا طلباً لرئيس المجلس من أجل عقد جلسة خاصة بهذه القضية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية؛ اتخذت حق النقض الفيتو ضد القرار الذي يشجب إسرائيل، إلّا أن العرب لم يياسوا من العودة إلى طرح القضية.

ونسب راديو إسرائيل (يوم ٢٠/ ٣/ ١٩٩٧) إلى ناصر القدوة، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، قوله: «نحن ملزمون بالدفاع عن حقوقنا بالوسائل

السلمية وعلى جميع المستويات». كما ذكر راديو إسرائيل (يوم ١٠ ٤/ ١٩٩٧): «أن العرب استأنفوا دعوتهم لعقد اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة لمناقشة قضية جبل أبو غنيم، وذلك على أرضية قرارات دول عدم الانحياز التي عقدت اجتماعاتها في نيودلهي.

كما أعرب حسن أبو نعمة ممثل الأردن في الأمم المتحدة عن خيبة الأمل العربية من الفيتو الأميركي، والخطوات الإسرائيلية من جانب واحد.

وفي حديث للرئيس المصري حسني مبارك إلى صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية يوم (١٣/ ٤/ ١٩٩٧)، قال: «حذرت نتنياهو أكثر من مرة بالابتعاد عن القدس... إن انقاذ المسيرة السلمية رهن بوقف الاستيطان في جبل أبو غنيم».

وأضاف يقول: «ولكن ما حدث هو أن إسرائيل فتحت جرحاً متقيحاً في جبل أبو غنيم، أدى إلى إثارة العالم العربي والإسلامي».

ويذكر أنه حدثت في مصر مظاهرات صاخبة من قبل الطلاب في الجامعات، ضد إسرائيل.

وعقدت في الرباط (العاصمة المغربية) أعمال الدورة السادسة عشرة للجنة القدس (يوم ٢٧/ ٣/ ١٩٩٧) والتي شاركت فيها أربعة عشر دولة عربية وإسلامية إضافة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وخرجت بقرار يدين استمرار إسرائيل في سياستها التوسعية في القدس.

ودعا القرار الجماعة الدولية إلى إرغام إسرائيل على الإلتزام التام باتفاقية السلام الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

واعتبر الملك الحسن الثاني (رئيس اللجنة)، أن كل الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي في المدينة المقدسة باطلة ولاغية.

وأضاف العاهل المغربي: «إن الحكومة الإسرائيلية لا تدرك المضاعفات الخطيرة التي ستنجم عن تنفيذ قرارها الاستيطاني الجديد».

واعتبر السوريون أن قرار البناء في أبو غنيم هو بمثابة الاعلان عن الحرب.

وقد أعدّ الفلسطينيون بشكل خاص، هجمة سياسية عنيفة ضد إسرائيل، قبل وبعد البدء في البناء في جبل أبو غنيم. حيث أجرت السلطة الفلسطينية مشاوراتها مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تحدث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع معظم الرؤساء والملوك العرب، وتشاور معهم بشأن رد الفعل، كما أرسل رسالة إلى الرئيس الأميركي تتعلق بهذا الأمر. وقال نبيل أبو ردينة المستشار الصحفي للرئيس الفلسطيني: «لقد أدخلت السلطات الإسرائيلية عملية السلام، في خطر

حقيقي هذه المرة، وتجاوزت الخط الأحمر المسموح به، فيما يتعلق بالقدس العربية».

وأعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية أن يوم ٧/ ٣/ ١٩٩٧ (يوم جمعة)، يوماً وطنياً للدفاع عن القدس، ودعت المواطنين للتوجه إلى جبل أبو غنيم للصلاة في المكان.

كما عُقد في غزة، مؤتمر جماهيري كبير، احتج فيه المشاركون على البناء في جبل أبو غنيم.

وقد نظمت حركة فتح، كبرى الفصائل الفلسطينية، تحركات جماهيرية في مدن الضفة والقطاع، لتصعيد عمليات الاحتجاج. وقامت مجموعة من نشطاء الحركة وبالتنسيق مع قيادة السلطة الوطنية بإنشاء مجلس أعلى لتوحيد جميع النشاطات ضد الاستيطان الإسرائيلي، وإنشاء صندوق قومي لتمويل النشاطات كما نظمت اللجنة الإسلامية ضد الاستيطان في فلسطين، مهرجاناً شعبياً كبيراً في المركز الثقافي في غزة.

وفي استطلاع عام في الشارع الفلسطيني حول مستوطنة جبل أبو غنيم، يتبين أن النبض واحد والروح واحدة. الجميع في مناطق السلطة الوطنية، مواطنين وشخصيات، في مواقع المسؤولية ودوائر صنع القرار، يتحدثون بصوت مرتفع مؤكدين أن القدس والمناطق المحيطة بها تقع في حصار وطوق أمني فرضتهما إسرائيل على المدينة من أجل تنفيذ سياسة التهويد من جهة، وتوسيع الرقعة الاستيطانية من جهة ثانية.

وما تزال الأوضاع في القدس، ومنطقة جبل أبو غنيم غير مستقرة، وتنذر بانفجارات لا نستطيع توقع حجمها، أو كيفية وقفها، فالشارع الفلسطيني مستفز إلى درجة لا يحتمل فيها رؤية الطوق الاستيطاني يحكم على مدينة القدس ببناء مستوطنة يهودية ضخمة جنوب شرق القدس.

يقول خليل توفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس، ان الاستيطان الإسرائيلي في القدس، أخذ في الفترة الأخيرة اتجاهين، هما: ضم مناطق إلى حدود القدس، وتوسيع حدود مستوطنة معاليه أدوميم.

وأوضح توفكجي، أن الاتجاه الأول، وهو ضمن حدود القدس، الذي يطلق عليه «جبل أبو غنيم» الواقع جنوب شرق القدس، وتمت المصادقة في التاسع من شهر آذار ١٩٩٧، على بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية كمرحلة أولى على مساحة ١٨٥٠ دونماً. أما الاتجاه الثاني، الذي وصفه توفكجي بـ«الأكثر خطورة» وهو توسيع حدود مستوطنة معاليه أدوميم على حساب الأراضي الواقعة خلف قرية «زعيم» التي صودرت في أيار ١٩٨٣.

ويتابع توفكجي، قائلاً: «إن أهداف

هذا التمدد، هو إجهاض الرؤية الفلسطينية في المنطقة الشرقية من القدس، وخلق أغلبية يهودية في المنطقة، وتوسيع حدود بلدية القدس الشرقية، حيث تمت السيطرة على ٣٤٪ من مساحة القدس الشرقية حتى الآن، وضعف التوسع العمراني الفلسطيني من الناحية الشرقية والشمالية الشرقية للقدس.

كما يهدف إلى فصل القدس عن مدينتي بيت لحم وبيت ساحور، وبالتالي، فإن الواقع الجغرافي والديمغرافي، يؤدي إلى خلق أغلبية يهودية في القدس الكبرى، من أجل خلق أمر واقع، قبل الشروع في محادثات الوضع النهائي.

وأكد توفكجي، أن عملية الاستيطان تجري الآن على عدة محاور بهدف خلق «خط أخضر جديد» - نقلاً عن صحيفة «الحياة الجديدة» الفلسطينية ١/٢٨/ ١٩٩٧.

أما رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الأخ ياسر عرفات، فقد قال خلال لقائه بالجالية الفلسطينية في واشنطن يوم (٢/ ٣/ ١٩٩٧): -

«إن اسحاق رابين تعهد بعدم بناء أي بيت جديد في الضفة لليهود، وأن المستوطنات القائمة لن توسع لأكثر من خمسين متراً من آخر منزل على حدود المستوطنة».

وقد حقق عرفات، نجاحاً في عزل نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية)، سياسياً، على الصعيدين العربي والدولي، كما استطاع عرفات - أيضاً - أن يشنّ حملة سياسية عربية وإسلامية لإيقاف البناء في أبو غنيم.

وقال ياسر عبد ربه، وزير الثقافة والإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية (نقلاً عن أكثر من مصدر بالإضافة إلى صحيفة «الأيام» الفلسطينية ١٣/ ٣/ ١٩٩٧)، ان البناء الاستيطاني في جبل أبو غنيم، هو بداية لهجوم استيطاني واسع النطاق، وأنه الأخطر من نوعه، منذ مؤتمر مدريد للسلام، مشيراً إلى أن المشروع يشمل مصادرة آلاف الدونمات، في أبو ديس، والعيزرية، ومناطق أخرى في الضفة الغربية.

وأضاف عبد ربه يقول: «إن الهجوم الاستيطاني المحموم، يستهدف حسم السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مدينة القدس العربية، وتجزيء الضفة الفلسطينية إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، في إطار السيادة الإسرائيلية على عموم الأرض الفلسطينية». ونوه إلى أن إجراءات خلق الوقائع الميدانية تتم قبل المفاوضات النهائية، لتصبح وظيفة المفاوضات مقتصرة على ابلاغ المفاوض الفلسطيني بقرارات الحكومة الإسرائيلية.

دولياً:

يأتي على رأس ردود الفعل الدولية،

انعقاد مجلس الأمن الدولي في (٤ آذار ١٩٩٧) في جلسة رسمية علنية، استمع خلالها إلى نحو خمسين مندوباً، عبرت غالبيتها الساحقة عن الاستياء من النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وتقويضه عملية السلام في المنطقة.

وقد أصدر المجلس قراراً حول القدس العربية رعته كل من فرنسا وبريطانيا والبرتغال والسويد، وعطلة «ڤيتو» أميركي متحيز لإسرائيل.

ويطلب القرار من السلطات الإسرائيلية أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات أو تدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، التي تغير واقع الأمر على الطبيعة، فتجهض مفاوضات الوضع النهائي، وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في المنطقة.

ورغم معارضة الولايات المتحدة الأميركية لطرح القضية في مجلس الأمن، واستخدامها حق النقض «الڤيتو»، ورغم اصطدام الاقتراح الأوروبي بالڤيتو الأميركي، إلّا أن الإدانة الدولية، اتسعت للانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة.

فقد أقدم السفير البريطاني السير جان وستون، على توبيخ السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الإجراءات الاستيطانية الأخيرة في القدس المحتلة، وشدّد على ضرورة رد مجلس الأمن بحزم على إسرائيل إذا لم تتراجع عن مشاريعها. وقال وستون إن المستوطنات «غير شرعية».

كما أعرب مندوب فرنسا، نائب السفير هيرڤيه لادسوس، عن «تنديدنا العميق» بالقرار الإسرائيلي، وشدّد على عدم شرعية المستوطنات.

وقال أن القدس الشرقية يُطبق عليها القرار الرقم ٢٤٢، الذي شدد على عدم جواز احتلال الأراضي بالقوة. كما شدّد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، الأمر الذي يعني أن على إسرائيل؛ عدم المساس بالأراضي إلى جانب حماية المدنيين.

وأضاف: «ان المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، مطالب اليوم بأن يتولى تأكيد موقفه الراسخ إزاء عدم شرعية وقانونية القرار الإسرائيلي الأخير بالبناء في جبل أبو غنيم جنوبي القدس الشرقية»، وتابع يقول: «إن مجلس الأمن، مطالب بإصدار قرار واضح ومحدد موجه إلى الحكومة الإسرائيلية، للتوقف عن تنفيذ قرارها الأخير».

وفي أوائل شهر تموز ١٩٩٧، تقدم الفلسطينيون والمصريون بمشروع اقتراح إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة، لمناقشة قضية البناء في جبل أبو غنيم والاستيطان فيه. وقد ذكر راديو إسرائيل (١٦/ ٧/ ١٩٩٧) أن «الجمعية العمومية للأمم المتحدة، شجبت إسرائيل في إقرارها إجراءات البناء في جبل أبو غنيم، ودعت أعضاء الجمعية إلى اتخاذ

خطوات تحول دون توسيع الاستيطان، كما طالبت إسرائيل بتزويد الأمم المتحدة بمعلومات حول البضائع التي يتم إنتاجها في المستوطنات، وذلك لإتاحة الفرصة في المستقبل لفرض المقاطعة على هذه البضائع».

وقد أيّد القرار (الشجب) مائة وثلاثون دولة، ومن ضمنها جميع الدول الأوروبية باستثناء المانيا، وامتنعت أربعة عشر دولة عن التصويت ومن ضمنها روسيا والمانيا، وعارضت القرار ثلاث دول هي: إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وميكرونيزيا.

وقال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، ناصر القدوة، أن كندا والنرويج انتقلت من مكانة الدول الممتنعة عن التصويت إلى مكانة المؤيدة، لذا فإن القرار يمهد الطريق في المجتمع الدولي لاتخاذ قرارات أخرى ضد إسرائيل. وذكرت مراسلة راديو إسرائيل (١٦/ ٧/ ١٩٩٧) «أن معارضة ثلاث دول فقط تؤكد على أن الهجمات ضد إسرائيل ستتواصل».

وتعتبر ردود الفعل الدولية على النشاط الاستيطاني الأخير، رسالة إلى حكومة إسرائيل «لإعادة النظر» في توجهاتها.

وقال وزير الخارجية البريطانية مالكوم ريفكيند «أن بدء البناء في جبل أبو غنيم، خارج القدس، لن يتسبب في حدوث أي شيء سوى إلحاق الأذى بمسيرة السلام، إنني أشعر بخيبة الأمل الكبيرة، لأن إسرائيل تبادر إلى خطوة تعارض كل اقتراحات أصدقائها في المجتمع الدولي».

كما أعرب كوفي عنان، سكرتير الأمم المتحدة، عن خيبة أمله من أن إسرائيل، قد قررت بدء أعمال البناء في جبل أبو غنيم، رغم كل توجهات المجتمع الدولي للتراجع عنه.

ومن ناحيتها، دعت الجمهورية الإسلامية في إيران، جميع المسلمين في شتى أنحاء العالم إلى العمل فوراً من أجل الحيلولة دون قيام إسرائيل بعمل فظيع في شرقي القدس.

كما طالب موفد الاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط ميغيل موراتينوس، بتسريع المفاوضات حول الوضع النهائي، وقال أن هذا يتضمن تجميداً لبناء المستوطنة في جبل أبو غنيم أو غيرها، والتطبيق السريع لبنود الاتفاق الانتقالي حول الحكم الذاتي.

استخلاصات:

على الرغم من أن البناء في أبو غنيم، لم يحظ بمباركة مميزة في الشارع الإسرائيلي، لسبب أو لآخر، فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية تعاملت مع هذا الموضوع من خلال عدة قنوات:

أولاً: - أوضحت وسائل الإعلام أن قرار البناء، هو موضوع داخلي، من منطلق التفسير الإسرائيلي لموضوع القدس،

بالتأكيد على أنها «عاصمة الأبدية»، وأنها «موحدة» وليست مجزأة. فلذلك ليس لأي كان أن يحتج على ذلك.

ثانياً: - التركيز على أن الموضوع له طابع اجتماعي، أي حل مشكلة سكانية من خلال توفير السكن لشرائح من المجتمع الإسرائيلي الذي يعيش بدون مأوى على حد زعمهم.

وحتى تعطي لهذا الطرح مصداقية، فإنها ضمنت قرار البناء بإنشاء وحدات سكنية للفلسطينيين في بعض ضواحي المنطقة.

ثالثاً: - تجنيد اللوبي اليهودي الأميركي خاصة، ومؤيدي إسرائيل عامة، لشرح وجهة النظر الإسرائيلية المغايرة - أصلاً - للواقع، والتي تميز ين الاستيطان من منظور سياسي، والبناء من منظور حل مشكلة سكانية.

رابعاً: - تطعيم التقارير المقروءة والمسموعة والمرئية، بآراء تعتمد على عنصر «الزمن المناسب» لبيان ديمقراطية القرار الإسرائيلي.

خامساً: - حشد المسؤولين الإسرائيليين، للتعبير عن ديمقراطية القرار الذي اتخذته الحكومة، ومدى شعورها بالمسؤولية تجاه الحلول الاجتماعية والإنسانية، وذلك بالتواجد الدائم عبر وسائل الاعلام المختلفة.

سادساً: - إعطاء صورة محدودة حول قدرة رئيس الوزراء الإسرائيي نتنياهو في التصرف، حيال الائتلاف اليميني الإسرائيلي، الذي يضع كل ثقله باتجاه استيطان أي بقعة من «أرض إسرائيل».

كما اتسم التعاطي العربي مع موضوع البناء في أبو غنيم، إعلامياً، بالطابع الوحدوي، ذلك أن الاستيطان في القدس، يعني إلغاء الهوية العربية الإسلامية للمدينة، ،هو أمر غير مقبول على المستوى الجماهيري، الذي يرى في القدس أساساً لتحقيق السلام.

وإذ تزامن هذا الموضوع، مع قرار إسرائيل بإعادة الانتشار في ٢٪ من الأرض الفلسطينية المحررة، فإن القرارين يشكلان في الحقيقة تحدياً يرفع ستار القوة الإسرائيلية.

وقد عالج الإعلام العربي هذا الموضوع، على المستوين الفردي والجماعي:

على الصعيد الفردي، شنت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حملات واسعة، ضد القرار الاستيطاني، مركزة على أساسين:

أولهما: أن القدس قضية جدلية، تخضع للمفاوضات النهائية، باعتبارها من المسائل الشائكة أو الصعبة، وأي تغيير في أرضها يعتبر خروجاً على اتفاق أوسلو الذي ينص على ذلك.

ومن هذا المنطلق، تبنى الزعماء العرب، هذا الموضوع لمخاطبة العالم، في محاولة لكسب تأييده، ذلك أنه يستند إلى اتفاقيات معقودة وموقعة، والخروج عليها، يعني خروجاً على السلام.

الثاني: أن قدسية القدس ليست حصراً باليهود كما يزعمون، فهي الأكثر قدسية للمسلمين، الذين عمروها، وأقاموا فيها أضعافاً مضاعفة من الوقت الذي كانت فيه مملكة تدعى «مملكة إسرائيل» والتي هي بالتأكيد تختلف اختلافاً جذرياً وكلياً عن معنى «إسرائيل» الحالي.

على الصعيد الجماعي، عقدت لجنة القدس اجتماعاً في المغرب، ومجلس الجامعة العربية التأم في القاهرة، وفي كلا الاجتماعين، كان الاجماع العربي سيد الموقف، وجاءت قراراتهما رسالة إعلامية، فضلاً عن أنها رسالة تأكيدية على أن موضوع القدس، غير قابل لإملاءات القوة، ولا مناص من عودة القدس العربية إلى أصحابها، وعاصمة للدولة الفلسطينية القادمة.

كما شكلت إجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي في الباكستان، منبراً إعلامياً خاصاً، بحشد الدول الإسلامية، ضد الاستيطان في القدس، هذه المدينة التي تحتل قدسية مهمة في العالم الإسلامي، وما يعنيه ذلك من حشد طاقات دولها، في مواجهة القرار الإسرائيلي في المنابر الدولية كافة.

الجانب الفلسطيني في المعادلة العربية، تعامل مع موضوع الاستيطان في القدس وفي جبل أبو غنيم بالذات، بجدية، كان الاعلام فيها حاشداً لطاقات المقاومة، التي لا ترقى إلى العنف، لإضفاء نوع من التوازن، بين المنظور القومي الديني، وبين مخاطبة العالم، الذي يتحسس كثيراً مما يطلق عليه الإسرائيليون، مصطلح «الارهاب» فيما جابت الوفود الفلسطينية دول العالم، بدءاً بالعربية منها، لتجنيد الرأي العام ضد الخطة الإسرائيلية.

ونستطيع أن نحدد التعامل الدولي، مع قضية البناء في أبو غنيم، من خلال قناتين اثنتين، هما:

الأولى: وتتضمن راعيي السلام، أميركا وروسيا، وإذا كانت روسيا قد رفضت مبدأ التغييرات في القدس، فهي ليست قوة مهمة، إلّا بالشكل الأدنى فقط، وتظل واشنطن هي عملياً راعية السلام الوحيدة.

والولايات المتحدة الأميركية، تتعامل مع هذا الموضوع، من خلال الضغط الخفي، وليس من خلال وسائل الاعلام، وحين تصطدم بخيبة أمل، تعاود طرح الموضوع، على أساس أن أي خلاف ينبغي أن يُحل على طاولة المفاوضات، دون الإلتفات للأسس

التي قامت عليها عملية السلام.

وينبغي أن نتذكر، أن اللوبي الصهيوني الأميركي، هو في موضع صنع القرار المؤثر، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الهجمات المعاكسة التي يشنها هذا اللوبي عبر مجلس النواب والشيوخ الأميركيين، في نسق إعلامي يتخذ شكل التصريحات، أحياناً، والتنسيب بمنع أو تقليص المساعدات للدول العربية، أو للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أمّا أوروبا فهي تعتبر النقيض التام لأميركا، ذلك أنها بدأت تتململ متسائلة: إلى أي حدٍ يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي ممولاً للقرارات السياسية التي تتخذها أميركا(؟!).

الاعلام الأوروبي، كان نشطاً إثر القرار الإسرائيلي البناء في أبو غنيم، وهو بذلك، يؤكد رغبة أوروبا، في إثبات وجودها على الساحة الشرق أوسطية، قبالة واشنطن تحديداً، لذلك أدانت كل هذه الدول القرار الاستيطاني، وجاب رسل الاتحاد منطقة الشرق الأوسط، معبرين عن رأيهم المضاد، وتقف فرنسا في طليعة هذا التحرك.

على أن الاتحاد الأوروبي، وهو يتخذ هذا المسار، فإنه ليس حباً بالعرب، أو احقاقاً للحق، إنما مماحكة للدولة الأعظم، ومحاولة لإجبار إسرائيل، على منح «فسحة تدخل» أوروبية.

أما العالم الثالث، غير العربي والإسلامي، فهو محكوم بالتبعية، ويخضع للعوامل المؤثرة، وهو لا يشكل حجراً أساسياً في دائرة القرار السياسي والتأثير العالمي.

إن استرسال الحكومة الإسرائيلية في إكمال مشروعها بجبل أبو غنيم، يجعل السير في العملية السلمية أشبه بالسير في حقل ألغام. ويقول قائل: إن من يسير، عليه الحذر من خطوة غير مدروسة، لأنها قد تؤدي إلى انفجارات متعاقبة، خاصة وأن الكل - تقريباً- يجمع على أن حكومة إسرائيل، بموافقتها على قرار بناء المستوطنة في أبو غنيم، لم تقم بدراسة القضية ومضاعفاتها.

وبالرغم من كل التنديدات العربية والعالمية لقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي، ببناء المستوطنة، إلّا أن إسرائيل سائرة في إجراءاتها.

فهل ستكمله وتنفذه فعلاً(؟!) أم أنها ستجد نفسها وقد توقفت عن البناء لا إرادياً(؟!).

نور الدين عليان

الحمَلـَـة العالميَّـة لأجـل القــدس

ينشر ملف القدس من أجل الحفاظ على جهود الحملة العالمية لأجل القدس (ICJ) والهادفة إلى منع ضم إسرائيل غير الشرعي لها، ولجمع الأخبار من الكثير من المصادر حول إضعاف سكان المدينة من غير اليهود. والملف مفتوح منذ المؤتمر الأعلى الناجح للحملة في لندن والذي عقد في شهر حزيران ١٩٩٥. وقد حضره ما يزيد على ٣٠٠ شخص من الأديان الثلاثة، والحريصين على المحافظة على قدسية القدس. وهنا ترجمة لملف القدس الصادر في لندن في شهر شباط ١٩٩٦:

« إن نسيتك يا قدس فلتنس يدي اليمنى مهارتها»، ذلك ما جاء في الصفحة ١٣٧ من (بسالم)، وهو مرثاة تخاطب اليهود الأسرى في بابل في القرن السادس قبل الميلاد. وربما كتبت هذه المرثاة لعرب القدس الحديثة، سواء أكانوا يعيشون في المنفى القسري أو ما زالوا متمسكين بوجودهم في المدينة، فحتى كلمة الأسر تسري عليهم، لأنهم محتجزون ضمن طوق من المستعمرات الإسرائيلية كالغرباء ومضطهدين كبابل نبوخذ نصّر.

وفي ترجمة حديثة لبسالم «لتشلّ يدي اليمنى» آمين لهذا القول، فأيد كثيرة يجب أن تشلّ اليوم، في البلاد العربية، وفي العالم الإسلامي العريض وفي الدول المسيحية أيضاً - لأن القدس نسيت وخذلت في حمى الركض وراء الحفاظ على تسوية الشرق الأوسط من منظور أمريكي.

إن الاندفاعية لتحقيق السلام عام ١٩٩٣، تتجاهل حقيقة دامغة، وهي أن القدس غير قابلة للتفاوض من الجانب الإسرائيلي وهو موقف يبدو أن الرئيس كلينتون ومستشاريه قد تعهدوه، فرغم الابتسامات والمصافحات بالأيدي، يتهدد المدينة خطر نسيانها حتى من قبل العرب.

لكن ينبغي ألا تنسى القدس. إنها تضم ١٥٥,٠٠٠ عربياً ما زالت حقوقهم تضمحل، ويبدو أن مستقبلهم يزداد كآبة مع زرع المزيد من المستوطنات اليهودية. هؤلاء يجب ألا يخدعوا فاستعادة حقوقهم يجب ألا تشغل المسلمين فقط، فكثير من سكان القدس أيضاً مسيحيون، غالبيتهم العظمى من العرب، ومنهم بعض الأمريكيين أيضاً. وتستحق حملة إنقاذ القدس الدعم من كل المسيحيين واليهود الذين يقدّرون الإنسانية على العقيدة.

نقل السفارة الأمريكية:

ليس من مشهد أكثر غرابة، في السياسة الأمريكية، من مرشح رئاسي يحاول أن يذل نفسه متزلفاً اللوبي الصهيوني. وقد قاد الجمهوري بوب دول حملة مجلس الشيوخ لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو يمثل حال غير المنتخب في السعي وراء الجشع.

في ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٥، صوّت الكونغرس بأكثرية ساحقة لنقل السفارة إلى القدس مع حلول عام ١٩٩٩، ودعم مجلس الشيوخ هذا المشروع بـ ٩٣ صوتاً مقابل خمسة أصوات، والبيت الأبيض بـ ٣٧٤ صوتاً مقابل ٣٧ صوتاً. وعدا عمّا يمثله ذلك من ضرب لعملية السلام، فإنه هذا التصويت لا يحمل أي معنى، خاصة وأن حملة كهذه تعارض موقفاً أميركياً عمره نصف قرن، وهذه السياسة قائمة على قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ الداعي لتدويل القدس.

كانت القوة الدافعة وراء التصويت، السيناتور بوب دول، المرشح الرئاسي الجمهوري الأول آنذاك، وقد دعم في الأصل مشروعاً أكثر حقداً أو ضغينة، يطالب فيه ببدء بناء السفارة الجديدة مع نهاية عام ١٩٩٦، مما أسهم في تخريب عملية الشروع في مرحلة «الوضع النهائي» من محادثات السلام. لكن آراء أخرى أكثر حكمة طغت.

تنص مسودة المشروع المراجعة على أن يتم النقل بحلول ٣١ أيار ١٩٩٩، وهو الموعد المحدد لنهاية هذه المحادثات، لكن ذلك أُبطل بتعديل يمكّن الرئيس الأميركي بأن يقرر كل ستة شهور بأن النقل سيكون ضد مصلحة الأمة. وهذا قد يحصل مرات لا حصر لها. وهكذا، يمكن للنقل أن يؤجل نظرياً إلى أجل غير مسمى.

يعدّ ذلك إغراء باهتاً للفلسطينيين، الذين ثبت لهم أن الكثير من عبارات النوايا

الحسنة الأميركية فارغة. وقد حاربت السلطة الفلسطينية القرار علماً أنه «لا يتماشى مع رسالة وروح عملية السلام» وقال الرئيس ياسر عرفات إن القدس أرض فلسطينية محتلة، وهذه حقدية، «ولا يمكن لأية حملة انتخابية أمريكية تغييرها». بينما أدان فيصل الحسيني المشروع واعتبره محاولة «لنسف عملية السلام في مهدها».

وكان القادة الفلسطينيون من الاتجاه الإسلامي أكثر صراحة. فقد دمغ الشيخ يوسف حسن المشروع بقوله« إنه استسلام مهين لتعليمات اللوبي اليهودي». أما وزير خارجية مصر، عمرو موسى، فقد ألقى اللوم على هذه الأنظمة «لسعيها الحثيث لصنع السلام مع إسرائيل بينما ما زالت القدس محتلة».

وحتى إعلان هذا المشروع، لم تشر أية دولة رئيسية إلى نيتها نقل سفارتها إلى القدس وتمارس أمريكا الآن وهي القوة الكبرى الوحيدة، تأثيراً ثابتاً على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وهي تحيّد الأمم المتحدة مجمّدة كل قراراتها على مدى ٤٨ سنة الماضية، وقد تدفع مسألة نقل السفارة الأميركية إلى القدس، باقي الدول، لتحذوا حذوها.

المستوطنات اليهودية في القدس الكبرى:

في شهر تشرين الثاني ١٩٩٥، أقامت التغطية الإعلامية لجنازة اسحق رابين طوقاً مفرغاً حول الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة ذاتها، حيث أقيم المأتم. فعرب القدس استثنوا من عملية السلام، وتجاوزهم اللهاث وراء الحفاظ، على الأقل، على ماء وجه الاستقلال للفلسطينيين في الأماكن الأخرى.

ولسخرية الأقدار أن رابين نفسه كان أحد مهندسي السياسة الإسرائيلية القاسية والحدّية على المدينة، رافضاً التسليم بأي استقلال للقدس العربية الشرقية، ومصعّداً من توسيع المستوطنات اليهودية في «القدس الكبرى».

ووفق مخططات وزارة الإسكان نفسها، سيبلغ قطر هذه المنطقة ٢٣كم، وسوف، تبلغ - كما يبدو - ٢٠٪ من عموم مساحة الضفة الغربية، وهي المنطقة التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها إلى الأبد. وهنا تبرز إحدى أغرب وقائع التاريخ وحشيةً: الشعب الذي مضى معظم الـ ٢٠٠٠ سنة الماضية في «الغيتو» (الأحياء اليهودية) سيضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين في «الغيتو».

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه في العام ١٩٦٧، كانت بلدية القدس الشرقية تضم ٧٠,٠٠٠ عربيا. وبحلول ١٩٩٤ كانوا ١٥٥,٠٠٠ عربي، لكن السكان اليهود كانوا يفوقونهم، ١٦٨,٠٠٠.

ومعظم الزيادة العربية تعزى إلى اندماج الضواحي العربية في المدينة. خلافاً لذلك، كان اليهود كلهم مستوطنين: يسكن معظمهم أراض منتزعة من العرب، بينما كان بالكاد يسمح للعرب بالبناء. وفاق عدد اليهود عدد العرب في القدس أول مرة، حيث كانت السلطة بيد حكومة العمل. فمنذ تسلم العمل السلطة تزايد عدد السكان اليهود في القدس الشرقية من ١٤٨,٠٠٠ إلى ١٧٠,٠٠٠، بالرغم من وعد شمعون بيريز بعدم مصادرة الأرض أو استثمار أموال الحكومة بتوسيع المستوطنات القائمة، أو بناء أخرى جديدة.

وحسب سارة كامينكير، وهي عضو سابق في مجلس مدينة القدس، في فترة ٢٨ سنة الماضية، فقد شهد فلسطينيو بلدية القدس الشرقية هبوطاً في ملكية الأراضي العربية من ٩٠٪ إلى ١٣,٥٪، كما حدّت قوانين التخطيط الأبنية العربية بطابق واحد أو اثنين، بينما يمكن للأبنية اليهودية أن ترتفع إلى ثمانية طوابق.

حتى في الشهر الذي شهد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإن حكومته كانت تصادر المزيد من الأراضي العربية. وكما نقلت جريدة «القدس» في عددها الصادر في ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٩٥، فإن أول مستوطنة تبنى ضمن حدود القدس الشرقية القديمة منذ حكم الأردن لها، ستقام على مساحة ١٥ دونماً من الأرض المصادرة في رأس العامود، لتؤوي متعاوناً يهودياً متطرفاً، هو أترت كوهاينم. وتتألف المستوطنة من ١٣٢ بيتاً إضافة إلى الكنيس والمدرسة والمستوصف والمخزن التجاري الخاص بها، في قلب منطقة عربية حيوية تقدم الخدمات لـ ٢٠,٠٠٠ فلسطيني من مدارس ومراكز اجتماعية وصحية ونادٍ وفندق.

وقد لاحظ وزير إسرائيلي هو يائير تاسبان أن المستوطنة الجديدة «تخلق الانقسامات، وتسبب التمييز العنصري، مما سيكلفنا غالياً فيما بعد». وقد حاول إقناع رابين بوقف بنائها، لكنه فشل.

ووفق جان دو جونغ، وهو رسام خرائط مختص في القدس الشرقية، فإن إسرائيل بنت في مطلع عام ١٩٩٥، ٤٠,٠٠٠ مسكناً لليهود في القدس الشرقية على أراضٍ مخططة أصلا للفلسطينيين، إضافة إلى ٢٠,٠٠٠ بيتاً آخر في مناطق أخرى. كما أخذت أراضٍ محددة لمصانع فلسطينية، مجردةً بذلك العرب من فرص التطور وعشرات آلاف المهن. وما قد يظهر على الخريطة على أنه مدينة واحدة، هو في الحقيقة «قطاعات منتشرة مفككة شبيهة بالأزقة، مع قلة من جيران متعالين... دونما شكل يوحي بتجنب تأثير موجة جماعية جديدة للتوسع في المستوطنات اليهودية يلوح في الأفق».

في سنوات قليلة بنيت ضواحي يهودية جماعية على أرض الضفة العربية، بعيدة جداً عن حدود مجلس البلدية القديمة في «غيفات زئيف»، على بعد عشرة أميال في الشمال الغربي، وفي معاليه أدوميم، على بعد أميال شرقي الطريق إلى أريحا، وفي مجموعة شكرة اتزيون في بيتارو إيفرات، بين بيت لحم والخليل، جهة الغرب. وإجمالاً، فإنه بحلول عام ٢٠١٠ قد يعيش نصف مليون إسرائيلي خارج حدود ١٩٦٧ القديمة في القدس الكبرى.

ويتوقع دوجونغ أن خارطة المدينة التي ستفتحها إسرائيل في مفاوضات المرحلة النهائية ستغطي مناطق أكبر بكثير من قدس ١٩٦٧ السابقة. وعند تحليل نموذج البناء حول المدينة، وتصريحات الوزراء الكبار، يقول أنه يرجح «أنها ستمتد من بيت شيميش وموديعين في الغرب (ما يقارب منتصف الطريق إلى تل أبيب) لعدة كيلومترات من حلحول والخليل في الجنوب، إلى ما وراء رام الله في الشمال وحتى إلى أريحا في الشرق. تصل مساحة هذه المنطقة الواسعة التي تعتبرها إسرائيل القدس العاصمة إلى نحو ١,٢٥٠كم٢، يقع ثلاثة أرباعها ضمن الضفة الغربية».

مدينة تمييز عنصري:

سوف يتم إنشاء نظامَي طرق سيكونا منفصلين كلياً في القدس الكبرى: القديم للعرب وواحد جديد لليهود! وحتى في قمة التفوق الأبيض في جنوب أفريقيا، لم يكن هناك نظام سير يتسم بالتمييز العنصري، لكن هنا سوف تبنى شبكة طرق عامة جديدة لليهود تصل المستوطنات بالقدس الغربية، لتسهل أمنهم، على حساب الجوار العربي الذي سيتم تجريده من الأرض لتطوير الإسكان والصناعة اليهوديين وقد نقلت «الجبهة الأخرى»، وهي نشرة مركز المعلومات البديل في القدس في شهر تشرين الأول ١٩٩٥، حول ذلك: «تعالوا إلى معاليه أدوميم – مدينة المستقبل...».

افتتح طريق معاليه أدوميم الفرعي أمام حركة السير في ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٥، معاليه أدوميم هي أكبر مستوطنة يهودية في «القدس الكبرى» عبر الخط الأخضر وخارج حدود بلدية القدس وتبذل الحكومة جهداً لتشجيع الأزواج للانتقال إلى هناك، بما في ذلك التخطيط لإقامة جيران جدد على أرض كانت لفترة طويلة مكان إقامة لقبيلة الجهالين البدوية. وقد تم تحديد المستوطنة كمدينة مؤخراً، ويقيم فيها حالياً ٣٠,٠٠٠ ساكن.

كلّف تشييد الطريق الجانبي ١٠ ملايين دولار. وقد أغلق عند افتتاحه قسم من طريق العيزرية القديم (الواصل بين القدس الشرقية وضواحيها الفلسطينية إلى أريحا) والمار عبر معاليه أدوميم. والآن لن تمر

المواصلات التي لا تتجه إلى معاليه أدوميم (المقصود: السيارات الفلسطينية) عبر معاليه أدوميم، وقد عرّفت وزارة الإسكان الطريق باسم «طريق السلام العام»، الواصل بين القدس وعمّان.

في حفل قص الشريط، قال وزير الإسكان بن – اليعزر إن زيارته للمستوطنة قوّت إيمانه بضرورة الاستمرار في البناء، بحيث تصبح مستوطنات «القدس الكبرى» معاليه أدوميم، وبيطار وبسغات زئيف، القسم المهم لإسرائيل. وأضاف أنه من الضروري الاستمرار بمشاريع عديدة لتطوير هذه المستوطنات وتشكيل كتلة مماسة للجيران المقيمين بين معاليه أدوميم والقدس. وقد تحدد موعد لإنشاء ٦,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة بحلول عام ٢٠٠٥ و٢٤٠٠ غرفة فندقية. ويتوقع أن يكون عدد سكانها بعد ١٠ سنوات من الآن ٥٠,٠٠٠».

وقد نقل بعد شهر أن الجرافات الإسرائيلية ما زالت تتحرك لدفع تجمعات خيام بدو الجهالين إلى أطراف القدس البعيدة. وقد قطع أفراد من الجهالين الطريق أمام الجرافات احتجاجاً رافضين الانتقال. ولم تتوقف الجرافات مؤقتاً إلا مع وصول فيصل الحسيني، الوزير البارز في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعود السبب جزئياً إلى حقيقة أن عدداً من العاملين على الجرافات كانوا فلسطينيين.

إن توسيع المستوطنة يهدد وجود وحياة سكان الجهالين، الذين سكنوا المنطقة لما يزيد على أربعين سنة منذ طردهم من تل أراد في العام ١٩٥٠ بعد قيام دولة إسرائيل. وقد تم إعلان المنطقة كأراضٍ دولة عام ١٩٨١ بهدف بناء هذه المستوطنة. ومنذئذ راحت تتقلص الأراضي المتوفرة للبدو، للعيش ورعي حيواناتهم، بشكل تدريجي. ويبقى توسيع معاليه أدوميم، ككل النشاط الاستيطاني، غير مشروع وفق القانون الدولي، طالما بقيت الضفة الغربية أراض تحت احتلال دولة محاربة، كما يعدّ نقضاً لروح عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

نزع ملكية الأرض العربية في القدس الشرقية:

تقدم صور الطباعة الحجرية لديفيد روبرت عن القدس، والمبنية على رسومات أنجزها عام ١٨٣٩، الصورة الإنجيلية للنموذج الأصلي لمدينة جدارية محاطة بتلال ووديان مثيرة، بسكان القبائل النبلاء في الأرض الأمامية الممتدة: «العرب والمنظر الطبيعي» الكلاسيكي. ولو كان روبرت هنا اليوم، لوجد في معظم الأجزاء، لوحة لمدينة لا عرب فيها. ولكنا دون شك، ومجرداً ومحروماً من الإلهام: «طوى خيمته، كالعرب، وانسحب صامتاً».

في العام ١٩٦٧، ضمّ الكنيست

٧٠,٠٠٠ دونماً من القدس الشرقية والأرض القروية المحيطة إلى أراضي «سيادة دولة إسرائيل»، ويضاف إلى ذلك ٣٨,٠٠٠ دونماً من القدس الغربية. كما أضيف إليها في العام ١٩٩٥ ١٥,٠٠٠ دونماً إلى منطقة البلدية، وبذا تكون المساحة الشاملة للقدس اليوم ١٢٣,٠٠٠ دونم.

كما تم نقل ٨٦,٥٪ من أراضي القدس الشرقية من سيطرة المقيمين الفلسطينيين المالكين لها إلى إسرائيل: تم نزع ملكية ٣٤٪ من القدس الشرقية بهدف بناء المستوطنات اليهودية، وتم تحديد ما مساحته ٨,٥٪ لنزع ملكيتها لتوسيع هذه المستوطنات، و٤٤٪ هي «المنطقة الخضراء» التي منع البناء عليها حتى تفتح لجنة تخطيط المدينة المجال للبناء. وتبقى ١٣,٥٪ (أي ٩,٥٠٠ دونم) فقط «للجيران العرب» والتوسع.

وقد وافقت على الأراضي المنزوعة الملكية وحدات الشقق السكنية المبنية لليهود والتي بلغت ٦٠,٠٠٠ وحدة، كما أنه كان من المخطط إقامة: ٢٢,٠٠٠ وحدة أخرى ليس للفلسطينيين منها أية حصة. ويعيش ٩٠٪ من الفلسطينيين في مستويات سكنية لا تقارب تلك المتوفرة في الأبنية الإسرائيلية.وثمة حاجة ماسّة الآن لبناء ٢١,٠٠٠ شقة للفلسطينيين في القدس الشرقية.

ونتيجة لمنع البناء، والازدحام، وعدم السماح للأزواج والأطفال من سكان القدس الشرقية بالعيش في المدينة، أرغم نحو ٥٠,٠٠٠ فلسطيني (ولا يشمل هذا الأقارب) على الانتقال إلى ما وراء الحدود البلدية منذ ١٩٦٧.

وحري بنا ألا ننسى أنه، حتى في القدس الغربية، ما زالت نسبة كبيرة من الأرض تعود ملكيتها للفلسطينيين. فحتى اليوم ثمة ٥,٧٠٠ بيت عربي قائم في الجهة الغربية من المدينة التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨. وأحد الحلول التي طرحها نايف حواتمة في جريدة «القدس» في عدد ٤ أيلول ١٩٩٥ هو «إزالة تواجد كل المستوطنين داخل القدس الشرقية وحولها، وإعادة كل اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم، بتعويضهم عن أملاكهم الضائعة في القدس الغربية.

القدس ٣٠٠٠:

بدءاً من أيلول ١٩٩٥، شرعت إسرائيل في احتفالاتها بالذكرى السنوية ال ٣,٠٠٠ للخطة التي أبعد فيها داوود اليبوسيين (وفق الجزء الثاني من صموئيل ٧:٥) من القدس، وأعلن المدينة عاصمة له. وقد أوقف مقتل رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥ الاحتفالات، لكن المهرجان بقي تحدياً وإهانة للمواطنين العرب في القدس،

وهو تصعيد يهدد عملية السلام.

وقد رصدت الحكومة الإسرائيلية مبلغ ٢٠ مليون دولار في مشاريع إقامة المهرجان، بما فيها بناء مدرجي مسرح وقد صرح رئيس بلدية القدس، وهو العضو الليكودي ايهود أولمرت قائلاً إن توقيت المهرجان «مثالي لتأكيد سيادة إسرائيل على القدس من جديد».

ووفق «خدمات معلومات الدولة الصهيونية، فإن أحداث الاحتفال «ستؤسس لمكانة القدس، كقلب للأمة اليهودية، في الوعي العام لإسرائيل والعالم، وستعزز مكانتها وصورتها كعاصمة لإسرائيل. فمنذ جعل الملك داوود القدس عاصمة لمملكته، باتت المدينة مركز الوجود اليهودي... وبؤرته الدينية وذاكرته التاريخية».

وبالمقابل، نظمت كتلة السلام، عريضة وقّعها ٧٠٠ فنان ومفكر، داعين فيها إلى تسوية تاريخية للقدس.

إن تزوير التاريخ غاية في الوضوح: وكل النوايا السياسية وراءه جلية جداً. ولا يعلم مواطنو إسرائيل فحسب أن ذلك كله يمثل تمريناً سياسياً، بل إن العالم قاطباً يعلم. فالهدف هو تأمين غطاء سياسي – ثقافي لمؤامرة اجتثاث الوجود الفلسطيني من القدس. ومن شأن هذه المؤامرة أن تدمر السلام... «نأمل من الفنانين في إسرائيل والعالم أن يرجعوا عن دعمهم لمحاولة الخداع هذه وعليهم ألا يدعوا سياسيين متشككين يستغلونهم لغاياتهم الشائنة».

لم يجعل المهرجان نفسه مفهوماً ومبرراً للساعين إلى السلام، بل إنه أثار ثائرة اليهود الشرقيين (الأورثوذكس) الذين اعتبروه عملاً كافراً، منحطاً ومتهوراً، وهم يجادلون بأن تاريخ غزو داوود كان ٨٦٨ق.م ليس ١٠٠٤ ق.م. وقال الرابي أفراهام راڤيتس، وهو عضو ارثذوكسي فعال، إن الذكرى ٣٠٠٠ ما زالت بعيدة ١٣٦ سنة. وبالنسبة للعرب قد يكون الرقم ٥٠٠٠ أكثر صحة، سيما وأن اليبوسيين – وهي قبيلة كنعانية تعتبر أسلاف الفلسطينيين – كانوا يعيشون في تلة المدينة في زمن يعود إلى عهد موسى عليه السلام.

لقد حُظر على الفلسطينيين إقامة أي حدث يعكس طبيعة التعصب لقدس ٣٠٠٠. ووصفت السلطة الفلسطينية الذكرى بأنها «محاولة إسرائيلية لسرقة المدينة المقدسة من الأديان الأخرى. فالاحتفالات المتحاملة تمثل سرقة لا سابق لها أمام أنظار العالم أجمع... ولا حق لإسرائيل بتسمية نفسها وريثاً وحيداً لآلاف السنوات من الحضارة والأديان المختلفة». وناشدت السلطة الفلسطينية المجتمع الدولي لوقف العدوان الغاشم على مشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين.

وفي العالم الواسع، تأمل إسرائيل باستخدام المهرجان لتقوية زعمها بأن أي جزء من القدس غير قابل للتفاوض. ويجب ألا يحظى هذا بالقبول، لأن القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية، شأنها في ذلك شأن أية منطقة محتلة في العام ١٩٦٧. والدول التي يبدو أن مجرى الأحداث يضللها قليلة، فمن بين سبعين سفيراً مدعواً لحضور الافتتاح، لم يحضر سوى ٥٣، والغياب الأكثر وضوحاً كان للمبعوث الأمريكي. كما أن دول المجموعة الأوروبية قررت تقديم الدعم المادي لأي من الفنانين الذين يشاركون في المهرجان. وقد دفعت هذه المقاطعة ممثل وزير الخارجية يوسي بيلين إلى الاعتراف، «دخلنا في علاقات باردة مع أعضاء عديدين في أوروبا، ومن الفاتيكان وحتى في الولايات المتحدة».

وقال متحدث باسم السفارة البريطانية العائد إلى تل أبيب، «إن دعم القدس ٣٠٠٠ يعدّ بنظر الأطراف الأخرى كدعم الأمر الواقع لمؤازرة التحكم اليهودي في القدس، قبل النقاش حول مستقبل المدينة في مفاوضات المرحلةِ النهائية».

يقول كتاب يبوس «بالنسبة لليبوسيين، سكان القدس، لم يستطع أولاد جوادا (Judah) إخراجهم؛ لكن اليبوسيين سكنوا مع أولاد جودا في القدس حتى هذا اليوم».

وإذا كان هذا صحيحاً، منذ ٣،٠٠٠ سنة، فيصحّ اليوم أيضاً القول أن القدس ما زالت تضم شعبين. وأن مهرجاناً يحتفل بالزعم اليهودي بالحق في المدينة، هو باطل، ومنافٍ بأي شكل من الأشكال، للسلام الشامل والدائم.

أسست الحملة الدولية من أجل القدس لإدراك ضم إسرائيل غير الشرعي للقدس الشرقية العربية وللعمل على خلاصها. وتأمل بالضغط على إسرائيل لوقف البناء الاستيطاني غير الشرعي ونزع ملكية الأرض، وبالمساعدة على تعزيز تسوية على القدس بما يتناسب والقانون الدولي، وأمنيات الطرفين: الإسرائيلي والفلسطيني.

ترجمة: أحمد عبد الله

مخيم الصمود والرباط في القدس: شكل جديد من أشكال الإنتفاضة

أُقيمت في مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨ خمسة مخيمات هي: مخيم عناتا الذي أنشئ عام ١٩٤٨، وهو من المخيمات غير المنظمة والتي ليس لوكالة الغوث الدولية أية خدمات فيها، ويقع قرب بلدة عناتا شمال شرق القدس.. ومخيم دير عمار الذي أنشيء عام ١٩٤٩ جنوب شرق قرية جمالة في مدينة القدس، ومعظم سكانه من اللاجئين الفلسطينيين عن مدينة اللد، ومخيم قلنديا الذي أنشأه الصليب الأحمر عام ١٩٤٩ ويقع شمال مدينة القدس، ومعظم قاطنيه من اللاجئين من بئر ماعين وساريس وصرعا وأشواع واللد والنازحين من يالو وعمواس وبيت نوبا، ومخيم شعفاط الذي أقيم عام ١٩٦٦ ليستوعب أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذي كانوا يعيشون في ملاجيء قروية في حارة الشرفاء في البلدة القديمة من القدس، ومخيم سلواد الذي أنشأته السلطات الإسرائيلية عام ١٩٧٠، وهو غير منظم من قبل وكالة الغوث الدولية، ويقع قرب بلدة سلواد، وسكانه من مخيمات غزة: النصيرات، البريج، الشاطيء، وكان انشاؤه على أثر عرض السلطات الإسرائيلية على الراغبين من سكان مخيمات القطاع العيش في الضفة الغربية بسبب ظروف القطاع في ذلك الوقت من البطالة والاكتظاظ والقدرة على تأجيج المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفي خطوة فريدة من نوعها، شرعت يوم ١٩/ ٨/ ١٩٩٧ العديد من العائلات المقدسية، التي دُمّرت منازلها وتلك التي سحبت هويتها، أو المهددة بسحب الهوية، في الإقامة في خيام نصبت على أرض مملوكة لإدارة الأوقاف الإسلامية في حي الصوانة في المدينة المقدسة، في مخيم سادس اطلق عليه اسم «مخيم الصمود والرباط»، حيث

تطالب هذه العائلات بوقف الإجراءات الإسرائيلية بحقها.. ويشرف على إقامة هذا المخيم «مركز الدراسات للحقوق المدنية والاجتماعية» في «بيت الشرق» بالتعاون مع العائلات المقدسية المنكوبة التي فقدت منازلها وأُسقط عنها حق الإقامة، وتلك التي تعاني من ضائقة سكنية خانقة.

وتتزامن إقامة هذا المخيم، مع حملة تدمير واسعة لمنازل المقدسيين نفذتها بلدية القدس الغربية و«الإدارة المدنية» الإسرائيلية في ضواحي القدس، وقرى وبلديات المحافظة، طالت خلال النصف الأول من شهر آب ١٩٩٧ (٢٤) منزلاً. إضافة إلى إجراءات أخرى استهدفت المؤسسات المقدسية العاملة في المدينة. وكان آخرها مصادقة افيدور كهلاني، وزير الأمن الداخلي، بصورة نهائية، على قرار سابق كانت اتخذته حكومته قبل عدة أشهر بإغلاق «جمعية القدس للتطوير والرفاه الاجتماعي»، وهي واحدة من أهم المؤسسات المقدسية الناشطة في مجال تقديم المساعدة لعشرات الأسر الفلسطينية المهددة منازلهم بالسقوط في البلدة القديمة من المدينة المقدسة.

ردود الفعل الفلسطينية:

وفور إنشاء هذا المخيم، صدرت العديد من ردود الفعل، تمثل أبرزها في تصريحات عدد من المسؤولين الفلسطينيين، حيث أكد السيد فيصل الحسيني، مسؤول ملف القدس لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، أن إقامة العائلات المقدسية في الخيام، مرهون بحل ضائقتها السكنية، ووقف إجراءات الطرد والترحيل التي تتعرض لها، معرباً عن أمله في تجاوب الجهات الإسرائيلية المختصة مع مطالب العائلات العادلة والمشروعة. وقال الحسيني، ان الحكومة الإسرائيلية ملزمة بتوفير المساكن للمواطنين المقدسيين، الذين يرغمون على دفع جميع أنواع الضرائب للبلدية ودوائر الضريبة الإسرائيلية المختلفة، وطالبها بدفع بدل إيجارات للمقدسيين، خاصة الأزواج الشابة منهم، إلى أن تحل مشكلتهم. وقدّر الحسيني احتياجات المقدسيين من الوحدات السكنية بأكثر من ثلاثين ألف وحدة للتغلب على ضائقتهم السكنية[1].. وحمّل فيصل الحسيني، الحكومة الإسرائيلية، وبلدية القدس الغربية، المسؤولية الكاملة عن معاناة مئات الأسر الفلسطينية جراء سياسة تدمير المنازل، وسحب الهويات، في الوقت الذي تقيم فيه آلاف الوحدات السكنية على أراضي المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، وتعمل على توطين اليهود فيها[2].

وبإقامتهم «مخيم الصمود والرباط» في الصوانة، يأمل القائمون على المخيم بحل

جذري لمعاناة أكثر من سبعين ألف مقدسي، يقيمون خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس، والمهددين بإجراءات التطهير العرقي.

وبتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧، أطلع السيد الحسيني قناصل الدول الأجنبية أثناء زيارتهم للمخيم على الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تفريغ المدينة المقدسة من أهلها الفلسطينيين ضمن مخطط التهويد والسيطرة عليها.. واستعرض ما يعانيه أبناء المدينة من انتهاكات وهضم حقوق، سواء من قبل بلدية القدس الغربية أو الحكومة الإسرائيلية التي لا تألُ جهداً في تضييق الخناق عليهم والعمل على تهجيرهم منها.. وبين أن إقامة مخيم «الصمود والرباط» جاءت للرد على تلك الممارسات الإسرائيلية، وخاصة فيما يتعلق بسياسة هدم المنازل وسحب الهويات من المقدسيين[3].

وتوقع النائب حاتم عبد القادر، مقرر «لجنة القدس» في المجلس التشريعي الفلسطيني، أن يتسع هذا المخيم، ويزداد عدد العائلات المقيمة فيه ليشمل المئات منهم خلال الأسابيع والأشهر القليلة القادمة. وأشار إلى أن التخطيط لإقامة «مخيم الصمود والرباط» بدأ قبل عدة أشهر، بهدف تأمين عودة واستقرار العائلات المقدسية التي شردت من منازلها، والإقامة في مدينتهم بصورة دائمة. وناشد عبد القادر هذه العائلات أن تبادر فوراً للالتحاق بأماكن إقامتها الجديدة في المخيم، منوهاً إلى أن مستلزمات الإقامة فيه سيتم توفيرها.

أما رئيس لجنة القدس في «المجلس التشريعي» أحمد هاشم الزغير، فقال إن إقامة هذا المخيم كان نتيجة طبيعية لما قامت به سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة من إجراءات استهدفت وجود المقدسيين المادي والمعنوي، وان ما يجري داخل المخيم الآن هو تعبير عن رفض المقدسيين لهذه الإجراءات، وتأكيداً لحقهم التاريخي والأزلي في المدينة المقدسة.

كما ناشد النائب أحمد البطش المؤسسات الفلسطينية، وخاصة الصحية منها، تقديم العون إلى سكان المخيم وذلك لضمان وتوفير الخدمات الطبية لسكانه الذين بلغ عددهم حوالي أربعمائة شخص يعيشون في سبعين خيمة. وكان النائب البطش قد زار المخيم يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧ والتقى عدداً من سكانه إضافة إلى مدير لجنة إدارة المخيم، حيث اطلع على الأوضاع المأساوية التي يعيشها السكان[4].

وكانت إدارة المخيم قد أجرت اتصالات مع العديد من المؤسسات الصحية، إلا أن هذه الاتصالات لم تثمر عن أي نتائج حتى الآن في مجال توفير مساعدات صحية للمخيم، خاصة وأن هناك

عدداً من المرضى بين سكانه، إضافة إلى حدوث عدة إصابات جراء الظروف المعيشية الصعبة. وكان البطش قد التقى في المخيم بمجموعة شبيبة معسكر الشهيد عبد القادر الحسيني الذين قاموا بتنفيذ عمل تطوعي في المخيم شمل أعمال تنظيف وإزالة الحجارة والأشواك من حول الخيام(٥).

وبتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧ أصدرت لجنة مخيم الصمود والرباط بياناً طالبت فيه الحكومة الإسرائيلية بإقامة وحدات سكنية لهم أسوة بالمواطنين اليهود.. كما طالبت اللجنة، باتباع المساواة والعدل في عملية التوزيع الديموغرافي، حيث لا يعقل أن يسكن ثلاثة أفراد مقدسيين في غرفة واحدة، بينما يسكن فرد إسرائيلي في غرفة واحدة. ودعا البيان، الحكومة الإسرائيلية، إلى وضع خطة تطويرية فيما يخص موضوع الرفاه الاجتماعي. وعلى الصعيد ذاته طرحت اللجنة مطالبها الموجهة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، والمتمثلة في التوقف الفوري عن سياسة سحب الهويات أو إسقاطها عن المقيمين خارج حدود بلدية القدس أو خارج البلاد، ووقف أوامر الغاء طلبات جمع الشمل لمختلف الفئات، وتسجيل المواليد الجدد بغض النظر عن مكان الولادة. كما طالبت اللجنة بلدية القدس بالغاء هدم منازل المواطنين الفلسطينيين ومنح رخص بناء للمواطنين معفاة من أية رسوم وإلغاء القانون الذي يحدد عدد الطوابق السكنية وفتح المنازل المغلقة بأوامر عسكرية(٦).

ديمغرافيا المخيم

وقال السيد عزمي أبو السعود، مدير المخيم ومدير مركز الأبحاث الاجتماعية والمدنية في بيت الشرق ان هذا المخيم اجتماعي بالدرجة الأولى بعيد عن السياسة «..وسنحكي من خلاله قصة كل عائلة مقدسية تعاني أو تواجه مشكلة الغاء حق الإقامة الدائمة التي سنتها إسرائيل بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في بداية عام ١٩٩٧ وما انبثق عنه من هجمات شرسة تهدد المقدسيين في موطنهم الرسمي بحجة أنهم فاقدوا السكن».

وأوضح أبو السعود أن عائلات المخيم تنقسم إلى أربع مجموعات:

الأولى: العائلات التي تعيش تحت خط الفقر، حيث ازداد تدهور الوضع المعيشي، خاصة فيما يتعلق بالإيجارات التي وصلت إلى ١٢٠٠ دولار شهرياً للبيت العادي الذي أصبح من المستحيل على كل مقدسي الحصول عليه.

يلي ذلك الأزواج الشابة أو المؤهلة للزواج، حيث أصبح البيت مطلباً رسمياً لوالد الفتاة، وأن يكون الزوج مقدسياً ويمتلك بيتاً داخل القدس، حتى أصبحت هذه القضية ذات أبعاد اجتماعية سلبية جداً تحرم

الشباب من الزواج وتزيد من مشكلة الطلاق.

والمشكلة الثالثة تكمن في أن يكون أحد الزوجين مقدسياً والآخر من خارج البلاد، وملزماً بالسكن في القدس، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، لا يتمكن الزوج من العمل للحصول على مصدر رزق فتستحيل إمكانية استمرارية وجوده داخل القدس، ويكون بذلك عرضة للطرد.

والمجموعة الرابعة، العائلات التي أصبحت مشردة بسبب هدم بيوتها، فبحثت عن بديل مؤقت لها.

وأشار أبو السعود إلى عدم وجود المساكن في الأحياء المقدسية، وعدم وجود مساواة في توزيع الحصص الجغرافية والديمغرافية، كما أشار إلى أن وجود هذه العائلات في المخيم يدحض الإدعاءات الإسرائيلية ويثبت عكسها تماماً ويؤكد أن هناك مشكلة حقيقية يعاني منها أهل القدس.

وقال أبو السعود: حسب الأبحاث التي أجريت في المركز، فإن توزيع الغرفة الواحدة في القدس الغربية هي شخص لكل غرفة وفي شرقي القدس خمسة أشخاص للغرفة الواحدة، إضافة إلى ذلك هناك أكثر من ١٢٠ ألف مواطن مقدسي مهددون مع وقف التنفيذ لوجودهم بدون مسكن، ومعرضين لفقدان حق الإقامة في القدس.

وأضاف: بعد مراوغة ومجادلة استمرت أكثر من عامين مع الحكومة الإسرائيلية، وجدنا أن المحكمة العليا الإسرائيلية أكدت تنصلها من هذه القضايا، وادعت أن لا دخل لها بتغيير هذا الواقع، وأن هذه سياسة الحكومة الحالية، وعلى الفلسطينيين إيجاد الحل الفعلي بعيداً عنها لتؤكد لنفسها وللعالم أن لا وجود للفلسطينيين في القدس، وأن موضوع العاصمة الموحدة أُبديَ التجاوب معه فقط بموضوع التواجد الديني (الدخول الديني).

وأردف أبو السعود: وعليه كان علينا إيجاد فكرة خلاقة لحل مشكلة مركز الحياة والوجود الفعلي والسكني في القدس بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية في منح رخص بناء، وكان لا بد أن نسكن في القدس بأية طريقة كانت، ونحن الآن بدأنا بالخيمة وسننتهي بالكهف اقتداءً بأبينا آدم حتى تتحقق مطالبنا الشرعية في منح الرخص وإيجاد السكن الملائم.

وأضاف: لذلك فإن وجودنا في الخيام تأكيد على ثبات المقدسيين في وطنهم وقدسهم التي لا بديل عنها، لأننا لسنا ضيوفاً على أحد ولم نقم نحن بالاحتلال أو اغتصاب أي أرض أو بيت، بل نحن الذين تم اغتصاب أرضهم وبيتهم ومصدر رزقهم، وتم تشريد وقتل أطفالهم وتطهيرهم عرقياً من موطنهم الأصلي.

وناشد أبو السعود جميع دول العالم

التدخل لحل مشكلة القدس قائلاً: «نستغيث بكل من له يد في موضوع السلام للمحافظة على المسيرة السلمية ومساعدة هذه العائلات وغيرها من العائلات المقدسية في الحصول على أبسط حق متفق عليه دولياً وإنسانياً، وهو حق السكن في أي مكان يختاره الإنسان. وها نحن اخترنا المكان الذي الزمتنا به الحكومة الإسرائيلية عبر أجهزتها القانونية مدعية بذلك المساواة والديمقراطية.

ومن جهة ثانية، بيّن أبو السعود أن تجهيزات المخيم شملت نحو ٧٠ خيمة آخذة بالتزايد، ومعظم هذه الخيام تحوي أكثر من عائلة وصلت أحياناً إلى ٢٥ فرداً في خيمة واحدة، كما تم توفير المياه والكهرباء ودورات المياه للنساء والرجال، كذلك النظافة، حيث يقوم عدد من الشبان بمراقبة الوضع للحفاظ على النظافة والنظام بالدرجة الأولى.

وقال: فيما يخص الطعام فنحن غير مسؤولين عن توفيره لأحد، فكل عائلة مسؤولة عن توفير طعامها بنفسها، كما كانت قبل إقامة المخيم، أما فيما يتعلق بالعائلات المحتاجة وتوفير ما يلزمها، فهذا أمر لم يتم بحثه بعد. وتوقع أبو السعود أن يزيد عدد العائلات في المخيم بشكل أكبر من المتوقع بسبب التوافد الملحوظ الذي شهده المخيم منذ بدء إقامته.

شهادات سكّان المخيم:

أما على صعيد القاطنين في هذا المخيم، فثمة أسئلة عديدة تتردد على ألسنتهم منها: «أين نذهب بأولادنا.. وماذا نفعل؟» وثمة قصص وحكايات مختلفة لم تنسج من وحي الخيال، بل نسجتها حقيقة يد المحتل داخل كل خيمة، كما في كل بيت فلسطيني من بيوت القدس. وصاحبة إحدى هذه القصص التراجيدية المواطنة «خاتمة حمدي الجنيدي»، وهي أم لسبع من البنات خمس متزوجات واثنتان معاقتان، إحداهن في الناصرة تتلقى العلاج والثانية تقوم هي برعايتها وترفض إسرائيل منحها معاش أرملة، على الرغم من أنها تسكن في حي «قناطر خضير» في البلدة القديمة من القدس. وقالت الجنيدي «مشكلتي الأساسية تكمن في عدم وجود معيل يرعى شؤوننا، فالابن الوحيد متعاطي مخدرات وأكثر أوقاته في السجون، إضافة إلى ذلك فإن التأمين يرفض مساعدتي ويطالبني بالتوجه للعمل، مع أنني مريضة بالسكري، وابنتي كذلك بحاجة إليّ. وأضافت: ما يزيد الأمور سوءاً أنني أدفع أجرة منزلي المكون من غرفة واحدة سقفها من «الزينكو» ٨٠ ديناراً أردنياً، ويلاحقني صاحب البيت مطالباً بدفع ١٠٠ دينار، أو الخروج من البيت، مما يسبب لي الضيق ويجعلني أمضي يومي في البكاء على حالي

وحال بناتي اللواتي لا أعرف من أين أعيلهن، مع أنه من حقي أن أتلقى معاشاً من إسرائيل كغيري من العائلات.

«باسم اسماعيل بدوي» (٤٠ عاماً)، أب لـ(١١ فرداً) قال: «توفيت زوجتي الأولى وتركت لي بنتاً أجبرت على وضعها في مدرسة دار الطفل منذ كان عمرها عامين، وتزوجت الثانية، ومنذ ثمانية عشر عاماً وأنا أسكن ووالدتي وأخي وأبنائي في غرفتين من الاسبست في «قناطر خضير» بمساحة ٣ x ٣ لكل واحدة، في الصيف حريق لا نستطيع البقاء فيها وفي الشتاء نحضّر أنفسنا للسباحة. واضاف: عملت أربعة عشر عاماً في بلدية إسرائيلية وخرجت مريضاً نفسياً إلى مستشفى الأمراض العقلية، وما زلت أتلقى العلاج بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أعيشها، فحين أنظر إلى أبنائي، اشاهدهم كعلبة السردين يصرخون من هنا وهناك، وأفكر في ابنتي المشردة في بيوت الناس منذ عشرين عاماً ولا أستطيع إسكانها في بيتي بسبب تعنت إسرائيل في منح رخصة بناء، أما «الفتافيت» التي تلقيها علينا باسم ضمان الدخل، فإنها لا تكفي لتربية حيوان من حيواناتها. وأردف بدوي قائلاً: مهما حصل فنحن صامدون، فإذا لم يستطع جيلنا عمل شيء، فهناك أجيال موجودة وقائمة.

امرأة أخرى متزوجة من متعاطي مخدرات ولها ستة أبناء وتعيش بدون مسكن قالت: «عندما يذهب زوجي للعمل يرفضون تشغيله بسبب تعاطيه المخدرات، وأنا لا أستطيع العمل لوجود أطفال بحاجة إلى رعايتي، لذلك أعيش على ما يجود به الأقارب والناس من فاعلي الخير». وأضافت: بسبب هذه الأوضاع، كنت أسكن في بيت جدي المكون من غرفة واحدة في منطقة العيسوية، وقبل فترة قالوا لي عليكم ترك الغرفة لأننا نود تزويج أخيك فبحثت عن مسكن في القدس ولم أجد، ما اضطرني إلى السكن عند حماتي في العيزرية، ولهذا السبب قطع تأمين الأولاد وأصبحت بلا معيل ولا دخل، حتى الأولاد لا استطيع إرسالهم هذا العام إلى المدارس لعدم توفر تكاليف المدارس، والوضع السيء الذي أعيشه. وقالت: نحن نحمل هويات القدس، وعشنا وتربينا داخل القدس، ومن حقنا الحصول على مصدر دخل بناء على القانون الإسرائيلي الذي تسنه الحكومة الإسرائيلية، وإيجاد سكن ملائم بأسعار ملائمة، فنحن لا نستجدي منهم، بل هو حق نطالبهم به وعليهم أن يوفروه لنا ولأطفالنا الجياع.

وتعيش هدية عبد الهادي (٨٠ عاماً) مع أسرة محمد عبد الفتاح شراونة منذ عشرين عاماً بعد قدومها من الأردن، بعد أن توفي زوجها ولم تجد من يعيلها، ومنذ ذلك التاريخ وهي تحاول الحصول على بطاقة هوية

القدس، لتخفف من تكاليف معيشتها عن عائلة شراونة، ولكن دون جدوى، قالت: «تقدمت للداخلية عشرات المرات بطلب الحصول على الهوية وكان الجواب الرفض دائماً».

أما المواطن شراونة، وهو مدرس ولديه ثمانية أولاد ويعيش في القدس منذ العام ١٩٦٧، فقد حمل هوية الضفة الغربية وزوجته مقدسية وتحمل هوية القدس، وقد استطاع بعد جهد جهيد الحصول على بطاقة هوية مقدسية، وبعد فترة سحبت منه هويته بحجة أنه كان من الضفة الغربية ولا يحق له الحصول عليها، على الرغم من أنه يسكن في القدس منذ ذلك التاريخ.

وتقول ابنته «المشكلة الأخرى التي نعاني منها هي ضيق السكن، وعدم توفر المسكن البديل الذي نقدر على دفع أجرته، فنحن نعيش في ظل أوضاع اقتصادية صعبة لا نستطيع تجاوزها، ونحصل على معاشات قليلة يتم توزيعها على الإيجارات ودفع الأرنونا والماء والكهرباء وغيرها من الالتزامات التي تطالبنا بها حكومة نتنياهو».

وأضافت: يقولون بأن أهل القدس يأخذون تأميناً ويعيشون كاليهود، ولكن الحقيقة لا يعلمها إلا الله.. لذلك أتمنى على كل إنسان يحمل هذه الفكرة أن يتوجه إلى القدس، هذا إذا استطاع دخولها، ليرى ويشاهد حقيقة الأوضاع التي يعيشها أهل القدس المحتلة.

عائلة «لولو عبد الرحمن برقان» التي تسكن العيزرية لعدم تمكنها من توفير مسكن لها ولأولادها الـ ١٣ بعد أن كانت تسكن في طريق الواد وعقبة الخالدية، ولذلك جاءت إلى الخيمة وقالت: لن أخرج من الخيمة إلا بتوفير مسكن لي ولأبنائي، بعد أن ضاقت بي الحياة لعدم تمكني من الحصول على هويتي التي تم سحبها بسبب السكن في الضفة الغربية، رغم تقديم الأوراق الثبوتية اللازمة لذلك[٧].

ردود الفعل عند عرب ١٩٤٨:

امتدت ردود الفعل إزاء إقامة هذا المخيم إلى الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨، حيث قام النائب «هاشم محاميد» (الجبهة والتجمع) بزيارة تفقدية لعشرات الخيام المنصوبة في هذا المخيم ومن فيها من النساء والرجال والأطفال الذين يقيمون وسط ظروف معيشية قاسية لا تحتمل، واستمع يوم ٢٠/٨/١٩٩٧ إلى المقيمين في الخيام الذين تحدثوا عن معاناتهم، ثم اجتمع مع قيادة المخيم واستمع إلى مطالب سكانه العادلة التي تتمثل بالسماح لهم بالبناء فوق أرضهم، وبكسر القانون الذي يحرم من يترك القدس باحثاً عن مأوى يعيش فيه، وتأكيد حقه في المواطنة والحياة في مدينته ووطنه - القدس العربية. وقد أدى هذا القانون إلى سحب

آلاف الهويات من العائلات المقدسية. ويطالب الأهالي بوقف هدم البيوت العربية، وإعادة الهويات المسحوبة وإيجاد الحلول السكنية لمواطني القدس العرب، ووقف كافة أساليب الترحيل. وأكد الأهالي أن المخيم ليس مخيم اعتصام مؤقت وإنما هو حي سكني دائم للذين تُهدم بيوتهم، وتُسحب هوياتهم، بسبب لجوئهم القسري إلى السكن خارج القدس، فقد قرروا الحياة في العراء ليعلنوا للعالم أجمع وللقوى الديمقراطية، في إسرائيل والعالم: «انهم هنا باقون في القدس صامدون ومرابطون فيها وحتى في أحلك الظروف». وعبّر النائب محاميد أثناء تجواله في الخيام واجتماعه بقيادة المخيم، بصفته رئيساً لمجلس الجبهة الديمقراطية، وقوف الجبهة إلى جانب الأخوة والأخوات المرابطين في خيامهم ودعمها لوقفتهم البطولية حتى نيل حقوقهم السياسية والإنسانية الكاملة، واستعداد الجبهة للمساهمة والعمل بأية وسيلة أو أي إطار نضالي يرونه مناسباً بما في ذلك العمل على تجنيد الوفود التضامنية، من الجبهة ومن كافة قطاعات العرب داخل إسرائيل، ومن القوى السلامية التقدمية أيضاً.

وتوجه النائب محاميد إلى السلطات المسؤولة، بدءاً برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مروراً بوزير الداخلية ايلي سويسا وحتى رئيس بلدية القدس الغربية ورئيس لجنة الداخلية في الكنيست، لكي يتحملوا مسؤولياتهم قبل تفاقم الأوضاع إلى حيث لن يجدي الندم، وقبل أن تصل الأمور إلى درجة لا تحمد عقباها.

كما عمل النائب محاميد على تجنيد أعضاء الكنيست للوقوف مع الأخوة الفلسطينيين الصامدين، رغم كل ظروف الظلم التي يعانونها فوق أرض وطنهم، وتجنيد الرأي العام الإسرائيلي حتى تصل معاناتهم إلى نهايتها، وتلغي كل المخططات الهادفة إلى تفريغ القدس العربية من أهلها وتهويدها[٨].

وكتبت جريدة «الاتحاد» الحيفاوية افتتاحية لعددها الصادر يوم ٢٠/٨/١٩٩٧ جاء فيها:

«مخيم اللاجئين الفلسطينيين الجديد الذي أقيم في القدس العربية المحتلة هو وصمة عار على جبين حكومة إسرائيل أكثر مما هو «مخيم للصمود والرباط»، كما سماه المبادرون إليه.

. انه يضم العائلات الفلسطينية المقدسة التي هدمت بيوتها خلال الأشهر الأخيرة، بجرافات الاحتلال، كل امرأة وطفل وعجوز ورجل في هذا المخيم، يشكل برهاناً جديداً على أن السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، بعيدة عن الديمقراطية وعن الإنسانية وعن الشرع والقانون والمنطق، وشهادة حية على حقيقة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المبني على الاحتلال والتشريد

ودوس حقوق الإنسان.

وهو في الوقت نفسه، بمثابة مخرز يجب أن يوخز الضمير الإنساني في هذا العالم «الجديد»، حتى يتحرك لوقف مأساة الشعب الفلسطيني وينقذ منطقتنا وشعوبها من مآسي النزاع والحروب والاحتلال وموبقاته.

لذلك، رأينا الشرطة الإسرائيلية تسارع للعمل من أجل إزالة هذا المخيم. ولكنها اصطدمت، هنا أيضاً، بالحسابات الحكيمة للقيادة الفلسطينية، التي أقامته وفقاً لبنود القانون الإسرائيلي على أرض مستأجرة.

وقد لا يكون القانون الإسرائيلي عقبة أمام اعتداء احتلالي جديد على المخيم ونزلائه، لكن مجرد إقامته على هذا النحو يحقق الهدف. بل أنه يذكر من جديد بقضية اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في عشرات المخيمات، القائمة حتى الآن، في فلسطين وفي العالم العربي، والذين أقرت الأمم المتحدة حقهم في العودة أو في قبول التعويض.

ومن الواضح أن مصلحة السلام العادل بين الشعبين، وبضمن ذلك المصلحة الإسرائيلية الوطنية، تقضي ليس باقتلاع هذا المخيم إلى ميدان تشرد جديد، بل بإجراء حل جذري لقضية أهله، والسماح لهم ببناء بيوتهم على أراضيهم في القدس، ووقف إجراءات الهدم والتوجه بنية صادقة لحماية الوجود العربي في القدس العربية وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عموماً حلاً عادلاً(٩).

ردود الفعل الإسرائيلية:

وفي سياق رد الفعل الإسرائيلي على إقامة هذا المخيم، حاولت الشرطة الإسرائيلية صبيحة يوم ١٩/ ٨/ ١٩٩٧، عرقلة إقامة هذا المخيم، غير أنها تراجعت عن ذلك بعد التوضيحات التي قدمها المحامي أنور أبو لافي، مندوباً عن العائلات المنكوبة، وتأكيده بأن إقامة هذا المخيم تمت بموجب عقد استئجار للأرض وقع بين العائلات وإدارة الأوقاف الإسلامية(١٠).

ووعدت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس ببحث مصير هذا المخيم في وقت قريب. وكانت اللجنة المذكورة قد عقدت اجتماعات دورية بحثت خلالها السبل الكفيلة بتعزيز السيطرة اليهودية على القطاع الشرقي من المدينة المقدسة، واتخذت سلسلة من القرارات كان من أبرزها تخصيص ميزانيات ضخمة للسيطرة على قطاع التعليم في القدس وزيادة نشاط الشرطة الإسرائيلية في أحيائها، بما في ذلك فتح مراكز شرطية جديدة في قلب المدينة المقدسة وفي كل ضواحيها(١٢).

وقال أوري افنيري، أحد أبرز زعماء «كتلة السلام» اليسارية الإسرائيلية، أن إقامة «مخيم الصمود» في حي الصوانة بالقدس

العربية المحتلة هو شكل جديد من أشكال الانتفاضة يجذب انتباه الرأي العام العالمي إلى ما يجري في المدينة. وقال افنيري في مقال نشرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧، أن كافة حكومات إسرائيل، منذ احتلال القدس العربية عام ١٩٦٧، عملت على تهويد المدينة، مشيراً إلى أن هناك أمر سري من الحكومة الإسرائيلية منذ عهد حكومة أشكول بتكليف البلدية بالاهتمام بأن لا تزيد نسبة الفلسطينيين في القدس عن ٣٧٪، وهي النسبة التي كانت عند احتلال المدينة. وأضاف أن الممارسات التي يقوم بها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس ايهود أولمرت ليست جديدة، حيث أن سابقيهما في حزب العمل، بما في ذلك تيدي كوليك رئيس البلدية السابق، مارسوا سياسة تهويد المدينة وطرد السكان الفلسطينيين، ولكن بصمت. وقال افنيري أن طريقة طرد الفلسطينيين تتم عبر منعهم من الحصول على رخص البناء، وبالتالي فإنهم يضطرون للانتقال للسكن في ضواحي المدينة، وعندها تقوم وزارة الداخلية بسحب هوياتهم المقدسية.

وبالمقابل، أشار افنيري إلى عمليات الاستيطان واسعة النطاق التي جرت وتجري في المدينة، إلا أنه اعتبر أن سياسة نتنياهو/ أولمرت ووزير الداخلية الياهو سويسا في ملاحقة الفلسطينيين وتهجيرهم من القدس العربية أثبتت فشلها، حيث أخذ آلاف الفلسطينيين بالعودة إلى المدينة، من أصل سبعين ألف فلسطيني اضطروا للسكن خارج القدس جراء السياسة الإسرائيلية.

ونقل افنيري عن ضابط شرطة شهد عملية هدم منزل فلسطيني قوله: كان لديّ شعور غريب في الماضي كانوا يصرخون ويبكون ويرشقون الحجارة، أما هذه المرة فلا شيء.. صمت مطبق، مئات من العرب وقفوا في المحيط ونظروا بصمت.. كان هذا مخيفاً.

وقال أن الثلاثي نتنياهو، سويسا، أولمرت معنيون بالضجيج، وكل لمصلحته.. فسويسا يحتل عناوين الصحف من خلال سياسة سحب الهويات، فيما يحتفل اولمرت بالتلفزيون لدى هدم المنازل.

وخلص افنيري إلى القول، لولا أن الأمر على هذا القدر من الخطورة والشر لكان يمكن الضحك.. ذراعان لحكومة نتنياهو وكلاهما تتطلعان إلى تهويد القدس، ولكن الواحدة تعمل ضد الأخرى.. وفي هذه الأثناء انفجر رد الفعل بصورة غير متوقعة.. في القدس يقام معسكر خيام من نوع جديد.. لمن هدمت منازلهم وينضم إليهم العائدون من مدن الفقر ممن لا يستطيعون استئجار شقة.. انه شكل جديد من أشكال الانتفاضة(١٣).

محمد المشايخ

المراجع:

(١) جريدة الاتحاد الحيفاوية، العدد رقم (٥٤/ ٨٤) تاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٥.

(٢) جريدة الاتحاد الحيفاوية، العدد رقم (٥٤/ ٨٤) تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٥.

(٣) جريدة القدس (المقدسية) العدد رقم (١٠٠٥٨) تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٣.

(٤) المصدر رقم ١.

(٥) جريدة الاتحاد الحيفاوية، العدد رقم (٥٤/ ٨٤) تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٧.

(٦) جريدة القدس (المقدسية) العدد رقم (١٠٠٥٧) تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٤.

(٧) جريدة الأيام (رام الله)، العدد رقم (٦٠٢) تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٧.

(٨) المصدر رقم ١.

(٩) المصدر رقم ١.

(١٠) المصدر رقم ١، صفحة ٧.

(١١) المصدر رقم ١، صفحة ٥.

(١٢) جريدة القدس (المقدسية) العدد رقم (١٠٠٥٣) تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٣.

(١٣) جريدة القدس (المقدسية) العدد رقم (١٠٠٥٩) تاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٩٧، صفحة ٤.

الإجراءات الإسرائيليّة لتجريد سُكان القدس من حقّهم في الإقامة الدائمة

مقدمة: —

رغم قيام إسرائيل بالإعلان عن ضم شرقي القدس إلى حدود دولتها بعد حرب عام ١٩٦٧، إلّا أن القانون الدولي لم يقم بأية إجراءات لتغيير الوضع القانوني للمدينة، وقد ظلت القدس بموجب القانون مدينة فلسطينية محتلة، وظلّ سكانها مواطنين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وينصّ القانون الدولي على أن مواطني أية منطقة يتم ضمها إلى دولة جديدة، يجب ان يحصلوا تلقائياً على هوية وجنسية البلد التي قامت بالضمّ، حتى لو لم يكن هؤلاء السكان راضين عن ذلك. لكن الحكومة الإسرائيلية لم ترغب في منح الجنسية الاسرائيلية لعشرات الآلاف من الفلسطينيين من سكان القدس، لأن هدفها يتلخص في زيادة عدد اليهود في إسرائيل، والتقليل ما أمكن من أعداد العرب داخل ما يسمى بـ«الدولة اليهودية»، ولذا لجأت الحكومة إلى منح سكان القدس العرب وضعاً شبيهاً بذلك الذي يمنح للأجانب داخل أية دولة، وهو وضع الإقامة الدائمة. وهكذا، ضمّت إسرائيل القدس وحرمت سكانها العرب من ممارسة حقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية، بما فيها حقهم في الجنسية وحرية التنقل.

من جهة أخرى، فإن ميثاق جنيف الرابع يمنع السلطة المحتلة من إحداث أية تغيرات جغرافية أو ديموغرافية في المناطق التي تحتلها، كما ينص الميثاق على منع القوات

★ المادة المنشورة هنا هي من إعداد «مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدنية» في القدس، وقد وردت إلى «صامد الاقتصادي» باللغة الانجليزية.

المحتلة من تطبيق قوانين دولتها على المناطق الخاضعة للاحتلال. ومع ذلك وجد أهالي القدس الشرقية أنفسهم في مواجهة القوانين الإسرائيلية التي تمّ تطبيقها عبر بعض الفجوات في هذا القانون بهدف تجريد هؤلاء السكان من حقهم بالإقامة الدائمة في القدس.

وفي ضوء ما تقدم، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد مارست انتهاكاً للقوانين والمواثيق الدولية فيما يتعلق بالقدس، وبدأت بتطبيق قوانينها وإجراءاتها الخاصة في المدينة، وتناولت بشكل محدد السكان وحقهم في الإقامة الدائمة في القدس، ونجم عن ذلك المزيد من المعاناة لعشرات الآلاف الفلسطينيين، والتي طالت قضايا الناس العائلية، والأطفال قبل الكبار، وقد أدت سياسات إسرائيل المرسومة بعناية إلى دفع وإرغام أعداد هائلة من السكان الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة والعيش خارج حدودها، أو حتى خارج البلاد.

لقد انطلقت إسرائيل في سياساتها هذه من إصرارها على أن «القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية»، ولهذا فإن زيادة عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية سوف يقضي على التوازن الديموغرافي بين العرب واليهود في المدينة. أما العمود الفقري لتنفيذ هذه السياسة وكافة سياساتها الاحتلالية فتنطلق من مقولة «فرض الأمر الواقع»، وقد طبقت هذه السياسة دائماً في القدس، لكنها بدأت تأخذ شكلاً متسارعاً بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وقيام الحكومة الإسرائيلية بمضاعفة عمليات بناء المستوطنات في المنطقة التي باتت تطلق عليها اسم «القدس الكبرى»، وذلك بهدف زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة. كما تسارعت عمليات مصادرة الأراضي من المقدسيين العرب، وازدادت الضغوط عليهم لمنعهم من البناء في المدينة.

السياسة الإسرائيلية لتفريغ القدس اتخذت الأشكال التالية:

★ الضغوط الغير مباشرة على المقدسيين من خلال تعريضهم لضغوطات نفسية تتمثل في:-

١ - العامل الاقتصادي:

حيث تم ربط مستوى حياة ومعيشة الفلسطيني بمستوى حياة الإسرائيلي، رغم أن الفارق في الدخل السنوي بين الطرفين كبير جداً، ونجم عن ذلك حدوث هوة كبيرة بين مستوى الدخل وحجم الإنفاق لدى العرب في القدس، مما أدى إلى حدوث ضائقة اقتصادية حقيقية بين المقادسة، ودفع الكثيرين منهم إلى البحث عن بدائل لهذا الوضع، وكان البديل أحياناً يتمثل في الاضطرار للعيش خارج المدينة. وإضافة إلى ذلك، فرض على المقدسيين دفع الضرائب الإسرائيلية الباهظة والمتعددة، مثل ضريبة

البلدية (الارنونا)، وضريبة الدخل، والممتلكات، وضريبة الضمان الاجتماعي. وتشكل هذه الضرائب في مجموعها عبئاً حقيقياً على كاهل السكان العرب. ويعتبر العامل الاقتصادي أحد العوامل الهامة التي ساهمت في دفع الفلسطينيين إلى خارج المدينة، خاصة الفئات المتدنية الدخل.

٢ - قضية السكن: -

تعتبر هذه القضية مركزية ورئيسية من حيث دورها في دفع الفلسطينيين للخروج قسراً من القدس، فالإحصائيات تؤكد بأن سكان القدس يجمعهم هاجس البحث عن مسكن ملائم، وقد بلغت أعداد العائلات المقدسية التي تعيش بدون مأوى حوالي ٢١ ألف عائلة، في حين قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ما نسبته ٤٠٪ من مجموع أراضي القدس الشرقية، وحظرت البناء على ما نسبته ٥٠٪ من المدينة بموجب قانون حماية الأراضي الخضراء المزروعة. وهكذا فإن ما تبقى لسكان القدس من أراضٍ يمكن البناء فوقها، يتراوح ما بين ١٢ - ١٤٪ من مساحة المدينة كلها. وهكذا، تدفع إسرائيل السكان العرب إلى البحث عن مساكن لهم خارج القدس، الأمر الذي يسهم في تفريغ المدينة من سكانها. وبالرغم من أن العملية في ظاهرها تبدو وكأنها نزوح طوعي سلمي من قبل السكان، إلّا أن نتائجها تصبّ حتماً في استراتيجية إسرائيل الهادفة إلى إيجاد وضع ديموغرافي جديد في المدينة.

★ سياسة تفريغ القدس من سكانها الأصليين عن طريق تجريدهم من حقهم في الإقامة الدائمة:

استخدمت إسرائيل عدداً من الذرائع والأسباب لسحب الإقامات الدائمة من سكان القدس، وكانت أهم ذريعة استخدمت في هذا السياق هي «تغيير مركز الحياة» لهؤلاء السكان، وبهذا أفقدتهم حقهم في الإقامة الدائمة في المدينة، وقد طبق هذا البند بشكل عملي لأول مرة من قبل محكمة العدل العليا الإسرائيلة في ٦/٦/١٩٩٥ ضد السيدة فتحية الشقاقي.

ولإلقاء الضوء على التشريعات القانونية التي استندت إليها الحكومة الإسرائيلية في حملتها هذه، نورد الحقائق التالية: -

١ - القيام بسحب هويات مقدسيين يعيشون خارج البلاد، بغض النظر عن الفترة التي أمضوها هناك، رغم أن القانون أ/ ١١ من قوانين دخول إسرائيل يسمح لسكان القدس بمغادرة البلاد لمدة ٧ سنوات دون أن يفقدوا حقهم في الإقامة الدائمة في القدس، والذي يعتبر ساري المفعول ومتجدد

بشكل تلقائي.

٢ - الامتناع عن منح هويات شخصية مقدسية لشبان وشابات بلغوا السادسة عشرة بحجة أنهم يقيمون خارج القدس أو خارج البلاد، أو بحجة أن أحد والديهم يعيش خارج القدس (مواطن من الضفة الغربية).

٣ - رفض طلبات تسجيل أطفال حديثي الولادة في هويات والديهم، إذا كانت الولادة قد تمت خارج حدود القدس، كما يتم الإحجام عن منح هؤلاء الأطفال شهادات ميلاد، مما يعني حرمانهم من كافة حقوقهم المدنية والقانونية.

٤ - سحب الهويات الشخصية أو الامتناع عن تجديد وثائق السفر للطلاب المقدسيين الذين يدرسون في الخارج، في محاولة لإرغامهم على توقيع نماذج يطلبون فيها تأشيرة خروج بلا عودة، لأنها الوسيلة الوحيدة التي تتيح لهم الخروج من البلاد للالتحاق مجدداً بجامعاتهم، وهكذا يفقدون حقهم في الإقامة الدائمة في القدس.

٥ - استغلال حالات بعض الموجودين في الخارج والامتناع عن تجديد تأشيرة العودة لهم في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى اضطرار هؤلاء إلى ارتكاب مخالفة والتأخر عن العودة في الوقت المناسب، وهذا يؤدي بالتالي إلى فقدان حقهم في الإقامة الدائمة.

٦ - رفض طلبات جمع الشمل المقدمة من الأزواج أو الزوجات لإحضار الطرف الثاني والعمل على دفع الزوجات المقدسيات للتخلي عن هوياتهم المقدسية والحصول على هويات من مناطق الضفة الغربية أسوة بأزواجهن.

★ سياسة التهجير والطرد القسري وهي سياسة تقوم على: -

١ - إلغاء حق الإقامة الدائمة لسكان القدس الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة: فقد تم إرغام عشرات الآلاف من الفلسطينيين على الرضوخ للضغوط الاجتماعية والنفسية التي يتعرضون إليها، وبذلك فإنهم يتجاوبون مع الطرد القسري المفروض عليهم وينتقلون إلى السكن في الضفة الغربية، دون أن يكون لهذا الإنتقال علاقة بتغيير مركز حياتهم، ودون أن يدركوا طبيعة المخاطر التي تتهددهم في المستقبل. فالسلطات الإسرائيلية قد بدأت حملة جديدة ضدهم بهدف إلغاء إقامتهم القانونية وكافة حقوقهم المدنية والقانونية بموجب بند «تغيير مركز الحياة».

وهنا يتضح المعيار المزدوج الذي

تستخدمه إسرائيل في تعاملها مع كل الذين يعيشون خارج حدود بلدية القدس. فمن جهة سياسية، ترفض إسرائيل أي حديث عن وجود دولة فلسطينية في هذه المناطق، وهي بذلك ترفض الاعتراف بأن المناطق الواقعة خارج حدود بلدية القدس هي مناطق تابعة لدولة أجنبية.. ومن جهة أخرى، قانونية، تسمح إسرائيل لنفسها بإلغاء حق الإقامة الدائمة لكل من يعيش خارج إسرائيل، وتسحب هذا الحق على من يعيش في منطقة الرام أو أبو ديس تماماً، كما تطبقه على من يعيش في الولايات المتحدة، أو في دولة الإمارات العربية المتحدة. الأمر الذي يشير إلى، ويؤكد، أن كافة معاييرها في التعامل مع سكان القدس ليس لها سوى هدف واحد، وهو إخراج السكان العرب من المدينة.

٢ - بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية مؤخراً بتنفيذ سياسة تسفير العائلات المقيمة في القدس بشكل مؤقت بانتظار طلبات جمع شمل العائلات، ففي العادة يمنح هؤلاء حق الإقامة لمدة ٣٦ شهراً، وبعد انقضاء الفترة القانونية هذه يمنحون الحق في الإقامة الدائمة أسوة ببقية أفراد أسرهم الذين طلبوهم في نطاق برنامج جمع شمل العائلات. وما يحصل الآن هو أن وزارة الداخلية تعمد على إنذار هؤلاء بضرورة السفر إلى الخارج خلال فترة إنذار لا تزيد عن ١٥ يوماً، وذلك قبل انقضاء مدة ال ٣٦ شهراً المقررة لبقائهم، حتى لا تجد نفسها مضطرة لمنحهم الهوية الزرقاء.

٣ - بدأت دائرة الأمن القومي الإسرائيلية مؤخراً باستكمال جمع المعلومات الاستخبارية عن أهالي القدس وأماكن إقامتهم، وذلك بهدف رصد أولئك الذين ينتقلون لسبب أو لآخر للعيش في الضفة الغربية، وتتم هذه العملية بتنسيق كامل مع وزارة الدفاع ومع محققي ومخبري دائرة الأمن القومي في كافة المناطق.

ترجمة: سمر القطب

جدول إحصائي بالانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بتجريد المقدسيين من حقهم في الإقامة الدائمة

نوع الانتهاك	٩٤-مايو ١٩٩٦	قضايا تم حلّها	يونيو ٩٦-الآن	قضايا تم حلّها
١ إبعاد قسري	صفر	صفر	٥٤	صفر
٢ البقاء داخل البلاد	٧٧	٤٥	٨٣	١٢
٣ جمع شمل (كافة الأنواع)	٥٢	٢١	١٤	صفر
٤ طلاب	٦	٤	٧	٢
٥ شبان بلغوا سن ١٦سنة	صفر	صفر	٤١	صفر
٦ رفض تسجيل مواليد جدد	١٠	٧	٧	صفر
٧ قضايا أمنية وإبعاد	٢٨	٣	٦	صفر
٨ عدم إصدار تأشيرة عودة	صفر	صفر	١٢	٢
٩ قرارات «التأمين الوطني»	٢	١	١٠	١
١٠ مستثمرين من خارج البلاد (فلسطينيين)	٤	٢	صفر	صفر
١١ مقيمين في القدس بدون تصريح للإقامة الدائمة	٢٥	صفر	١٠	صفر
١٢ إلغاء حق الإقامة لمقيمين في الضفة	٥	٢	صفر	صفر
١٣ الذين رفعوا دعاوى قضائية على نفقتهم الخاصة	صفر	صفر	٣٠	صفر
١٤ رفعوا دعاوى قضائية على نفقة بيت الشرق	صفر	صفر	٢٥	صفر
١٥ عدد الذين يتابعهم بيت الشرق، أو يقدم لهم النصح	١٠٠	-	١٠٠٠	-

المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس معارضة من أجل المعارضة

تحت شعار «القدس لنا..... ٦٠٠٠ سنة»، انعقد في العاصمة الأردنية عمّان، في العشرين والحادي والعشرين من آب/ أغسطس الماضي، المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس، وذلك بهدف صياغة استراتيجية للدفاع عن القدس ومواجهة الغزو الصهيوني.

وقد شارك في المؤتمر نحو ٢٢٠٠ شخصية جاءت من عشرين دولة عربية وإسلامية، لتؤكد رفضها القاطع لإجراءات تهويد المدينة المقدسة، وتعزز مقولة أن لا سلام في المنطقة من غير القدس.

غير أن المراقبين أجمعوا على أن طغيان اللون الواحد للمؤتمر والمنبرية الفائضة التي ميزته، في تحويله من مؤتمر لأجل القدس إلى تجمع رفضوي يعيد انتاج الخطاب السياسي الرافض بشكله التقليدي المفتقر إلى الإقناع، ناهيك عن افتقاده المطلق إلى آليات التنفيذ العملي على أرض الواقع.

وقد لاحظ المراقبون هيمنة النزعة الخطابية وسيادة الجملة الثورية المتهالكة على العديد من الكلمات التي هزّت جدران القاعات، دون أن تكون القدس فيها حاضرة كقضية تستدعي دور العقل والفعل، وإنما كنقطة للإتكاء عليها من أجل إطلاق الشعارات المفرّغة من أي محتوى.

وكان من اللافت، غياب أصحاب قضية القدس الأول، ونعني منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والذي كان القفز عن حضورهما قفزاً عن أبسط القواعد الديمقراطية في التفكير والحوار، ناهيك عن تغييب الحقيقة المتمثلة في أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، تلك الحقيقة التي كانت مجال رفض وتشكيك

من بعض المشاركين، الذين كانوا برفضهم هذا يعلنون انحيازهم - بقصد أو دون قصد - إلى وجهة النظر النقيضة.

إن الركام الهائل من الكلام المكرور الذي قيل في هذا المؤتمر، يجعل من مهمة استعراضه مسألة مستعصية، إن لم تكن أيضاً مملة، رغم الحقيقة المؤسية التي يمكن استنباطها من ذلك، وهي أن القدس ما تزال حتى هذه اللحظة واقعة أسيرة مأساتين، مأساة احتلالها.. ومأساة استمرارية وقوعها تحت وطأة الخطاب الديماغوجي التقليدي، الذي لا يسمن ولا يحرّر من احتلال.. ولا يدافع عن مدينة.

وتظل مهمة التوثيق لهذا المؤتمر ورصد ردود الفعل حوله، وفي حدود المساحة المتاحة، مسألة تنطوي على أهمية بالغة، فهي ستغدو مفيدة في المستقبل القريب، حيث مبدأ المساءلة سوف يستدعي إعادة السؤال لأصحاب الصوت العالي والجملة الثورية عن المدى الذي وصلت إليه قراراتهم وتوصياتهم وترجمتهم لاستراتيجية الدفاع عن القدس ومواجهة غزوها الصهيوني، أم أن المسألة برمتها لن تعدو كونها مجرد هشيم قابل للاحتراق، ورماد تذروه الرياح؟!

★ ★ ★

في مستهل الجلسات القى د. اسحق أحمد فرحان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس كلمة قال فيها:

إن موضوع هذا المؤتمر الشعبي هو الدفاع عن القدس، ومجابهة مخططات الاستيطان اليهودي في فلسطين العروبة والإسلام، وشعار مؤتمرنا هذا «القدس لنا» فهي عربية منذ ستة آلاف سنة، وعربية إسلامية منذ خمسة عشر قرنا. فهذا المؤتمر إذن هو مؤتمر عربي إسلامي دولي للدفاع عن القدس، لا تخالطه الصفة الرسمية لأية دولة. وهو مؤتمر شعبي، نأمل أن نتفق من خلاله على ميثاق للقدس واستراتيجية للمواجهة الشعبية للدفاع عن القدس، وبما يقوم على الأسس التالية:

أولاً: ان الاتفاقيات الرسمية الموقعة من قبل الحكومات العربية مع العدو الصهيوني وأية اتفاقيات رسمية أخرى، قد يتم التوصل إليها لاحقاً لا تستجيب للمصالح القومية والإسلامية والإنسانية للمشاركين، وما يمثلونه من عمق شعبي واسع. ولذلك فإن هذه الاتفاقيات غير ملزمة لهم ولشعوب أمتهم، ومختلف المؤسسات الشعبية التي لها صلة بالمجتمع والفكر والكلمة والمهنة.

ثانياً: ان الترجمة الحقيقية لهذا الموقف تنطلق من ضرورة تجسيده بالإلتزام بالتعبئة الشعبية لشعوب أمتنا العربية

والإسلامية، وعلى أسس رفض التخلي عن القدس، ورفض الاعترافات بالسيادة العبرية اليهودية عليها، لأن القدس هي الكلمة والرمز والمستقبل، وهي عنوان الصراع العربي (الإسلامي المسيحي) مع العدو الصهيوني الغاصب، وهي مفتاح فلسطين.

ثالثاً: ان اللجنة التحضيرية تطمح لأن تنبثق عن المؤتمر نواة لجبهة عمل شعبي عربية إسلامية دولية، شعبية المضامين، تعمل على إفشال خطط العدو. وهي بهذا لا تسعى لكي تضيف رقماً إلى الجمعيات واللجان والهيئات والمؤسسات العاملة في سبيل القدس، والإيمان بواجب الدفاع عنها، لتكون المحصلة تياراً دافعاً من العطاء المبارك، بحجم أرض الإسراء والقيامة، وحجم طاقة أمة محمد وأبناء عيسى في أنحاء المعمورة.

يجيء هذا المؤتمر، في وقت عصيب تمر به القضية الفلسطينية وموضوع القدس، وإعلانها من قبل اليهود عاصمة أبدية موحدة لهم، وفي وقت، ثبت للقاصي والداني، فشل عملية السلام الموهوم، وفشل الفرضيات التي قامت عليها معاهدات السلام الموقعة في أوسلو وواشنطن والقاهرة ووادي عربة، ففي الوقت الذي تتم فيه التنازلات الفلسطينية والعربية إزاء العدو الإسرائيلي الغازي الغاصب لأرضنا في فلسطين، يصر هذا العدو بعامة، ورئيس حكومته نتنياهو بخاصة، على إعلان القدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل، ويصر على بقاء المستوطنات اليهودية وتسمينها، وبناء المزيد منها، وعلى رفض حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم، تاركاً بذلك كل هذه القضايا الجوهرية خارج إطار التسوية السلمية المرفوضة أصلاً من أمتنا، متمسكاً بحق واحد فقط، هو حق إسرائيل في الأمن، مدعوماً بالتحيز الأميركي الكامل، ضارباً بعرض الحائط كل الحقوق العربية الفلسطينية في القدس وفي فلسطين. ويمعن العدو الإسرائيلي هذه الأيام في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل العربية، وسحب الهويات من أهل القدس، وحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى، لإقامة الهيكل المزعوم، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية الجديدة، وآخرها حتى اليوم مستوطنة جبل أبو غنيم وحي رأس العامود في القدس، وكثير غير ذلك في سائر أنحاء الأرض المحتلة.

إن المعركة الأخيرة التي فتحتها حكومة نتنياهو بكل تفاصيلها، وما تؤذن به من شر مستطير ينذر بالإجهاز الكامل على القدس، تضاعف من الحاجة لاستنهاض الطاقات الشعبية العربية والإسلامية، كي تخوض معركة الذود عن القدس بخاصة، وفلسطين

والأراضي العربية المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي والجولان السورية بعامة.

★ ★ ★

بعد ذلك، تواترت كلمات وخطابات الحاضرين، والتي كانت أبرز معالم المؤتمر، الذي انتهى إلى إقرار ميثاق الدفاع عن القدس واستراتيجية مواجهة الغزو لصهيوني للمدينة المقدسة وفلسطين، وللأراضي العربية، وإلى اتخاذ مجموعة من القرارات والتوصيات، كان من أبرزها:

قرارات وتوصيات ومواقف:

أ – القرارات:

١ – إصدار وثيقة «ميثاق القدس» وتوقيعها من قبل المشاركين في المؤتمر وإطلاق حملة توقيعات شعبية واسعة يتكفل بها المشاركون في المؤتمر لدى عودتهم إلى بلادهم والتنسيق مع الأمانة العامة لمتابعة انجازها.

٢ – الإعلان عن وثيقة «استراتيجية المواجهة الشعبية للغزو الصهيوني للقدس وفلسطين والأراضي العربية المحتلة» واعتمادها وثيقة عمل للإسترشاد بها.

٣ – اعتماد الحادي والعشرين من شهر آب من كل عام ذكرى إحراق المسجد الأقصى، يوماً عربياً إسلامياً للدفاع عن القدس وفلسطين تقوم اللجان المكلفة في الأقطار العربية والإسلامية والمهاجر بإحيائه بمختلف الوسائل والنشاطات.

٤ – اعتبار عام ٢٠٠٠ السنة الدولية للقدس يجري خلال ذلك التحضير لمواجهة المشروع الصهيوني في تهويدها والغاء هويتها العربية الإسلامية وتقوم الأمانة العامة بوضع الخطط اللازمة لإنجاح هذا المشروع على امتداد الساحة العربية والإسلامية والمهاجر.

ب – التوصيات:

١ – تتولى الأمانة تأليف وفود شعبية لزيارة الأقطار العربية والإسلامية والمهاجر للتعريف بأهداف المؤتمر وكشف أبعاد المؤامرة التي تتعرض لها القدس وفلسطين، والحصول على الدعم المادي والمعنوي لهذه القضية العادلة.

٢ – لما كانت المقاومة الوطنية بجميع أشكالها النضالية حقاً مشروعاً وفرضاً أوجبه الله تعالى على الأمة وكفلته المواثيق والقرارات الدولية، فإن المؤتمرين يطالبون الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والبرلمانات العربية والإسلامية والتنظيمات الشعبية على اختلاف قطاعاتها وأصحاب الرأي والفكر في الأمة العربية والإسلامية. وأحرار العالم بالتأكيد عبر كل الوسائل الممكنة على هذا الحق وتوفير كل

أشكال الدعم المعنوي والتعبوي للمقاومة ودحض الإفتراءات المستندة إلى الأباطيل الصهيونية التي تستدعي المجتمع الدولي ضد المقاومة الوطنية بحجة مقاومة الإرهاب، في الوقت الذي يمارس فيه العدو الصهيوني أبشع أشكال الإرهاب والتمييز العنصري في العالم.

٣ – يناشد المؤتمرون المؤتمرات القومية والإسلامية التي نشأت والتي يمكن أن تنشأ في إطار النضال الشعبي العربي للتنسيق فيما بينها وتوحيد جهودها وخطط عملها وعلاقاتها فيما يتعلق بما يحقق التكامل والتساند فيما بينها خدمة لتوحيد الجهد الشعبي العربي والإسلامي من أجل الدفاع عن قضايا الأمة.

٤ – يدعو المؤتمرون البرلمانات العربية والإسلامية للاضطلاع بمسؤوليتها ووضع قضايا القدس وفلسطين في مقدمة أولوياتها، ولا سيما من خلال الاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية لكسب التأييد لقضايا أمتنا.

٥ – يطالب المؤتمر السلطة الفلسطينية بالإفراج عن جميع المعتقلين من المجاهدين والمناضلين ويحذرها من الإستجابة للمخططات الصهيونية التي تستهدف ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال ربط السلطة بالمشروع الأمني الصهيوني. كما يطالب المؤتمرون الحكومات العربية بالكف عن التصدي لطلائع النضال الفلسطيني الذي ينوبون عن الأمة في الدفاع عن مقدساتها والتصدي للمشروع الصهيوني الذي يستهدف الأمة جميعها.

٦ – يطالب المؤتمر الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية بتكثيف نشاطاتها الجماهيرية في التصدي لسياسات التطبيع الرسمي والشعبي وعلى مختلف الصعد والضغط على الحكومات لوقف كل أشكال التطبيع باعتباره يمثل عدواناً صارخاً على الأمة ويهدد استقلالها ووجودها وتراثها وحضارتها ومقدراتها.

٧ – إدراكاً من المؤتمرين لخطورة استمرار الحصار الظالم على العراق وليبيا والسودان والتهديد به ضد دول أخرى، وأثر هذا الحصار على الشعوب العربية وقضاياها المصيرية، وفي مقدمتها القدس وفلسطين فإنهم يدينون هذا الحصار ويطالبون الدول العربية بكسره فوراً ويهيبون بالقوى الشعبية للتحرك الجاد لتشديد الضغط على الحكومات من أجل تحقيق ذلك.

٨ - يناشد المؤتمرون الكنائس العربية ببذل الجهود لمزيد من توحيد مواقفها حيال القدس وفلسطين وفقاً لقواعد الحق والعدل وحشد جهود أبناء طوائفها في المجابهة.

٩ - يدين المؤتمر التحالف الإسرائيلي التركي ويعتبره موجهاً ضد سوريا والعراق وإيران.

جـ - المواقف:

١ - يُعَبِّر المؤتمرون عن تقديرهم العالي لبطولات المقاومة الوطنية والإسلامية على الساحة الفلسطينية من خلال العمليات الاستشهادية والأعمال النضالية الأخرى والصمود الرائع في سجون الاحتلال والصبر على استمرار فرض الحصار والتجويع وضنك العيش ويهيبون بجماهير الأمة العربية والإسلامية وقواها الحية إلى تعزيز دورها في دعم الصمود بكل أشكال الدعم المستطاعة.

٢ - ويؤكد المؤتمرون على أهمية دعم الموقف السوري اللبناني الرافض للاستجابة للإملاءات والشروط الأمريكية الإسرائيلية وتمسكهما بالحقوق العربية المشروعة الثابتة.

٣ - والمؤتمرون وهم يتابعون بفخر واعتزاز بسالة المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية في تصديها الرائع للهجمة الصهيونية الحاقدة التي تستهدف تحطيم إرادة الشعب اللبناني وتركيعه واخضاعه للمخططات الصهيونية ومحاولة الاستفراد بلبنان في مسار تفاوضي منفرد بعيداً عن سوريا لا يسعهم إلا أن يبعثوا تحية عاطرة لكل المجاهدين والمناضلين الذين يمثلون ضمير أمتهم وينطقون باسمه. وينتقمون لضحايا المجازر الصهيونية في لبنان وفلسطين وسائر الأراضي العربية. ويهيب المؤتمرون بجماهير الأمة العربية والإسلامية بدعم هذه المقاومة بكل أشكال الدعم التي تمكنها من الاضطلاع بدورها المشرف.

ميثاق القدس:

دعا ميثاق القدس الصادر عن المؤتمر، العرب والمسلمين، إلى التمسك بثوابته والعمل بمقتضياته حفاظاً على القدس وفلسطين وحماية سائر الأقطار العربية من امتداد الخطر الصهيوني.

وأعرب الميثاق عن تمسك العرب والمسلمين بعروبة مدينة القدس أولى القبلتين والسيادة عليها مهما طال الزمن، مؤكداً أنهم سوف يقاومون كل محاولات إفراغها من أهلها العرب والمسلمين، وكل محاولات

الاستيلاء على عقاراتها وأرضها وبناء المستعمرات اليهودية فيها وحولها، وتغيير معالمها الدينية والتاريخية، ويقاومون كل اعتداءات اليهود على أماكنها المقدسة، ويعاهدون الله على تحريرها وإعادة بسط السيادة العربية الإسلامية عليها.

ونوه الميثاق على أن العهدة العمرية التي وقعها الخليفة عمر بن الخطاب مع البطريرك صفرونيوس تعتبر أساساً استراتيجياً لعلاقة وتعايش المواطنين المسلمين والمسيحيين في القدس، والتي دامت على مدى قرون طويلة، وأن المسلمين والمسيحيين في القدس وكافة أنحاء فلسطين هم شعب عربي واحد أهدافه واحدة ومصالحه واحدة إذ أن العهدة العمرية تعبير عن امتداد الثقافة والتراث العربي العريق الذي يقوم على الدفاع عن مبادىء الحق والعدل والسلام وهو يتجلى في مدينة القدس.

وأكد الميثاق على أن فلسطين أرض عربية إسلامية وما طرأ عليها من احتلال وتهويد باطل، يجب العمل على مقاومته وإزالته بكل الوسائل المتاحة مهما كلف الأمر ومهما طال الزمن، ومعركة القدس ومصيرها جزء أساسي من حركة فلسطين، وأن كل ما أقيم عليها من مستعمرات لا يضفي الشرعية على الوجود الصهيوني فيها.

واعتبر أن تحرير فلسطين وإعادة السيادة العربية الإسلامية عليها واجب مقدس وفرض عين على كل العرب والمسلمين حكاماً وشعوباً ويضطلع بمسؤوليته العرب والمسلمون جميعاً، ولا يجوز القاء عبء مقاومة الاحتلال الصهيوني على كاهل عرب فلسطين وحدهم بل يتحتم حشد وتوحيد كافة الإمكانات والجهود العربية والإسلامية للوقوف في وجه عمليات الاستيطان والتهويد على طريق التحرير.

وأعرب المؤتمر عن تمسكه بحق العودة حقاً أصيلاً لا يجوز ولا يمكن التنازل عنه ولا يطاله التقادم ويطالب العرب والمسلمين بمساندة عرب فلسطين بالتمسك بحق العودة والعمل على تنفيذه.

كما أكد الميثاق على أن أراضي القدس بخاصة وفلسطين بعامة وقف إسلامي يحرم التنازل عنها وبيعها أو قبول التعويض عنها، وأن استمرار أو مقاطعة دولة العدو الصهيوني عربياً وإسلامياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلى جميع المستويات يشكل سلاحاً فاعلاً بيد العرب والمسلمين على طريق التحرير، ولذلك فإنه يتحتم أن تعود الدول العربية والإسلامية والصديقة التي أصبحت تتعامل مع دولة الاغتصاب والعدوان إلى استخدام هذا السلاح وفي مقدمة ذلك مجابهة تطبيع العلاقات مع دولة العدو الذي يمثل أحد استحقاقات الإستسلام.

وركز الميثاق على اعتبار الولايات المتحدة دولة معادية للعرب والمسلمين

وحليف استراتيجي للعدو الصهيوني ينبغي التوقف عن التعامل معها كوسيط أو شريك يمكن أن يسهم في استعادة الحقوق العربية المسلوبة.

وتقوم أهمية هيئة الأمم على استقلاليتها وتمسكها بالقانون الدولي، إلا أنها أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها لتنفيذ خططها وسياساتها لذلك لم يعد مجدياً الركون إليها إلا باعتبارها منبراً إعلامياً.

وأشار الميثاق إلى أن التعصب الصهيوني التوراتي التلمودي المعادي للعرب والمسلمين والإنسانية جمعاء، كما تجلى في نتائج انتخابات ١٩٩٦، هو النهج المسيطر على الرأي العام الصهيوني والموجه له، إذ لا فرق بين حزبي العمل والليكود. وقد أكدت انتخابات عام ١٩٩٦ هذه الحقيقة، وجاءت الممارسات الصهيونية في تهويد الأرض وتهجير السكان ومعاقبتهم والتمدد على حساب الوطن العربي دليلاً قاطعاً على عبثية الاستمرار في التفاوض مع العدو ولن تفضي إلا إلى تحقيق الاستراتيجية الصهيونية والقبول بالأمر الواقع القائم على الاحتلال.

وحذر الميثاق من أن الخطر الصهيوني لا يقتصر على فلسطين وحدها، فأرض الجولان السورية محتلة، والعدو ما زال يتوسع في نشر المستعمرات فيها، والجنوب اللبناني ما يزال محتلاً وأن وجود دولة العدو بقوته النووية وإمكانات الاقتصادية والعسكرية يهدد وجود مصر ويفصلها عن الشرق العربي، وقد سبق أن امتدت يد العدوان لعسكري الصهيوني إلى العراق شرقاً وإلى تونس غرباً مما لم يترك للعرب أي خيار سوى المقاومة والمجابهة، ولذلك فإن ممارسة كل أوجه النضال والمجابهة التي تحرم العدو من الاستقرار يجب أن يصبح خيارنا الاستراتيجي على طريق التحرير والعودة.

ونوه إلى أن جماهير الشعب في كل الأمم مصدر القوة والصمود، وصاحبة المصلحة في الدفاع ومجابهة العدوان لها وسائلها النضالية التي تثبت أهميتها وفاعليتها لنضالات شعبنا وسائر الشعوب وهي في الوطن العربي معطلة مغيبة بفعل مواقف وتصرفات الأنظمة الفردية ولذا فإن النضال من أجل اطلاق هذه القوى الشعبية بمختلف مكوناتها من عقالها، وإزالة العقابات من أمامها وتحقيق الحريات العامة الأساسية التي تتيح لها حرية المشاركة الديمقراطية الفعالة في مواجهة أخطار التبعية والهيمنة الإمبريالية والتهويد.

استراتيجية المواجهة:

شددت الاستراتيجية على اعتبار الصهيونية حركة عنصرية عدوانية استعمارية استيطانية احتلالية، عملت منذ نشأتها على التحالف مع الدول الاستعمارية

الكبرى التي ساندتها ولما تزل وعلى اغتصاب فلسطين وأجزاء أخرى من الأرض العربية، وإقامة الكيان الصهيوني فوقها، بما في ذلك سعيها لبناء الهيكل الموهوم على أكناف الأقصى، هذا الكيان الذي ما يزال يمتد بشكل سرطاني عاملاً على تهويد المنطقة بعامة، والقدس بخاصة، ولم تردع هذا العدو عن تنفيذ مشروعه قوانين أو قرارات.

وانطلاقاً من إيمان جماهير أمتنا العربية والإسلامية بحقوقها التاريخية والإسلامية العادلة، وهويتها الحضارية والإنسانية، فإن المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس يؤكد ضرورة العمل على ما يلي: -

على الصعيد السياسي: دعا المشروع بالعمل على وحدة القوى العربية والإسلامية لمنع تهويد القدس، باعتبارها مدينة عربية، مقدسة لدى مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين، الذين يقع عليهم واجب نصرتها وعبء تحريرها من الاحتلال الصهيوني، والأوهام التوراتية المنغلقة، واستعادة عروبتها وعروبة فلسطين، وكل أرض عربية محتلة، والإصرار على أن الوجود الصهيوني في الأرض العربية المحتلة وأرض فلسطين والقدس، قائم على الاحتلال والتهجير والاستيطان والتهويد، وتأكيد رفض مقولة الحق التاريخي اليهودي المزعوم، والتأكيد على أن القدس مدينة عربية إسلامية واحدة موحدة، لا سيادة لأحد عليها لغير العرب مسلمين ومسيحيين.

وطالب المشروع الحركات والمنظمات الشعبية العربية بالعمل على تعبئة جماهير الأمة واستنهاضها لتعمل على إسقاط المعاهدات المبرمة مع العدو الصهيوني بما فيها كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة، ومطالبة الحكومات العربية والإسلامية باتخاذ مواقف واضحة وحاسمة من جميع الحكومات في العالم على أساس موقفها من الصراع العربي الصهيوني وجوهرة قضية فلسطين، وضرورة المقاطعة السياسية والاقتصادية الذين يمدون «حكومة العدو الصهيوني» بالمال والسلاح، والدعم المادي والمعنوي من جهة، وتنمية العلاقات مع الدول التي تؤيد الحق العربي، وترفض الاحتلال والاستيطان. والعمل على اتخاذ موقف عربي إسلامي من القوى الإمبريالية، وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، المسؤولين عن تمكين الصهيونية من اغتصاب فلسطين، وتأسيس الكيان الصهيوني، وامداده بأسباب الحياة، من أجل اخضاعها لهيمنتها، تحقيقاً لأطماعها الإمبريالية العالمية. ووجوب التزام سياسة مقاطعة العدو الصهيوني، ومحاصرته، ورفض الاعتراف به ووقف كل أشكال التطبيع معه.

وان إنتهاج العدو الصهيوني لسياسة تعزيز قدراته العسكرية من الأسلحة التقليدية وصولاً إلى السلاح النووي، تجعل الحاجة

ماسة عربياً وإسلامياً، لمضاعفة امتلاك وسائل القوة والأخذ بأسبابها لحماية الوطن العربي والعالم الإسلامي واسترداد الأرض العربية المحتلة. والمساندة الفعالة لكل أشكال المقاومة والتصدي والصمود الشعبي والرسمي في وجه هذه المخططات الصهيونية والإمبريالية، مما يتطلب إطلاق حريات الجماهير العربية والإسلامية، للتعبير عن موقفها، وتمكينها من صنع قرارها للدفاع عن أوطانها، ومستقبل أجيالها والإسهام في دورها بواجب استعادة القدس، عاصمة فلسطين.

وأن مقاومة الاحتلال حق مشروع لتحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني، كما أنها تجسد عنفوان الأمة، وتمثل شرفها وعزتها وكرامتها، والجهاد ليس إرهاباً، بل هو السبيل إلى دحر العدوان، وإنهاء الاحتلال واستعادة حقوقنا المسلوبة كافة.

أما على الصعيد الاقتصادي: فقد دعا المشروع إلى توفير الدعم الكافي لإسناد كفاح العرب المرابطين على أرضهم في ظل الاحتلال هو أحد الأركان الرئيسة في المواجهة، ولذلك فالمؤتمر يدعو جماهير الأمة إلى الجهاد بالمال.

وحتى يكون الدعم منتظماً ومستمراً، غير موسمي كما هو الحال، فإن المؤتمر يدعو إلى توحيد جهد المشاريع والصناديق المالية التي تعمل من أجل القدس، والتنسيق بين أنشطتها وصولاً إلى التكامل في أدائها أملاً في أن تتوحد في صندوق يحمل اسم صندوق القدس الموحد ليتكفل بالمهمات التالية منها السعي لإقامة أوقاف باسم القدس في العواصم المختلفة، ينفق ريعها لصالح القدس، والاعلان عن سهم القدس بقيمة خمسة دنانير أو ما يقابلها كحد أدنى يدفعها كل حاج لصالح القدس. ومطالبة الاتحادات الطالبية بتقيم دينار القدس «سهم طالب» سنوياً. ومطالبة الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والنسائية والمعلمين بتقديم دينار القدس سنوياً لكل منتسب. ومطالبة التجار وأرباب الصناعات بدفع عشرة دنانير سنوياً كحد أدنى.

كما دعا المشروع إلى شراء الأراضي والعقارات في بيت المقدس وتحديد سبل استثمارها، وبناء المشاريع الإنتاجية لتوفير فرص عمل ومعيشة للعمال والمواطنين العرب ودعم القائم منها، وتكوين تعاونيات زراعية وصناعية وتجارية وسكنية للأغراض عينها، والإسهام في بناء المدارس والمستشفيات والمعاهد ودعم ما هو قائم منها، والإسهام في ترميم العقارات التاريخية والمحافظة عليها، ومساعدة المحتاجين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، ووضع سياسة لتعمير الأراضي البور، واستصلاحها واستثمارها، ومساندة الفلاحين ليبقوا على أرضهم، وليحافظوا عليها، والعمل ليصمدوا في أماكن عملهم

وبطوروها.

أما في مجال الثقافة والإعلام والتربية والتعليم: فدعا المشروع إلى مواجهة الإعلام الصهيوني والإمبريالي المساند له، الذي يعمل على تضليل الرأي العام الدولي واختراق العقل العربي ونشر أوهام الصهيونية وأباطيلها، يحتم علينا الارتقاء بالدور التربوي الثقافي والإعلامي، لكشف هذه الأوهام والأباطيل وتعريتها، ودراسة الحركة الصهيونية وتحليل أسباب نجاحها وأسباب إخفاق العمل العربي في مواجهتها، وصولاً إلى بلورة اتجاه ثقافي عربي إسلامي إنساني، ينتصر لقضايا العرب والمسلمين، ويحبط مخططات الأعداء، الأمر الذي يتطلب تنشيط عمل المنظمات واللجان والمجالس العربية الثقافية والإعلامية والتربوية والتنسيق بينها، كما يتطلب توفير الوسائل اللازمة القادرة على تحقيق هذه الأهداف من خلال إيجاد إطار تنتظم فيه جميع القوى الشعبية الحية والفاعلة في مختلف الأقطار العربية والإسلامية على اختلاف تياراتها الفكرية والسياسية، بحيث يضع الآليات المناسبة لتنفيذها وفقاً لظروف كل قطر، كما يتطلب توجيه آليات العمل الشعبي العربي القائم من أجل القدس ونصرة القدس.

ردود الفعل في الصحافة:

وقد حفلت الصحافة الأردنية بالتعليقات التي تناولت أعمال ونتائج المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس، والتي كان يجمعها شبه إجماع على أن المؤتمر لم يشكل - في أحسن الأحوال - أكثر من مجرد ظاهرة صوتية عالية النبرة، إن لم يشكل فضيحة سياسية لمنظمية.

وسنكتفي هنا برصد بعض ردود هذه الصحافة خلال الأيام الخمسة الاولى التي تلت انتهاء أعمال المؤتمر، الذي بشّرنا منظموه، وبشّروا القدس، بأنه سوف يكون سنوياً، بمعنى أنهم لن يكفو عن الخطابة من أجل القدس، حتى تحرّر خطبهم النارية المدينة المقدسة من براثن العدو الغاصب.

وقد أفردت جريدة «الحدث» (٢٥/ ٨/ ١٩٩٧) الاسبوعية تقريراً كشف عن الخلافات والمشادات التي حدثت في المؤتمر، والتي وصلت أحياناً إلى عدم الاكتفاء بالاشتباكات الكلامية إلى الاشتباكات بالأيدي والأرجل، وإلى قطع الكهرباء عن ميكروفون متحدّث انتقد عدم دعوة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية على اعتبار أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، بعد أن حاولت رئاسة المؤتمر قمعه بكل وسائلها المفتقرة إلى أبسط القواعد الديمقراطية.

وقالت «الحدث»:

«على الرغم من نجاح منظمي المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس في الخروج بتوصيات وقرارات «ثورية» لا تتناقض ١٨٠ درجة مع التوجهات العربية الرسمية، إلا أن المنظمين لم ينجحوا في حشد شخصيات سياسية معروفة وهامة ولم ينجحوا رغم كل المحاولات في تطويق الخلافات التي شهدتها أروقة الجلسات وحتى الخلافات والمشادات التي حدثت بعيداً عن الأضواء».

وعددت الصحيفة أسماء بعض الذين تحفظت السلطات الأردنية على دعوتهم، أو أنهم غابوا عن المؤتمر لأسباب واهية أو دون إبداء الأسباب.

وحصدت نقاط الخلاف في المؤتمر بالتالي:

١ - تغييب منظمة التحرير الفلسطينية عن المؤتمر، وعدم دعوة مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية.

٢ - منع ممثل الحزب الشيوعي الفلسطيني من إلقاء كلمته بحجة أن المؤتمر هو للمعارضين فقط.

٣ - قمع ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمد جاد الله لانتقاده إدارة المؤتمر لأنها لم تدع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ - بروز خلاف على البند السابع من الميثاق، والذي يتحدث عن حق اللاجئين بالعودة، حيث اعتبر بعض المشاركين في المؤتمر أن مثل هذا الحديث هو بمثابة اعتراف بإسرائيل(؟!).

٥ - بروز خلاف آخر حول البند الثامن الذي يتحدث عن أن القدس وفلسطين هما وقف إسلامي، حيث اعتبر فيصل مولوي أن أرض فلسطين هي أملاك خاصة وليست ضمن الوقف الإسلامي.

★ ★ ★

وفيما يلي متقطفات من التعليقات التي حفلت بها الصحافة الأردنية، والتي تجمع على اخفاق المؤتمر عن عزل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي تحقيق أدنى خطوة عملية تقترب من المدينة المقدسة لتحرّرها من الاحتلال:

★ «تجاوز القائمون على المؤتمر خلافاتهم التنظيمية والحزبية، ونجحوا في جسر الهوّة فيما بينهم، ولم ينجحوا في جسر الهوة مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية، أو على الأقل بعض المرجعيات المقدسية وعلى رأسهم الأخ فيصل الحسيني.

وكان من الممكن تجسيد الوحدة الوطنية والشعبية، تحت مظلة القدس، التي لا يختلف اثنان عليها».

وقد تجاوز عدد المدعوين (٢٤٠٠ شخص)، تكلفت الجهات الداعية تذاكر

سفر وإقامة المئات منهم، بحيث لم تقل التكاليف في تقديري عن نصف مليون دولار، وهذا المبلغ كان من الممكن أن يشكل نواة لصندوق القدس».

أسعد الأسعد
(الرأي ٢٢/ ٨/ ١٩٩٧)

★ «يعيد الخطاب السياسي لبعض قوى اليسار المقاوم التي شاركت في أعمال المؤتمر الشعبي لنصرة القدس، يعيد هذا الخطاب بلفظيته العالية ونبرته المتشددة وخوائه من كل مضمون، التذكير بخطاب الستينيات والسبعينيات الذي لم يثبت سقوطه فكرياً ونظرياً فحسب، بل كان سقوطه العملي مدوياً.

بالأمس كانت عمان ساحة جديدة - قديمة لاختبار الشعارات ذاتها: القدس ستتحرر والحركة الشعبية العربية ستأكل الأخضر واليابس، والكلام السهل، غير المكلف ولا المسؤول يتطاير هنا وهناك كشظايا القنابل - ولكنها للأسف - قنابل دخانية وصوتية، وهذه الأخيرة تصنف أيضاً في العلم العسكري كقنابل هجومية برغم طبيعتها المزعجة وغير القاتلة.

انتهى مؤتمر القدس، وكغيره من المؤتمرات المماثلة، ستذهب الخطابات الحماسية أدراج الرياح».

عريب الرنتاوي
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «الاحتفالات التي نقيمها لانعاش الذاكرة العربية تجاه القدس ينبغي أن تخرج من إطارها السياسي والإعلامي السائد، فالعالم لا يفهم حقنا التاريخي والديني في هذه الأرض المقدسة بالألفاظ الإنشائية والخطب البكائية الكثيرة، وهذا الزحام السياسي على شرعية الوصاية التي كاد الكثيرون يتقاتلون حولها.

القدس لنا، هذا كلام صحيح ولكنه لا يكفي، فالعالم بحاجة إلى لغة علمية واضحة تقنعه وتصل إليه بالحقائق والأرقام.. لغة لم نستطع بعد أن نتقن مفرداتها، فثمة فترات طويلة مرت على القدس عبر عصور مختلفة ما زالت غائبة عن البحث والتدقيق، وثمة نصوص توراتية ومصرية وسومرية قديمة تؤكد التاريخ العربي لهذه المدينة إلا أنها ما زالت بعيدة عن كشوفات علمائنا واجتهاداتهم لجمعها وقراءتها من جديد، وثمة حقب يكتنفها غموض كبير لتاريخ القدس تمتد من بداية عمرانها، حتى العصر البيزنطي لم يبحث فيها من بعد وكثر فيها الأقاويل والتساؤلات».

حسين الرواشدة
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «ما أصعب القرار الذي أتخذه ياسر عرفات بفتح الحوار مع قوى المعارضة الفلسطينية الفاعلة في الداخل، وهو يقوم بذلك ويدفع الثمن ويتم تجويع شعبه ويسمح

الاستهجان الإسرائيلي بل والأميركي على خطوته الشجاعة لهذه المبادرة.

وما أسهل القرار الذي اتخذته اللجنة التحضيرية لمؤتمر القدس، في عدم دعوة ممثلي حركة فتح والسلطة الوطنية ومنظمة التحرير للمشاركة في هذا المؤتمر الذي ظلم القدس وأهلها وسلطتهم الوطنية حينما قال أن هذا المؤتمر مكرس للقدس وهو يحرم مناضلي القدس من المشاركة في اجتماعاته».

حمادة فراعنة
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٣)

★ «كنت أتمنى أن لا يغرق المؤتمر في الخطابة والبيانات الحادة التي تركت إسرائيل «ودقت» في السلطة الفلسطينية والأردن وجعلت وسائل الإعلام العالمية تكشف ضعف التمسك بالقدس والعمل من أجلها وأن ينصرف المتحدثون لكيفية الحفاظ على المدينة من التهويد ومنع اقتلاع أهلها بتدعيم صمودهم وتقديم المساعدات لهم فأهل القدس وحتى القدس بحاجة إلى العمل وليس للخطابة وإلى قليل من القطران مع كل هذا الضجيج من الدعاء والإدعاء».

سلطان الحطّاب
(الرأي ١٩٩٧/٨/٢٢)

★ «.. بالنسبة للقرارات التي اتخذت بعد الكم الهائل من الخطابات التي لم تتضمن أي شيء جديد فإنها ستظل حبراً على ورق ما لم تتوفر لها الآلية القادرة على تنفيذها فلسطينياً وعربياً ودولياً أو على الأقل الحد من إجراءات التهويد وهو أمر بعيد المنال وصعب التحقيق لأن التنبه للخطر لذي يهدد القدس جاء بعد فوات الأوان».

محمد إبراهيم داود
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٤)

★ «.. وهناك ما هو أهم من حضور المؤتمر، هناك الوثائق وهي الاستراتيجية والميثاق والبيان الختامي والتوصيات، وهي بحاجة لمن يعمل من أجل تقييمها وتنفيذ ما جاء بها من بنود بحاجة للجان للعمل الشعبي الجاد المخلص من أجل إثبات مصداقية المؤتمرين ومصداقية رغبتهم في الدفاع عن القدس وفلسطين والوطن العربي المعتدى عليه من مؤسسات عالمية وحكومات ودول وتحالف عالمي حتى لا يكون لهذا الوطن وجود حقيقي قادر على بناء الدولة العربية الواحدة».

د. هدى فاخوري
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «اختتم مؤتمر نصرة القدس أعماله.. وخرج بمجموعة من التوصيات والقرارات، وعاد المشاركون إلى بلدانهم.. وبقيت القدس تحت ليل الاحتلال الإسرائيلي.

لفت نظري في هذا المؤتمر الكمية الهائلة للإنشاء العربي الذي هو تكرار لإنشاء قديم جاهز سرعان ما يقال في كل مناسبة تتعلق بالقدس. ولأن المشاركين في المؤتمر

تجاوزوا الألفي شخصية فقد لفت نظري أيضاً حجم التكاليف المادية التي تطلبها مؤتمر بهذا الحشد من الناس جاءوا إلى عمان وقد قالوا لنا ضمناً أن القدس ستبقى تحت الاحتلال حتى عام ٢٠٠٠ وأن السنوات الثلاث القادمة لن تشهد تغييراً جذرياً على مصير المدينة المقدسة.

إن «القدس» نفسها لا تصدق الإنشاء، فالذين تملأ أفواههم اللغة لا يعرفون أن مدينة المدائن ترى وتسمع وتتألم في صمتها الابدي بعيداً عن ضجيج البلاغة العربية المتعثرة..

قلت.. وقال كثيرون أيضا.. لو أن المؤتمرين من أجل نصرة القدس عملوا على دعم المدينة الأسيرة بالمال.. المال فقط هو ما يمكن أن تحتاجه القدس وذلك من أجل تأمين غطاء آمن لكل ما تتعرض له في كافة منشآتها ومؤسساتها وأهلها العرب الذين يتوقعون دائماً أن نحقن هذه المدينة الغالية بالقوة.. لا بالإنشاء..».

يوسف أبو لوز
(الدستور ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «أثبت «مؤتمر نصرة القدس» الذي رعته أحزاب المعارضة الشعبية والنقابات، أننا كافة لم نتعظ بعد مما جرى لنا في السنوات الأخيرة ولم نستفد بعد مما لحق بنا حين غلبنا لعاطفة على العقل والمنطق أثناء مؤامرة «حفر الباطن» وحرب الخليج الثانية، وعاودنا من جديد اللعب على وتر العواطف واستخدام المفردة لدغدغة مشاعر الجماهير والصلاة في مساجدها وكنائسها لغايات ربما يكون بعضها وليس كلها بريئاً:

في مؤتمر نصرة القدس، اتفق الجميع على الخطابات والهتافات ولكنهم اختلفوا في وجهات النظر».

نايف الطورة
(البلاد ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «.. إذا كانت فكرة المؤتمر التي قامت أساساً على تفعيل دور الحركات الشعبية دفاعاً عن القدس قد استلزمت قصر الدعوات على ممثلي الأحزاب والمنظمات والهيئات التمثيلية الشعبية، فإن غياب بعض الأطياف السياسية من أبناء فلسطين وفي مقدمتهم أبناء القدس، من أمثال فيصل الحسيني وحنان عشراوي وأحمد قريع وسميحة خليل وحيدر عبد الشافي وعبد الجواد صالح وآخرون لا يبدو مفهوماً أو مبرراً. ألم يشفع لهم أنهم يحتلون مواقع حملتهم إليها الجماهير الصامدة بما فيها جماهير المدينة المقدسة التي يفترض أن المؤتمر يستهدف تعزيز صمودها ومدها بالأسباب المادية والمعنوية لمقارعة مخططات الاحتلال والاستيطان والتهويد والاقتلاع؟».

«تؤسفنا الأخبار التي رشحت عن خلافات بين المشاركين في المؤتمر الشعبي

للدفاع عن القدس وتمحورت حول قضايا كنا نثق بأن الجدل حولها دخل التاريخ باعتباره من المسلمات. ذلك أننا أكدنا دائماً أن أية خلافات حول المدينة المقدسة لا يمكن أن تكون إلا مع إسرائيل، وأن الإجماع العربي والإسلامي حول وضعها كأرض محتلة لا بد من استعادتها لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية هو صلب السياسة العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينية، ومجمل العملية السلمية».

حسين أبو رمان

(الرأي ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧)

★ «.. أخشى أن ينتهي المؤتمر بانتهاء الظاهرة الكلامية، لتي رافقت انعقاده، ومداولاته وبيانه الختامي، ليصبح بالتالي مجرد صرخة مثقوبة، أو صوت عال صادر عن سيارة معطوبة سوى من زامورها».

أحمد المصلح

(الرأي ١٩٩٧/٨/٢٣)

★ «... ينبغي على الذين أفنوا أعمارهم في النضال، وفي الشتات، أن يفهموا أن هذه المؤتمرات ليست أكثر من تمرينات على خطب الجمعة، ودروس الوعظ والإرشاد!

... ليتفضل واحد من الذين شاركوا في هذا المؤتمر العظيم ويقنعني: كيف أدافع عن القدس وأنا لا أعترف بها عاصمة لفلسطين؟ كيف أدافع عن فلسطين وأنا لا أعترف بحق العودة؟ كيف أدافع عن الفلسطينيين وأنا لا أعترف بسلطتهم المنتخبة؟!».

إبراهيم جابر إبراهيم

(العرب اليوم ١٩٩٧/٨/٢٥)

★ «الرد على سياسة الاستيطان الصهيونية، هل يكون بالعمل على عزل منظمة التحرير الفلسطينية، وسلطتها القائمة في الأراضي الفلسطينية؟

يدعونا إلى طرح هذا السؤال، وبكل هذا الوضوح، طبيعة المناقشات التي شهدتها جلسات المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس، والقرارات والتوصيات والمواقف والوثائق التي صدرت عنه. فعلى مدى يومي الاربعاء والخميس الماضيين شهدت قاعة قصر الثقافة في عمان مباراة لفظية عنوانها «الإدانة الإنشائية لخطط الاستيطان الإسرائيلية» مقرونة بالسعي إلى ابتكار الكلمات والتسميات التي تحط من قدر ومكانة السلطة الفلسطينية.

غير أن الأخطر من ذلك هو محاولة المؤتمرين تأسيس آلية عمل تتعلق بالنضال الوطني الفلسطيني، خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وبعيداً عنها».

شاكر الجوهري

(العرب اليوم ١٩٩٧/٨/٢٤)

وننهي هذه الاقتباسات الصحافية بما كتبه المنسق العام للمؤتمر، قائلاً:

«لقد وضع المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس نفسه، ووضع الأمة في مواجهة التحدي الأكبر، ومهد إلى المسؤولية الأعظم والأخطر، فأمامه خياران لا ثالث لهما، أما أن يحمل المسؤولية باقتدار فينجح، وأما أن ينوء بها فيخفق».

عبد العزيز السيد

(الرأي ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧)

لقد تمنى أحد المشاركين في المؤتمر (أحمد الأسعد، الأمين العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي السوري)، بأن لا يكون المؤتمر مجرد «ظاهرة صوتية». في حين لاحظ مشارك آخر (بسام السائح): «أن آليات فعاليات المؤتمر حتى الآن التي تعمل على إبعاد القدس عن براثن الصهيونية وتحريرها لم تطرح بعد» وأوضح «أن المؤتمر لم يقدم شيئاً ملموساً».

مشارك آخر، هو خليل التفكجي الباحث الفلسطيني في شؤون المستوطنات رأى أن «المؤتمر قدّم معارضة من أجل المعارضة.. وليس لطرح البديل».

هدى إبراهيم

المهجّرون ـ اللاجئون الفلسطينيون في وطنهم

محمود سعيد

حرب عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ واحتلال القسم الأول من فلسطين وقيام دولة «إسرائيل» وما رافقها من أحداث، طوّحت بمجمل المجتمع الفلسطيني على أرض وطنه وحولته حطاماً. فقد كانت ذروة هذه الكارثة التهجير والطرد الجماعي وهدم مئات القرى والمدن المبرمج والمخطط له جيداً من قبل الصهيونية بكافة أذرعها ومؤسساتها.

وحسب مختلف التقديرات (كايمن ١٩٨٤) فإن خُمس السكان الفلسطينيين ظلّوا في حدود دولة إسرائيل، أما الآخرون فوجدوا أنفسهم في نهاية مطاف التهجير والترحال لاجئين في الأقطار العربية المجاورة.

شمولية التهجير:

اختلف الباحثون والهيئات الدولية حول حجم وشمولية التهجير. فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة في حينه أن عدد المهجّرين خارج الأرض المحتلة قد بلغ ٨٠٠ ألف فلسطيني. أما تقدير الهيئات العربية فقد وصل إلى مليون مُهجّر. على كلّ حال، فقد كان حجم التهجير هائلاً، والهدف كان واضحاً، وهو طرد العرب من فلسطين وجلب اليهود من مواطنهم الأصلية لكي يحلّوا مكانهم.

الذين يسكنون أو يتجولون في منطقة الجليل، يشاهدون الآثار المادية للقرى المنكوبة التي تم تهجير أهلها تحت سياط القمع والإرهاب والمجازر حيث يمكن رؤية أنقاض البيوت وأشجار الصبّار وما تبقى من كنائس ومساجد تمثل الشواهد المادية للنكبة. وحسب معطيات بيني موريس الذي أعدّ بحثاً جاداً حول «ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين» والذي يعتبر من أوائل الدراسات

الإسرائيلية التي كسرت حاجز التعتيم الرسمي وأكد فيه بأن عملية التهجير كانت منظمة ومخطط لها جيداً، فقد قدر موريس بأن عدد القرى المنكوبة قد بلغ ٣٦٩ قرية.

أما يسرائيل شاحك فيقدر بأن عدد القرى والمدن المنكوبة قد بلغ ٣٨٥ قرية ومدينة من أصل ٤٧٥ كانت عامرة بأهلها قبل الاحتلال عام ١٩٤٨.

المهجرون في الداخل:

في هذه الدراسة سنتطرق إلى مجموعة خاصة من مهجّرين العرب، لاجئي الداخل (الحاج ١٩٨٦) الذين أطلق عليهم القانون (قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، البند (ب) (١) اسم الحاضرون الغائبون). وقد انضم المهجرون إلى التجمعات القائمة كمواطنين معدمين، بغض النظر عن الإطار الاجتماعي المتين الذي يميز القرية العربية. وفي عملية استقرارهم يمكن ملاحظة التدرج والمراحل المختلفة، ان هذا التدرج هو ما يميز استقرار المهجّرين واللاجئين عادة، ومع ذلك هناك أوضاع مرتبطة بالظروف السياسية النابعة من انقطاعهم عن الموطن الأصلي. وفي هذا المقال سنعالج عملية اندماج واستقرار مهجّري الداخل الفلسطيني (منذ ١٩٤٨) في إطار القرية.

مهجرو الداخل:

هناك خلاف حول عدد مهجّري الداخل، وذلك بسبب التعريف نفسه، ولانعدام جهة محايدة تقوم بإحصائهم. ويقدر كايمن (١٩٨٤)، مثلاً، عددهم سنة ١٩٤٨ وبعد التوقيع على اتفاقيات وقف القتال بحوالي ثلاثة وعشرين ألفاً. أما ديفيد بن غوريون فقد كتب في مذكراته: «هناك حوالي سبعة عشر ألف لاجىء في شمال البلاد، بعضهم لاجئون وبعضهم متسللون (مذكرات بن غوريون، ١٠/ ١١/ ١٩٤٨، ديفلين واورن، ١٩٨٦).

أما في إحصائيات الأنروا، فقد وصل عددهم إلى ستة وأربعين ألفاً (كما أورد سيجف، ١٩٨٤) ويقدر سموحة (١٩٨٢) عددهم في بداية الثمانينيات بحوالي مائة وخمسين ألفاً، وبتقديري فإن عددهم يصل إلى ٣٠٠ ألف. على أي حال، فإن عدد مهجّري الداخل ليس ذا أهمية في بحثنا، لأننا سنبحث في الظاهرة نفسها، وفي الشمال خاصة، حيث أن بروز هذه الظاهرة هناك يبدو أكثر مما في سائر المناطق.

لقد هُجّر عدد كبير من قراهم إلى قرى ومدن عربية داخل حدود «دولة إسرائيل»، مع اقتراب المعارك في حرب ١٩٤٨. وفي نيتهم الهرب خوفاً من اليهود والانتظار حتى زوال الخطر، آملين أن يستطيعوا العودة في نهاية الأمر إلى بيوتهم. فوصل بعضهم إلى القرى المجاورة، وبحث

بعضهم عن أقاربهم ومعارفهم، وهناك من وصل إلى حيث وصل بأوامر عسكرية، والنتيجة أنهم وصلوا إلى هناك كمعدمين.

أما الحكومة المؤقتة التي شكلت بعد قيام «الدولة» فقد تبنت قوانين الأمن في حالة الطوارىء من سنة ١٩٤٥ (حكومة إسرائيل، ١٩٥١). وحسب هذه القوانين منع الجيش الإسرائيلي عودة المهجّرين إلى قراهم المهجورة، كما منعهم من حق استعادة أملاكهم واستعمالها (ليسكوبسكي، ١٩٦٠)، مما أدى إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية وإلى صعوبة عملية توطينهم واستيعابهم في القرى التي لجأوا إليها، أملاً أن يتم طردهم إلى الخارج.

محاولات الانعاش والإسكان (المبادرة) لمهجّري الداخل:

إن مهجّري الداخل الذين أبعدوا عن مساكنهم وأرضهم، أصبحوا يفتقرون إلى البيوت ووسائل المعيشة في أماكن استيعابهم، وقد رأت أوساط حكومية وجوب حل لهذه المشكلة، لهذا عرضت عدة مشاريع ومحاولات يمكن إيجازها في أربعة مواقف.

أ - السماح بالعودة إلى البلد الأصلي:

إن الذين حظوا بهذا الحل كانوا قلائل جداً، والمثال الأوضح لذلك، المهجّرون الذين التجأوا إلى الناصرة، فقد كان في المدينة والقرى المحيطة بها تجمع كبير من مهجّري الداخل يضم حوالي تسعة آلاف وسبعمائة مهجّر (إحصاء حزيران - تموز ١٩٤٨، ارشيف الدولة، ملف ج/ ٣٠٢). فالسلطة لم تنظر بعين الرضى إلى وجود تجمع عربي كبير كهذا، لذا عملت على تخفيفه. وأخيراً تبنت الحكومة توصيات اللجنة الوزارية من يوم ٤ آذار ١٩٤٩ (ارشيف الدولة، ملف ج/ ٣٠٢) والتي تتلخص في:

١ - كل سكان الناصرة الذين كانوا يسكنون قبل الحرب في منطقة حيفا أو عكا أو يافا والذين بإمكانهم إيجاد أماكن سكن في مسقط رأسهم، يحق لهم العودة إلى هناك.

٢ - يستطيع كل مهجّر الحصول على تصريح للسفر إلى مدينته للبحث عن مسكن.

٣ - أما المهاجرون الفلاحون (القرويون) الموجودون في الناصرة والذين لم تُهجر قريتهم فيمكنهم الرجوع إليها.

وقد اشترط على الراغبين في العودة إلى قراهم ومدنهم التعهد بعدم اشتراط العودة إلى البيت الذي كان يملكه قبل الحرب. ذلك لأن عدداً كبيراً من البيوت العربية استولى عليها مواطنون يهود، أكثرهم من المهاجرين الجدد (سلومون ١٩٨٠) (المهاجرون القادمون الجدد هم

اليهود المجلوبين من الدول المختلفة). واستمرارا لهذه السياسة أعيد سكان عيلوط إلى قريتهم (كابمن ١٩٨٤)، ويقدر عددهم بحوالي ٥٦٠ نسمة من بين ١٤٣٠ كانوا في القرية قبل الحرب. كما أوصت اللجنة الوزارية بإعادة سكان قرية حطين، والتي كان من المفروض أن تستوعب مهجّرين آخرين من غير سكان القرية، إلا أن ممثلي سلطات الجيش رفضوا هذه التوصية بحجة أن القرية صغيرة وقريبة من الحدود.

وفي قرية شعب كان هناك وضع خاص. ففي سنة ١٩٥٦ هُجّر إلى هناك أهالي قريتي كراد: البقارة والغنامة، الذين كانوا في المنطقة المنزوعة بين سوريا وإسرائيل، وكانت القرية حتى ذلك الوقت (قرية خالية) أعلن عنها كمنطقة عسكرية مغلقة، إلا أن السكان هناك أبطلوا هذا الأمر. لكن سكان القرية الأصليين الذين كانوا في القرى المجاورة لم يسمح لهم بالعودة إلى قريتهم، وفي سنوات السبعين سمحت لهم السلطة بالعودة شريطة أن يتنازلوا عن حقهم في أراضيهم وبيوتهم، لذا فقد كانوا في نظر القانون (حاضرين غائبين) (مدريني، ١٩٨٤)، فرفضوا.

ب - النقل إلى قرى أخرى:

تمت عملية نقل المواطنين العرب من مكان إلى آخر لاحتياجات أمنية! ولتوطين اليهود من المجلوبين وقد أثيرت هذه الخطط مرات عديدة في اللجنة الوزارية الخاصة بالأملاك المتروكة، والتي سميت «سلطة توطين اللاجئين» (سيجف ١٩٨٤) وقد بلور يوسف فايتس (ارشيف الدولة ١٩/ ٢٤٤٤) خطة لنقل حوالي ٢٥٠٠ من مهجّري الداخل إلى شفا عمرو، وتم تنفيذ هذه الخطة. وفي سنة ١٩٥١ كان في المدينة ٣٢٩٠ نسمة أكثرهم من مهجّري الداخل. وقد أعد فايتس خطة أخرى لإسكان مائة وستين عائلة من المهجرين في مجد الكروم، وإقامة مباني سكنية، وإعداد أرض مساحتها ٣٠,٠٠٠ ألف دونم لأغراض زراعية، لكن هذه الخطة لم تنفذ لأسباب عديدة.

جـ - تقديم التعويضات:

لقد سببت وظيفة القيم على أملاك الغائبين الكثير من المعاناة للمواطنين الذين اندرجوا في قائمة (الغائبين)، وقد أدركت الحكومة أنه لا يمكن لهذا الوضع أن يدوم إلى الأبد (الحاضر - غائب). لذلك اتخذت مختلف الخطوات لحل المشكلة كما تراها، وكما تناسب مصلحتها، وقد بلورت فكرة إمكانية تقديم التعويضات للمهجرين عن أملاكهم المتروكة في قراهم. لكن أكثرهم امتنع، وما زال يمتنع حتى اليوم، عن تسلم هذه التعويضات. وأكثر الذين قبلوا التعويض

يمتنعون عن الاعتراف بذلك، لأن هذا يعتبر في نظر العرب عامة والمهجرين خاصة خيانة وطنية تضعف نضالهم المتواصل ومطالبتهم بالعودة إلى قراهم المنكوبة، لكن عدد الذين يقبلون التعويض سراً أخذ في الازدياد، رغم عدم اعتراف المهجرين بذلك، وحسب المعطيات الرسمية، فإن عدد المتقدمين لطلب التعويض قد بلغ ٢١٤٢٧ مواطناً من يبن الحاضرين غائبين (ليسكوفسكي، ١٩٦٠). وفي الإحصاء الميداني فهذا البحث، والذي أجري عام ١٩٨٦ وحتى العام الماضي، امتنع المهجرون من الاعتراف بأنهم عقدوا صفقات مبادلة أو تسلموا تعويضات من سلطة التطوير، وأعربوا عن ألمهم بسبب اغتصاب أملاكهم وأرضهم، وأعربوا عن أملهم في العودة قريباً إلى بيوتهم وأراضيهم في قراهم المنكوبة.

د - تخصيص أراض وإعداد خرائط هيكلية:

خصصت وزارة الداخلية وإدارة أراضي إسرائيل مساحات من الأراضي التي قد احتلتها لإسكان مهجري الداخل في إطار خطط هيكلية خاصة. وفي معظم الحالات كانت تلك الأراضي في ضواحي القرى، وقد ساعدت هذه السياسة على تجميع المهجرين في ضواحي القرى، وعملت على عزلهم جغرافياً عن السكان المحليين.

نموذج سكن المهجرين في القرى المضيفة:

إن ما يميز المجتمع الإنساني، هو الميل إلى التمايز الحيزي للمجموعات المختلفة من السكان. ولا شك في أن أسباب هذا التمايز مختلفة، ففي القرى ينبع ذلك من الإنتماء الحمولي والطائفي، أما في المدن فينبع من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

إن التمايز الحيزي يظهر بوضوح أكثر يبن المهاجرين كمواطنين مستوعبين (بفتح العين) مقابل السكان المحليين، رغم أن هذه الظاهرة ليست خاصة بهذا النوع من السكان. ففي المدن الغربية يتركز المهاجرون الجدد حول المركز التجاري الرئيسي، ومستوى المعيشة هناك منخفض وأسعار المساكن كذلك، وهذا يناسب حالة المهاجرين الذين لا يستطيعون دفع أجرة عالية، والنتيجة وجود حزام من السكان المهاجرين حول المركز التجاري الرئيسي.

هذا التمايز قائم أيضاً في الدول النامية، ففي بحث حول هجرة القرويين إلى القاهرة. لاحظت أبو لغد (١٩٦١) تجمع هؤلاء في أماكن متجانسة السكان من الناحية الاجتماعية، مشابهة لقرى النزوح الأصلية، فالقادمون من منطقة الدلتا تجمعوا شمالي المركز التجاري الرئيسي، أما القادمون من الجنوب (الصعيد) فتجمعوا في القسم الجنوبي من هذا المركز.

لم يحظ موضوع استيعاب المهجرين العرب في المدن اليهودية بكثير من الأبحاث والدراسات، إلا أن هذه الدراسات أوضحت فروقاً بين استيعاب المهجرين في المدن المختلطة والمدن اليهودية الخالصة. هناك عدة آراء حول أسباب التمايز بالنسبة لحيفا، والتي هي مدينة مختلطة، (كيينس ١٩٧٦) يعتقد أن تجمع العرب في وادي النسناس على طرف المركز التجاري يناسب الوضع الاجتماعي الاقتصادي لعرب المدينة، ويعتقد (غردوس ١٩٧١) أن السبب الاقتصادي وراء نموذج سكنى العرب في المدينة، حيث أن مستواهم الاقتصادي منخفض. وهناك باحثون أبرزوا العامل التاريخي الاجتماعي، وفي رأيهم أن هذا العامل هو الذي أوجد الجيتو العربي، حيث يستطيع العرب إنشاء جو ثقافي اجتماعي يناسب احتياجاتهم (بن ارتسي، ١٩٨٦). إلا أنهم لم ينتبهوا إلى سياسة السلطة التي تهدف إلى تهميشهم.

ويوضح (كونز، ١٩٧٣) ظاهرتين إضافيتين تميزان المهاجر العادي عن المُهجّر:

١ - اللاجيء (باختياره): وهذا النوع من اللاجئين يشبه إلى حد بعيد المهاجر العادي، إذ أحس باقتراب الخطر فحمل جميع أمواله وأفراد عائلته، وكان قد استعد للعيش في المحيط الجديد الذي اختاره، والفرق الوحيد بينه وبين المهاجر العادي أنه يخضع لتقييدات إدارية في التحرك، وكذلك لتقييدات سياسية.

٢ - المهجّر الذي ترك بلاده بصورة فجائية، وهذا النوع من اللاجئين لم يخطط للمغادرة، ولم يفكر في المستقبل وفي إمكانية الاستقرار في المكان الذي وصل إليه، ويسمى كونز هذا (الخروج نحو المجهول).

وعند وصوله يفكر اللاجيء في مختلف الاستراتيجيات: البقاء في المكان نفسه، العودة إلى المكان الأصلي (وهذا لا يمكن إلا إذا زال الخطر المسبب للمغادرة الترحال)، والبحث عن مسكن جديد، أي عن ظروف أفضل للعيش: سكنياً واجتماعياً.

على أي حال، يجب أن لا نتجاهل العامل العرقي في عملية استيعاب اللاجئين. فهناك ميل للتجمع في محيط عرقي واحد، والموجة الأولى من اللاجئين تستوعب الموجة الجديدة من الوطن أو الجنس نفسه. لكن الإحساس بأن الأمر مؤقت يظل يصاحب اللاجيء الذي يستعد للعودة إلى وطنه إذا ما تغيرت الأوضاع.

مناطق استيعاب المهجرين في القرى العربية:

لقد تم استيعاب المهجّرين في القرى العربية المجاورة لقرى الأصل، فكانوا مشابهين للسكان المستوعبين (بكسر العين) من الناحية الاجتماعية والسياسية والقومية، حيث أنهم استوعبوا عند

أصدقائهم ومعارفهم، فاستقرارهم تمايز حيزي في داخل الحيز القروي.

وفي حالات عديدة يطلق هؤلاء اسم قريتهم على العائلة أو على أبناء القرية، فهناك أسماء: الحطيني والميعاري والصفدي والداموني.

تطور النموذج الحيزي:

يمر المهاجرون مع الوقت في عملية تطور اجتماعي اقتصادي وحتى ثقافي، وهذا يؤدي حتماً إلى تطور في النموذج الحيزي لمكان السكن. ويعدد (حسون ١٩٧٧) أربع إمكانيات لتعليل الدمج بين العملية الاجتماعية - الاقتصادية والعملية الحيزية.

أ- الفصل الحيزي مع استمرار وتعميق الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية:

في هذه الحالة هناك فصل وعدم تشابه، وأفضل مثال على ذلك هم السود في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حصل هؤلاء حقاً على ثقافة وقلصوا الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية بينهم وبين السكان البيض، إلا أن الفرق ظل كما هو والتمايز الحيزي بين حارات السود والبيض واضح تماماً.

ب - الفصل الحيزي مع تقليص الفوارق:

في هذه الحالة يمنع المستوعبون (بكسر العين)، اللاجئين الذين تقدموا اقتصادياً وسياسياً أن يختاروا بحرية مكان سكناهم، فهم (اللاجئون)، يفضلون عادة الفصل الحيزي. والجيتو اليهودي في مدن الغرب مثال على ذلك.

جـ - السكن في أماكن متفرقة مع المحافظة على عدم المساواة:

وهذه الحالة تكون عادة نتيجة التدخل السلطوي الذي يحاول أن يسرع عملية تكيف الأقلية داخل المجتمع المستوعب، وهذا التدخل يحاول الغاء الفصل الحيزي عن طريق التداخل بين مجموعات السكان المختلفة. ويظهر هذا التوجه في المساكن الشعبية وفي الأحياء والمدارس المتنوعة السكان.

د - السكن في أماكن متفرقة مع تقليص الفوارق:

هنا التقدم الاجتماعي/ الاقتصادي مع تقليص الفصل الحيزي، وهذه العملية بطيئة تستمر لعدة أجيال. ويرتفع مستوى الدخل لدى اللاجئين كما يرتفع معه

مستواهم الثقافي، مما يجعل مشاركتهم أعمق بين السكان المستوعبين، وفي النهاية يتوزع المهاجرون داخل الحيز المدني.

صحيح أن هذا المقال يبحث مسألة استيعاب المهاجرين في مناطق الاستيعاب، لكن هناك تشابهاً كبيراً بين استيعاب المهاجر برغبته واستيعاب المهجّرين، رغم وجود صفات خاصة تميز المهجّرين وطريقة استيعابهم. المهجرون مجموعة مفتوحة لتأثير المجتمع المستوعب، وهذا الانفتاح متعلق بأسباب وظروف ترك بلادهم. كيلر يسمي ذلك (اقتلاع من الجذور وتغير اجتماعي) وقرار المغادرة هذا في رأي كيلر هو أصعب القرارات وأخطرها.

بعد هذه الخطوة تأتي سلسلة من القرارات والتغييرات في حياة اللاجيء. ويجب أن نؤكد هنا على أن الترك بالقوة لا يدع مجالاً للجذب والدفع الحر، فالمهجّر يدفع خارج منطقة سكناه، ولو كان لديه مجال للاختيار لظل هناك (لي ١٩٦٦).

وما تزال في بعض القرى بقايا الأكواخ التي سكنها المهجّرون، فهناك أكواخ من الصفيح أو المواد الأخرى، كما في المنطقة «الدبة» غربي الرامة. وفي عكبرة (منطقة صفد) ما زال عدد من الأكواخ الصفيحية. وفي البحث الميداني الذي أجريناه عام ١٩٨٦ وجدنا تجمعين لمهجّرين في القرى العربية المستوعبة، إحدهما في نواة القرية القديمة والثاني - وهو أكبر - في أطراف القرية التي تشكل اليوم الأحياء الجديدة في القرية العربية.

استيعاب اللاجئين في النواة القديمة:

تعرف النواة عادة على أنها المنطقة التي تضم المساكن التي بنيت حتى ١٩٤٨ (شموئيلي، شتل وسوفر ١٩٨٥، أندان ١٩٨٤) وقد تم استيعاب المهجّرين في المنطقة نتيجة لسببين:

السبب الأول: أن المنطقة كانت تحوي بيوتاً خالية، بعد أن هُجّر أصحابها أثناء الحرب، بل قبلها وبعدها أيضاً، وقد أصبحت هذه البيوت مساكن مؤقتة، وقد تم ذلك بتشجيع من المؤسسات الحكومية. وقد كانت هناك حالات اشترى فيها المهجّرون بعض هذه البيوت بواسطة صفقة مبادلة بأملاكهم التي تركوها في قراهم (ليسكوفسكي، ١٩٦٠). كما حدث في قرية الجش، حيث لجأ إلى هناك مواطنوا إقرث وكفر برعم، فقد تلقى هؤلاء في نيسان ١٩٦١ رسائل من دائرة الأراضي في الناصرة جاء فيها: (من هذا التاريخ، نيسان ١٩٦١، أصبحت المالك الشرعي للبيت القديم الذي تسكنه في قرية الجش... لذا فقد تم تسجيله على اسمك في سجل الأملاك). وقد نشرت صورة الرسالة في جريدة «الاتحاد» يوم ١٨/ ٤/ ١٩٦١).

السبب الثاني: ان المنطقة كانت تحوي بيوتاً تركها أصحابها عقب ارتفاع مستوى المعيشة

والسكن، وقد بدأت هذه العملية قبل قيام الدولة. إلا أنها تسارعت منذ سنوات الخمسين. وقد أدى ذلك إلى عرض بيوت كثيرة للبيع، معظمها في مستوى سكني منخفض. وبازدحام شديد، فكان سعرها زهيداً نسبياً يناسب مستوى المهجّرين الاقتصادي.

على ضوء هذا الوضع نشأ تجمع سكاني للمهجرين في النواة القديمة، وكانت العملية بطيئة وتدريجية. في البداية استطاع المهجّرون امتلاك بيوت متفرقة ولكنهم في مرحلة متأخرة امتلكوا تجمعات سكنية كاملة. وفي النهاية تشكلت أحياء كاملة داخل النواة القديمة يسكنها المهجّرون. وقد أطلق على هذه الأحياء اسم (حارة اللاجئين) أو أنها سميت باسم البلد الذي جاء منه المهجّرون. ففي عرابة هناك حارة الميعارية، على اسم ميعار، وهكذا في قرى أخرى. وفي طمرة هناك تجمع من عشرين عائلة من المهجّرين في النواة القديمة.

استيعاب المهجّرين في الأحياء الجديدة:

جاء تشكيل الأحياء الجديدة في القرى العربية، عملياً، نتيجة لاجتياح المساكن مناطق كروم الزيتون التي تحيط بالقرية العربية، أي خارج منطقة الجذر، والجذر هو الحدود الفاصلة بين هياكل القرية (منطقة الحواكير) والبساتين وكروم الزيتون، والحدة عادة مسيجة بنبات الصبّار، وهذه المنطقة كانت المجال «الحيز» الرئيسي الذي استقر فيه المهجّرون، حيث لم يكن في النواة مكان كاف لاستيعابهم.

في المرحلة الأولى - على الأقل في السنة الأولى والثانية - أقام المهجّرون خياماً وأكواخاً من مواد مختلفة وجاء في تقرير ضابط الإعلام في صيف ١٩٤٨:

(في عرابة البطوف أكثر من مائتي لاجيء، بعضهم يسكن الخيام، أو تحت أشجار الزيتون، وبعضهم يسكن في بيوت القرية.. في البقيعة يسكن اللاجئين تحت أشجار الزيتون حول القرية، خاصة على جانبي شارع الإسفلت في المدخل الشرقي للقرية) (ارشيف الدولة، ملف رقم ج/ ٣٠٢). وفي شهادة أخرى كتب (كايمن) «في آذار ١٩٥٠ كان من بين سكان قرية الجديدة البالغ عددهم ٦٥٠ نسمة حوالي ٤٠٠ لاجيء يسكنون في أكواخ من الصفيع بحاجة إلى الإصلاح لمقاومة البرد والمطر» (كايمن ١٩٨٤، ٣٢). أما ملكية الأراضي على أطراف القرية فقد توزعت كما يلي:

١ - الأراضي الخاصة: والمقصود الأراضي الزراعية (زراعية بعلية وأشجار زيتون)، وقد كان ثمنها زهيداً نسبياً بسبب تخصصها وبعدها عن المساكن، وهذا يناسب الوضع الاقتصادي للمهجّرين. ومن لم يجد منهم بيتاً في البيوت المتروكة، سكن فوق الأراضي الواقعة في أطراف

القرية. أما أصحاب لأراضي هذه فقد وجدوا أنفسهم أمام إمكانيتين:

١ - طرد اللاجئين من أراضيهم، وهذا الحل لم ينفذ لاسباب ضميرية وسياسية وقومية.

٢ - بيع الأراضي: وكانت هناك معارضة شديدة لبيع الأراضي الخاصة للغرباء. لكن بسبب بعد هذه الأراضي عن القرية، لم يسبب هذا البيع خلافات في داخل العائلة. في طمرة - مثلاً - وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، لم يستطع المهجّرون شراء قطع أرض وبناء بيوت عليها، وهكذا ظهر حي الأكواخ المسمى باسم «المثلث» أو «حواسة»، على اسم حي الصفيح في مدخل حيفا الشرقي وقد أقيم حي الأكواخ في طمرة حتى سنة ١٩٦٥، ثم اختفى بعد أن بدأ المهجّرون ببناء البيوت الحديثة من الخرسانة، وقد كان هذا الحي يبعد عن طمرة حوالي الكيلومتر. ولأسباب مشابهة نشأت ثلاثة أحياء أخرى للمهجّرين، حي أبو رمان ويشكل فيه المهجّرون حوالي ٩٩٪، وحي الغزال ويشكل في المهجّرون حوالي ٧٨٪، وحي خلة الشريف ويشكل المهجّرون ٨٢٪ من سكانه.

٢ - الأراضي المشاع والمتروكة: المشاع هي الأراضي التي يمتلكها السكان شراكة ويقسمونها بين الفترة والأخرى بين حمائل القرية. أما الأراضي المتروكة فهي المخصصة للأماكن العامة، وتشمل الطرق والمراح (مكان تجمع مواشي القرية، والبيادر وما شابه ذلك) (شمعوني ١٩٧٤، مصالحة، ١٩٨٦). ومع غياب أصحاب محددين لهذه الأراضي، فقد أقام عليها المهجّرون بدون معارضة من سكان القرية، فنصبوا الخيام والأكواخ، وهكذا ظهرت «أحياء اللاجئين» على هوامش القرية. ففي كابول ظهر حي كهذا في المدخل الغربي للقرية، وهناك كان ثمة أرض مساحتها حوالي ٩٢ دونماً من الأراضي المتروكة اسمها (وعرة الشيخ أبو رومي)، وقد ظلت الأكواخ هناك حتى سنة ١٩٦٨. أما «القيم على أملاك الدولة» فقد ادّعى ملكية هذه الأرض وقسمها إلى قطع مساحة الواحدة نصف دونم وأجّرها للمهجّرين الذين أقاموا عليها البنايات الحديثة. وقد أظهر الاستطلاع الميداني، أن هذه المنطقة هي أشد المناطق ازدحاماً في القرية، وتضم حوالي ٩٥٪ من اللاجئين في قرية كابول.

٣ - أراضي الدولة: في حالات عديدة تكونت مساحات كبيرة، أكثرها أملاك متروكة في أطراف قرى الاستيعاب. وهذه المساحات أصبحت ملكاً للدولة. ولم تواجه اللاجئين معارضة من سكان القرى في السكن على هذه الأراضي، أما المؤسسات الحكومية فقد شجعت ذلك ولو عن طريق الصمت. وهناك أمثلة كبيرة على مثل هذا الوضع: في قرية الرامة كانت هناك قطعة أرض مساحتها حوالي ٢٠٠ دونم يملكها ثري اسمه فؤاد سعد، وهو الذي كان يملك أراضي قرية ساجور؛ وقد باع أراضي ساجور لسكان القرية، أما أراضيه في الرامة فقد تركها لابنته التي

غادرت البلاد بعد قيام الدولة، وعلى جزء من هذه الأرض وضعت إدارة اراضي إسرائيل خارطة هيكلية بالتعاون مع وزارة الداخلية من أجل استيعاب مهجّري فراضية وكفر عنان، كما كانت فكرة لإجلاء سكان عكبرة (قرب صفد) إلى هذا الحي. وقد تكللت خطة توطين المهجّرين في الرامة «بالنجاح». وقرية الرامة هي قرية مختلطة من المسيحيين والدروز. وقد استوعبت خمسين عائلة مسلمة من فراضية وكفر عنان ومهجّري إقرث المسيحيين. وقد تم استيعاب المسيحيين بسهولة داخل القرية، خاصة في الأحياء المسيحية، بينما اضطر المهجّرون المسلمون للسكن على أطراف القرية التي أصبحت أراضٍ متروكة. في سنة ١٩٧٦ تم إعداد خطة بناء مفصلة لهذه الأرض (خطة رقم ٢٢٤٢، قسيمة ١٩١٧٤، قضاء الناصرة). وقد قدمت وزارة الداخلية تسهيلات جمة هدفها اقناع المهجّرين بالسكن في هذا الحي. وقد وصل سعر قطعة الأرض المعدة للبناء - حسب الخطة - إلى خمسة وعشرين ألف ليرة إسرائيلية فقط آنذاك. بينما كان سعر القطعة في السوق الحرة حوالي ثلاثمائة ألف ليرة (معاريب، ٢١/ ٦/ ١٩٧٩).

وفي قرية الجش أيضاً بلورت السلطة خطة حل مشكلة مهجّري كفر برعم. وفي السابع من آيار ١٩٥٧ أعدت خطة لإسكان ستمائة وخمسين مهجراً، حيث قدمت المساعدة المالية من أجل بناء بيوت جديدة وإصلاح البيوت القديمة التي سكنها المهجّرون. لكنهم رفضوا ذلك بسبب حساسية الموضوع، وامتنعوا عن السكن في البيوت التي عرضت عليهم، على الأقل في السنوات الأولى (اليوم ٧/ ٥/ ١٩٥٧)، ولكن مع مرور الوقت وافق عدد منهم على هذا الحل. وفي سنة ١٩٥٩ تم بناء خمسة وأربعين وحدة سكنية (هارتس ١٦/ ٣/ ١٩٥٩). لكن عدداً قليلاً من المهجّرين حصلوا على إذن بالسكن في هذه البيوت. أما الباقون فقد وجدوا مساكن في داخل القرية وبعضهم رحل إلى الرامة وحيفا وكفر ياسيف.

تأثير المبنى الاجتماعي في قرى الاستيعاب على استيعاب المهجّرين:

لقد تأثر المبنى الحيزي للقرية العربية كثيراً بالمبنى الاجتماعي، فللحمولة والطائفة أثر كبير على مبنى ونموذج السكن في القرى التي تحوي أحياء منفردة لكل حمولة أو طائفة، لذلك كان هناك تأثير على الامتداد الحيزي للمهجّرين.

إن وجود أقارب ومعارف في قرية ما يشكل عاملاً هاماً في اختيار القرية التي يلجأ إليها المهجّر. هذا العامل يظهر بوضوح في عرابة، حيث اختارت أربع وأربعين عائلة من أصل ثماني وستين القرية لهذا السبب، يقول أحد المهجّرين من قرية برعم:

- بدلاً من اللجوء إلى قرية الجش مع باقي الأقارب، انتقلنا إلى حرفيش حيث شقيقتي

(هارتس ٢٣/ ٩/ ١٩٧٧).

وقد تماهى سكان قرى اللجوء مع أقاربهم المهجّرين اقتصادياً وسياسياً، يقول أحد مهجّري الحدثة الذي هُجّر إلى طمرة:

عندما وصلنا إلى طمرة، أنا وأفراد عائلتي، أخذنا قسماً من بيت أحد الأقارب، حيث سكنت لمدة سنتين ولم أدفع مقابل ذلك شيئاً (بحث ميداني ١٩٨٦).

وقد حدثت سلسلة من التنقلات أدت في النهاية إلى تجميع المهجرين في مكان واحد، ويصف أحد أبناء عائلة زيداني (من قرية الدامون، لاجيء في طمرة) عملية التنقل بعد مغادرة الدامون:

انتقلنا من الدامون إلى كفرمندا حيث يسكن أقارب لنا، ولم يتم استيعابنا هناك جيداً، لذا انتقلنا إلى دير حنا، وهناك تدبرنا أمورنا، حيث لنا هناك أقارب أيضاً، لكن بدأ بالتكون تجمع عائلي في قرية كابول، لذا انتقلنا إلى هناك، وأخيراً انتقلنا إلى طمرة، واليوم جميع البيوت حولنا تابعة للعائلة (بحث ميداني ١٩٨٦).

كما أن للأصول الطائفي والمبنى الطائفي تأثيراته على اختيار قرية الملجأ، وحسب تقرير كاينت (١٩٨٤)، فإن المسلمين يشكلون حوالي ٩٠٪ من مجموع المهجّرين، وقد فضلوا اللجوء إلى القرية الإسلامية، وهذا ما فعله المهجّرون المسيحيون. مثلاً لم تستوعب قرية طمرة المسلمة إلا مسلمين، كذلك قرية كابول، وفي قرية الرامة تم استيعاب مهجّري اقرث بصورة جيدة، وهم مسيحيون، داخل الأحياء المسيحية، بينما تركز المهجّرون المسلمون من قريتي فراضية وكفر عنان في حي الدبة في ضواحي الرامة الغربية.

النضال من أجل العودة:

لم تقدم الحكومة حتى الآن أي عرض لحل يقبل به المهجرون. فكافة عروض السلطة بهذه المشكلة هي مبادلة الأراضي الأصلية بأراض أخرى كانت قد صادرتها من فلسطينيين آخرين، أو هي ملك لمهجّرين خارج الوطن. ومع كافة الضغوطات والأوضاع الصعبة التي عاشتها ويعيشها المهجرون فإنهم رفضوا تلك العروض والذين قبلوا هم قلة هامشية جداً تخجل من البوح أو إعلان ذلك.

إلا أن النضال من أجل العودة كان قد أخذ تسارعاً جديداً وصيغة قطرية مع بواكير العام ١٩٩١، بعد انعقاد مؤتمر مدريد في العام نفسه. فقد أدرك الفلسطينيون في الداخل (أراضي ١٩٤٨)، أنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية من جهة وأنهم في الوقت

نفسه من مواطني دولة إسرائيل من جهة أخرى وأن قضاياهم لم تُشمل ضمن المفاوضات ولم يُمثل مصالحها أي طرف من الأطراف المتباحثة.

هذا الواقع الجديد كان مخيباً لآمال وتطلعات المهجّرين في الداخل، ولكن خيبة الأمل لم تسكتهم، فقامت مجموعة من جميع الأعمار، وبمناصرة محليين أيضاً في المباحثات، من أجل النهوض بقضية المهجّرين وتنظيمهم تنظيماً قطرياً في النضال من أجل العودة.

لقد قمت بإعداد بحوث عن المهجّرين ومن خلال مقارنة المعطيات التي جمعتها ميدانياً، لاحظت بأن الوعي للنضال من أجل العودة قد تزايد في السنوات الخمس الأخيرة، (وسوف أقوم بنشر هذه المعلومات عندما أنتهي من إعدادها نهائياً)، واستطيع الجزم بأن لتحركات ونضالات «اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجّرين في إسرائيل» دوراً هاماً جداً بإعادة فتح ملف المهجّرين ومطالبتهم بالعودة والتعويض، ففتح هذا الملف رفع من معنويات ووعي المهجّرين لحقوقهم الوطنية والمدنية والإنسانية.

إن فتح ملف المهجّرين والمطالبة بالعودة والتعويض، يُعتبر فتحاً لملف جماهير الـ ٤٨ وكافة قضاياهم التي ما زالت السلطات لا تعترف بأحقيتها وشرعيتها. فالمساواة بالحقوق القومية والمدنية التي تطالب بها كافة الحركات السياسية الناشطة على الساحة ليست واضحة تماماً. فالأمر ليس مجرد ردم حفرة في شارع وإضافة غرفة في مدرسة أو زيادة بضع شواقل لميزانية السلطة المحلية - فالمساواة بالحقوق تبدأ باستعادة القرية، البيت، المنزل، الحاكورة والذكرى والذاكرة الفردية والجمعية، ولهذا يمكننا القول بأن اللجنة القطرية للمهجّرين وضعت أقدامنا على الطريق الصحيح، ولهذا أصبح دعمها معنوياً وسياسياً ومالياً ضرورة وطنية ومدنية لكافة الأطر والفعاليات السياسية والاجتماعية الفاعلة على ساحتنا.

وعندما نظمت للجنة المهجّرين يوم الأرض في القرية المنكوبة - الغابسية، كانت بذلك قد أعادت الاعتبار ليوم الأرض ولشهداء الأرض أينما تواجدوا، فأعادت لهم الاحترام والإجلال، بعد أن كادت أهمية هذا اليوم تزول.

مراجع بالعبرية:

١ - مجموعة أ (١٩٨٦) **نموذج أحياء جديدة في القرى العربية في شمال البلاد**، تحليل آفاق الجغرافيا، حيفا: جامعة حيفا.

٢ - بن ارتسي، ي، (١٩٨٦) «عرب حيفا ١٩٧٢ - ١٩٨٣» تغييرات ديموغرافية وتوسعات من كتاب، أ، (محرر)، **منشورات السكان والسكن الداخلي في أوساط عرب إسرائيل، عينات في الجغرافية الاجتماعية**. سلسلة تحاليل وأبحاث الشرق الأوسط، رقم ٤، المركز اليهودي - العربي - حيفا: جامعة حيفا، ص ٣٣ - ٥٠.

٣ - بار - جل. ي، (١٩٨٦) «تسلل واستيطان العرب في الناصرة العليا، شهادات أولية» من كتاب، أ، (محرر) **منشورات السكان والسكن في أوساط عرب إسرائيل» عينات في الجغرافية الاجتماعية**. سلسلة تحاليل وأبحاث الشرق الأوسط، رقم ٤، المركز اليهودي - العربي، حيفا: جامعة حيفا، ص ٥١ -٦٣.

٤ - جريس. ص. (١٩٦٦) **العرب في إسرائيل**، حيفا: منشورات الاتحاد.

٥ - صون. ش. (١٩٧٧) **إسكان القادمين في المدن العريقة في إسرائيل، تحقيق آفاق التبادلات الاجتماعية**. دراسة لنيل الدكتوراه في الفلسفة، القدس: الجامعة العبرية.

٦ - ليسكوبيسكي. أ (١٩٦٠) «الموازين الحالية في إسرائيل» **الشرق الجديد**، جزء ومجلد ٣٩، ١٩٢، ١٩٨٦.

٧ - مدزيني. أ(١٩٨٤) انتشار التجمعات البدوية في الجليل، نتيجة للمستوطنات والسياسات المتعمدة للحكومة، عمل مختص، حيفا: جامعة حيفا، قسم الجغرافيا.

٨ - حكومة إسرائيل (١٩٥١) **تعديلات لزمن الطوارىء**، القدس.

٩ - م. مصالحة (١٩٨٦) الأرض - دراسة وتحليل، الناصرة: منشورات القبس (بالعربية).

١٠ - ي. سلمون (١٩٨٠) في طرقاتي - القدس، منشورات عيدانيم.

١١ - س. سموحا (١٩٨٢) «اللقاء العربي - اليهودي في العقد الأول»، **هجرة بحيرة قادمة ١٩٥٠ - ١٩٥٧** جزء في سلسلة - الفترات الكبيرة في تايخ دولة إسرائيل رمات غان: منشورات رفيفيم.

١٢ - ص. كسيمن (١٩٨٤) **بعد الكارثة: العرب في دولة إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٥٠** مجلدات للتحقيق والرقابة رقم ١٠، القدس.

١٣ - ب. كبنيس (١٩٨٧) **مساعدة في السكن للوسط العربي، تحقيق مسح**. القدس، من وزارة السكن.

١٤ - ع. رون (١٩٨٦) من منزل محدد إلى عين محددة، من قرية عربية إلى تجمع وكالة، من خلال ملخصات الخطابات، المؤتمر السنوي الرابطة الجغرافية الإسرائيلية، جامعة تل أبيب.

١٥ - ج. ريفلين وأ. أورن (محررين) (١٩٨٦) **مقتطفات من أجندة الحرب، حرب الاستقلال**. تل أبيب، وزارة الدفاع، قسم المنشورات.

١٦ - ت. شجف (١٩٨٤) **الإسرائيليون الاوائل**. القدس: منشورات كبت دوخيو.

١٧ - أ شموئيل، أشنل، أ. سوفر، (١٩٨٥) **المثلث الصغير، تطورات المنطقة**، سلسلة آفاق في أبحاث الشرق

الأوسط رقم ٣، المركز اليهودي العربي حيفا، جامعة حيفا.
١٨ - ي. شمعوني (١٩٤٧) **عرب دولة إسرائيل**. تل أبيب: مع العامل.

مراجع أخرى:

- Abu - Lughod. J. (1960), migrants Adustment to the city: The Egyptian Case Journal of Sociology, vol. 67, pp. 22 - 32.
- Al - Haj, M. (1986), "Adjustment Patterns of the Arab Internal Rrfugees in Israel", international Migration, vol. 24, pp. 651 - 673.
- Gradus, Y. (1971), The Spatial Urban Ecology of Metropolitan Haifa - Israel.
- PH.D. Dissestation, Pittsburg: University of Pittsburg.
- Keller. S.L. (1973), Uproooting and Social Chang, New Delhi Dhawan Printing works.
- Kunz, E.F. (1973), The Refugee in Flight - Kinetic Models and Forms of Displacement International Migration Review, vol 7, pp. 125 - 145.
- Lee, E.S. (1966). "A Theory of Migration" Demography, vol. 3, pp. 47 - 57.
- Stein. B.N. (1981), The Refugees Experience: Defining the parameters of a Field Study in ternational Migration Review, vol. 15, pp. 320 - 330.

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينية في لبنان

"القسم الأول"

يوسف الماضي / حاتم عباس

حجم السكان:

قام المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني في منتصف عام ١٩٩٥ بمسح بالعينة شمل جميع مخيمات الفلسطينيين في لبنان.

وقد بلغ حجم العينة (٢٠١١) أسرة موزعة على جميع مناطق لبنان. استقطبت منطقة طرابلس ما نسبته حوالي(٣٠٪) من حجم العينة، وتلتها منطقة صيدا حيث استقطبت أكثر بقليل من (٢٨٪) من حجم العينة، والجدول رقم (١) يبين توزع سكان العينة حسب المناطق.

وقد بلغ مجموع حجم سكان العينة (١١٢١٧) نسمة منهم (٥٥٤٠) ذكور والباقي من الاناث، والجدول رقم (١) يبين توزيع سكان العينة حسب المناطق والجنس.

★ المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): «دراسة تحليلية حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وأوضاع الطفل في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - دراسة ميدانية» - حزيران ١٩٩٦ .

جدول رقم (١)

توزيع السكان الفلسطينيين حسب المناطق والجنس

اسم المنطقة	عدد الأسر	ذكور	اناث	مجموع	٪
بيروت والبقاع	٤١٥	١٠٨٠	١١٢٧	٢٢٠٧	٢٠,٤٤
صور	٤٥٢	١١٩٩	١٢٣٥	٢٤٣٤	٢١,١٣
صيدا	٥٧٣	١٣٨٦	١٤٨٦	٢٨٧٢	٢٨,٤٩
طرابلس	٦٠٣	١٨٥٧	١٨٢٩	٣٧٠٤	٢٩,٩٤
المجموع	٢٠١٦	٥٥٤٠	٥٦٧٧	١١٢١٧	١٠٠,٠

التركيب العمري:

يعتبر التركيب العمري من أهم البيانات الديمغرافية التي توفرها المسوح والتعدادات، لأن التركيب العمري يؤثر في الكثير من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية. فمن المعروف أن نمط الاستهلاك والانفاق يرتبط ارتباطا وثيقا بالتركيب العمري للسكان، ذلك أن حاجات الانسان تختلف من عمر لآخر. فارتفاع نسبة الاطفال في المجتمع، أو بالأحرى ارتفاع عدد الاطفال في الأسرة، يعني ارتفاع الانفاق على الخدمات التعليمية والسلع الخاصة بالأطفال من جهة وانخفاض متوسط دخل الفرد لهذه الأسر من جهة أخرى، اضافة الى أن المشاركة الاقتصادية لصغار السن نادرة، ويمكن القول بأن ممارسة العمل والتكسب يعتمد كثيراً على العمر. ومن المعروف أن التركيب العمري هو العامل المحدد للقوى البشرية، حيث أنها تعرف بالسكان في سن العمل، وهي عادة بين (١٥ – ٦٤) سنة، والقوة البشرية تمثل القوة الكامنة في المجتمع حيث القوة العاملة الفعلية جزء منها.

وللتركيب العمري أهمية خاصة في حساب الكثير من المؤشرات والمعدلات الديمغرافية والاقتصادية، ذلك لأن هذه المعدلات والمؤشرات تتغير مع العمر، ويتحدد نمط التركيب العمري أساسا في ضوء ثلاثة متغيرات أساسية هي:

- **معدلات الولادة:** فكلما ارتفعت هذه المعدلات ارتفعت بالمقابل نسبة الأطفال على حساب الفئات الأخرى من شباب وشيوخ. وبالتالي ازدادت قاعدة الهرم السكاني اتساعا.
- **معدلات الوفاة:** ويترتب على ارتفاع هذه المعدلات اتساع الفرق بين الوزن النسبي للسكان

في كل فئة عمرية والفئة التي تليها، الأمر الذي يقود في النهاية الى انخفاض نسبة كبار السن في المجتمع وبالتالي الى اتساع الفرق بين قاعدة الهرم السكاني وقمته.

- **الهجرة:** ويتوقف تأثير هذا التغير في التأثير في التركيب العمري للسكان على اتجاهات الهجرة ومستوياتها ومدى اتسامها بالانتقائية.

ويعرض الجدول رقم (٢) نسب السكان الذين هم أقل من ١٥ سنة، ومنه يتضح أن أهم ما يتميز به التركيب العمري لسكان المخيمات الفلسطينية في لبنان هو ارتفاع نسبة صغار السن، فنسبة السكان أقل من ١٥ سنة بلغت (٤١٪) في المائة من اجمالي السكان الفلسطينيين، وهي نسبة وان كانت أقل من نظيراتها في الأقطار العربية المجاورة كسوريا والأردن... الا أنها تبقى مرتفعة اذا ما قورنت بمستوياتها في العديد من أقطار العالم الأخرى، وان هذه النسبة تختلف حسب الجنس حيث بلغ حوالي (٤٣٪) للذكور تنخفض الى أكثر بقليل من (٣٩٪) للاناث.

وكذلك تختلف هذه النسبة حسب المنطقة، حيث كانت أعلى نسبة في منطقة طرابلس وبلغت حوالي (٤٤٪) من اجمالي الفلسطينيين، في حين كانت أقل نسبة في منطقة بيروت والبقاع.

والجدول رقم (٢) يبين توزيع النسب للأطفال أقل من ١٥ سنة.

جدول رقم (٢)

نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة من اجمالي السكان الفلسطينيين حسب الجنس

اسم المنطقة	ذكور	اناث	مجموع
صور	٤٣,٩	٣٩,٥	٤١,٦
صيدا	٤٠,٧	٣٩,١	٣٩,٩
بيروت والبقاع	٣٨,٧	٣٥,٨	٣٧,٢
طرابلس	٤٦,١	٤١,٥	٤٣,٨
المجموع	٤٢,٨	٣٩,٣	٤١,٠

ويظهر الجدول الملحق رقم (١) أن نسبة كبار السن (٦٥) سنة فأكثر بلغت (٣,١) بالمائة من اجمالي السكان، وهي نسبة مشاهدة في معظم المجتمعات العربية، وبالتالي يمكن القول بأن عبء كبار السن مازال قليلاً.

أما السكان في الفئة العمرية من ١٥ – ٦٤ سنة فقد بلغت نسبتهم حوالي (٥٦٪) من

اجمالي السكان الفلسطينيين، وترتفع هذه النسبة لدى الاناث في جميع المناطق، والحقيقة أن صورة التركيب العمري على النحو السابق ذكره لا تختلف كثيرا بين الذكور والاناث غير أن مجتمع الذكور بدا أكثر فتوة، حيث وصل العمر الوسيط لسكانه (١٨,٢) سنة، أما للأناث فقد بلغ العمر الوسيط (١٩,٨) سنة.

ويجدر الذكر أن العمر الوسيط يعتبر من المقاييس المتعارف عليها للدلالة على درجة تعمر السكان.

ويعرف العمر الوسيط بأنه ذلك العمر الذي نصف السكان قبله والنصف الآخر بعده، ويمكن القول بأن العمر الوسيط لسكان التجمعات والمخيمات الفلسطينية في لبنان منخفض مقارنة بالعمر الوسيط في الدول المتقدمة والذي يزيد عن ٣٢ سنة، ويرجع ذلك الى ارتفاع الخصوبة والانخفاض النسبي لوفيات الأطفال. والجدول رقم (٣) يبين العمر الوسيط لسكان المخيمات في لبنان حسب المنطقة.

جدول رقم (٣)

العمر الوسيط لسكان المخيمات في المناطق

اسم المنطقة	ذكور	اناث	مجموع
صور	١٧,٥	١٩,٥	١٨,٦
صيدا	١٩,٥	١٩,٩	١٩,٧
بيروت والبقاع	١٩,٧	٢١,٣	٢٠,٥
طرابلس	١٦,٨	١٨,٨	١٧,٨
المجموع	١٨,٢	١٩,٨	١٩,٠

وعلى الرغم من أننا نفتقر في الوقت الحاضر للمعطيات الكافية لايجاد تفسير قاطع لاختلاف التركيب العمري للذكور عن نظيره للاناث، فان ذلك لا يمنع من القول بأن ذلك يعود الى هجرة عدد من الذكور في سن الشباب أو غيابهم عن أسرهم لسبب أو لآخر.

وللمزيد من التفصيلات، فقد أوردنا في الجدول الملحق رقم (١) بيانات حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين حسب المناطق ووفق فئات السن العريضة والجنس. وتعتبر

الاختلافات في ذلك التركيب من منطقة لأخرى محصلة لمستويات مركبات النمو السكاني، وهي الولادة والوفاة والهجرة والتي لا بد وأنها تختلف بين منطقة وأخرى.

وبعد استعراض الملامح الرئيسية للتركيب العمري لسكان المخيمات وفق نتائج البحث الراهن، فان ثمة حقيقة على غاية كبيرة من الأهمية ولا بد من الوقوف عندها. هذه الحقيقة هي ذلك التغير الكبير الذي طرأ على التركيب العمري للسكان خلال السنوات القليلة الماضية، فنسبة الأطفال الذين تبلغ أعمارهم أقل من ١٥ سنة، والتي بلغت بموجب نتائج البحث الراهن (٤١,٠) بالمائة من اجمالي السكان، هي أدنى بكثير مما كانت عليه في أوائل الثمانينات، سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للاناث.

وفي ضوء المعطيات الأخرى للبحث، فان هذا الانخفاض لا يمكن تفسيره الا بحدوث انخفاض حاد في مستويات الخصوبة خلال سنوات الحقبة الماضية وربما لبعض سنوات الحقبة التي سبقتها. وبالفعل فقد اظهرت نتائج البحث أن معدل الخصوبة الكلية للمرأة، وهو معدل ما تنجبه المرأة الواحدة من مواليد طوال حياتها الانجابية – خلال السنة السابقة للبحث – (٤) مواليد، وهو معدل منخفض قياسا بالأقطار العربية المجاورة، وكذلك بالعرب الفلسطينيين فيها.

ومع غياب أية سياسات سكانية ترمي الى انقاص معدلات الولادة، فان مثل هذا الاتجاه في مستويات الخصوبة قد يكون حدث بفعل تضافر مجموعتين من العوامل:

أولا: مجموعة العوامل القسرية، وتتجلى في عدم الاستقرار الذي رافق العدوان الاسرائيلي على لبنان والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المخيمات والحرب الأهلية في لبنان وما رافقها من اعتداءات على المخيمات، والتي انعكست جميعها سلبا على سكان المخيمات بأشكال وصور مختلفة، ومنها التهجير على نطاق واسع.

ثانيا: مجموعة العوامل الاجتماعية، وتتجلى في أن تطور المستويات التعليمية وما يرافقها من تقدم اجتماعي غالبا ما يؤدي الى ارتفاع متوسط السن عند الزواج لكلا الجنسين وانخفاض معدلات الزواج كنتيجة لذلك، كما يؤدي ذلك التطور الى انشغال المرأة بشؤون اخرى غير الانجاب، كالدخول في سوق العمل مثلا.

وفي اعتقادنا، فان مجموعة العوامل القسرية كان لها الأثر الأكبر في انخفاض مستويات

الخصوبة وما رافقها من انخفاض في نسبة الأطفال في المجتمع العربي الفلسطيني في لبنان، ذلك لأن أثر العوامل الاجتماعية يعتبر بطيئاً ولا يمكن أن يحدث مثل تلك الهوة في انقاص مستويات الخصوبة، وخلال فترة قصيرة.

ومن المقاييس الهامة التي تحسب من التركيب العمري،معدل الاعالة، وهي نسبة السكان الذين هم بحكم سنهم غير قادرين على العمل (وهم عادة السكان أقل من ١٥ سنة والسكان ٦٥ سنة فأكثر)، الى السكان القادرين على العمل بغض النظر عن ممارستهم للعمل من عدمه (وبلغ عبء الاعالة وفق نتائج البحث (٧٩٠) شخصاً لكل ١٠٠٠ ، وهو يعني أن هناك (٧٩٠) شخصاً خارج سن العمل لكل ألف شخص من السكان في سن العمل من (١٥ – ٦٤) سنة، وتختلف نسب الاعالة حسب المنطقة، والجدول الملحق رقم (٢) يبين ذلك.

التركيب النوعي:

ان توزيع السكان حسب النوع له تأثيره الى حد كبير في تحديد نمط الاحتياجات، ذلك أن احتياجات المرأة تختلف كثيراً عن احتياجات الرجل. وان نسبة الذكور الى الاناث، وهي ما تعرف بنسبة النوع، لا تختلف كثيرا من مجتمع الى آخر الا في بعض الأحوال الخاصة التي يتعرض فيها المجتمع الى ظروف خاصة تؤثر على أحد النوعين، مثل هجرة اكثر لأحد النوعين. ولذلك تستخدم نسبة النوع لدراسة دقة وشمول البيانات، فتكون هذه النسبة في الأحوال العادية مائة ذكر لكل مائة أنثى وبعدها عن ذلك يدل على احتمال وجود خطأ في البينات. وقد دلت الدراسات السكانية على ارتفاع نسبة النوع في الحضر عنها في الريف، ويرجع ذلك أيضا الى عامل الهجرة، وقد دلت الدراسات الديمغرافية أيضا على أن نسبة النوع تكون مرتفعة في الفئات العمرية الأولى، ثم تأخذ في الإنخفاض حيث تتعادل في الفئات الوسطى، ثم تنخفض في الاعمار المتقدمة. ولذلك فقد بدا المجتمع العربي الفلسطيني في مجمل المخيمات والتجمعات المشمولة بالبحث مجتمعا متوازنا من حيث تكافؤ عدد الذكور مع الاناث فيه، فالفارق بين العددين ضئيل ولا يتجاوز ١٣٨ فرداً لصالح الاناث، والوزن النسبي لهذه الزيادة في عدد الاناث ضئيل، ومرد ذلك الى هجرة الذكور دون أسرهم. نلاحظ في فئة العمر الأقل من سنة ارتفاع نسبة النوع، ويعزى ذلك الى أن نسبة النوع عند الولادة هي دائما أعلى من المائة، غير أن ارتفاع نسبة النوع عند هذه الفئة الى ١٢٨ ربما يعتبر قرينة على وجود نقص في عدد الأطفال الاناث.

أما نسبة النوع لجميع السكان الفلسطينيين فقد بلغت حوالي ٩٨ ذكراً لكل مائة أنثى، وهي منخفضة بالقياس للمجتمعات العربية المجاورة، وهذا الانخفاض العام ناتج عن انخفاض نسبة النوع في فئات الأعمار (٢٥ – ٢٩) ولغاية الفئة (٤٥ – ٤٩)، وكذلك الفئات (٥٥ – ٥٩) ولغاية الفئة (٦٥ – ٦٩)، مما يعني وجود هجرة بل وهجرة قسرية بين الذكور الفلسطينيين ضمن هذه الأعمار الى خارج لبنان، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها المجتمعات الفلسطينية منذ بداية الأحداث الدموية عام ١٩٧٥ .

أما تذبذب هذه النسبة في الفئات العمرية الأخرى فيعزى في اعتقادنا الى جملة من العوامل أهمها أخطاء التبليغ عن الأعمار.

الهرم العمري:

يتبين من دراسة الهرم العمري للسكان العرب الفلسطينيين في مخيمات لبنان عام ١٩٩٥، بأنه يتميز بقاعدة عريضة، حيث ضمت الفئات الثلاث الأولى أكثر بقليل من (٤١٪) من مجموع السكان، أي أن مجتمع العرب الفلسطينيين في لبنان يتميز بارتفاع صغار السن، ولكن هذه النسبة أقل من نظيراتها في الدول العربية المجاورة كسورية والأردن....

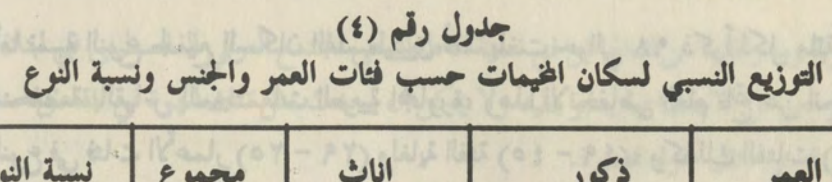
ويتضح ايضا أن للهرم العمري رأسا مدببة تمثل نسبة ضئيلة من السكان في الفئات العمرية المتقدمة حيث بلغت النسبة (٣,١٪).

ويلاحظ في التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن، أن هناك نقصاً في أعداد الذكور والاناث في الفئة العمرية (٣٥ – ٣٩)، ويعزى ذلك في إعتقادنا الى مجموعة من العوامل، اهمها الهجرة الأسرية، لأنها شملت الجنسين معا.

وكذلك وجود هجرة للذكور في الفئة العمرية (٤٠ – ٤٤).

ويتبين أن درجات الهرم استمرت بشكل متدرج شبه منتظم.

والجدول رقم (٤) يبين التوزيع النسبي لسكان المخيمات حسب فئات العمر والجنس.



جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي لسكان المخيمات حسب فئات العمر والجنس ونسبة النوع

فئات العمر	ذكور	اناث	مجموع	نسبة النوع
٠ - ٤	١٥,٠	١٣,٢	١٤,١	١١١,٤
٥ - ٩	١٤,٤	١٣,٠	١٣,٧	١٠٧,٩
١٠ - ١٤	١٣,٥	١٣,١	١٣,٣	١٠٠,٠
١٥ - ١٩	١١,٢	١١,١	١١,٢	٩٨,٤
٢٠ - ٢٤	١٠,٤	١٠,١	١٠,٢	١٠٠,٩
٢٥ - ٢٩	٨,٦	٩,٦	٩,١	٨٧,٨
٣٠ - ٣٤	٧,٤	٨,٢	٧,٨	٨٨,٢
٣٥ - ٣٩	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٩٢,٦
٤٠ - ٤٤	٣,٠	٤,١	٣,٥	٦٨,٩
٤٥ - ٤٩	٣,٢	٣,٠	٣,١	١٠٢,٩
٥٠ - ٥٤	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٩٥,٦
٥٥ - ٥٩	١,٨	٢,٠	١,٩	٨٧,٠
٦٠ - ٦٤	١,٤	١,٨	١,٦	٧٧,٢
٦٥ - ٦٩	١,١	١,٤	١,٣	٧٦,٥
+٧٠	١,٨	١,٨	١,٨	٩٧,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٧,٦

+٧٠
٦٥-٦٩
٦٠-٦٤
٥٥-٥٩
٥٠-٥٤
٤٥-٤٩
٤٠-٤٤
٣٥-٣٩
٣٠-٣٤
٢٥-٢٩
٢٠-٢٤
١٥-١٩
١٠-١٤
٥-٩
٠-٤

٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨

الخصوبة:

لقد وفر المسح الديمغرافي والاجتماعي للفلسطينيين في لبنان بيانات كافية لتقدير مستويات الخصوبة وحساب معظم المقاييس المتعارف عليها غالبا.

فقد تم من خلال البحث تسجيل عدد المنجبين للمرأة خلال ال ١٢ شهرا السابقة للمسح، وصنف هؤلاء المواليد حسب اعمار أمهاتهم وحسب الجنس كما تم جمع معلومات عن المواليد الأحياء للمرأة طيلة حياتها الزوجية وعدد الباقي منهم على قيد الحياة، وصنفوا بدورهم حسب أعمار أمهاتهم، وقد بلغ معدل المواليد الخام في المخيمات وتجمعات لبنان حسب عدد المواليد المصرح عنه من قبل المبحوثين (٢٦,٠) بالألف سنويا، وان صحت هذه البيانات فان كل (١٠٠٠) نسمة أنجبوا خلال السنة السابقة للمسح بمعدل (٢٦) مولوداً. وهذا المعدل يبدو منخفضاً عن مثيلاته في الأقطار المجاورة، ولا يمكن بالتالي الجزم بصحتها في الوقت الحاضر.

أما معدل الخصوبة العام: وهو عدد المواليد الذين تنجبهم كل ألف امرأة في سن الحمل، فقد وصل في مخيمات لبنان (١٠١,١) مولوداً، ويعتبر هذا المقياس أكثر نوعية، حيث ينسب عدد المواليد المنجبين ليس الى مجموع السكان كما هو الحال في معدل المواليد الخام وانما الى الاناث في سن الحمل وهم الفئة التي تؤثر مباشرة في عدد المواليد، وعلى الرغم من ذلك، فان هذا المقياس للخصوبة يبقى قاصرا لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار التركيب العمري للاناث في سن الحمل، وتعتبر معدلات الخصوبة العمرية من أفضل مقاييس الخصوبة وأكثرها شيوعا، فهي تستخدم غالبا في الاسقاطات السكانية، كما انها تفيد في تحليل عوامل الانجاب وتصلح في المقارنات الدولية لمستويات الخصوبة وأنماطها. وتحسب هذه المعدلات لكل فئة عمرية على حدة وذلك بنسب عدد المواليد المنجبين من نساء في فئة عمرية معينة خلال سنة كاملة الى عدد هؤلاء النساء في منتصف السنة نفسها، وقد بلغت أعلى معدلات الخصوبة العمرية للنساء في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤) سنة وقد اختلف هذا النمط من الخصوبة عما كان عليه عام ١٩٨٠ حيث كان أعلى معدلات الخصوبة العمرية يقع في الفئة العمرية (٣٠ - ٣٤) سنة. ويبين الجدول رقم (٥) معدلات الخصوبة العمرية من واقع البيانات.

جدول رقم (٥)

فئات العمر	معدلات الخصوبة العمرية المسجلة (بالألف)
١٥ - ١٩	٤١,١
٢٠ - ٢٤	١٥٩,٤
٢٥ - ٢٩	١٥٨,٧
٣٠ - ٣٤	١٢٢,٣
٣٥ - ٣٩	٦٣,٠
٤٠ - ٤٤	٦٠,٠
٤٥ - ٤٩	٦,٠

وقد قمنا من واقع تلك المعدلات بحساب معدل الخصوبة الكلية، وهو متوسط ما تنجبه المرأة طيلة فترة خصوبتها، مع افتراض عدم تعرضها للوفاة خلال الفترة - حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية المسجلة في مخيمات وتجمعات لبنان ٣,١ مولوداً، وهذا المعدل منخفض جداً بالمقارنة مع تلك السائدة عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ ٥,٤ مولوداً. ان الثقة التي يمكن وضعها في مقاييس الخصوبة المحسوبة من بيانات عدد المواليد المنجبين خلال السنة السابقة للبحث تبقى محدودة، فقد تبين من خبرات بعض الاقطار ان كثيرا من الاسر تتجاوز الحدود الزمنية الموضوعة للسؤال.

فقد تصرح الاسرة عن ولادات حصلت قبل اكثر من عام، وقد تهمل التصريح عن ولادات حدثت خلال نفس العام، وحتى لو حصلت الاجابات عن عدد المواليد المنجبين خلال السنة السابقة للبحث الى درجة عالية من الدقة، فان استخدامها في حساب مقاييس الخصوبة يتم بنسبة عدد واقعات الولادة على مدار سنة كاملة الى عدد السكان (او فئة منهم) في نهاية تلك السنة وليس في منتصفها كما يجب ان يكون. وعلى اية حال، اذا اخفقت تلك البيانات في اعطاء صورة صادقة عن مستوى الخصوبة فانها تبقى مفيدة في التعرف على النمط العمري للخصوبة. أما السؤال عن عدد المواليد الأحياء، الذين أنجبتهم المرأة طيلة حياتها الزوجية، فغالبا ما تكون أكثر شمولا بسبب الغاء العامل الزمني من السؤال، ولذلك فان متوسط عدد المواليد المنجبين للمرأة الواحدة المحسوب بموجبه يعتبر أكثر صدقا في التعبير عن مستوى الانجاب الحقيقي، ولكن خلال

فترة زمنية طويلة وليس خلال سنة واحدة كما هو مطلوب.

لقد تمكن الديمغرافي المعروف (وليم براس) من تطوير طريقة فعالة للوصول الى معدلات أكثر دقة للخصوبة العمرية، وبالتالي لمقاييس الخصوبة الأخرى. وتقوم هذه الطريقة على استخدام متوسط انجاب المرأة طيلة حياتها الانجابية، كدالة لمستوى الخصوبة، وبالتالي كعامل مصحح للمستوى الذي يعطيه البيان الخاص بالمواليد خلال السنة السابقة للمسح، مع الحفاظ على نفس النمط العمري للخصوبة الذي أعطاه هذا الأخير، وقد أدى استخدام هذه الطريقة الى الحصول على نتائج جيدة في كثير من الحالات، وبالفعل تم استخدامها على البيانات الخاصة بالفلسطينيين في مخيمات وتجمعات لبنان بحسب المناطق الجغرافية وبحسب جميع مناطق لبنان. ونورد خلاصة لخطواتها في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

مؤشرات الخصوبة المصححة في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان لعام ١٩٩٥

فئات العمر	الخصوبة العمرية المصححة (بالألف)				
	طرابلس	صيدا	صور	بيروت والبقاع	جميع مناطق لبنان
١٥-١٩	٩٦,٨	٩١,٨	٥٩,٠	٥٨,٠	٧٣,٨
٢٠ - ٢٤	٢٥٦,٦	٢٠٣,٤	٢٢٧,٣	١٧١,٠	٢٠٦,٣
٢٥ - ٢٩	٢٢٤,٣	٢٢٨,٥	١٤٥,٥	٢٧٥,٨	٢٠٠,٩
٣٠ - ٣٤	٣٠١,٩	٨١,٢	١٤٥,٦	٧٥,٩	١٥٠,٨
٣٥ - ٣٩	١٢٢,٧	٧٨,٠	٦١,٧	٧٢,٥	٨١,٢
٤٠ - ٤٤	٦٠,٨	٥٥,٣	٩٠,٩	١٠١,٥	٧٠,٧
٤٥ - ٤٩	صفر	١٩,٧	صفر	صفر	٦,٥
معدل الخصوبة الكلية	٥,٣	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٤,٠
معدل الخصوبة العام	١٨٠,٧	١٢٣,٨	١٢١,٠	١٢٧,٢	١٣٢,٨
معدل الخصوبة الخام	٤٤,٥	٣٤,٢	٣١,٢	٣٤,٠	٣٤,١

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الخصوبة الكلي المصحح لجميع مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان قد انخفض من ٥,٤٥ عام ١٩٨٩ الى (٤,٠) مولود عام ١٩٩٥ مع بقاء

نمط الخصوبة واحد خلال تلك الفترة، حيث بلغت أعلى معدلات للخصوبة العمرية للاناث في الفئة العمرية من (٢٠ - ٢٤). غير أن معدلات وأنماط الخصوبة تختلف باختلاف المناطق، حيث نجد من الجدول رقم (٦) أن أعلى معدلات للخصوبة هي للنساء في مخيمات طرابلس، اذ بلغت الخصوبة الكلية ٥,٣ مولود، في حين نلاحظ أن مستويات الخصوبة في صيدا وصور وبيروت والبقاع متساوية تقريبا ولو أن أنماط الخصوبة مختلفة تقريبا في كل منطقة عن الأخرى.

وفي اعتقادنا أن السبب الرئيسي في انخفاض الخصوبة ينحصر في العامل الاقتصادي المتردي لسكان المخيمات، مما رفع متوسط السن عند الزواج للاناث، ليبلغ (٢٧,٦) سنة، ويبين الجدول رقم (٧) مدى تأثير الحالة التعليمية للمرأة الفلسطينية على مستويات الخصوبة، فاذا نظرنا الى أرقام الجدول، نجد أن متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة التي تحمل شهادة هو أقل من ذلك المتوسط للنساء الأميات أو الملمات ولمعظم الفئات العمرية.

جدول رقم (٧)

متوسط عدد المواليد الأحياء للنساء المتزوجات والمطلقات والأرامل حسب فئات العمر وحالتها التعليمية في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٥

فئات العمر	متوسط عدد المواليد الأحياء للمرأة حسب حالتها التعليمية		
	أمية أو ملمة	تحمل شهادة	المتوسط العام
١٥ - ١٩	٠,٨٣	٠,٧٠	٠,٧
٢٠ - ٢٤	١,٧	١,٨	١,٨
٢٥ - ٢٩	٣,٢	٣,٠	٣,١
٣٠ - ٣٤	٤,٥	٣,٩	٤,١
٣٥ - ٣٩	٥,٥	٥,٠	٥,٢
٤٠ - ٤٤	٧,١	٦,١	٦,٨
٤٥ - ٤٩	٧,٩	٧,٤	٧,٨
٥٠ فأكثر	٨,٣	٨,٠	٨,٣
متوسط عام	٦,٦	٣,٤	٥,٢

الوفيات ووفيات الأطفال والرضع:

تضمنت استمارة المسح الديمغرافي للفلسطينيين في لبنان سؤالاً حول وفيات العام السابق للمسح مصنفة حسب آحاد السن وسبب الوفيات، وقد أظهرت هذه البيانات أن معدل الوفيات الخام (٢,١) بالألف ووفيات الرضع (٣٤,٢) بالألف ووفيات الأطفال دون سنة الخامسة من العمر (٣٧,٧) بالألف، غير أن اقتران السؤال عن عدد المواليد الأحياء للمرأة طيلة حياتها الزوجية بالسؤال عن عدد الباقين منهم على قيد الحياة، مكننا من استخدام احدى الطرق غير المباشرة لتقدير مؤشرات الوفاة بالاعتماد على الطريقة المشروحة في نشرة الأمم المتحدة لتقدير مؤشرات الوفاة بالاعتماد على الطريقة المشروحة في نشرة الأمم المتحدة الخاصة بالتقديرات الديمغرافية غير المباشرة رقم (١٠) لعام ١٩٨٣ .

وتقوم الطريقة المستخدمة على نظرية للعالم الديمغرافي (وليم براس)، فقد لاحظ (براس) أن نسبة المتوفين (D_i) من المواليد لاناث في كل فئة عمرية تعادل تقريبا احتمالات الوفاة بين الولادة وأعمار معينة، كما وجد العلاقة بين D_i، q_x تتأثر بنمط الولادة، فنسبة المتوفين من المواليد الاناث في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ تقارب احتمال الوفاة من الولادة وحتى تمام السنة الأولى، كما أن نسبة المتوفين من المواليد الاناث في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ تعادل احتمال الوفاة بين الولادة وتمام السنة الثانية... وهكذا، وقد طور الديمغرافيان المعروفان (سوليفان وترسل) فيما بعد مجموعة مضاريب يمكن بواسطتها تحويل قيم D_i الى q_x بناء على نظرية براس، وقد تم تطبيق تلك النظرية مستخدمين البيانات التي تم جمعها عند عدد المواليد الأحياء والباقين على قيد الحياة في مخيمات لبنان حسب المحافظات، وحسب جميع المحافظات، وتوصلنا بنتيجة ذلك الى تحديد احتمالات الوفاة للاطفال حتى الاعمار ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ اي q_1,q_2,q_3,q_5 وهي احدى الدوال الاساسية في جداول الحياة، ومنها حصلنا على معدلات البقاء حتى الأعمار المذكورة أي l_1,l_2,l_3,l_5 ولكون ظهور q_2 أصغر من q_1 فقد قمنا بتمهيد احتمالات الوفاة بطرقة تحويل دالة الوفاة الى دالة لوغاريتمية وفق العلاقة

$$Y = \frac{1Ln}{2} \; \frac{(q_x)}{1-q_x}$$

ومنها حصلنا على قيم q_x 1 الممهدة وكذلك قيم l_x وفق العلاقة $l_x = 1-q_x$ وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (٨)

قيم q_x, l_x الممهدة في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان

	طرابلس		بيروت والبقاع		صيدا		صور		جميع المحافظات	
	q_x	l_x	q_x	l_x	q_x	l_x	q_x	l_x	q_x	l_x
1	0.0357	0.9643	0.0283	0.9717	0.489	0.9511	0.0222	0.9778	0.0319	0.9681
2	0.0396	0.9604	0.0314	0.9686	0.0554	0.9446	0.0247	0.9753	0.0355	0.9645
3	0.0416	0.9584	0.0330	0.9670	0.0587	0.9413	0.0259	0.9741	0.0378	0.9622
5	0.0436	0.9564	0.0346	0.9654	0.0742	0.9258	0.0272	0.9728	0.039	0.961

من خلال أرقام الجدول السابق نستنتج المؤشرات التالية عن سكان المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

المؤشرات	المعدل
معدل وفيات الأطفال الرضع	٣٢,٠ بالألف
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٣٩,٠ بالألف
توقع الحياة عند الميلاد (ذكور)	٧٣,٠ سنة
توقع الحياة عند الميلاد (اناث)	٧٧,٥ سنة

كما نلاحظ أن معدلات وفيات الرضع في مخيمات صيدا هي أعلى مما هي في باقي المخيمات، حيث وصلت الى حوالي (٤٩) بالألف، ترتفع هذه الوفيات للأطفال دون الخامسة في مخيمات صيدا الى حوالي (٧٤) بالألف.

مخيمات وتجمعات	معدل وفيات الرضع (بالألف)	معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات بالألف
طرابلس	٣٦,٠	٤٣,٠
بيروت والبقاع	٢٨,٠	٣٥,٠
صيدا	٤٩,٠	٧٤,٠
صور	٢٢,٠	٢٧,٠

والجدير بالملاحظة أن وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة المستخرجة بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة جاءت متطابقة، وفي اعتقادنا أن البيانات عن الوفيات، ونتيجة التأكيد على الباحثين، جاءت قريبة من الواقع.

وقد تبين لدى دراسة متوسط عدد المواليد الباقين على قيد الحياة للمرأة الواحدة في مخيمات وتجمعات لبنان أن (٩٠,٣٪) فقط من مجموع مواليد المرأة الواحدة بالمتوسط يبقون على قيد الحياة، وهذه النسب تختلف باختلاف الحالة التعليمية للمرأة، فقد بلغ متوسط ما يبقى على قيد الحياة من مجموع مواليد المرأة الأمية أو الملمة في مخيمات لبنان (٨٨,٣٪) في حين وصل هذا المتوسط لدى المرأة الحاصلة على شهادة تعليمية (ابتدائية فما فوق) (٩٤,٩٪).

الحالة الزواجية:

تبين من نتائج البحث في مخيمات العرب الفلسطينيين في لبنان وجود (٦٦١٣) فرداً اعمارهم (١٥ سنة فأكثر) من سكان العينة، منهم (٣١٦٦) ذكرا و (٣٤٤٧) أنثى. بين هؤلاء الافراد عدد المتزوجين والذين سبق لهم الزواج (٣٨٩٩) فردا، منهم (١٧٦٧) ذكراً والباقي اناث.

ولو استبعدنا المطلقين والأرامل وعددهم (٤٥) ذكرا و (٣٧٥) أنثى، فان ذلك يجعل من عدد الاناث المتزوجات أعلى من عدد الذكور المتزوجين، ولعل السبب في ذلك يعود الى وجود بعض الذكور المقترنين بأكثر من زوجة.

ان دراسة ظاهرة الزواج في أي مجتمع لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ويعتبر السن عند الزواج الأول للاناث ونسبة اللواتي لم يتزوجن من أهم المتغيرات، لأنهما يفسران الى حد كبير الاختلافات في مستويات الخصوبة بين الشعوب وتشير التجارب التاريخية

الى الارتباط الوثيق بين المتغيرين، فحيث ينخفض السن عند الزواج الأول تنخفض نسبة العازبات في كل فئة من فئات الأعمار والعكس بالعكس.

ان بقاء الأنثى دون زواج يؤدي الى تخفيض خصبها الفعلي، كما يفعل التأخير في زواجها الأول. وفي المجتمعات ذات الخصب المرتفع المتميزة بمحدودية انتشار وسائل تنظيم الحمول، فان أهمية العامل الثاني لا تقل عن أهمية العامل الأول.

وقد أظهرت نتائج البحث في مخيمات العرب الفلسطينيين في لبنان أن ما نسبته (٤١,١٪) من مجموع الفلسطينيين (١٥ سنة فأكثر) عازبين، ترتفع هذه النسبة لدى الذكور الى أكثر بقليل من (٤٤٪) من مجموع الذكور، في حين تنخفض لدى الاناث الى أكثر بقليل من (٣٨٪) من مجموع الاناث. فقد بلغ مجموع العازبين (٢٧١٤) عازباً منهم (١٣٩٩) ذكرا والباقي اناث، أي أن هناك (١٠٦) عازبا مقابل كل مائة عازبة.

ويجدر بالذكر أن ما نسبته (٩٦,٣٪) من العازبين هم دون سن الثلاثين، أما عدد المتزوجين في مخيمات العرب الفلسطينيين فكان (٣٤٧٩) متزوجاً، منهم (١٧٢٢) ذكرا، أما عدد الاناث المتزوجات فكان (١٧٥٧)، وهكذا يزيد عدد الاناث المتزوجات بـ (٣٥) عن عدد الذكور المتزوجين، ويعود سبب ذلك الى وجود عدد من الذكور متزوج بأكثر من زوجة.

وقد بلغت نسبة المتزوجين من الذكور والاناث (٥٢,٦٪) من مجموع سكان المخيمات (١٥ سنة فأكثر)، ويلاحظ من دراسة التركيب الزواجي للسكان في كل فئة عمرية (الجدول الملحق رقم ٣) أن نسبة المتزوجين في كل فئة عمرية تتزايد من الأعمار الدنيا الى الأعمار العليا لكلا الجنسين فانها تختلف عند كل من الجنسين للفئة العمرية الواحدة، وتبلغ نسبة المتزوجين أعلى مستوى لها عند الفئة العمرية (٣٥ - ٣٩) بالنسبة للذكور، في حين تبلغ للاناث أعلى مستوى لها عند الفئة العمرية (٤٠ - ٤٤)، حيث تبدأ بعد هاتين الفئتين بالانخفاض نتيجة ارتفاع نسبة الوفاة مع التقدم بالسن.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن متوسط السن عند الزواج الأول للسكان العرب الفلسطينيين في المخيمات بلغ لدى الذكور (٢٧,٣) سنة، في حين يرتفع لدى الاناث الى (٢٧,٦) سنة، وأن هذا المتوسط لا يختلف كثيرا بين منطقة وأخرى.

إن هذا المتوسط مرتفع مقارنة ببعض الدول العربية المجاورة، وهو نتيجة طبيعية للظروف الاقتصادية التي يعيشها سكان لبنان بشكل عام والسكان الفلسطينيين في المخيمات بشكل خاص، مما يؤدي الى عزوف الشباب عن الزواج.

وقد وجد بتاريخ البحث في مخيمات العرب الفلسطينيين في لبنان أن هناك (٦٨) مطلقا،

منهم (٥٣) أنثى ويشكلن ما نسبته (١,٥٪) من مجموع السكان الاناث (١٥ سنة فأكثر) تنخفض النسبة لدى الذكور الى (٠,٥٪) من مجموع السكان الذكور (١٥ سنة فأكثر). أما عدد الأرامل فقد بلغ (٣٥٢) يشكلن ما نسبته (٥,٣) بالمائة من مجموع السكان (١٥ سنة فأكثر)، منهم (٣٠) ذكرا حيث تبلغ نسبتهم (٠,٩٪) من مجموع الذكور، في حين يبلغ عدد الاناث الأرامل (٣٢٢) ويشكلن ما نسبته (٩,٤٪) من مجموع الاناث، ويعود هذا التفاوت الكبير بين الذكور والاناث الى وجود فرصة أكبر لدى الذكور في الزواج مرة أخرى بعد الترمل أو الطلاق.

جدول رقم (٩)

متوسط السن عند الزواج الأول حسب المناطق والجنس

اسم المنطقة	متوسط السن عند الزواج الأول	
	ذكور	اناث
صور	٢٦,٧	٢٥,١
صيدا	٢٦,٧	٢٦,٧
بيروت والبقاع	٢٧,٧	٢٦,٨
طرابلس	٢٧,١	٢٧,٥
المجموع	٢٧,٣	٢٧,٦

الخصائص التعليمية:

يعتبر التعليم أحد العناصر الاساسية في فعاليات ونشاطات شعبنا العربي الفلسطيني، والتعليم ركن اساسي في تطوره والحفاظ على تراثه الثقافي والحضاري والانساني، ولذلك أولى شعبنا التعليم أهمية خاصة رغم الصعوبات المادية.

وتدل الخصائص التعليمية للسكان في أي مجتمع ومؤشرات التعليم فيه على مدى تقدم هذا المجتمع.

شهدت المستويات التعليمية في المخيمات الفلسطينية في لبنان تطوراً ملحوظاً خلال الفترة

المدروسة. وقد جاء هذا التطور رغم جملة من المعوقات المتمثلة في حرمان أبناء الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان من حق الحصول على التعليم بكافة مراحله في المدارس الرسمية والظروف القاسية التي مر ويمر بها لبنان، وخاصة المخيمات الفلسطينية، ومما لا شك فيه أن هذا التطور كان ثمرة للتشجيع المستمر من قبل الأهل للجيل الجديد لاتمام تحصيله التعليمي، وكذلك نتيجة لازدياد الوعي بين سكان المخيمات لأهمية التعليم.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن نسبة الأمية★ بين السكان العرب الفلسطينيين في لبنان بلغت حوالي (١٧) بالمائة من مجموع السكان عام ١٩٩٥، وهي أقل مما كانت عليه عام ١٩٨٩، حيث كانت النسبة حوالي (٢٠) بالمائة.

غير أن نسبة الأمية ترتفع لدى الاناث عن متوسطها العام كما هي الحال في معظم الأقطار النامية، حيث بلغت (٢٢,٥) بالمائة عام ١٩٩٥، في حين كانت هذه النسبة عام ١٩٨٩ أكثر بقليل من (٢٨) بالمائة. وتنخفض لدى الذكور الى حوالي (١١) بالمائة، ويعني أن الذكور يجدون من الفرص ما يسمح لبعضهم محو أميتهم.

وتعتبر نسب الأمية على النحو السابق ذكره منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بنظيراتها في الأقطار النامية الأخرى.

وان أدنى نسبة للأمية كانت في منطقة طرابلس وللذكور والاناث على حد سواء. في حين كانت أعلى نسبة للامية في منطقة صور، وايضاً للذكور والاناث.

ويؤخذ من دراسة نسب الأمية في الفئات العمرية المختلفة، كما في الجدول رقم (١٠)، أن هذه النسبة تبدأ منخفضة لدى السكان في الفئات العمرية الصغيرة ثم ترتفع تدريجياً مع التقدم بالسن، فقد بلغت نسبة الأمية بين الأطفال (١٠ - ١٤ سنة) عام ١٩٩٥ (٥,١) بالمائة ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجيا لتصل حدها الأعلى، وهو (٨٣,٣) بالمائة بين السكان ٧٠ سنة فأكثر من العمر.

من جهة أخرى، فقد أظهرت المؤشرات بأن نسب الأمية المسجلة لكل من الذكور والاناث

★ الأمي هو الفرد الذي بلغ العاشرة أو أكثر من العمر ولا يستطيع القراءة والكتابة معاً.

في كل فئة عمرية هي غالبا أعلى بالنسبة للاناث منها لدى الذكور، ويستثنى من ذلك السكان في الفئات العمرية التي تقل عن (٢٠) سنة، حيث كانت نسبة الأمية لدى الذكور أعلى منها لدى الاناث، غير أن هذه الفروق تظهر واضحة في الفئة العمرية (٢٠ - ٢٤) سنة وما بعدها، وهذه الفوارق تتزايد تدريجيا مع التقدم بالسن، وتعكس هذه المؤشرات على نحو واضح حقيقة أن الفجوة في نسب الأمية بين الذكور والاناث آخذة في التراجع بمرور الوقت، وهي ظاهرة ايجابية لوحظت في العديد من المجتمعات العربية.

وتقتضي الاشارة الى أن مقارنة نسب الأمية حسب فئات العمر، والمسجلة عام ١٩٩٥، مع ما كانت عليه عام ١٩٨٩، تُظهر تراجعاً ملحوظاً على صعيد معظم الفئات العمرية عدا الفئات الأربع الأولى، أي أن هناك تسرباً للأطفال من المدارس والانخراط في سوق العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها سكان المخيمات الفلسطينية. أن تطور المستويات التعليمية في المخيمات الفلسطينية في لبنان لم يقتصر فقط على ذلك التراجع الملحوظ في نسب الأمية، بل شمل ذلك ايضا ارتفاع نسب حملة المؤهلات المختلفة، وخاصة في المراحل التعليمية المتقدمة.

لقد ارتفعت نسبة حملة المؤهلات الجامعية والعالية من (١,٤) بالمائة عام ١٩٨٩ الى (٢,٥) بالمائة عام ١٩٩٥ وهو تطور نسبي كبير يقارب الضعف. وشمل هذا التطور المستويات التعليمية في معظم الفئات العمرية للسكان (١٠ سنوات فأكثر)، وكذلك الذكور والاناث معاً، فقد ارتفعت نسبة الذكور حملة المؤهلات الجامعية والعليا بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٥ من (٢,٤٪) الى (٣,٨٪)، كما ارتفعت هذه النسبة للاناث من (٠,٤٪) الى (١,٢٪) خلال الفترة نفسها. (انظر الجدولين ١١ ، ١٢).

جدول رقم (١٠)

نسب الأمية من مجموع سكان الفئة العمرية حسب الجنس ولعامي ١٩٨٩، ١٩٩٥

فئات العمر	١٩٨٩			١٩٩٥		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
١٠-١٤	٢,١	٢,٢	٢,٢	٦,٣	٣,٩	٥,١
١٥-١٩	٤,١	٣,٩	٤,٠	٥,٩	٥,٥	٥,٧
٢٠-٢٤	٤,١	٦,٤	٥,٢	٥,٧	٨,٤	٧,١
٢٥-٢٩	٥,١	١١,٩	٨,٣	٨,٦	١٠,٧	٩,٧
٣٠-٣٤	٤,٦	٢١,٣	١٢,٧	٨,٣	١١,٤	٩,٩
٣٥-٣٩	٧,٦	٣٦,٩	٢٢,٨	٥,٦	١٨,١	١٢,١
٤٠-٤٤	٩,٢	٦٢,١	٣٩,٤	٧,٤	٣٦,٢	٢٤,٤
٤٥-٤٩	١٩,٠	٧٩,٤	٥٠,٩	١١,٩	٥٢,٦	٣٢,٠
٥٠-٥٤	٣٠,٦	٨٩,٢	٦٣,٦	١٩,١	٧٣,٦	٤٦,٩
٥٥-٥٩	٣٨,١	٩٥,٠	٦٨,٥	٢٧,٠	٩١,٣	٦١,٤
٦٠-٦٤	٣٨,٥	٩٥,٤	٦٩,٣	٣٨,٠	٩٤,١	٦٩,٦
٦٥-٦٩	٥٤,٤	٩٨,١	٧٦,٦	٤٦,٨	٩٥,١	٧٤,١
٧٠+	٧٥,٨	٩٩,١	٨٧,٨	٦٧,٠	٩٩,٠	٨٣,٣
المجموع	١٠,٨	٢٨,٢	١٩,٦	١٠,٨	٢٢,٥	١٦,٨

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي للسكان العرب الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية والجنس لعام ١٩٨٩

الحالة التعليمية	ذكور	اناث	مجموع
أمي	١٠,٨	٢٨,٢	١٩,٦
ملم	٤٣,٤	٢٨,٢	٣١,٣
ابتدائية	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٦,٩
اعدادية	١٤,١	١٢,١	١٣,١
ثانوية	٩,٧	٤,٠	٦,٨
معهد متوسط	١,٦	٠,٣	٠,٩
جامعة فما فوق	٢,٤	٠,٤	١,٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (١٢)

التوزيع النسبي للسكان العرب الفلسطينيين (١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية والجنس والمنطقة ١٩٩٥

المنطقة	أمي		ملم		ابتدائية		اعدادية		ثانوية		معهد متوسط		جامعة فما فوق		المجموع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث		
صور	١٥,٢	٢٨,٥	٢٨,٢	٢٦,٠	٣١,١	٣٠,٥	١٢,٥	٩,٤	٨,٥	٤,٤	١,٥	٠,٣	٣,٠	٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
صيدا	١٢,٩	٢٤,١	٢٧,٣	٢٤,٥	٢٧,٥	٢٧,٧	١٤,٢	١٥,٩	١٠,٤	٥,١	٣,٥	١,٦	٤,٢	١,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بيروت والبقاع	٩,٤	٢١,٩	٢٥,٦	٢١,٠	٣٢,٧	٣٠,٩	١٧,٠	١٦,٧	٨,٩	٦,٤	٢,٨	١,٣	٣,٦	١,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
طرابلس	٧,١	١٧,٦	٣٩,٤	٣٦,٦	٢٤,٩	٢٧,٦	١٤,٢	١١,٣	٧,١	٥,١	٣,١	٠,٩	٤,٢	٠,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع	١٠,٨	٢٢,٥	٣١,١	٢٨,٠	٢٨,٥	٢٨,٩	١٤,٤	١٣,٢	٨,٦	٥,٢	٢,٨	١,٠	٣,٨	١,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الانتظام بالدراسة:

يعرف المنتظم بالدراسة للسكان من (٦ – ١٨) سنة بأنه كل طالب مسجل رسميا في احدى مراحل التعليم ما قبل الجامعي (ابتدائية، اعدادية، ثانوية، أو المعاهد ما بعد المستوى الاعدادي) بتاريخ المسح، ويلاحظ من الجدول رقم (٤) بالملحق أن (٧٧،٢٪) من مجموع السكان الذين تتراوح اعمارهم (٦ – ١٨) سنة هم منتظمين في احدى المراحل التعليمية (ابتدائية، اعدادية)، ترتفع لدى الذكور الى (٨٠٪)، في حين تنخفض لدى الاناث الى (٧٤,٥٪) من مجموع الاناث.

وكذلك نلاحظ من خلال الجدول نفسه أن نسب الانتظام بالدراسة في سن المرحلة الابتدائية (٦ – ١٢) سنة مرتفعة في جميع سنوات هذه المرحلة، عدا نسبة الانتظام في العمر (٦) سنوات للذكور والاناث معا، حيث بلغت النسبة على التوالي (٨٣,٧٪ ، ٧٧,٠٪). ويعود انخفاض النسبة في هذا العمر الى ارتفاع عدد الاطفال غير المنتظمين في هذا العمر لأنهم لم يكونوا في بداية العام الدراسي قد أكملوا السادسة من العمر.

وبالمقابل فقد بلغت أعلى نسبة للانتظام المدرسي في العمر (٩) سنوات لدى الذكور، حيث وصلت الى (٩٩,٤٪)، وللاناث في العمر (٨) سنوات وصلت النسبة (٩٨,٦٪)، في حين أن نسبة المنتظمين في المرحلة الاعدادية منخفضة، وهذا يدل على أن قسما من تلاميذ هذه المرحلة يتسربون للانخراط بسوق العمل نتيجة تدهور الحالة الاقتصادية.

أما من حيث تعريف نسبة الاستيعاب الصافية في مخيمات لبنان، فانها تعرف كالتالي:

نسبة الاستيعاب الصافية = المنتظمون في سن المرحلة
ـــ
المنتظمون في سن المرحلة + غير المنتظمين في سن المرحلة

اما نسبة الاستيعاب الاجمالية فتحسب كالتالي:

نسبة الاستيعاب الإجمالية = المنتظمون في المرحلة بغض النظر عن السن
ـــ
المنتظمون في سن المرحلة + غير المنتظمين في سن المرحلة

وقد بلغت نسبة الاستيعاب الصافية لجميع مخيمات لبنان في ضوء هذا التعريف للمرحلة

الابتدائية (٩٤,٢٪) للجنسين معا وبلغت لدى الاناث (٩٤,٤٪)، وتنخفض لدى الذكور الى (٩٤,٠٪).

أما نسبة الاستيعاب الصافية للمرحلة الاعدادية فقد بلغت (٨٣,٢٪) للجنسين معا، وهذه النسبة تنخفض لدى الاناث الى (٨٠,٤٪)، في حين ترتفع لدى الذكور الى (٨٦,٠٪).

والجدول رقم (١٤) يبين نسب الاستيعاب الصافية لدى الجنسين.

جدول رقم (١٤)

نسب الاستيعاب الصافية للعرب الفلسطينيين في مخيمات لبنان حسب الجنس والمرحلة التعليمية لعام ١٩٩٥

المرحلة التعليمية	ذكور٪	اناث٪	المجموع
ابتدائية (٦ – ١٢)	٩٤,٠	٩٤,٤	٩٤,٢
اعدادية (١٣ – ١٦)	٨٦,٠	٨٠,٤	٨٣,٢

تبدو بيانات الجدول رقم (١٤) أكثر واقعية وتنسجم مع الاتجاه العام، وهو أن نسب الاستيعاب تتناسب عكسيا مع ارتفاع درجات السلم التعليمي، وهي تشير الى انتشار التعليم بشكل واسع بين العرب الفلسطينيين من الجنسين، وان الفروق لم تكن كبيرة بين الذكور والاناث، وان كانت آخذة بالاتساع مع ارتفاع المستوى التعليمي.

أما نسب الاستيعاب الاجمالية فقد بلغت للمرحلة الابتدائية (١٠٣,٣٪) للجنسين معا، تنخفض لدى الذكور الى (١٠١,٩٪) وترتفع لدى الاناث الى (١٠٤,٩٪)، في حين بلغت نسبة الاستيعاب الاجمالية للمرحلة الاعدادية (١٠٤,٦٪) للجنسين معا، ترتفع لدى الذكور الى (١١١،٦٪) وتنخفض لدى الاناث الى (٩٧,٩٪).

والجدول رقم (١٥) يبين نسب الاستيعاب الاجمالية للمراحل التعليمية.

جدول رقم ١٥

نسب الاستيعاب الاجمالية للمراحل التعليمية حسب الجنس لمخيمات لبنان لعام ١٩٩٥

المرحلة التعليمية	ذكور٪	اناث٪	المجموع٪
ابتدائية	١٠١,٩	١٠٤,٩	١٠٣,٣
اعدادية	١١١,٦	٩٧,٩	١٠٤,٦

توزيع المنتظمين حسب جهة الاشراف:

نلاحظ من الجدول رقم (١٦) توزيع العرب الفلسطينيين (٦ – ١٨) سنة المنتظمين حسب الجهة المشرفة والمرحلة التعليمية، أن الاونروا تستقطب اكثر بقليل من (٩٧٪) من التلاميذ المنتظمين وللمرحلة الابتدائية والاعدادية على حد سواء وللجنسين، وتتوزع باقي النسبة والبالغة اقل من (٣٪) على الجهات المشرفة الاخرى. والجدول رقم (١٦) يبين توزيع النسب.

جدول رقم (١٦)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين (٦ – ١٨) سنة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للمنتظمين

الجهة المشرفة	المنتظمين		
	ابتدائية	اعدادية	المجموع
حكومي	٠,٩	١,٨	١,١
انروا	٩٧,٤	٩٧,١	٩٧,٣
خاصة	١,٦	١,٠	١,٥
اخرى	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التسرب:

التسرب، هو ترك تلميذ للدراسة في أية مرحلة من مراحل التعليم قبل اكمالها بنجاح، باعتبار ان اهداف المرحلة الدراسية لم تتحقق من خلال التلميذ نفسه، رغم الاختلاف في

خطورة هذا التسرب وأثره على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء هذا التعريف، بلغت نسبة التلاميذ (٦ – ١٨) سنة المتسربين من التعليم في المرحلتين (الابتدائية والاعدادية) خلال سنة البحث في مدارس مخيمات وتجمعات العرب الفلسطينيين حوالي ٢٣٪، وهذه النسبة تختلف باختلاف الجنس والمرحلة، حيث تنخفض لدى الذكور الى ٢٠٪ وترتفع لدى الاناث الى ٢٥,٥٪، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١٧) ان اعلى نسبة للتسرب هي في المرحلة الاعدادية، حيث بلغت اكثر بقليل من ٣٢٪ تنخفض لدى الذكور الى اكثر بقليل من ٢٥٪ وترتفع لدى الاناث الى اكثر بقليل من ٣٨٪، وهذه النسب مرتفعة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها شعبنا في المخيمات والتجمعات.

أما التعليم في المرحلة الابتدائية فتنخفض نسبة التسرب فيه الى حوالي ١٩٪، وترتفع لدى الاناث وتنخفض لدى الذكور قليلا. والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٧)

نسب التسرب حسب الجنس للمرحلتين التعليمية الابتدائية والاعدادية للسكان من (٦ – ١٨) سنة

المرحلة	ذكور	اناث	مجموع
الابتدائية	١٧,٦	١٩,٦	١٨,٦
الاعدادية	٢٥,٤	٣٨,٤	٣٢,١
المجموع	٢٠,٠	٢٥,٥	٢٢,٨

التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي (٦ – ١٢) سنة:

تبلغ نسبة المتسربين في هذه المرحلة لتلاميذ المدارس في المخيمات والتجمعات المشمولة بالدراسة للعرب الفلسطينيين في لبنان للاعمار من (٦ – ١٢) سنة ٥,٨٪ ترتفع لدى الذكور وتنخفض لدى الاناث بقليل عن هذه النسبة، ولو نظرنا الى التسرب من ناحية توزعه على الصفوف المختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (١٨)، لوجدنا ان اعلى نسبة للتسرب في الصف الثالث بعد استبعاد الصف الاول، حيث بلغت النسبة للجنسين حوالي ٣٪. في حين كانت اعلى نسبة للتسرب في الصف الثاني لدى الذكور، حيث بلغت حوالي ٥٪، اما بالنسبة للاناث فقد بلغت اعلى نسبة في الصف السادس، وقد بلغت حوالي ٣٪. والجدول رقم (١٨) يوضح هذه

النسب.

جدول رقم (١٨)

نسب التسرب في مدارس المرحلة الابتدائية حسب الصف والجنس (٦ - ١٢) سنة

الصف	ذكور	اناث	مجموع
١	١٤,٠ ★	١٦,٧★	١٥,٣ ★
٢	٤,٨	٠,٦	٢,٧
٣	٣,٥	٢,٠	٢,٨
٤	٣,٥	١,٩	٢,٧
٥	٠,٨	٢,٣	١,٦
٦	١,٣	٢,٧	٢,٠
المجموع	٦,٠	٥,٦	٥,٨

★ ارتفاع النسب سببه وجود عدد كبير من التلاميذ اكملوا العام السادس من عمرهم بعد انتهاء التسجيل في المدارس

وفي اعتقادنا ان من اهم اسباب التسرب في هذه الصفوف، الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها سكان المخيمات. وان نسب التسرب هذه منخفضة عن السنوات السابقة في هذه المرحلة من التعليم نتيجة استقرار الاوضاع الأمنية بشكل عام.

التسرب في المرحلة الاعدادية (١٣ - ١٦) سنة:

بلغت نسبة المتسربين في هذه المرحلة لجميع طلاب المدارس في المخيمات والتجمعات المشمولة بالمسح للعرب الفلسطينيين في لبنان لفئة العمر (١٣ - ١٦) سنة حوالي ١٧٪، تنخفض لدى الذكور الى ١٤٪ وترتفع لدى الاناث الى حوالي ٢٠٪، وتختلف نسب التسرب حسب الصفوف، حيث بلغت أعلى نسبة للتسرب في الصف الاول الاعدادي، يليه الصف الثاني الاعدادي، في حين كانت اعلى نسبة للتسرب للذكور في الصف الثاني يليه الصف الاول. اما بالنسبة للاناث فان اعلى نسبة تسرب هي في الصف الاول ثم يليه الصف الرابع، والجدول رقم (١٩) يبين ذلك.

جدول رقم (١٩)

نسب التسرب في مدارس المرحلة الاعدادية حسب الصف والجنس (١٣ - ١٦) سنة

الصف	ذكور	اناث	مجموع
١	١٦,٣	٢٦,٧	٢٢,١
٢	١٨,٧	١٥,٦	١٧,٢
٣	٧,٨	١٣,٥	١٠,٦
٤	٥,٠	١٨,٨	١١,١
المجموع	١٤,٠	١٩,٧	١٦,٨

أسباب التسرب:

ان هناك اسبابا كثيرة تؤدي الى ظاهرة التسرب، وهذه الاسباب متشابكة، مترابطة، متداخلة، بحيث يصعب الفصل بينها. اذ ان هذه الاسباب كثيرا ما تتجمع وتتشكل بصورة تظهر معها وكانها منبثقة عن جانب واحد منفرد، كأن يكون هذا الجانب اقتصاديا او اجتماعيا او تربوياً بحتاً، بينما قد يكون السبب الرئيسي هو كل هذا او ذاك، أو تكون هناك مجموعة اسباب تسهم بنسب معينة متباينة في تأثيرها على ترك التلميذ للدراسة.

ولعل العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة الاسباب المؤدية للتسرب في مدارس العرب الفلسطينيين في لبنان، رغم مجانية التعليم للمرحلتين الابتدائية والاعدادية، لأن ارتفاع مستوى المعيشة بشكل كبير، وبنفس الوقت انخفاض متوسط دخل الفرد، يؤدي الى ترك التلميذ المدرسة والانخراط بسوق العمل بسبب حاجة الاسرة الى عمل الابناء لزيادة دخل الاسرة، او بسبب رغبة الابناء في الكسب والاستقلال المادي. وهناك أيضاً العوامل التربوية، ويأتي الرسوب في مقدمة هذه العوامل، وكذلك العاهات الجسدية التي كانت نتيجة الحروب، وهناك نسبة من التلاميذ تسربوا بسبب معاملة الاساتذة لتلاميذهم. ويأتي التسرب نتيجة العوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في زيادة حجمه. وتختلف آثار هذه العوامل على زيادة حجم التسرب باختلاف المناطق، كما تختلف انعكاساتها واثارها على الذكور والاناث تبعا للتعليم والتقاليد

السائدة.

ان لتوفر المناخ الاسري المناسب من الجوانب الصحية والثقافية والمادية والاجتماعية أثرها الكبير في استمرار التلميذ بالدراسة، في حين تؤدي بعض الظروف والمشكلات الاسرية التي تتعرض لها الاسر الى ترك الاناث بشكل خاص للمدارس.

في القسم الثاني:

- **القوى البشرية والنشاط الاقتصادي والعمالة.**
- **أوضاع الاطفال في المخيمات.**
- **السكان والمساكن.**

من قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني حول القدس

قرار رقم (١/٧/٤٧)

المجلس التشريعي في دورته الأولى، جلسته السابعة المنعقدة في مدينة غزة للفترة من ٥-٦/ ١٩٩٦/٦ آخذاً بعين الاعتبار:

توصيات لجنة القدس بشأن.

(١) هدم المنازل العربية.

(٢) تغيير أسماء الشوارع في مدينة القدس إلى اسماء يهودية.

(٣) قضية المعتقلين في مدينة القدس.

(٤) توسيع حدود بلدية القدس باتجاه أراضي بيت جالا وهدم عدد من المنازل العربية هناك.

(٥) مصادرة هويات المقدسيين القاطنين خارج مدينة القدس.

يقرر:

(١) الطلب إلى السلطة التنفيذية أن تأخذ بالاعتبار مشاركة المجلس التشريعي في أي اجتماعات تتعلق بمدينة القدس في الداخل أو الخارج.

(٢) الطلب إلى السلطة التنفيذية تفعيل اللجنة الوزارية لشؤون القدس.

(٣) الطلب إلى السلطة التنفيذية الاسراع في استكمال اعداد المخططات الهيكلية والتنظيمية لجميع القرى والمناطق المحيطة بمدينة القدس وتحديد المناطق السكنية المهددة بالهدم.

(٤) الطلب إلى السلطة التنفيذية تغطية نفقات الدعاوى القانونية لحماية المنازل المهددة بالهدم

وبحث هذه القضية الخطيرة مع الجانب الاسرائيلي بالمفاوضات.

(٥) حصر جميع الأماكن التي تم تغيير اسمائها إلى أسماء عبرية والطلب إلى السلطة التنفيذية ارسال مذكرات احتجاج حول ذلك إلى كل من مجلس الأمن الدولي، منظمة اليونسكو. راعيي مؤتمر السلام، لجنة القدس ومنظمة المؤتمر الاسلامي، حاضرة الفاتيكان، لما يمثله هذا الاجراء من اعتداء صارخ على المدينة المقدسة وتدنيس وتشويه لتاريخها وحضارتها وهويتها.

الطلب إلى السلطة التنفيذية توجيه رسائل احتجاج إلى الجهات السابقة حول قيام اسرائيل بتدنيس المقابر الاسلامية وخاصة اليوسفية واثارة هذه القضايا الهامة مع الجانب الاسرائيلي في المفاوضات وتغطية النفقات اللازمة بتوكيل محامين للدفاع عنهم.

(٦) الطلب إلى وزارة الحكم المحلي لتأمين مخططات التنظيم الهيكلي لمنطقتي بيت جالا وبيت لحم وزيارة الموقع لدراسة الوضع القائم هناك وتقديم تقرير المجلس.

(٧) الطلب إلى السلطة التنفيذية تشكيل لجنة قانونية واستشارية في مدينة القدس لتكون عنواناً يتجه إليه المواطنون لبحث قضاياهم مع الاسرائيليين بما في ذلك قضايا الاقامة والهويات للمواطنين المقدسيين وقضايا الضرائب وضرائب البلدية وقضايا عزل المدينة.

(٨) دعوة المسؤول عن ملف القدس لحضور اجتماع لجنة القدس لمناقشته حول خطة القدس على مختلف المستويات وخاصة قضايا الاسكان والاقامة والآفات الاجتماعية والمعتقلين وهدم المنازل وقضية عرب الجهالين المهددين بالترحيل وقضية مستشفى أوغستا فكتوريا (المطلع).

قرار رقم ١/١٤/٧٦

المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى - جلسته الرابعة عشر والمنعقدة في مدينة رام الله الفترة من ٢٣-١٩٩٦/٧/٢٥ آخذاً بعين الاعتبار:

انتهاك حرمة المسجد الأقصى من قبل ما يسمى بجماعة أمناء الهيكل واستمرار الانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس ومحيطها في محاولة لفرض حقائق على الأرض تتنافي والاتفاقيات المبرمة.

يقرر:

(١) الطلب إلى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بعقد مؤتمر صحفي لشرح موقف المجلس التشريعي تجاه الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة المقدسات في القدس الشريف.

(٢) التنديد بقرار المحكمة العليا والقاضي بالسماح لجماعة أمناء الهيكل بالصلاة في المسجد الأقصى لما لهذا القرار من مخاطر جدية.

(٣) ارسال رسائل إلى البرلمانات العربية والعالمية لشرح الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة المقدسات في القدس الشريف.

(٤) الطلب إلى السلطة التنفيذية توجيه رسائل إلى حكومات الدول العربية والاسلامية والأجنبية لشرح الانتهاكات الاسرائيلية لحرمة المقدسات في القدس الشريف، ودعوة مجلس الأمن للانعقاد إذا ما رأت ضرورة لذلك.

(٥) تكليف وفد من الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي للتوجه فوراً إلى المسجد الأقصى ووزارة الأوقاف للاطلاع على حقيقة الانتهاكات الاسرائيلية ونقل موقف المجلس التشريعي الحازم تجاه هذه الانتهاكات.

(٦) الطلب من أئمة المساجد تخصيص خطبة صلاة الجمعة القادمة في جميع المساجد للتذكير بخطورة الأوضاع المحيطة بمدينة القدس، ودعوة من يتمكن من الوصول إلى القدس للصلاة غداً في المسجد الأقصى (وتسمى صلاة القدس).

(٧) أن يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لبحث الوضع في مدينة القدس.

(٨) دعوة النواب العرب في الكنيسيت الاسرائيلي لجلسة مع اللجنة السياسية لمناقشة مخاطر هذه الانتهاكات.

(٩) الطلب إلى السلطة التنفيذية زيادة عدد حراس المسجد الأقصى، والعمل على حل أزمتهم المادية.

قرار رقم (١/١/٧٨)

المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى جلسته الخامسة عشر والمنعقدة في مدينة بيت لحم خلال الفترة ٣٠/٧-٩٦/٨/١ آخذاً بعين الاعتبار:

نقاش أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في الجلسة الخاصة حول موضوع الاستيطان ومخاطره وانتهاك حرمة المسجد الأقصى والانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس ومحيطها مدركاً ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية، من تكثيف للنشاط الاستيطاني سواء بشق المزيد من الطرق الالتفافية ومصادرات للأراضي، والتخطيط لبناء مستوطنات جديدة، وتوسيع وتسمين القائم منها، وزيادة الكثافة السكانية فيها، وفق خطة ممنهجة معلنة، عبر عنها رئيس الوزراء الاسرائيلي في أكثر من مناسبة، كما أن استمرار المماطلة في تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب

الفلسطيني والالتفاف على الوفاء بهذه الاتفاقات مثل الانسحاب من الخليل، وفتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع، واطلاق سراح المعتقلين، والاقرار بعودة النازحين وتنفيذ الاتفاق الخاص بحق الفلسطينيين في مياههم، يضاف إلى كل ذلك الانتهاكات المستمرة في مدينة القدسة ومحيطها ومحاولة فرض الأمر الواقع من جانب واحد واستمرار حالة الاغلاق والحصار وسياسة العقاب الجماعي يشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام على المسار الفلسطيني الاسرائيلي بل على عملية السلام برمتها خاصة وان اسرائيل قد بدأت بتجميد مفعول الاتفاقات الموقعة بين الجانبين والتي نصت على عدم جواز احداث تغييرات على أرض الواقع تجحف بمفاوضات الوضع النهائي.

ان استمرار السياسة الاسرائيلية تشكل تهديداً لن نقبل به بل نرفضه تماماً، وعليه فإن المجلس التشريعي الفلسطيني.

يقرر الطلب إلى السلطة التنفيذية:

(١) دراسة إمكانية تعليق المفاوضات إلى أن تعلن اسرائيل احترامها لتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني وفق الجدول الزمني وأن تعلن وقف النشاطات الاستيطانية ووقف الانتهاكات الاسرائيلية في القدس.

(٢) دراسة إمكانية دعوة مجلس الأمن للانعقاد لبحث الانتهاكات الاسرائيلية للمؤسسات الفلسطينية والأماكن الدينية في القدس وفي استمرار سياسة الاستيطان وفضح هذه الانتهاكات وخطورتها على مجمل الأوضاع في المنطقة.

(٣) تشكيل لجنة وطنية عليا لانقاذ القدس تتولى الاعداد لمؤتمر وطني موسع تدعى له فعاليات اقتصادية وفكرية فلسطينية، لوضع وتنفيذ خطة لاعمار القدس العربية ومحيطها وتوفير كافة الامكانات المادية لتعزيز صمود شعبنا فيها بمشاركة خبراء في هذا المجال.

(٤) العمل لدى الدول العربية ذات العلاقة لتجميد عملية التطبيع مع الجانب الاسرائيلي حتى توقف اسرائيل انتهاكاتها للاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني وتنكرها لعملية السلام الشامل على المسارات الأخرى (سوريا ولبنان).

(٥) تكثيف العمل على المستوى العربي والاسلامي والدولي، لشرح الانتهكات الاسرائيلية كما يطلب المجلس إلى السلطة التنفيذية وضع المجتمع الدولي وخاصة راعيي مؤتمر عملية السلام أمام مسؤولياتهم لانقاذ العملية السلمية.

(٦) تفعيل سفارات ومكاتب م.ت.ف. وبعثاتها الدبلوماسية للقيام بمهامها بفعالية في هذه المرحلة الخطيرة.

(٧) إعادة التأكيد على القرارات السابقة والتي تنص على أن تكون المناطق الأكثر تعرضاً

للاستيطان، على سلم الأولويات في مشاريع التنمية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

(٨) تشكيل هيئة باسم «هيئة الأراضي» تمثل فيها جميع الوزارات المعنية، وتكون مهمتها تنفيذ المشاريع في المناطق المستهدفة من الحملة الاستيطانية، بسرعة فعالة.

(٩) العلم على توحيد لجان الدفاع عن الأراضي والمؤسسات والهيئات والمراكز العاملة في هذا المجال.

(١٠) دعم مراكز الدراسات والأبحاث والتخطيط الوطنية والتعاون معها لمتابعة ومراقبة النشاط الاستيطاني.

وعلى صعيد آخر واستعداداً لمواجهة شعبية وطنية شاملة لوقف النشاط الاستيطاني وسياسة العقاب الجماعي التي تستمر الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في اتباعها ضد أبناء شعبنا.

فإن المجلس يطلب إلى السلطة التنفيذية:

١ - توجيه خطاب سياسي شامل وواضح لأبناء شعبنا حول عدم مشروعية النشاطات الاستيطانية، وفي مقدمتها الطرق الالتفافية، والتأكيد على أنه لا سلام مع الاستيطان.

٢ - توظيف وقت وجهد أكبر من أجهزة ووسائل الاعلام الرسمية والوطنية، لموضوع الاستيطان وخطره على مستقبل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

٣ - السعي الحثيث والعمل الجاد لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والعمل على اشراك كافة القوى والتيارات السياسية في مواجهة أخطار الاستيطان والانتهاكات في القدس.

٤ - التأكيد الدائم على أن القدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين ولا بديل عنها ولا سلام بدونها.

قرارات المجلس في جلسته الاستثنائية الخاصة
بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٨

المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الاستثنائية الخاصة لمناقشة الانتهاكات الاسرائيلية للاتفاقيات والقدس والاستيطان والمنعقدة في محافظة رام الله - البيرة يوم الأربعاء الموافق ٢٨/ ١٩٩٦/٨.

وبحضور سيادة الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومشاركة الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاخوة الوزراء وعدد من الاخوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

آخذاً بعين الاعتبار:

١ - السياسة والممارسات الاسرائيلية التي تشكل تهديداً شاملاً للعملية السياسية والاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف. والتي تحولت إلى حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات وأبرزها القدس الشريف والخليل والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والطرق الالتفافية ومحاولات طرد البدو من مضاربهم. والتنكر لتنفيذ الاتفاقيات حسب مواعيدها الزمنية والتهرب من البدء في مفاوضات الوضع النهائي.

يقرر:

أولاً: على المستوى الفلسطيني

١ - يطلب المجلس إلى السلطة التنفيذية بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية رسم خطة سياسية فلسطينية شاملة للرد على سياسة الحرب التي أعلنتها الحكومة الاسرائيلية لاستنهاض الشعب الفلسطيني والوضع العربي والدولي.

٢ - الدعوة إلى اضراب عام في جميع أنحاء فلسطين يوم الخميس الموافق ١٩٩٦/٨/٢٩ من الساعة ٨ صباحاً وحتى الساعة ١٢ ظهراً كتعبير عن السخط والغضب الفلسطيني للممارسات والسياسات الاسرائيلية.

٣ - دعوة جميع الفعاليات الوطنية وجماهير الشعب الفلسطيني الصلاة يوم الجمعة الموافق ٣٠/ ١٩٩٦/٨ في المسجد الأقصى، وفي جميع المساجد داخل الوطن تضامناً مع القدس.

٤ - دعوة قوى السلام في اسرائيل للتضامن والتحرك في نفس الوقت لحماية عملية السلام من المخاطر الجدية التي تهددها نتيجة تنكر حكومة نتنياهو تنفيذ الاتفاقيات.

٥ - دعوة الجماهير الفلسطينية القيام بمسيرات شعبية بعد صلاة الجمعة.

٦ - أن تكون خطبة الجمعة في جميع المساجد مخصصة لموضوع الدفاع عن القدس ومواجهة الاستيطان والانتهاكات الاسرائيلية.

٧ - دعوة جميع الفعاليات والشخصيات الوطنية وجماهير الشعب الفلسطيني الصلاة يوم الأحد ١٩٩٦/٩/١ في كنيسة القيامة وكنائس القدس وجميع الكنائس في المدن الفلسطينية.

٨ - وقف الاتصالات مع الجانب الاسرائيلي ويترك للرئيس أبو عمار تحديد شكل وآلية ذلك.

٩ - الدعوة إلى حوار وطني شامل وصريح لجميع القوى السياسية الفلسطينية لمواجهة التحديات

الاسرائيلية. ولتوفير المناخ الملائم لهذا الحوار يطلب المجلس إلى السلطة التنفيذية تنفيذ قراراته الخاصة باطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين لم تثبت ادانتهم أو تورطهم في قضايا أمنية.

١٠ - دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد لمناقشة التطورات السياسية الراهنة.

١١ - الدعوة لعقد مؤتمر شعبي فلسطيني في مدينة الخليل.

١٢ - وضع خطة اقتصادية فلسطينية شاملة يكون للعمل الشعبي وللقطاع الخاص الفلسطيني دور أساسي فيها لمواجهة أي مخاطر محتملة.

١٣ - الاستمرار بالقيام بحملات اعلامية وتوسيعها لتشمل جولات ميدانية وندوات تغطي جميع المناطق الفلسطينية لتوضيح الموقف.

١٤ - وضع خطة لإعادة بناء أي منزل أو مؤسسة تقوم اسرائيل بهدمها.

١٥ - زراعة المساحات غير المزروعة من الأرض الفلسطينية وتسجيل الأراضي غير المسجلة للمواطنين أو لمؤسسات وطنية.

١٦ - دعوة السلطة التنفيذية تنفيذ قرارات المجلس التشريعي كافة الأمر الذي يعزز دور المجلس وتكامل الأداء بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ويؤثر ايجابياً على الدور الشعبي لحماية الانجاز الوطني الفلسطيني المتجسد في السلطة الوطنية الوليدة.

كما أنه يخلق جواً من الثقة المتبادلة بين السلطات ويؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء الوطني ويخفف من حدة المعاناة وحالة القلق لدى جماهير شعبنا الفلسطيني.

١٧ - عقد جلسة سرية خاصة للمجلس التشريعي وبحضور الأخ الرئيس ياسر عرفات لمناقشة تقارير وخطط اللجان الوزارية - البرلمانية وهي:

- لجنة القدس واللجنة العليا لمواجهة الاستيطان ولجنة مواجهة محاولات اسرائيل ترحيل البدو، وذلك من أجل الاطلاع على خططها وبرامجها وما قامت به من انجازات وكيفية استكمال تنفيذ عملها. ومساهمة المجلس في تفعيل هذه اللجان ودور كل عضو فيه داخل منطقته.

ثانياً: على المستوى العربي:

١ - تثمين وتقدير الموقف المصري فيما يتعلق بربط عقد المؤتمر الاقتصادي المزمع عقده في نوفمبر القادم في القاهرة بالتقدم الحقيقي في عملية السلام ووقف شامل للانتهاكات الاسرائيلية على المسار الفلسطيني وتنفيذ الاتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٢ - دعوة لجنة القدس ورئاسة المؤتمر الاسلامي للانعقاد.
٣ - الطلب من منظمة المؤتمر الاسلامي إلى إعلان يوم للقدس للدفاع عن مقدساتها وحماية أراضيها.
٤ - دعوة اتحاد البرلمانيين العرب لعقد اجتماع طارئ لمناقشة ما يجري من ممارسات اسرائيلية في فلسطين وخاصة في القدس والمستوطنات.
٥ - دعوة وزراء خارجية الدول العربية لعقد جلسة طارئة لنفس الغرض.
٦ - دعوة المنظمات الشعبية العربية للتعبير عن رفضها واستنكارها للسياسة العدوانية الاسرائيلية.

ثالثاً: على المستوى الدولي:

١ - التحضير الجيد للاستفادة من انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في اكتوبر القادم بهدف تعرية الموقف الاسرائيلي أمام جميع الدول المشاركة.
٢ - التحرك السريع من قبل اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي والمجلس الوطني وذلك عبر وفود إلى جميع دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية والقارية لوضعهم في صورة ما تقوم به اسرائيل من ممارسات عدوانية وتوضيح مخاطرها الجدية التي تهدد عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها؟
٣ - مخاطبة الكونغرس الاميركي والبرلمان الروسي والبرلمان الصيني والاتحاد البرلماني الأوروبي والبرلمان الكندي والبرلمان الياباني وبرلمانات دول عدم الانحياز.

قرار رقم (١/٢١/١٠٠)

المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى - الجلسة الحادية والعشرون المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ١١-١٢/٩/١٩٩٦
آخذاً بعين الاعتبار:
توصيات لجنة القدس
يقرر:
١ - الطلب إلى السلطة التنفيذية العمل على كل الصعد لتحقيق:
أ - فك الحصار (الطوق الأمني) عن مدينة القدس والتخفيف من معاناة أهل القدس ومحيط القدس.

ب - مسح شامل لجميع المنازل في البلدة القديمة في القدس والتي تحتاج إلى عملية ترميم.
ج - ترميم المباني التاريخية والأثرية والعمل على تطوير قسم الاعمار في مدينة القدس.
د - توحيد الصناديق التي تستقبل الموارد المالية لاعمار البلدة القديمة في القدس.
هـ - انشاء مكتب هندسي أعلى مهمته وضع مخطط عام للاشراف على الاعمار والترميم في مدينة القدس.
و - توحيد اللجان الخاصة بمدينة القدس.
ز - اعداد وتنفيذ برامج للاسكان في مدينة القدس.
٢ - التأكيد على ضرورة دعوة الأخ / فيصل الحسيني «مسؤول ملف القدس» في السلطة الوطنية الفلسطينية للقاء الاخوة أعضاء لجنة القدس في المجلس.
٣ - الاشادة بموقف دائرة الأوقاف الاسلامية في مدينة القدس في الدفاع عن منطقة «البيارة» المحاذية للمسجد الأقصى المبارك.
٤ - الدعوة لعقد اجتماع طارئ وعاجل للجنة القدس واللجنة الوزارية لشؤون القدس بمشاركة رئاسة المجلس.
٥ - رفع قضية المعتقلين الفلسطينيين والاخوة العرب في سجن نفحة الصحراوي إلى لجنة التوجيه العليا للمفاوضات لمتابعة هذه القضية بمشاركة عدد من الاخوة نواب القدس.
٦ - التوجه إلى العالمين العربي والدولي للعمل على وقف الاستيطان وهدم المنازل، وتوفير الدعم اللازم للحفاظ على عروبة القدس ومقدساتها.
٧ - احالة موضوع المواصلات العامة الفلسطينية والعاملة بين مدن الضفة الغربية ومدينة القدس إلى الجهة المسؤولة في السلطة التنفيذية لمتابعتها.
٨ - التأكيد على القرارات السابقة الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني والتي لم يتم تنفيذها.

قرار رقم (١/٢٣/١١٤)

المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى - الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ٩-١٠/١٠/١٩٩٦
آخذاً بعين الاعتبار:
توصيات لجنة القدس:
يقرر:

١ – التأكيد على موقف السلطة الوطنية الفلسطينية لمواصلة الحملة التي تقوم بها على المستوى العربي والاسلامي والدولي للعمل على اغلاق النفق. ووقف الانتهاكات الاسرائيلية المتواصل في القدس.

٢ – حث السلطة التنفيذية على المباشرة في تنفيذ مشاريع تطوير قرى محافظة القدس التي تشكل عمقاً استراتيجياً وبشرياً للمدينة.

قرار رقم (١٢٢/٢٤/١)

المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى / الفترة الثانية – الجلسة الرابعة والعشرون المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ٣٠-٣١/١٠/١٩٩٦

آخذاً بعين الاعتبار:

توصيات لجنة القدس

يقرر:

١ – دعوة الأخ / فيصل الحسيني «مسؤول ملف القدس» لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لجلسة خاصة للاجابة على بعض التساؤلات.

٢ – متابعة موضوع الفصل بحق موظفي مستشفى المقاصد الاسلامية من أبناء قطاع غزة الذين لا يتمكنون من الالتحاق بعملهم في القدس نتيجة الطوق الأمني مع الأخ / الرئيس «أبو عمار».

هنري كتن : "القدس الشريف"

الأستاذ هنري كتن، رجل قانون دولي ومؤلف ينتمي إلى أسرة عربية عريقة. ولد في القدس ومارس المحاماة فيها قبل النكبة له عدد من المؤلفات حول القضية الفلسطينية، وقد دافع عن الحقوق العربية في فلسطين في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ بتكليف من الهيئة العربية العليا. قدّم للمكتبة الأوروبية العديد من الكتب، كان كتاب القدس الشريف واحداً منها.★

تميز هذا الكتاب بمادته القانونية التوثيقية، مما ترتب عليه تقيّد المترجم بالنص الأصلي تقيداً تاماً، فجاء الكتاب بمثابة وثيقة خالصة تحمل حقيقة دافعة قطعت كل شكٍ باليقين. كذلك تميز أسلوب الكتاب بشقيه التاريخي والسياسي باعتماد المنطق العلمي، وأظهر جوانب خفية في قضية القدس التي تعذر حلها.

جاء الكتاب في ثلاثة عشر فصلاً، إضافة إلى ستة وثلاثين ملحقاً توثيقياً.

في الفصل الأول من الكتاب أكّد المؤلف على أهمية القدس الدينية وصلتها الوثيقة بالديانات السماوية الثلاث، مما جعلها تشكّل تراثاً روحياً ودينياً لنصف بني البشر. لكن السياسة التي اتبعتها إسرائيل منذ قيامها، والتي ترمي إلى طمس تاريخ فلسطين واسمها، قد تؤدي إلى طمس التراث الديني الإسلامي والمسيحي في القدس عاجلاً أم آجلاً. ولكن لن يسلم الفلسطينيون أو لعرب،

★ هنري كتن، القدس الشريف، ترجمه نور الدين كتانة، مكتبة الأقصى، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.

ولا الإسلام أو المسيحية بالسيادة الإسرائيلية على القدس وتهويدها.

هذه هي مشكلة القدس حسب رؤية المؤلف، والتي تزيدها طبيعة الفكر الصهيوني تعقيداً، حيث تحول هذا الفكر من فكر قومي يعبر عن طموحه بإنشاء دولة يهودية في أي مكان، ليصبح مفهوماً عنصرياً يتخذ الصبغة اليهودية الصرفة للشعب والأرض في دولة إسرائيل هدفاً له.

أما في الفصل الثاني من الكتاب، فيتتبع المؤلف تاريخ مدينة القدس منذ العصر الكنعاني (١٨٠٠ - ١٠٠٠ ق.م) وحتى بدايات هذا القرن، مقسماً إياه إلى مراحل. ويرى المؤلف أن مثل هذا الموجز لتاريخي القدس، مهما كان مختصراً، فإنه ضروري لفهم قضية القدس في وضعها الحالي. ولا تكمن جذور المشكلة في التطورات الحالية فقط، وإنما تمتد إلى الوراء قروناً عديدة في أعماق الماضي البعيد. وفي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى تبرير استيلائها على القدس وضمها إليها بحجة أنها كانت عاصمة لمملكة يهودية قبل ما يقرب من ثلاثة آلاف عام، فإنه يتحتم دراسة الدور الذي لعبه اليهود في تاريخ القدس، مؤكداً على أن القدس موجودة قبل أن يحكم الإسرائيليون فلسطين ويحتل الملك داوود القدس عام ١٠٠٠ ق.م، حيث بناها الكنعانيون قبل ذلك بعدة قرون وكانت مقدسة لديهم.

في الفصل الثالث من الكتاب يلمس القاريء مدخلاً قانونياً قوياً، يبدأ فيه المؤلف بمناقشة الإنتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨)، حيث تجاهلت الحكومة البريطانية الهدف الأساسي الذي قام عليه الانتداب وفقاً لميثاق عصبة الأمم (المادة ٢٢) والذي أجاز الانتداب لأن رفاهية الشعوب وتقدمها أمانة مقدسة في عنق الحضارة. لذلك فإن الدولة المنتدبة تقدم المشاورة والمساعدة الإدارية إلى الوقت الذي تصبح فيه الجماعات (التي كانت خاضعة للحكم العثماني) قادرة على الوقوف على قدميها، عندها ينتهي دور الانتداب.

إلا أن الحكومة البريطانية - كما أشرنا - تسلحت بالانتداب واستخدمت قوة الامبراطورية البريطانية مدعمة بقوة الصهيونية، وركزت على تنفيذ وعد بلفور وسهلت هجرة يهودية واسعة، ضد مشيئة الشعب الفلسطيني ورغم معارضته.

وارتباطاً بموضوعنا - القدس -، فإننا نلخص أهم ما ترتب على وضع المدينة في فترة الانتداب: -

● أثرت الهجرة اليهودية التي سمحت بها الحكومة البريطانية ابان فترة الانتداب على الوضع السكاني في فلسطين وعلى الطابع الذي تتسم به القدس بشكل أساسي. فقد تضاعف عدد السكان اليهود في القدس ثلاث مرات، في حين تضاعف

عدد السكان العرب فقط نتيجة الزيادة الطبيعية.

● إقرار اللجنة الدولية المعينة في أيار ١٩٣٠ بأن حقوق ملكية حائط البراق (المبكى) والرصيف المجاور الذي يشكل جزءاً من الحرم الشريف تعود للمسلمين دون غيرهم، وأمكن لليهود حق الوصول إلى هذا الحائط للعبادة. وكانت هذه اللجنة قد عينت إثر الاضطرابات والنزاعات التي حدثت عام ١٩٢٩ بسبب إدعاء اليهود ملكية حائط المبكى.

● توصية اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وإقامة انتداب دائم للحكومة البريطانية على القدس.

● تقديم مشروعين من قبل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) عام ١٩٤٧، كمقترحات لحل المشكلة في فلسطين: المشروع الأول هو «مشروع الأغلبية» الذي اقترح إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وإنشاء كيان منفصل للقدس وضواحيها يكون خاضعاً لنظام دولي خاص. أما المشروع الثاني والذي سمي «مشروع الأقلية»، فقد دعا إلى إنشاء دولة اتحادية قوامها دولة عربية ودولة يهودية، وتكون القدس عاصمة الدولة الاتحادية.

● تبنى القرار رقم ١٨١ من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين وتدويل القدس. وعلى أثر قرار التقسيم اندلعت على أرض فلسطين الاضطرابات وخاصة في القدس. وقد حاولت الأمم المتحدة معالجة الوضع بسلسلة قرارات، من أهمها القرار رقم ١٨٧ الذي اتخذته الجمعية العمومية في ٦ أيار ١٩٤٨، وأوصت فيه بتعيين مندوب خاص لإدارة القدس. لكن هذا المندوب لم يستطع القيام بمهامه على الرغم من تعيينه.

يطلق المؤلف على الفصل الرابع عنوان «المعركة من أجل القدس ١٩٤٨»، ويظهر في ضوء الأحداث التي وقعت حتى ١٩٤٨ أنه كان لليهود هدفين في معركتهم من أجل القدس: طرد وتهجير السكان الفلسطينيين العرب من المدينة، والاستيلاء على المدينة.

ولتحقيق الهدف الأول (طرد السكان العرب)، فقد نفذ الارهابيون اليهود أعمال العنف في أنحاء عديدة من فلسطين، لكن أسوأ هذه الأعمال كانت داخل القدس وحولها (مثل مذبحة دير ياسين). وفي عشية إعلان إسرائيل عن قيام دولتها، تعرض السكان العرب في القدس لإرهاب الهاجانا التي كانت قد تحولت إلى الجيش الرسمي لدولة إسرائيل الجديدة.

أما الهدف الثاني - الاستيلاء على المدينة - فقد بدأ اليهود بإعداد الخطط

لتنفيذه، قبل فترة طويلة من انتهاء الانتداب. وتم التنفيذ قبل انسحاب الدولة المنتدبة، فاستولت القوات اليهودية على حي القطمون السكني العربي في ٢٥ نيسان، وفي ٣٠ نيسان استولت على حي سكني عربي آخر هو حي الشيخ جراح، واجتاحت الأحياء العربية الأخرى في القدس الجديدة في ١٤ و١٥ أيار. وبذلك أكمل اليهود احتلال معظم أجزاء القدس الجديدة قبل اليوم الذي اندلعت فيه الحرب بين إسرائيل والدول العربية.

يلفت المؤلف النظر هنا إلى مسألة مهمة، وهي أن الأحياء العربية التي تم الاستيلاء عليها هي أحياء سكنية وتمثل أجمل مناطق المدينة، لذا فمن الخطأ الفادح الاعتقاد بأنه في عام ١٩٤٨، استولى اليهود على القسم اليهودي، وأن العرب استولوا على الجزء العربي من القدس. فالحقيقة أن ثلثي سكان القدس العرب كانوا يقطنون القسم الجديد من المدينة وكان معظمه ملكاً لهم.

وقد حمل يوم ١٤ أيار والأيام التي تلته معالم المعركة حول القدس، ولعلنا نستطيع استنتاج أهم سمات تلك المعركة، وذلك من طرح المؤلف الموضوعي تفاصيلها: -

- كان اليهود يسيرون وفق خطة منظمة للإستيلاء على القدس تخللتها أعمال الإرهاب والسلب والنهب.

- كان يلتقي في الهجمات المتكررة التي شنها اليهود، طرفان: طرف مدرّب على فنون القتال ويمتلك الأسلحة (الطرف اليهودي)، والطرف الآخر جماعات من العرب الفلسطينيين استبسلت للدفاع عن الأحياء العربية دون أن تتلقى تدريباً على فنون القتال وبإمكانات بسيطة من السلاح، وذلك حتى ١٩ أيار.

- على صعيد احترام قرارات الأمم المتحدة، فقد احترم الطرف الأردني (الجيش العربي) قرار الأمم المتحدة ونداءات مجلس الأمن المتكررة، فأمرت الحكومة الأردنية الجيش العربي بعدم دخول القدس وفقاً لقرار الأمم المتحدة. أما الجانب الإسرائيلي فقد استطاع خلال الفترة ١٥ - ١٩ أيار احتلال معظم أجزاء المدينة، ودخل الجيش العربي القدس يوم ١٩ أيار بعد أن يئس من الأمم المتحدة.

هذه السمة، إن دلت على شيء فإنما تدل على مضي الجانب الإسرائيلي في حينه، وفيما بعد، في تحقيق ما يريد بالقوة ودون الاكتراث لأية جهة أو هيئة دولية، ودون احترام لغير منطقه يؤكد على ذلك مسيرة الدولة الإسرائيلية منذ قيامها وحتى الآن، وهذا - من وجهة نظري - خط لن تخرج عنه إسرائيل في المستقبل، مما سيجعل المعركة حول القدس أكثر تعقيداً وشراسة.

وقد وجدت في الفصل الخامس

(القدس بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧) ما يؤكد ذلك. فقد أظهرت إسرائيل غطرسة وعداء تجاه ممثلي الأمم المتحدة، رغم أن قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ كان مشروطاً بتأكيدات إسرائيلية وتعهدات بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية وخاصة القرارين ١٨١ لعام ١٩٤٧ و١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد تبنّت قرارين أعادا توكيد إنشاء نظام دولي دائم لمدينة القدس: القرار الأول رقم ١٩٤ في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨، وفيه قررت الجمعية العمومية وجوب وضع المدينة تحت إشراف فعلي للأمم المتحدة، ثم عادت بعد ذلك وأكدت في قرارها الثاني رقم ٣٠٣ في ٩/ ١٢/ ١٩٤٩ نيتها بوجوب وضع القدس تحت نظام دولي دائم تتوافر بموجبه ضمانات ملائمة لحماية الأماكن المقدسة في القدس وخارجها.

وطلب القرار من مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة أن يعد ويقر دستوراً خاصاً للقدس وفقاً لمادة القرار ١٨١. وفي ٤/ ٤/ ١٩٥٠ وافق مجلس الوصاية على دستور لمدينة القدس ورفعه إلى الجمعية العمومية. ولم تتخذ الأمم المتحدة منذ ذلك الحين أي إجراء لإقرار أو تنفيذ مشروع الدستور الذي أعده مجلس الوصاية بشأن القدس

★ ★ ★

بعد عام ١٩٤٨ خضعت القدس عسكرياً للجانبين الإسرائيلي والأردني لكن الجزء الذي احتله إسرائيل من القدس (القدس الجديدة) لم يبق (منطقة احتلال إسرائيلي) خاضعة للإدارة العسكرية، فبعد ذلك في شباط ١٩٤٩ ألغي الحكم العسكري وأعلنت الحكومة الإسرائيلية ضم تلك المنطقة ونقلت عدة وزارات من تل أبيب إلى القدس، وتبنى الكنيست قراراً في ٢٣/ ١/ ١٩٥٠ أعلن فيه أن القدس كانت دوماً عاصمة لإسرائيل.

عملت إسرائيل على تغيير البنية السكانية للقدس، كما أسلفنا، فقد وجدت نفسها في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ مسيطرة على المدينة الجديدة من القدس وجميع أحيائها العربي التي تضم عشرة آلاف بيت عربي معظمها مؤثث تأثيثاً كاملاً، ومعظمها خالية من سكانها، فرفضت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعودة اللاجئين (فقرة ١١ من القرار ١٩٤)، ومنحت هذه المساكن للمهاجرين اليهود، فرفعت عدد السكان اليهود في القدس الجديدة، وخفضت عدد السكان العرب إلى الصفر.

أما البلدة القديمة من القدس، فقد بقيت تحت الحكم الأردني حتى شهر حزيران ١٩٦٧، عندما احتلتها القوات الإسرائيلية، وهو موضوع الفصل السادس من الكتاب.

فبعد حرب حزيران ١٩٦٧ العدوانية التي شنتها إسرائيل على مصر وسوريا والأردن، قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس القديمة والضفة الغربية، وتسلحت بالإرهاب وإكراه المواطنين على الرحيل متسببة في زيادة عدد اللاجئين. وقامت بضم المدينة القديم وأعلنت بصراحة أن ضمها للقدس أمر «لا رجعة عنه» و «غير قابل للتفاوض» وقامت بانتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وتخريبها، وشوهت معالم المدينة الدينية والجو التاريخي البهي والفريد الذي امتازت به، وذلك بإقامة مجموعة من الأبنية الاسمنتية البشعة وعدد من المشاريع السكنية غير المدروسة، على الأراضي العربية المصادرة، لأسباب سياسية.

ويخصص المؤلف فصلاً كاملاً من الكتاب للحديث عن الاستيطان المكثف في القدس والمناطق المحيطة بها، وهو الفصل السابع، وذلك نظراً لأهمية موضوع الاستيطان في إطار المشروع الصهيوني. فبعد احتلال القدس الجديدة عام ١٩٤٨، قامت إسرائيل على الفور بعملية استيطان مكثف في تلك المنطقة، وشرعت في أعقاب احتلال قواتها للمدينة القديمة عام ١٩٦٧ باستيطان محموم ومكثف، مماثل لذلك السابق في الأراضي العربية داخل القدس والمناطق المحيطة بها والتي كانت تحت سيطرة الأردن. ويلفت الكتاب النظر لى أن الاستيطان اليهودي في القدس وحولها كان مكثفاً أكثر مما هو عليه في بقية الأراضي المحتلة.

ويرى المؤلف أن الاستيطان المكثف هذا يهدف إلى أمرين: الأول سياسي، والغرض منه تهويد سكان المدينة كلياً، وأما الآخر فهو حربي ويهدف إلى تطويق المدينة بأبنية أشبه بالقلاع، يسكنها اليهود.

يناقش المؤلف موقف الأمم المتحدة والموقف الأمريكي من إقامة المستوطنات في هذا الفصل من الكتاب ليؤكد شجب الأمم المتحدة لإقامة المستوطنات في قراراتها، مشيراً بشكل خاص إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الصادر في آذار ١٩٨٠ لتميز هذا القرار بميزتين جديدتين: فمن ناحية حظي هذا القرار بتأييد حكومة الولايات المتحدة التي كانت تمتنع في الماضي عن تأييد مثل هذه القرارات. ومن ناحية ثانية، وخلافاً للقرارات السابقة التي كانت تحتوي على مجرد لوم أو شجب أو إدانة للمستوطنات، فقد دعا هذا القرار إلى هدمها وإزالتها جميعاً من الأراضي المحتلة، ومن ضمنها القدس.

لكن موقف الولايات المتحدة تغير بعد يومين من القرار، حيث قال الرئيس كارتر صراحةً أن تصويت الولايات المتحدة أقر بناء على مفهوم بأن جميع الإشارات إلى القدس ستحذف، وأنه تم الإخفاق في نقل هذا المفهوم بوضوح، مما أدى إلى تصويت

الولايات المتحدة لصالح القرار بدلاً من الامتناع عن التصويت.

ويفسر المؤلف تراجع الرئيس كارتر ببساطة لفشله في الثبات أمام الضجة التي أثارتها إسرائيل وجماعة الضغط اليهودية (اللوبي) ضد القرار، الأمر الذي سيؤثر على تصويت اليهود في انتخابات الرئاسة. وعندما يبين المؤلف موقف عضو مجلس الشيوخ الأمريكي إدوارد كينيدي، وموقف رونالد ريغن من القرار ٤٦٥، يشعر القارىء أنه من المؤسف إخضاع مسألة القدس للمزاد العلني السياسي في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وبعد أيام من القرار مضت إسرائيل قدماً في إقامة المستوطنات في الضفة بشكل عام وفي القدس بشكل خاص، رغم عدم شرعية المستوطنات، بموجب قرارات الأمم المتحدة وبموجب القانون الدولي. ورغم المخاطر التي ينطوي عليها تهويد القدس.

فتهويد القدس - موضوع الفصل الثامن - يقوم على مغالطة تاريخية. حيث أن ضمّ إسرائيل للقدس في منتصف القرن العشرين، متذرعة بأنها تعيد إلى الحياة عاصمة المملكة اليهودية التي وجدت في زمن التوراة قبل ما يقارب الثلاث آلاف سنة، ليس إلا عملية نبش سياسية واغتصاب واضح، سيما أن الحكم اليهودي للقدس كان حادثة قصيرة وعابرة في تاريخ المدينة.

ويستمر المؤلف في مناقشة تهويد القدس من الناحيتين التاريخية والقانونية، فيشير إلى أننا إذا قبلنا العلاقة التاريخية أساساً لادعاءات اقليمية، فلا بد من اعتبار أن العرب من مسلمين ومسيحيين، وخصوصاً الفلسطينيين منهم، هم أكثر ارتباطاً بالقدس وأكثر استمرارية من أي شعب آخر. إضافة إلى ذلك، فإن الكاتب يعتبر الإدعاء الإسرائيلي بضم القدس على أساس الارتباط التاريخي باطلاً بالقانون.

فطبقاً للقانون الدولي، فإن خلافة دولة لأخرى في ملكية أراضيها تحدث نتيجة لتخلي الدولة السابقة عن إقليم معين أو نتيجة للغزو أو الاتحاد بين الدولتين. وإسرائيل التي قامت عام ١٩٤٨ لم تخلف مملكة من زمن التوراة في ملكية أرض فلسطين، خاصة وأن الفترة الزمنية التي تفصلها عنها تصل إلى خمسة وعشرين قرناً. ولا توجد أية قاعدة في القانون الدولي تعترف دولة وجدت في القرن العشرين بخلافة دولة كانت قائمة قبل خمسة وعشرين أو ثلاثين قرناً.

ويبحث الفصل التاسع من الكتاب في وضع القدس الشرعي الدولي منذ العهد العثماني.

ففي العهد العثماني، منحت القدس والمناطق المحيطة بها «حكماً ذاتياً ووضعاً مستقلاً» بموجب إعادة التنظيم الإداري التركي عام ١٨٨٧ - ١٨٨٨. ولم يتضمن

هذا الوضع أي حكم ذاتي كما قد يوحي بذلك اسمه، لكنه عني فقط أن القدس لم تعد تقع ضمن نطاق سلطة حاكم الولاية، وإنما ارتبطت بالقسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية.

واعترضت المادة رقم ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة بشعب فلسطين كشعب مستقل، وذلك بالاقتران مع تخلي تركيا عن سيادتها على المناطق العربية التي انفصلت عنه (معاهدة لوزان ١٩٢٣). فأصبحت في القدس التي أصبحت بذلك عاصمة دولة فلسطين، مكان انتقال القدس من السيادة التركية إلى سيادة شعب فلسطين (وليس الانتداب).

وقد حدث تغيير جذري آخر في وضع القدس الشرعي بمقتضى القرار ١٨١ – سالف الذكر – فأعطى هذا القرار القدس وضعاً شرعياً دولياً يتلاءم مع ميزتها التاريخية وأهميتها الدينية العالمية (من وجهة نظر واضعيه).

لكن إسرائيل اتخذت سلسلة من الإجراءات في القدس منذ عام ١٩٤٨ فيما يتعلق بالضم أو بتغيير البنية السكانية أو بالاستيطان أو بتهجير السكان العرب ومصادرة ممتلكاتهم.

وهنا يتساءل المؤلف: هل تأثر وضع القدس الشرعي بهذه الإجراءات أو الأحداث اللاحقة؟، هذه الأحداث التي لم تتفق مع أهداف وأحكام القرار ١٨١. وهل ألغي مفعوله أو أفسد بسبب احتلال إسرائيل للقدس الجديدة وضمها إليها، وضم المدينة القديمة للأردن، أو احتلال إسرائيل اللاحق للمدينة القديمة وضمها عام ١٩٦٧؟؟

يبين المؤلف أن عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة أو حتى انتهاكه لا يعني اسقاط مفعول هذا القرار أو إلغاءه. فأحكام القرار رقم ١٨١، الخاصة بإقامة نظام دولي خاص في القدس تبقى شرعية وملزمة، ولكن لمن؟ إسرائيل لا تستطيع الزعم بأن القرار ١٨١ لا يتضمن قوة إجبار، وأنه ليس ملزماً لها. ذلك لأن إسرائيل نفسها استمدت وجودها من القرار ذاته. لذا، فإن ادعاءها بأن القرار لا يملك قوة الزامية سيعني تمزيق شهادة ولادتها، بينما الفلسطينيون هم الطرف الوحيد غير الملزم بالقرار ١٨١، والسبب في ذلك أنهم الشعب الوحيد الذي كان يملك السيادة على فلسطين في الوقت الذي اتخذ فيه القرار. ويؤكد المؤلف على نقطة مهمة، وهي أن القرار ١٨١ لم يجرد الفلسطينيين من سيادتهم على القدس، بل أنه لم يستطع فعل ذلك حتى وإن قصد تحقيق هذه الغاية. كما أنه لم يكن ملزماً له في حال عدم موافقته على أحكامه.

وقد عادت الجمعية العمومية مجدداً للتأكيد على تدويل مدينة القدس عام

١٩٤٨ في القرار ١٩٤، ومرة أخرى في القرار ٣٠٣ عام ١٩٤٩.

لكن تطبيق القرار ١٨١ في ظل الظروف الراهنة لن يؤدي إلى تدويل القدس بل إلى تهويدها، لأن التغييرات التي أحدثتها إسرائيل على التركيب السكاني للمدينة منذ عام ١٩٤٨ سيعني وضع إدارة المدينة ومستقبلها في أيدي المستوطنين اليهود الذين جلبتهم إسرائيل بهدف تهويد القدس.

يناقش المؤلف الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في القدس منذ العام ١٩٤٨، ويؤكد بطلانها بموجب القانون الدولي. فثمة مبدأ الآن في القانون الدولي يفيد بأنه لا يمكن اكتساب أرض بالقوة أو بالحرب، وأن الاحتلال العسكري لا يمنح المحتل أي حق شرعي في الأرض. وقد أصبح هذا المبدأ أحد مباديء القانون الدولي منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتم التأكيد عليه ضمنياً في ميثاق عصبة الأمم المتحدة وقراراتها.

يترتب على ما سبق أن احتلال سرائيل للقدس وضمها إليها، سواء في عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧. كانا أمرين غير قانونيين ولا يمنحانها أي حق أو صفة شرعية أو سيادة. فهذه الإجراءات باطلة بموجب قرارات الأمم المتحدة، حيث خرقت إسرائيل، باحتلالها القدس الجديدة وضمها إليها عام ١٩٤٨ والمدينة القديمة عام ١٩٦٧، قرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وخرقت كذلك سلسلة من القرارات التي تبنتها الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٨ وذلك برفضها السماح بعودة اللاجئين. إضافة إلى قرارات ما بعد ١٩٦٧، وإدانات الجمعية العمومية وإدانات مجلس الأمن وإدانات لجنة حقوق الإنسان التي أخذت من المؤلف عدة صفحات لا مجال لعرضها هنا.

أما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، فيخصص المؤلف الفصل الحادي عشر لمناقشته مبتدئاً بالتساؤل: هل يشكل هذا القرار حلاً مرضياً لمشكلة القدس؟؟

في حالة تطبيق القرار ٢٤٢ على القدس، فإن أحكامه ستقتضي بأن تسحب إسرائيل قواتها من المدينة القديمة والمناطق المجاورة التي استولت عليها في حزيران ١٩٦٧، ويغفل القرار الانسحاب من القدس الجديدة وبقية المناطق الأخرى من الكيان المنفصل التي احتلتها عام ١٩٤٨.

وعلى ما يبدو، فإن مجلس الأمن كان مهتماً بإعادة الأمر الواقع لما كان عليه قبل اعتداء إسرائيل في العام ١٩٦٧ أكثر من اهتمامه باستعادة الحق والعدل. وهكذا، كان نتيجة القرار رقم ٢٤٢ التنكر لعدوان إسرائيل على جزء من القدس والتغاضي عنه في جزء آخر.

لقد تم إحياء فكرة التقسيم بعد تبني القرار رقم ٢٤٢، ورأى بعض الساسة العرب

في بنوده المتعلقة بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ وسيلة لإعادة المدينة القديمة والأماكن المقدسة الإسلامية الموجودة فيها للسيادة العربية.

ويلفت الكاتب النظر إلى أن تقسيم القدس سيلحق إجحافاً كبيراً بحق قضية فلسطين بشكل عام، لأن الاعتراف باكتساب إسرائيل حقاً شرعياً وسيادة على القدس الجديدة نتيجة اجتياحها لها سوف يؤيد وجهة نظر الذين يدعون بأن إسرائيل اكتسبت حقاً شرعياً وسيادة على المناطق التي حددت للدولة العربية بموجب القرار ١٨١، والتي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨.

ويلخص المؤلف أهم العراقيل أمام حل مشكلة القدس في الفصل الثاني عشر من الكتاب بنقطتين جوهريتين: تعنت إسرائيل، ودعم الولايات المتحدة.

فأول عقبة أمام تسوية مشكلة القدس تكمن في تعنت إسرائيل وتصميمها العنيد على الاحتفاظ بالقدس وتهويدها، متجاهلة وضع هذه المدينة والرأي العالمي والقانون والتاريخ. والتصور بأن إسرائيل ستعدل عن أية خطوة أو خطأ قامت به بأية وسيلة غير اللجوء للعقوبات الاقتصادية أو العسكرية واستخدام القوة، أمر يقوم على الوهم والخيال.

العقبة الثانية التي تعترض تسوية مشكلة القدس تكمن في الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل وفي تقبلها الظاهر لأعمالها، وتستمد إسرائيل تصميمها على مقاومة أي تصويب للوضع من المساعدة العسكرية والمالية الهائلة ومن الدعم السياسي الذين تتلقاهما من حكومة الولايات المتحدة.

وفي حال عدم تراجع الولايات المتحدة عن سياستها تجاه القدس، فإنه لا يبدو ثمة أمل في إيجار حل سلمي للمشكلة.

في الفصل الأخير من الكتاب. يتساءل المؤلف عما يخبئه المستقبل لمدينة القدس ويشير إلى وجود آلية شرعية دولية في القرن العشرين من شأنها أن تكون بديلاً للحروب، ومن شأنها تسوية النزاعات وتقويم الأخطاء القومية. وقد تم وضع الميثاق وتأسيس الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في أعقاب الإبادة المروعة التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد لرفع الظلم. والمحافظة على السلام بين الدول.

ولسوء الحظ، فإن مبادىء الميثاق المتعلقة بالقضية الفلسطينية قد ديست، وأن قرارات الأمم المتحدة قد انتهكت، وأن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية قد خذل. وإضافة إلى ذلك، لم يكن بإمكان مجلس الأمن حتى الآن فرض عقوبات على إسرائيل لإجبارها على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة بسبب حق النقض «الفيتو» الذي تستخدمه الولايات المتحدة دائماً ضد فرض عقوبات

على إسرائيل. وبإغلاق جميع السبل على هذا النحو أمام تصحيح الأخطاء، فإنه يبدو أن الظروف تشير إلى أن الحرب هي الخيار الوحيد المتوفر لتصحيح الوضع.

هذا ما يراه المؤلف، وهو يرى أن وضع القدس في تدهور مستمر، مما يتطلب إجراءات فورية لإنقاذها، حتى وإن لم تكن هناك تسوية للمشكلة في المدى القريب. سيما وأن إسرائيل ماضية في تغيير معالم القدس من الناحية السكانية بسرعة فائقة. ولأن وجود إسرائيل في المدينة يشكل خطراً كبيراً على الأماكن المقدسة. ولأن احتلال إسرائيل للقدس وضمها لها والعمل على تهويدها يشكل خرقاً سافراً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

وإلى أن يحين حل مشكلة القدس، يؤكد المؤلف على ضرورة اتخاذ اجراءات وقائية، موجودة في قرارات الأمم المتحدة وهي:

- تطبيق الوضع الدولي الشرعي الذي رسمته القرارت ١٨١ و١٩٤ و٣٠٣ للقدس، والتي يتوجب على إسرائيل بمقتضاها إخلاء الكيان المنفصل.
- إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم، وهو ما دعت إليه سلسلة من قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨.ط
- إلغاء جميع الإجراءات التي عملت على تغيير الإدارة في القدس ووضعها السكاني وملكية الأرض فيها.
- إزالة المستوطنات، كما قضى بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الصادر في الأول من آذار ١٩٨٠.

معركة صعبة، ولا يبدو أن أي من هذه الإجراءات الوقائية ستلاقي قبولاً لدى إسرائيل، خاصة وأن احتمال عدم تعاون الولايات المتحدة الأمريكية، ووقوفها الدائم إلى جانب إسرائيل هو الاحتمال القائم دائماً، والأقوى.

لكن المؤلف لا يفقد الأمل بأن تبدل الولايات المتحدة سياستها وتقدم دعمها لإجراءات قسرية يقصد بها ضمان احترام إسرائيل للقانون الدولي وإذعانها لقرارات الأمم المتحدة. غير أن العامل الرئيس الذي سوف يقنع الولايات المتحدة بأن تبدل في سياستها وأن تتبع طريق الصواب هو موقف الدول العربية والإسلامية ومدى قوة وجدية الضغوط التي تمارسها ضد السياسة الخاطئة التي اتبعتها أميركا.

مجدولين أبو الرب

مُنى أسعد:
"التشريعات الصَحافية في فلسطين"

في فلسطين، لم تكن الصحافة صاحبة جلالة، أو سلطة رابعة؛ إذ أنها كُبِّلت بسلاسل التشريعات الجائرة التي فرضتها قوى الاستعمار الباطشة على مر عقود متتالية.

بين أيدينا كتاب للمحامية والباحثة العربية السورية منى أسعد، تتعرض فيه إلى موضوع ينطوي على أهمية كبيرة، إذ يُعد هو الأول في تناول موضوع «التشريعات الصحافية في فلسطين»، مع الرصد التوثيقي لكل التشريعات التي صدرت بهدف العمل على تنظيم الصحافة الفلسطينية.

لقد انطلقت الكاتبة من فرضية أساسية مؤداها أن الصحافة الفلسطينية ظلت مكبلة بالقيود التي خلقتها التشريعات الصحافية الصادرة منذ العهد العثماني.

وقد استعانت الكاتبة بعدد من المراجع العربية والاسرائيلية والصحف، إضافة إلى العديد من الجلسات مع عدد من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وعلى رأسهم الباحث عبد القادر ياسين، الذي قدم للكتاب، أيضاً.

وحرصت المؤلفة على تأكيد مصداقيتها في الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية، وتثبيتها وفق منهج علمي واضح.

يقع الكتاب في ٢٤٣ صفحة من القطع المتوسط، احتلت الملاحق الخاصة بنصوص التشريعات ١٤٢ صفحة منه، وهو يتكون من خمسة فصول، اضافة إلى ستة عشر ملحقاً للتشريعات، ومقدمتين اضافيتين احداهما خاصة بالكاتبة والأخرى لعبد القادر ياسين مقدم الكتاب، وإن خلا

★ منى أسعد، **التشريعات الصحافية في فلسطين**، القاهرة، المركز العربي الأقليمي للدراسات الاعلامية، سلسلة كتب ودراسات إعلامية (٢٢، ١٩٩٦).

الكتاب من خاتمة أو استنتاجات عامة.

اهتم تقديم عبد القادر ياسين بتأثير الصحافة كسلطة رابعة، على مقدرات الأمور داخل أي بلد، وأهمية الهامش الديمقراطي الذي يعطي الصحافة فرصة التأثير، خاصة أنها نتاج للمجتمع، وحميمة الصلة بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وقد بين المقدم كيف افتقدت الصحافة الفلسطينية إلى الحرية وذلك لغياب الموروث الديمقراطي؛ وهو أساسًا نتاج افتقاد شرط الاستقلال الوطني.

أما مقدمة المؤلفة فقد ركزت على تأثير الاختلالات المتعددة المتوالية المديدة، وتشريعاتها الجائرة على الصحافة الفلسطينية.

ووجهت الكاتبة في نهاية مقدمتها، نداءً إلى الصحافيين العرب الفلسطينيين، كي يواصلوا كفاحهم، من أجل تحقيق حرية الصحافة.

تعرضت الباحثة لصعوبات البحث في هذا الموضوع، والتي تمثلت في غياب النسبة الأكبر من نصوص التشريعات الصحافية، بسبب اختفاء الأرشيفات، وضياع الكتب، والوثائق الخاصة بالتأريخ للصحافة الفلسطينية، بعد أن اغتصبها المحتل الصهيوني (١٩٤٨-١٩٦٧).

وفي الفصل الأول، درست الكاتبة أوضاع الصحافة الفلسطينية في العهد العثماني مبينة كيفية دخول الصحافة العربية إلى الولايات الخاضعة للحكم العثماني، والذي لم يكن بالتأكيد منحة من السلطات المستبدة، بل انه جاء بسبب من العوامل الخارجية والداخلية التي أجبرت السلطة العثمانية على القبول بدخول الطباعة (ص ٢٠)، وقد مرّت الصحافة العربية بثلاثة أدوار، أولها العهد العزيزي، نسبة إلى السلطان العثماني عبد العزيز، الذي نظم أول قانون للصحافة في آب / أغسطس ١٨٦٥، أتبعته في العام ١٨٧٢ بقانون آخر للطباعة، ثم جاء العهد الحميدي الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٨) فتدهورت أحوال الصحافة، وأُغلقت العديد من الصحف، بعد أن تم تكبيلها واستبد الرقيب بالمادة الصحفية. وأصدر عبد الحميد الثاني قانوناً جديداً، سنة ١٨٩٤ طال الرقابة على الصحف، اضافة إلى محرريها، وبائعيها، ومراسليها الأجانب.

ثم جاء العهد الاتحادي (١٩٠٨-١٩١٤) عند تولي محمد رشاد الحكم، وإعلان دستور ١٩٠٩ حيث أطلق العنان لحرية التعبير والصحافة، بإصدار «قانون المطبوعات» الذي نص على إحالة المخالفات الصحفية إلى المحاكم العدلية. وقد شجع هذا الصحافة بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص، فصدرت خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٠٨، عشر صحف، وهو أعلى معدل في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر؛ ص ٣٦). ولكن، في سنة ١٩٠٩

أصدر الاتحاديون تعديلاً لقانون المطبوعات، ينسجم وسياستهم الاستبدادية الجديدة، وألحقوه عام ١٩١٢ بتعديل آخر، شمل معظم المحظورات فضلاً عن إطلاقه يد الرقيب.

في الفصل الثاني تعرضت الكاتبة لحقبة الانتداب البريطاني فقسمتها إلى ثلاث مراحل امتدت أولاها من ١٩١٨ - ١٩٢٩ واتسمت بمحاولة السلطات البريطانية كسب ود الشعب الفلسطيني، من خلال منحه بعض الحريات السياسية فسمحت للعديد من الصحف الفلسطينية بالصدور، ومع نهاية عام ١٩٢٨ بدأ التشدد في منح رخص الصحف حتى عام ١٩٢٩ حين بدأ الرفض الجماهيري للحيل البريطانية (ص٤٣)، وظل الاحتلال البريطاني مكتفياً حتى عام ١٩١٢ بالتشريعات العثمانية الجائرة، إلى أن بدأ في التفكير باصدار تشريعات جديدة، فأنشأ مكتب المطبوعات، الذي أعيد تنظيمه، بعد هبة البراق. وقد اتسمت هذه المرحلة بالتضييق، والتعسف بحق الصحافة الفلسطينية.

أما المرحلة الثانية (١٩٢٩ - ١٩٣٣) فقد جاءت بعد أن استفحل العداء للانتداب البريطاني، الذي انتهج أسلوب ترهيب الصحافة، والتنكيل بالصحافيين.

في سنة ١٩٣٠ أنشأ جهازاً مزدوجاً لمراقبة المطبوعات العربية والعبرية، في آن معاً، بهدف احكام قبضته على العمل الصحفي الفلسطيني (ص ٤٧ - ٤٨). ثم وضعت السلطات نفسها أنظمة مشتركة مع السلطات البريطانية في كل من مصر، والأردن، والعراق. وكانت تهدف إلى مراقبة أية صحيفة تعالج المشكلة الفلسطينية، واتخاذ الاجراءات ضدها، قبل وصولها إلى فلسطين، وقد ازداد الخطر، ليشمل الأخبار التي تخرج من فلسطين إلى الصحف الأجنبية، المتداولة في فلسطين. (ص ٤٩).

لكن هذه المرحلة شهدت انتعاش الصحافة الفلسطينية، رغم القمع وربما نتيجة له فصدرت صحف - إلى جانب العربية والعبرية، بالانجليزية، والفرنسية، والألمانية، أولت اهتماماً بتقديم القضية الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي، وفي ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩، بلغ عدد الصحف العربية الفلسطينية ٤٣ صحيفة. وفي عام ١٩٣٣ أصدرت السلطات البريطانية قانوناً، قضى بخضوع الصحف للمراقبة، مرتين، قبل الصدور وبعده (ص ٥٣).

وفي سنة ١٩٣٦ اصدرت سلطات الاحتلال البريطاني قانوناً جديداً حمل اسم «نظام الطوارئ». وخلال المرحلة الثالثة (١٩٣٦ -١٩٤٨) تفاقم التعسف والقمع على الصحف العربية الفلسطينية، فانتشرت النشرات السرية، مما جعل المندوب السامي

يستحدث قرارات بمصادرة المطابع، وايقاف العمل بها. وقد تنوعت أساليب القمع، من قوانين جائرة، ومحاولة شراء الصحافيين وتقطيع الروابط الوطنية ٠ص ٥٨).وفي سنة ١٩٣٨ أنشيء قلم المطبوعات، الذي مُنح المزيد من القدرة على التعطيل، وفي سنة ١٩٣٩ صدر «قانون الطوارئ»، الذي تبخرت معه بقايا حرية للصحافة العربية الفلسطينية (ص ٦٠).

وقد جاء تعديل سنة ١٩٣٩ الذي تجاوز كل أشكال التعسف، والجور، حيث وصل إلى مستوى محاكمة الصحفيين على أساس النوايا، وقضى بسحب ترخيص الصحيفة، إزاء أي سلوك يراه أو يفسره الرقيب.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، صيف ١٩٤٥ اندفعت القوى العربية الجديدة، البرجوازية والعمالية إلى اصدار المزيد من الصحف، مطالبة بتحقيق الاستقلال التام، فوصل عدد الصحف، بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٨ إلى ٦٨ صحيفة، من بينها تسع صحف سياسية (ص ٦٤). على أن سلطات الاحتلال أخذت تلغي التراخيص الممنوحة للصحف الفلسطينية، حتى بلغت ٣٨ قراراً، ما بين سنتي ١٩٣٣ - ١٩٤٨، بينما لم تعطل، خلال الفترة ذاتها سوى ثلاث صحف عبرية، ولمدة لم تزد عن الشهر الواحد، مقابل تعطيل الصحف العربية نهائياً، لمجرد الاعلان عن الغائها، وفق الصيغة الرسمية التي ترتئيها الحكومة (ص ٦٤ - ٦٥).

في الفصل الثالث تعرضت الكاتبة إلى مرحلة إعلان قيام الكيان الصهيوني، الذي مثل خيبة أمل جديدة للعرب والفلسطينيين عامة والصحافة الفلسطينية خاصة. وحمل الفصل عنوان «بين نكبة ١٩٤٨ وهزيمة ١٩٦٧»، خلال هذه المرحلة وقعت فلسطين فريسة التنوع التشريعاتي، فظهرت ثلاثة أنماط من التشريعات تبعاً للأنماط السياسية السائدة هنا وهناك.

من الأراض المحتلة (١٩٤٨) وفي هذه المرحلة، ساد الحكم العسكري التعسفي، مما قلل عدد الصحف العربية «وإن أخذ في الاتساع لاحقاً»، لرغبة السلطات الاسرائيلية اعطاء الصحافة العربية الفلسطينية هامشاً ديمقراطياً، عله يسهم في تكوين رأي عام عربي فلسطيني متعايش مع الاحتلال (ص ٦٩).

ب - في قطاع غزة، شهدت هذه المرحلة رقابة عسكرية جائرة على الصحافة الفلسطينية، حيث خضعت المنطقة إلى سلاح الحدود المصري، وواجهت منافسة شديدية مع الصحافة المصرية، فشددت الرقابة، وحظر منح التراخيص إلا في أضيق نطاق.

ج- في الضفة الغربية، خضعت جميع

الصحف في الفترة من أيار/مايو ١٩٥٠ وحزيران/يونيو ١٩٦٧ إلى قانون المطبوعات العثماني، حتى صدر «قانون المطبوعات»، عام ١٩٥٥.

جاء عنوان الفصل الرابع «تشريعات الاحتلال تخيم على فلسطين» معبراً عن الأثر السيء للاحتلال، حيث توقفت الصحافة، في هذه الفترة، لمدة عام، تقريباً، وظلت المطبوعات العربية الصادرة في الأراضي المحتلة خاضعة لقانون الطوارئ، الذي استنته سلطات الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٥، وأطلقت يد الرقيب في الصحافة العربية (ص ٧٤-٧٥).

فشلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في احتواء الصحافة الفلسطينية، وتتالت الأوامر العسكرية، بقصد الحد من مشاعر الانتماء للوطن. فسعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى استغلال قانون الطوارئ سنة ١٩٤٥ لخنق الصحافة الفلسطينية عن طريق الافراط في إصدار الأوامر العسكرية الجائرة، التي تحظر جلب أية صحيفة، أو منشورات أياً كان موضوعها، وبأية لغة، فضلاً عن منع التجمعات لمناقشة موضوعات سياسية (ص٧٧)

كما اتسعت سلطات الرقيب، وازدادت إجراءات قمع حركة الصحافيين، وعمال الصحافة العربية الفلسطينية، ومنع استخدام أجهزة الفاكس والهاتف، مع زيادة مساحة الحرية للصحافة الاسرائيلية.

وخصصت الكاتبة الفصل الخامس لدراسة قانون المطبوعات الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي، وقد أشبعته تحليلاً وتفنيداً، فاعتبرته تسويغاً قانونياً لانتهاك حرية الصحافة في فلسطين، خاصة وأنه صدر من غير مذكرة تفسيرية تعززه.

لقد حققت الكاتبة، بدراستها هذه، الفرضية التي انطلقت منها، وهي أن الصحافة الفلسطينية عانت من تكبلها المتواصل بعدد من التشريعات الجائرة، بدءاً من العهد العثماني، وانتهاء بالوقت الراهن، فضاءلت القوى الحاكمة من فاعلية الصحافة، وقيمها الكفاحية أو التنويرية.

ولا يسعنا في النهاية، إلا أن نسجل بالتقدير للكاتبة فضل تجميعها الدقيق للتشريعات الصحافية الفلسطينية، التي يصعب رصدها، بسبب اتلاف نصوص هذه التشريعات من جانب الاحتلال الاسرائيلي، الذي أتى عليها، بهدف طمس معالم التاريخ الصحفي الفلسطيني، فكانت محاولة منى أسعد هذه غير مسبوقة في تغطية هذه القضية وفي اطار هذا المدى الزمني الواسع.

هالة عبد القادر

al_iktisadi

SAMED

(SAMED ECONOMIST)

Vol. 19, No. 110, October-November-December, 1997

Economic, Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Workers Society.

"SAMED"